نصائح وتوجيهات

حول

المنهجية في طلب العلم

لأصحاب الفضيلة العلماء

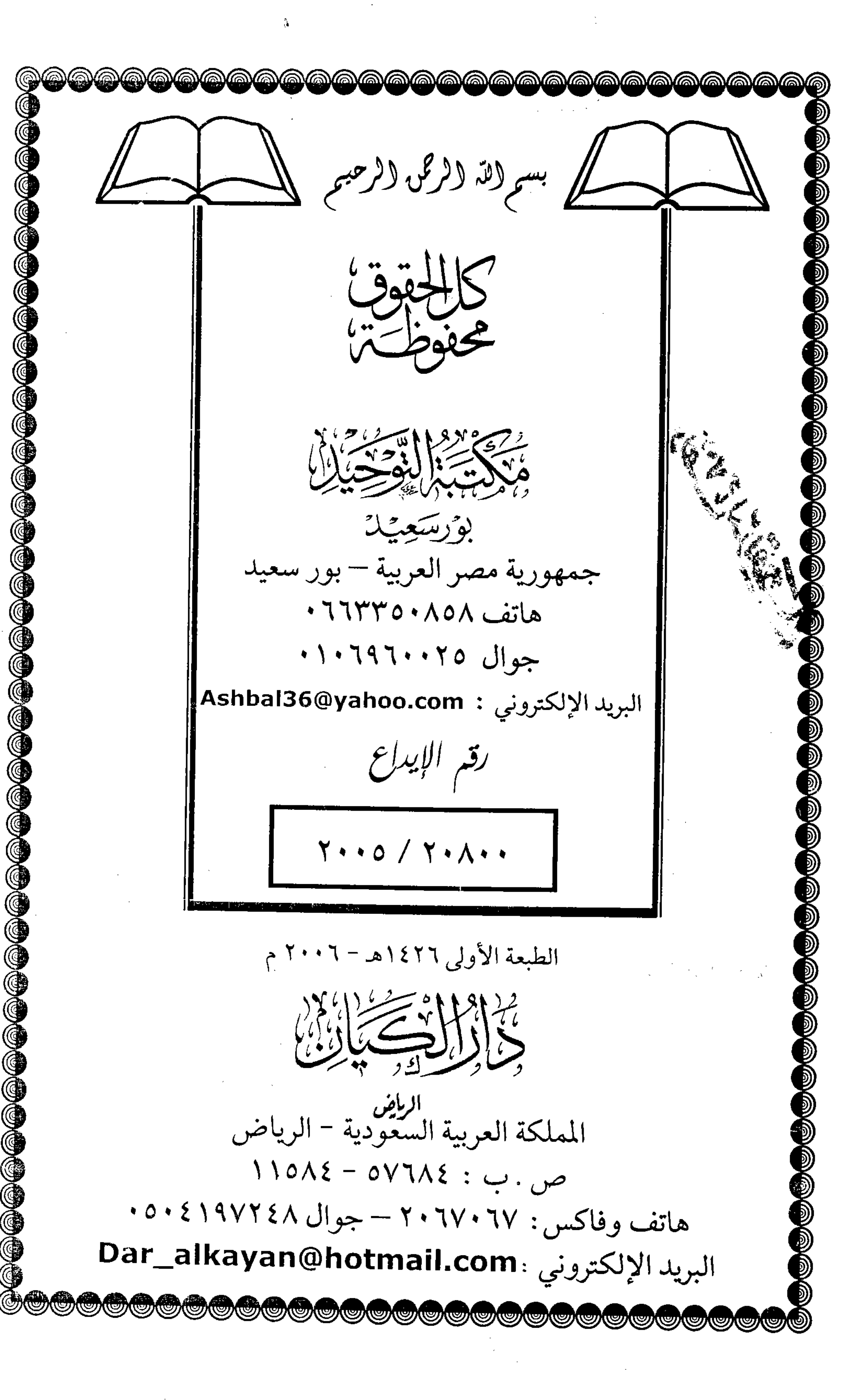
محمد بن إبراهيم — عبد الرحمن السعدى

عبد العزيزبن باز — محمد بن عثيمين

صالح الفوزان — بكر ابو زيد

جمع وترتيب

أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري



بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة التوحيد
بور سعيد
جمهورية مصر العربية – بور سعيد
هاتف ٠٦٦٣٣٥٠٨٥٨
جوال ٠١٠٦٩٦٠٠٢٥
البريد الإلكتروني : Ashbal36@yahoo.com

رقم الإيداع

٢٠٨٠٠ / ٢٠٠٥

الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦ م

دار الكيان
الرياض
المملكة العربية السعودية - الرياض
ص . ب : ٥٧٦٨٤ - ١١٥٨٤
هاتف وفاكس : ٢٠٦٧٠٦٧ – جوال ٠٥٠٤١٩٧٢٤٨
البريد الإلكتروني : Dar_alkayan@hotmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

ديباجة الكتاب

إن الحمد لله نحمدهُ ونستعينُه ونستغفرهُ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا مَنْ يهدِهِ الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبدهُ ورسولهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدىُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة.

وبعد...

فإن الناس قد تكلموا فأكثروا من الكلام عن فضل العلم وأهميته وما أعد الله لطالب العلم من الأجر والجزاء.

وانطلق طلاب العلم على إثر ذلك فى الطلب راجين ثواب الله وما أعد الله لطالب العلم من الأجر العظيم.

وعلى الرغم من التضخم الكمى الظاهر فى أوساط طلاب العلم إلا أن المصلحين وجدوا أن النتائج والثمرات أقل بكثير من المتوقع من هذه الأعداد من الطلاب، مما حدا بهم إلى محاولة تلمس أسباب هذا العجز فى التوازن.

فوجدوا أننا نستطيع حصر الأسباب المعينة لطالب العلم على الوصول إلى مبتغاه والاندراج فى سلك العلماء فى الأسباب التالية:

١- توفيق الله تبارك وتعالى.

٢- اتباع المنهجية الصحيحة فى طلب العلم.

٣- الهمة العالية.

٤- الظروف المحيطة بالطالب (من التفرغ للطلب وعدمه، توفر الشيوخ وقلتهم، القدرة المادية وعدمها، إلخ).

٥- الاستعداد الفطرى وتوفر الملكة. (وإنما أخرتها-على أهميتها-لأنه ربما تقعد بالطالب موهبته فتجبر ذلك وتقيمه بقية الأسباب الماضية خاصة الأول).

ولما كان الأول لا حيلة للطالب فيه إلا الدعاء واجتناب محارم الله، فقد أجمع المصلحون على أن غياب المنهجية وفساد طرق التعليم هو العامل الأكبر فى فساد حياتنا العلمية فى أيام الناس هذه.

❑ فقد ظهر أناس أعجبتهم عقولهم وظنوا أن بمقدور الواحد منهم أن يهجر عمل الأمة فى أربعة عشر قرنًا متواصلة إلى منهج من بنات أفكاره وسمادير أحلامه.

❑ وآخرون استحوذ عليهم الشيطان فطلبوا العلم لغير الله فلم يكن مقصودهم طلب المنهجية الصحيحة فى طلب العلم، وإنما كان أعظم مقاصدهم هو طلب المنهجية الصحيحة فى طلب الشهرة والمال!!!

❑ وصنف ثالث ابتلاهم الله بالحيرة والتخبط، فاليوم منهج وغدا غيره، بالعشى كتاب وبالصبح آخر، وهكذا تخبط مستمر فيمضى الواحد منهم السنين تلو السنين ولا يحصل شيئًا، وهذا الصنف هم أغلب طلاب العلم فى هذه الأيام.

وقد كان لكاتب هذه السطور عناية بالغة بما سطره أهل العلم المعاصرين عن المنهجية فى طلب العلم، حتى استوت طريقتهم لاحبة مستنيرة أمامه، فآثر أن يطلع إخوانه من طلبة العلم على درر ما سطره العلماء المعاصرون فى هذا الباب فكان هذا الكتاب.

١- اعتنيت فيه بجمع المقالات والفوائد التى كتبها أهل العلم فى موضوع المنهجية.

٢- استيعاب مثل ما كتب فى مثل هذا الموضوع جد عسير فاكتفيت بأجمع ما كتب وأروع ما ذكر مجتزئًا به عما دونه فما لا يدرك كله لا يترك كله.

٣- استفدت من الشبكة العنكبوتية كثيرًا، وخاصة من محاضرات الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ التي فرغها الأخ سالم الجزائري وفقه الله، وكذا محاضرات الشيخ عبد الكريم الخضير. مع تنسيق الكلام وضبطه قدر الطاقة بما يتناسب مع مقصودنا من هذا الجمع.

٤- كل ما نقلته عن الشيخ محمد بن صالح العثيمين فهو من كتاب العلم له إلا ما تم التنبيه عليه.

٥- يعد هذا الكتاب مكملًا لصنوه الآخر «السبل المرضية لطلب العلوم الشرعية» فكتابنا هذا ممحض لذكر القواعد المنهجية من كلام المعاصرين، وكتاب «السبل» ممحض لذكر القواعد المنهجية من كتابات المتقدمين، والخارج عن ذلك من النادر الذى لا حكم له.

وبعد: فهذا ما تيسر جمعه، لكم غنمه، وعليَّ غرمه والله وحده المسؤول أن يسبغ علينا ستره وفضله.

فما كان فيه من صواب فمن الله. وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان.

ونستغفر الله منه «فليمعن الناظر فيه النظر، وليوسع العذر إنَّ اللبيب من عذر، ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه» وبالله التوفيق. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب

أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري

هاتف جوال: ٠١٠٦٩٦٠٠٢٥ - ٠٠٢

الباب الأول

العلم الشرعي مفهومه وفضله وأقسامه وصفات أهله

الشيخ عبد العزيز بن باز

قال الشيخ عبد العزيز بن باز:

«العلماء بالله، العلماء بدينه ليسوا علماء الطب، وليسوا علماء الهندسة، وليسوا علماء الجغرافيا، وليسوا علماء الحساب، وليسوا علماء كذا وكذا، ولكنهم العلماء بالله وبدينه وبما جاء به رسوله عليه الصلاة والسلام وعلى رأسهم الرسل عليهم الصلاة والسلام».

❑ وقال: «العلم معلوم لدى الجميع فضله، وأن أشرف شيء يطلبه الطالبون ويسعى فى تحصيله الراغبون هو العلم الشرعى، فإن العلم يطلق على أشياء كثيرة، ولكن عند علماء الإسلام المراد بالعلم هو: العلم الشرعى، وهو المراد فى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ عند الإطلاق وهو: العلم بالله وبأسمائه وصفاته، والعلم بحقه على عباده، وبما شرعه لهم سبحانه وتعالى.

والعلم بالطريق والصراط الموصل إليه، وتفاصيله، والعلم بالغاية والنهاية التى ينتهى إليها العباد فى الدار الأخرى. هذا العلم الشرعى هو أفضل العلوم وهو الجدير بالطلب والحرص على تحصيله، لأنه به يعرف الله سبحانه وتعالى وبه يعبد. وبهذا العلم يعرف ما أحل الله وما حرم وما يرضيه وما يسخطه.

وبهذا العلم يعرف المصير إليه والنهاية من هذه الحياة، وأن قسمًا من هؤلاء المكلفين ينتهون إلى الجنة والسعادة، وأن الآخرين وهم الأكثرون ينتهون إلى دار الهوان والشقاء، وقد نبه أهل العلم على هذا وبينوا أن العلم ينحصر فى هذا المعنى، وممن نبه عليه القاضى ابن أبى العز شارح الطحاوية فى أول شرحه، ونبه عليه غيره كابن القيم وشيخ الإسلام ابن تيمية وجماعة آخرين. . . . أما العلوم الأخرى فلها شأن آخر من استخراج المعادن، وشئون الزراعة والفلاحة وسائر أنواع الصناعات النافعة، وقد يجب منها ما يحتاجه المسلمون، ويكون فرض كفاية، ولولى الأمر فيها أن يأمر بما يحتاجه المسلمون، ويساعد أهلها فى ذلك، أى بما يعينهم على نفع المسلمين،

والإعداد لعدوهم. وعلى حسب نية العبد تكون أعماله عبادة لله عز وجل، متى صلحت النية، وخلصت لله، وإذا فعلها بدون نية كانت من المباحات أعني: أنواع الصناعات المباحة، واستخراج المعادن والزراعة والفلاحة وغير ذلك.

وكلها أمور مطلوبة ومع صلاح النية تكون عبادة، ومع خلوها من ذلك تكون أمورًا مباحة، وقد تكون فرض كفاية في بعض الأحيان، إذا دعت الحاجة إليها، ووجب على ولي الأمر أن يلزم بذلك من هو أهل لها، فهي أمور لها شأنها، ولها أحوالها الداعية إليها، وتختلف بحسب النية، وبحسب الحاجة.

أما علم الشرع فلابد منه، والله خلق الثقلين ليعبدوه، وليتقوه ولا سبيل إلى هذا إلا بعلم الشرع، علم الكتاب والسنة كما تقدم.» [محاضرة العلم وأخلاق أهله].

❊ ❊ ❊

الشيخ محمد بن صالح العثيمين

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تحت عنوان:

الفصل الأول: تعريف العلم

لغة: نقيض الجهل، وهو: إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا.

اصطلاحًا: فقد قال بعض أهل العلم: هو المعرفة، وهو ضد الجهل، وقال آخرون من أهل العلم: إن العلم أوضح من أن يُعَرَّف.

والذى يعنينا هو العلم الشرعى، والمراد به: علم ما أنزل الله على رسوله من البينات والهدى، فالعلم الذى فيه الثناء والمدح هو علم الوحى، علم ما أنزل الله فقط.

قال النبى ﷺ: «**من يُرد الله به خيرًا يفقهه فى الدين**» [البخارى (٧١)، ومسلم (١٩٢٣)].

وقال النبى ﷺ: «**إن الأنبياء لم يُورثوا دينارًا، ولا درهمًا، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر**». [الترمذى (٢٦٩١)].

ومن المعلوم: أن الذى ورثَّه الأنبياء إنما هو علم شريعة الله عز وجل وليس غيره، فالأنبياء عليهم الصلاة والسلام ما وَرَّثوا للناس علم الصناعات، وما يتعلق بها، بل إن الرسول ﷺ حين قدم المدينة وجد الناس يُؤبِّرون النخل - أى: يلقحونها - قال لهم لما رأى من تعبهم كلامًا - يعنى أنه لا حاجة إلى هذا - ففعلوا، وتركوا التلقيح، ولكن النخل فسد، ثم قال لهم النبى ﷺ: «**أنتم أعلم بشئون دُنياكم**». [مسلم (٢٣٦٣)].

ولو كان هذاذ هو العلم الذى عليه الثناء لكان الرسول ﷺ أعلم الناس به؛ لأن أكثر من يُثنى عليه بالعلم والعمل هو النبى ﷺ.

إذن فالعلم الشرعى هو الذى يكون فيه الثناء، ويكون الحمد لفاعله، ولكنى مع ذلك لا أنكر أن يكون للعلوم الأخرى فائدة، ولكنها فائدة ذات حَدين: إن أعانت على طاعة الله، وعلى نصر دين الله، وانتفع بها عباد الله، فيكون ذلك خيرًا ومصلحةً، وقد يكون تعلمها واجبًا فى بعض الأحيان إذا كان ذلك داخلًا فى قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وقد ذكر كثير من أهل العلم أن تعلم الصناعات فرض كفاية؛ وذلك لأن الناس لابد لهم من أوانٍ يطبخون بها، ويشربون بها، وغير ذلك من الأمور التى ينتفعون بها، فإذا لم يوجد من يقوم بهذه المصانع، صار تعلمها فرض كفاية، وهذا محل جدل بين أهل العلم.

وعلى كل حال أود أن أقول: إن العلم الذى هو محل الثناء هو العلم الشرعى، الذى هو فقه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما عدا ذلك فإما أن يكون وسيلة إلى خير، أو وسيلة إلى شر؛ فيكون حكمه بحسب ما يكون وسيلةً إليه.

الفصل الثاني: فضائل العلم

لقد مدح الله سبحانه وتعالى العلم وأهله، وحَثَّ عباده على العلم، والتزود منه، وكذلك السُّنّة المطهرة. فالعلم من أفضل الأعمال الصالحة، وهو من أفضل وأجَلِّ العبادات، عبادات التطوع؛ لأنه نوع من الجهاد فى سبيل الله، فإن دين الله - عز وجل - إنما قام بأمرين:

أحدهما: العلم والبرهان.

والثانى: القتال والسِّنَان.

فلابد من هذين الأمرين، ولا يمكن أن يقوم دين الله ويظهر إلا بهما جميعًا، والأول منهما مُقدَّم على الثانى، ولهذا كان النبى ﷺ لا يُغيرُ على قوم حتى تبلغهم الدعوة إلى الله عز وجل، فيكون العلم قد سبق القتال، قال تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩].

فالاستفهام هنا لابد فيه من مقابل، أمّن هو قائم قانت آناء الليل والنهار - أى:

كمن ليس كذلك؟ - والطرف الثانى المُفَضَّل عليه محذوف للعلم به، فهل يستوى من هو قانت آناء الليل ساجدًا أو قائمًا يحذر الآخرة، ويرجو رحمة رَبِّه، هل يستوى هو، ومن هو مستكبر عن طاعة الله؟!

الجواب: لا يستوى، فهذا الذى هو قانت يرجو ثواب الله، ويحذر الآخرة، هل فعله ذلك عن علم أو عن جهل؟

الجواب: عن علم؛ ولذلك قال: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩].

لا يستوى الذى يعلم والذى لا يعلم، كما لا يستوى الحى والميت، والسميع والأصم، والبصير والأعمى، العلم نور يهتدى به الإنسان، ويخرج به من الظلمات إلى النور، العلم يرفع الله به من يشاء من خلقه: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

ولهذا نجد أن أهل العلم محل الثناء، كلما ذُكِرُوا أثنى الناس عليهم، وهذا رفعٌ لهم فى الدنيا، أما فى الآخرة فإنهم يرتفعون درجات بحسب ما قاموا به من الدعوة إلى الله، والعمل بما علموا.

إن العابد حقًّا، هو الذى يعبد ربه على بصيرة، ويتبين له الحق، وهذه سبيل النبى ﷺ ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يوسف: ١٠٨].

فالإنسان الذى يتطهر وهو يعلم أنه على طريق شرعى، هل هو كالذى يتطهر من أجل أنه رأى أباه أو أمه يتطهران؟ أيهما أبلغ فى تحقيق العبادة؟ رجل يتطهر؛ لأنه علم أن الله أمر بالطهارة، وأنها هى طهارة النبى ﷺ، فيتطهر امتثالًا لأمر الله، واتباعًا لسنة رسوله ﷺ، أم رجل آخر يتطهر؛ لأن هذا هو المعتاد عنده؟

فالجواب: بلا شك أن الأول هو الذى يعبد الله على بصيرة، فهل يستوى هذا وذاك؟ وإن كان فعلُ كل منهما واحدًا، لكن هذا عن علم وبصيرة، يرجو الله - عز وجل - ويحذر الآخرة، ويشعر بأنه متبع للرسول ﷺ.

ومن أهم فضائل العلم ما يلي:

١- **إنه إرثُ الأنبياء**، عليهم الصلاة والسلام - لم يُورثوا درهمًا ولا دينارًا، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذ بالعلم، فقد أخذ بحظ وافر من إرث الأنبياء، فأنت الآن فى القرن الخامس عشر، إذا كنت من أهل العلم، ترث محمدًا ﷺ، وهذا من أكبر الفضائل.

٢- **أنه يبقى والمال يفنى**، فهذا أبو هريرة رضي الله عنه من فقراء الصحابة، حتى إنه يسقط من الجوع كالمغمى عليه، وأسألكم بالله: هل يجرى لأبى هريرة ذكرٌ بين الناس فى عصرنا أم لا؟ نعم يجرى كثيرًا، فيكون لأبى هريرة أجر من انتفع بأحاديثه؛ إذ العم يبقى، والمال يفنى، فعليك يا طالب العلم أن تستمسك بالعلم، فقد ثبت فى الحديث أن النبى ﷺ قال: «**إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له**». [مسلم (١٦٣١)].

٣- **أنه لا يتعب صاحبه فى الحراسة**؛ لأنه إذا رزقك الله علمًا فمحله فى القلب، لا يحتاج إلى صناديق أو مفاتيح أو غيرها، هو فى القلب محروس، وفى النفس محروس، وفى الوقت نفسه هو حارس لك؛ لأنه يحميك من الخطر بإذن الله عز وجل، فالعلم يحرسك، ولكن المال أنت تحرسه، تجعله فى صناديق، وراء الأغلاق، ومع ذلك تكون غير مطمئن عليه.

٤- **أن الإنسان يتوصل به إلى أن يكون من الشهداء على الحق**، والدليل قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]. فهل قال: أولوا المال؟ لا.

بل قال: ﴿وأولوا العلم قائمًا بالقسط﴾، فيكفيك فخرًا يا طالب العلم أن تكون ممن شهد لله أنه لا إله إلا هو مع الملائكة الذين يشهدون بوحدانية الله عز وجل.

٥- **أن أهل العلم هم أحد صنفى ولاة الأمر**، الذين أمر الله بطاعتهم فى قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فإن ولاة الأمور هنا تشمل ولاة الأمور من الأمراء، والحكام، والعلماء، وطلبة العلم، فولاية أهل العلم فى بيان شريعة الله، ودعوة الناس إليها، وولاية الأمراء فى تنفيذ

شريعة الله، وإلزام الناس بها.

٦- **أن أهل العلم هو القائمون على أمر الله تعالى**، حتى تقوم الساعة، ويُستدل لذلك بحديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: سمعت النبى ﷺ يقول: «**من يُرد الله به خيرًا يفقهه فى الدين، وإنما أنا قاسم، والله مُعطى، ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله**». [رواه البخارى. سبق تخريجه].

وقد قال الإمام أحمد عن هذه الطائفة: إن لم يكونوا أهل الحديث، فلا أدرى من هم.

وقال القاضى عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: أراد أحمد أهل السنة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث.

٧- **أن الرسول ﷺ لم يُرغِّب أحدًا أن يغبط أحدًا على شىء من النعم التى أنعم الله بها إلا على نعمتين هما:**

طلب العلم والعمل به.

التاجر الذى جعل ماله خدمة للإسلام.

فعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا حسد إلا فى اثنتين، رجل آتاه الله مالًا، فسُلط على هلكته فى الحق، ورجل آتاه الله حكمة، فهو يقضى بها ويُعلمها**» [البخارى (٧٣)، ومسلم (٨١٦)].

ما جاء فى الحديث الذى أخرجه البخارى عن أبى موسى الأشعرى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبى ﷺ قال: «**مثل ما بعثنى الله به عز وجل من الهدى والعلم، كمثل غيث أصاب أرضًا، فكانت منها طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس، فشربوا منها، وسقوا، وزرعوا، وأصاب طائفة أخرى، إنما هى قيعان لا تمسك ماء، ولا تُنبت كلأً، فذلك مثل من فقه فى دين الله، ونفعه بما بعثنى الله به، فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسًا، ولم يقبل هدى الله الذى أرسلت به**». [البخارى (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢)].

٩- **أنه طريق الجنة** كما دل على ذلك حديث أبى هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ

قال: «**ومن سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا، سهل الله له به طريقًا إلى الجنة**». [مسلم (٢٦٩٩)].

ما جاء فى حديث معاوية ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من يُرد الله به خيرًا يفقهه فى الدين**» [سبق تخريجه].

أى: يجعله فقيهًا فى دين الله عز وجل، والفقه فى الدين ليس المقصود به فقه الأحكام العملية المخصوصة عند أهل العلم بعلم وفقط، ولكن المقصود به هو: علم التوحيد وأصول الدين، وما يتعلق بشريعة الله عز وجل، ولو لم يكن من نصوص الكتاب والسنة إلا هذا الحديث فى فضل العلم، لكان كاملًا فى الحثَّ على طلب علم الشريعة، والفقه فيها.

١١- **أن العلم نور يستضىء به العبد، فيعرف كيف يعبد ربه، وكيف يُعامل** عباده، فتكون مسيرته فى ذلك على علم وبصيرة.

١٢- **أن العالم نور يهتدى به الناس فى أمور دينهم ودنياهم**، ولا يخفى على كثير منكم قصة الرجل الذى من بنى إسرائيل، قتل تسعًا وتسعين نفسًا، فسأل عن أعلم أهل الأرض، فدُلَّ على رجل عابد، فسأله، هل له من توبة؟ فكأن العابد استعظم الأمر فقال: لا. فقتله. فأتم به المائة.

ثم ذهب إلى عالم فسأله، فأخبره أن له توبة، وأنه لا شيء يحول بينه وبين التوبة، ثم دلَّهُ على بلد أهله صالحون؛ ليخرج إليها، فخرج فأتاه الموت فى أثناء الطريق، والقصة مشهورة. [أخرجها البخارى (٣٤٧٠)، ومسلم (٢٧٦٦)].

فانظر الفرق بين العالم والجاهل.

أن الله يرفع أهل العلم فى الآخرة وفى الدنيا، أما فى الآخرة فإن الله يرفعهم درجات بحسب ما قاموا به من الدعوة إلى الله عز وجل والعمل بما علموا، وفى الدنيا يرفعهم الله بين عبادة بحسب ما قاموا به، قال الله تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

❁ ❁ ❁

الفصل الثالث: حكم طلب العلم

طلب العلم الشرعى فرض كفاية، إذا قام به من يكفى صار فى حق الآخرين سُنَّة، وقد يكون طلب العلم واجبًا على الإنسان عينًا - أى: فرض عين، وضابطه أن يتوقف عليه معرفة عبادة يريد فعلها، أو معاملة يريد القيام بها، فإنه يجب عليه فى هذه الحال أن يعرف: كيف يتعبد لله بهذه العبادة؟ وكيف يقوم بهذه المعاملة؟ وما عدا ذلك من العلم ففرض كفاية، وينبغى لطالب العلم أن يشعر نفسه أنه قائم بفرض كفاية حال طلبه؛ ليحصل له ثواب فاعل الفرض مع التحصيل العلمى.

ولا شك أن طلب العلم من أفضل الأعمال، بل هو من الجهاد فى سبيل الله، ولاسيما فى وقتنا هذا حين بدأت البدع تظهر فى المجتمع الإسلامى، وتنتشر، وتكثر، وبدأ الجهل الكثير ممن يتطلع إلى الإفتاء بغير علم، وبدأ الجدل من كثير من الناس، فهذه ثلاثة أمور كلها تُحتِّمُ على الشباب أن يحرص على طلب العلم:

أولًا: بدع بدأت تبزغ نجومها.

ثانيًا: أناس يتطلعون إلى الإفتاء بغير علم.

ثالثًا: جدل كثير فى مسائل قد تكون واضحة لأهل العلم، لكن يأتى من يجادل فيها بغير علم.

فمن أجل ذلك فنحن فى ضرورة إلى أهل علم عندهم رسوخ، وسعة اطلاع، وعندهم أيضًا فقه فى دين الله، وعندهم حكمة فى توجيه عباد الله؛ لأن كثيرًا من الناس الآن يحصلون على علم نظرى فى مسألة من المسائل، ولا يهمهم النظر إلى إصلاح الخلق وإلى تربيتهم، وأنهم إذا أفتوا بكذا وكذا صار وسيلة إلى شرٍ أكبر، لا يعلم مداه إلا الله.

❊ ❊ ❊

الشيخ صالح بن فوزان الفوزان

سئل الشيخ صالح الفوزان:

هل العلماء المسلمون كعلماء الطب والعلوم والأحياء وغير ذلك من العلوم مما تدلهم على زيادة الإيمان بالله وقدرته، فهل هؤلاء يدخلون تحت الآية: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر: آية ٢٨] أم لا؟

فأجاب: عالم الطب وعالم الكيمياء وعالم الاختراع.. إذا كان معه علم من الشريعة فإن هذا يزيده خيرًا بلا شك، وهذا جمع بين المصلحتين: العلم الشرعى، والعلم الذى ينفع به مجتمعه.

أما إذا كان عنده العلوم الدنيوية فقط فهذا لا يستفيد منها إلا المادة، ولا تفيده خشية الله عز وجل، بل ربما تفيده غفلة عن الله، فالعلم الدنيوى لابد أن يوجه بالعلم الشرعى ليستفاد منه، وإلا أصبح ضررًا.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر: آية ٢٨] من هم هؤلاء العلماء؟ وما هى الشروط ليكون الإنسان عالمًا؟

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر: آية ٢٨]، أخبر الله سبحانه وتعالى خبرًا مؤكدًا ومحصورًا أن هؤلاء أهل خشية الله سبحانه وتعالى، فالذين يخشون الله على الحقيقة ويخافون هم أهل العلم، وذلك لمعرفتهم بالله تعالى، ومن كان بالله أعرف كان منه أخوف.

والمراد بالعلماء هنا علماء الشريعة الذين هم ورثة الأنبياء، فإن هؤلاء هم العلماء الذين يعرفون شرع الله سبحانه وتعالى، ويعرفون عظمة الله سبحانه وتعالى بما أعطاهم الله من العلم الذى جاء به رسول الله ﷺ مبلغًا عن الله.

وليس المراد بالعلماء ما يفهمه بعض الناس أنهم أهل الاختراع وأهل الصناعات والاطلاع على أسرار الكون، هؤلاء وإن كانوا علماء فى مهنتهم، لكن علمهم إضافى

يخصص بتخصصاتهم، فيقال: عالم طبيعة، عالم كيمياء، عالم هندسة.

أما إذا أطلق لفظ العلماء فإنه ينصرف إلى علماء الشريعة الذين هم ورثة الأنبياء؛ وعلماء الاختراع والصناعات الغالب أنهم جهال بعلم الشرع الذى يبين عظمة الله سبحانه وتعالى وجلاله، ومعرفة أسمائه وصفاته وأحكامه الشرعية.

وإن كان فى الاطلاع على آيات الله دلالة على عظمة الله لكنها لا توصل إلى أحكام الله وتشريعاته سبحانه وتعالى التى يعرف بها العبد كيف يعبد ربه ويتقى ربه عز وجل ويعرف الحلال والحرام، هذا من اختصاص علماء الشريعة، وهذا العلم هو الذى يولد الخشية من الله؛ لأنه جمع بين علم اللسان وعلم القلب؛ لأن العلم على نوعين: علم اللسان، وهذا حجة على الإنسان فقط، وعلم القلب وهذا الذى يورث خشية الله تعالى، وهو العلم الشرعى الذى عمل به صاحبه وأخلص عمله لله عز وجل، والعلم الشرعى يزيد صاحبه تواضعًا وذلًّا لله عز وجل.

وأما علم الاختراع والصناعة فالغالب أنه يزيد صاحبه تكبرًا وعزًّا وإعجابًا كما عليه الدول الصناعية اليوم كالشيوعية وغيرها.

❀ ❀ ❀

الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

يقول تحت عنوان:

فضل العلم وصفات أهله وفضلهم

«إنّ العلم وطلبه من أفضل القربات إلى الله جل وعلا؛ بل عدّ جمع كثير من أهل العلم طلب العلم أفضل النوافل؛ يعنى أنهم جعلوا طلب العلم أفضل النوافل التى يطلبها العبد، ولهذا فإن السّعى فى نشر العلم النافع المقتبَس من كتاب الله جل وعلا ومن سنة رسوله ﷺ، ومما بينه أئمة الإسلام المؤتمنون على الدين فى فهم الكتاب والسنة، إنّ السعى فى ذلك من الجهاد فى سبيل الله جل وعلا، ومما يراغم به الشيطان وأعداء الدّين، وهذا لاشك حاصل؛ لأن أهل العلم فى كل زمان وفى كل مكان هم الذين يرثون الأنبياء، وإذا كانوا هم ورثة الأنبياء فإن ذلك يعنى أنهم القائمون بأعباء الدين، فكلما ازداد العلم ازداد الخير، وإذا قل العلم كثرت الجهالة وكثر الشر.

ومن جهة أخرى فإننا اليوم بحاجة كثيرة وحاجة كبيرة إلى أعداد كبيرة من طلاب العلم ليفقهوا المسلمين فى شرق الأرض وفى غربها، فالناس محتاجون اليوم إلى من يبين لهم الحق ويبيّن لهم التوحيد الصحيح والعقيدة الخالصة ومعنى اتباع سنة النبى ﷺ، ويبين لهم أحكام الشرع ويبين لهم ما به قوتهم فى دينهم وما به اتباع منهج محمد ﷺ.

وهذا نحتاج فيه إلى أعداد كبيرة من طلّاب العلم سواء فى داخل البلاد أم فى خارجها؛ لأن الناس يحتاجون كثيرًا إلى طالب العلم ليعلمهم.

ومن القواعد المقررة فى الفقه أنّ الوسائل لها أحكامَ المقاصد، فإذا كان المقصد بهذه المثابة من فضله وحكمه وأثره فإنّ الوسيلة لتحصيله وإقامته وبثه لها حكمه من جهة الوجوب الكفائى ومن جهة أيضًا البذل فيه والسعى فى نشره.

ولهذا المرء يؤجر على الوسيلة إذا كانت صحيحة شرعًا، كما يؤجر على الغاية المتفقة مع الشرع، وقد قال الأصوليون: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. والوسيلة تبع للمقصد، فإذا كان المقصد واجبا فوسيلته واجبة من حيث الحكم ومن حيث الأجر، وإذا كان المقصد مستحبا فوسيلته كذلك، وهكذا إذا كان المقصد محرما فوسيلته كذلك، إلا فى ما استثنى.

والعلم لمن قرأ القرآن وقرأ السنة وعلم هدى الأنبياء يجد أنه أهم المهمات، وأن به النجاة، قال الله جل وعلا: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَٱلْعَصْرِ ① إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ② إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ [العصر: ١،٣]. الذين آمنوا هم أهل العلم على حسب ما تعلموه من الإيمان، فجمع بين العلم والعمل وقدّم العلم على العمل.

وأهل العلم قرنهم الله جل وعلا بملائكته فقال سبحانه ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ⑱﴾ [آل عمرا:١٨]، فجعل الشهادة له بالوحدانية منه سبحانه -وكفى بالله شهيدا-، ثم بملائكته، ثم بأهل العلم واقتران أهل العلم بصفوة خلق الله -وهم الملائكة- يدل على ارتفاع شأنهم وعلى عظم ما سعوا فيه وما اتصفوا به.

الأنبياء هم سادة العلماء، فكل نبى هو أعلم أهل زمانه بما أنزل الله جل وعلا إليه، والنبى ﷺ محمد بن عبد الله أرشده ربه جل جلاله وتقدست أسماؤه إلى أن يطلب الازدياد من العلم فقال سبحانه لنبيه ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه:١١٤]، قال المفسرون معنى ﴿زِدْنِى عِلْمًا﴾ أى قل يا ربى زدنى منك علما، وقال آخرون: معناه يا رب زدنى منك فهما.

قال سفيان بن عيينة الإمام المعروف رحمه الله تعالى: لم يزل الله سبحانه جل وعلا يزيد نبيه من العلم بإنزال الوحى حتى توفاه الله جل جلاله. وهذا لأن الآية كما هو معلوم مكية سورة طه، والنبى ﷺ لم يزل الله جل وعلا يوحى إليه بالعلم ويفهمه حتى كان بما أرشد الأمة إليه من العلم مستجاب الدعوة فى هذه السورة ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾.

قال طائفة من أهل العلم: لم يأمر الله جل وعلا نبيه ﷺ أن يطلب الازدياد من شىء إلا من العلم فحسب؛ وذلك لأن العلم الازدياد منه ازدياد فى الإيمان، ازدياد فى

تحقيق الشريعة، ازدياد فى العبودية، ازدياد فى العمل، ازدياد فى الجهاد، ازدياد فى أثر ذلك على خاصة الإنسان وعلى عامة الناس، وأما عامة أهل الإيمان فإنهم درجات؛ يعنى من بعد الأنبياء فإنهم درجات أعلاهم درجة وأرفعهم قدرا هم أهل العلم كما قال سبحانه ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]؛ فجعل الجميع مرفوعين فخصّ أهل العلم بالرفعة درجات كما قاله طائفة من المفسرين.

وهذا يدلك على أنّ العبد الصالح إذا أراد القربى من الله جل وعلا والطاعة له والاجتهاد والجهاد فى سبيله، فإنّ أعظم الطرق إلى ذلك العلم النافع؛ لأن بالعلم ازدياد الخير فى نفس العبد وفى غيره، فالعلم فضله فى هذه الشيعة عظيم، فضله يتعدى أن يكون مقتصرا على عبادة من العبادات؛ بل فضل العالم على العابد -يعنى على عابد المؤمنين- فضل عالم لأهل الإيمان على عابد المؤمنين كفضل النبى ﷺ على سائر الأمة، كما جاء فى الأثر.

العلم يحتاج منا إلى أن نَعْرِفَه وأن نتعرف فضله وأن نتعرّف منزلته حتى نقبل عليه لأننا إذا علمنا شأن العلم وعلمنا فضله وعلمنا أثره فإن النفوس ترغب أكثر وأكثر فى ذلك، فتحصيل العلم أعظم النوافل كما قلنا، والعلم منه واجب فرض على الجميع ومنه تطوّع؛ لكن بعد أداء الفرائض ليس ثم أفضل من العلم، كما قال ذلك جماعة من العلماء ورُجِّح على الجهاد فى سبيل الله تعالى -جهاد التطوع- لما له من عموم الأثر فى الحاضر وفى المستقبل؛ بل هو فى الحقيقة عُدة الجهاد وقوة النفس؛ لأن طالب العلم قوى الإرادة قوى النفس قوى الأثر لما يعلم من فضل العلم ومن رضا الله جل وعلا عن عباده.

لهذا جاء فى الحديث الصحيح **«وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلن رضا بما يصنع»**. العالم أو طالب العلم أو السائر فى ذلك السبيل إذا سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة كما جاء فى الحديث الصحيح، وهذا يعنى أن فضل العلم على صاحبه أن أى طريق يلتمس فيه العلم النافع الذى مردّه ومأخذه من النص -من الكتاب والسنة ومن فهم أهل العلم- فإنّ ذلك سبيل إلى أن يسهل لك به طريق إلى الجنة.

العلم سبب لمغفرة الذنوب وازدياد الحسنات؛ لأن طالب العلم وهو يتعلم حسناته

تزداد، وإنّ الحسنات يُذهبن السيئات، كما ذكرنا لك أنّ طلب العلم من أعظم العبادات فضلا فى نفسه وأجرا وثوابا، فيكون -إذن- من أعظم الحسنات التى تُكفَّر بها السيئات قال الله جل وعلا ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ [هود:١١٤]، وقال النبى ﷺ: «**اِتَّقِ الله حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ**»، وهذا يدل على أنّ طالب العلم يزداد من الحسنات وتكفر لذلك سيئاته، إذا قرأ أو إذا كتب أو إذا حضر مجلس العلم أو إذا كرر وحفظ بالنية الصالحة فإنه مأجور وحسناته مكفِّرة لسيئاته ما اجتُنبت الكبائر؛ بل إن العلم لأهله ولطلبة العلم سبيلٌ لقوته فى دين الله جل وعلا، فالعالم أو طالب العلم يكون قويا فى دينه لا يدركه الشيطان إلا ما شاء الله جل وعلا، طالب العلم قوى فى إيمانه؛ لأنه علم الإيمان بحجته، فهو قوى فى عمله؛ لأنه يتعبد وهو يعلم كيف تعبد النبى محمد ﷺ، فهو حين يتعبد يتذكّر ما حُجته فى عبادته فيرتبط قلبًا وقالبًا بسنة النبى ﷺ فى صلاته وفى عباداته وفى صلته وفى دعوته وفى جهاده وفى أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر وفى علاقاته كل ذلك عن علم وعن بصيرة، بخلاف من يعمل تلك الأشياء عن غير علم فإنه لا يرتبط بهدى النبى ﷺ ولا يتذكّر النبى ﷺ وهدى الصحابة فى ذلك.

فطالب العلم موصول بأئمة الدين، موصول بأئمة الإسلام أيضًا بعد نبينا ﷺ وبعد الصحابة، فيعمل وهو يعلم أن هذه قال بها الإمام أحمد، قال بها الشافعى، قال بها سعيد بن جبير، قال بها الإمام مالك، قال بها ابن تيمية، وقال بها ابن حزم، قال بها فلان وفلان، فهو موصول بتذكّر هؤلاء العلماء الذين منّ الله جل وعلا عليهم بثناء الأمة عليهم، وهذا يعنى الصّلة المستمرة بأهل العلم، والنبى ﷺ يقول «**أنت مع من أحببت**».

العلم فضله عظيم فى أن طالب العلم فى تعلمه يؤجر لأنه صاحب نية صالحة، والنبى ﷺ يقول «**إنّما الأعمال بالنيات وإنّما لكل امرئ ما نوى**» فكل عبد له ما نوى، وإذا صحت نيّة طالب العلم فى العلم فإنه فيما يأتى من العلم بنية صحيحة يؤجر على ما يعمل من تفاصيله، فكل عمل يعمله بنية صالحة عبادة مستقلة عظيمة يؤجر عليها، كيف إذا كان هذا العلم أعظم ما يُطلب وهو كتاب الله جل وعلا، فلهذا إذا حفظ القرآن بنية صحيحة أو طلب علم التفسير أو طلب الفقه فى الدين فإن أجره حينئذ يضاعف ويضاعف والله جل وعلا لا يضيع أجر من أحسن عمله.

صاحب العلم عمله الصالح يضاعَف له بحسب ما فى قلبه من اليقين، الله جل وعلا يجزى عن الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة كما جاء فى الحديث الصحيح، وهذا يعنى أن الناس مختلفون فى تضعيف أعمالهم، فمن العباد من يؤجر بالحسنة عشر حسنات، وهذا مِنّة من الله جل وعلا وكرم على جميع أهل الإيمان، ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، كل مؤمن يأتى بحسنة يجعلها الله جل وعلا عشر حسنات؛ لكن قال ﷺ «**إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة**» قال أهل العلم: هذا التضعيف لأجل ما وقر فى قلب العامل من العلم النافع الذى يتفاوت به الناس، والمقصود بالعلم النافع هنا هو سلامة التوحيد، سلامة القلب، سلامة العقيدة، سلامة الإخلاص، ونحو ذلك من اليقين والصلاح.

لهذا قال أبو الدرداء رضي الله عنه وأرضاه قال: ولمثقال ذرة من بر مع تقوى ويقين أعظم وأكبر من أمثال الجبال من عبادة المغترين.

(ولمثقال ذرة من بر مع تقوى) يعنى إخلاص لله جل وعلا وخوف منه ورغبة فى لقائه، (ويقين) تيقّن وهو العلم الذى لا يدرك الإنسان معه شك ولا ريب أعظم وأكبر من أمثال الجبال من عبادة المغترين؛ لأن الله جل وعلا يضاعف العمل إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، لهذا يختلف ثواب عبادة طالب العلم وعبادة غيره؛ لأن هذا يتعبد وهو يعلم كيف يتعبد وهو يعلم حجته، وهو يعلم مرجعه فيما تعبد وهو صحيح القلب وهو صحيح النية فى ذلك صحيح العمل، ولهذا قال جل وعلا ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر: ١، ٣]، فبدأ بالعلم قبل القول والعمل.

من فضل العلم أنّ العلم يفتح للعبد أبواب الخيرات، وذلك أنّه يتعلّم سَعَة أنواع العبادات، فيتعلم الفرائض من الشعائر والنوافل، ويتعلم كيف يبيع وكيف يشترى، ويعلم كيف يصل رحمه، ويتعلم كيف يوصى، ويتعلم كيف يوقف، ويتعلم كيف يعاشر أهله، ويتعلم كيف يربى ولده، ويتعلم كيف يصحح قلبه وكيف يزهد فى الدنيا وكيف يقبل على الآخرة وكيف يعظّم ربه ويتعلم ويتعلم ويتعلم، وهذا العلم بأنواعه يفتح له ولابد أبواب الخير بحسب ما قُدِّر له، ويتعلم فضل الدعوة إلى الله جل وعلا، ويتعلم فضل تيسير الخير وإعانة المسلمين ومدّ يد العون لهم فى أمر دينهم وفى أمر

دنياهم، ويتعلم سلامة الصدر من الحسد والحقد والغل فيكون ذلك مؤثرا فيه، يتعلم الأمر بالمعروف وفضله والنهى عن المنكر وفضله ويسارع فى ذلك وبحسب أصوله الشرعية وأحكامه المرعية، ويتعلم ويتعلم فيكون أبواب الخير عنده دائمًا فى باله لا يغفل عنها؛ لأنه يرددها ويذكرها ويراجعها فلا يغفل عن ذلك، فهو فى يومه وفى ليلته فى الحقيقة موصول بأنواع العبادات التى تتفتح له بنية صالحة إذا منَّ الله جل وعلا عليه فى ذلك.

من فضل العلم أيضًا أن العالم ومعلِّم الناس الخير وُصف بأنه مبارك بارك الله جل وعلا فيه وعليه، قال الله جل وعلا مخبرا عن قول عيسى عليه السلام ﴿وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾ [مريم: ٣١]، قال أهل العلم فى التفسير: ﴿وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ يعنى جعلنى معلِّما للناس الخير آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر أينما كنت، ﴿وَأَوْصَنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ يعنى مع تلك الصفة التى هى بركة العلم فإنه متعبد لله جل وعلا غير غافل عن عبادته لربه جل جلاله.

وهذه هى البركة العظيمة التى هى بقاء الخير وثباته ونماؤه وزكاؤه؛ لأن البركة معناها الثبات والبقاء، جعله مباركا؛ يعنى معلما للناس الخير آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر مبلغا رسالة ربه، وهذا كله يُثمر البركة من الله جل وعلا على عبده، وهذه هى التى يريدها العبد ويطلبها أن يرضى الله جل وعلا عنه فيجعله ثابتا باقيا على ما يحبّ الله جل وعلا ويرضى.

من قرأ سِيَر العلماء وجد أنّ أهل العلم فى كل زمان ومكان هم المنافحون عن دين الله جل وعلا، وأنهم الثابتون حين تتنازع الناس الأهواء، وأنهم المستقيمون على السنة حين تظهر البدع وتعقد الفتن ألويتها، ولهذا جاء فى كلام الإمام أحمد فى خُطبة كتابه الرد على الزنادقة والجهمية: الحمد لله الذى جعل فى كل زمان فَترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يهدون من ضلّ إلى الهدى، ويبصرونهم من العمى، ويحيون بكتاب الله الموتى، فكم من قتيل للإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، ثم ذمّ المخالفين الذين كان العلم عندهم، علم بدعة وضلال، ووصفهم بأنّهم يعنى وصف أهل العلم الصالحين بأنهم مخالفون لأهل البدع الذين عقدوا ألوية البدعة وهم

مختلفون في الكتاب مخالفون في الكتاب. أو كما قال.

أهل العلم من قرأ التاريخ وجد أنهم أصلب من أهل العبادة أو من أهل الاحتساب أو ما شابه ذلك؛ لأنهم عن بصر نافذ وقفوا، وببصر نافذ أيضًا قاموا وعملوا، كما وُصف الصحابة رضوان الله عليهم بأنهم على علم وقفوا وأنهم ببصر نافذ كفّوا، فأهل العلم فيما يأتي من مدلهمات أو مما يأتي من شبه وفي كل زمان يكونون على علم يقفون وببصر نافذ وبصيرة يتفرّسون، ولهذا ضمّهم النبي ﷺ إلى نفسه حين أمره الله جل وعلا في آخر سورة يوسف أن يقول ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يوسف:١٠٨]، ولم يؤت الناس وتَضعف هذه الأمة إلا لما نزع أُناس إلى الدين بجهل، كما فعل الخوارج، وكما فعل طائفة من أهل البدع الذين خالفوا السنة، نزعوا إلى الخير ونزعوا إلى الصلاح؛ لكنها نزعة إلى ذلك على خلاف السنة وعلى خلاف طريقة الصحابة رضوان الله عليهم، فصاروا مع ما هم عليه، صاروا مذمومين على كل لسان.

فإذن أهل العلم في التاريخ هم الأفضل، وهم الأنبه، وهم الأعلم، وهم الأكثر أثرا في هذه الأمة، لما جاءت فتنة خلق القرآن وقال الإمام أحمد فيها ما قال، وقصة ذلك تعرفونها، سُئل بعض الأئمة من أعلم الناس قال: أحمد. وهذا منه -لا أدري هل هو إسحاق أو نحوه- هذا منه ليشير إلى أن ثباته في ذلك الموقف كان نتيجة لعلمه الغزير بتوحيد الله جل وعلا وبسنة النبي ﷺ.

أهل العلم في كل زمن هم القدوة التي يَقتدي الناس بهم، فمتى جاء الطعن فيهم صار الطعن راجعا بشكل أو بآخر إلى الدين الذي يحملونه؛ لأن الناس لابد لهم من قدوة يقتدون بها ومرجع يرجعون إليه. فإذا طعن في حملة العلم وفي أهل العلم وفي من ينشر العلم كان ذلك قدحا في من قدح في دين الله جل وعلا وفي العلم.

ولهذا لا يقال إن العالم يَسْلَم من الزّلة أو يسلم من الغلط سواء في العلم أو في العمل أو في السلوك، ليس كذلك؛ بل لابد له من ذنوب تُرجى مغفرتها من الله جل وعلا؛ لكن الشأن أن لا يبلّغ في دين الله جل وعلا ما هو مخالف لدين الله جل وعلا أما أن يقع منه الذنب فيقع.

ولهذا قال العلماء فى قواعدهم العالم لا يُتبع بزلته ولا يتَّبع فى زلته، لا يتبع فى زلته تأتى تعنف تعنف على ما زلّ فيه، وصار منه من غلط سواء فى العلم أو فى العمل أو فى السلوك، وأيضًا لا يتّبع فى زلته كصنيع الجهلة يقولون: فعلها فلان، لماذا أنت حالق حيتك قال فلان من المشايخ حالق لحيته هذا عالم، العالم لا يتبع بزلته ولا يتّبع أيضًا فى زلته؛ لأن العالم لابد أن يقع منه غلط، لابد أن يقع منه زلة ولابد أن تقع منه هفوة ولابد يقع منه مخالفة، لماذا؟ ليبقى الكمال فى هذه الأمة فى محمد بن عبد الله ﷺ، منه يؤخذ هذا الدين وسنته هى التى تتبع، أما لو وجد عالم لا غلط فيه البتة لاشتبه -كما قال بعض أهل العلم- لاشتبه العلماء بالأنبياء، وهذا غير واقع.

فيبقى الناس حينئذ، وهذه حكمة من الله جل وعلا، يبقى الناس حينئذ معلَّقين بالعلماء ومتعلقين بهم لكن الأصل أنهم معلقون بسنة النبى ﷺ بهدى السلف الصالح.

العلماء لم ينالوا العلم عن شهوة، ولم ينالوا العلم بتمنى النفس؛ ولكن نالوا العلم بجد وفير وببذل عريض، جمعوا ليلهم ونهارهم فى العلم، حتى استوى لهم سوق، قال بعض الصالحين فى السلوك وهو ينطبق على العلم قال: **من كانت بداياته مُحرقة كانت نهاياته مشرقة**. يعنى أن بداية طالب العلم -هو أراده فى السلوك- ولكن نجعله فى العلم وهو صحيح، من كان بدايته فى العلم قوية متينة محرقة يعنى من قوتها، فى نهاياته تكون حاله مشرقة؛ يعنى ترق شمسه فيضىء لنفسه ويضىء للآخرين.

فصفة أهل العلم لمن قرأ التراجم وقرأ سِيرهم أنهم جَدُّوا فى العلم من الصغر وطلبوا ذلك ورحلوا فيه، ومن لم يكن له رحلة فلن يكون رُحَلة بمعنى أنه من لم يتعب فى العلم ويطلب ذلك فلن يطلب الناس منه العلم.

ولهذا أوصى بقراءة سير أهل العلم فإنه لا مشجِّع على العلم مثل مطالعة سِير العلماء، وكيف تعلموا وكيف صبروا على العلم، وكيف صبروا على التحصيل، وكيف صبروا على الحفظ وكيف وكيف.

وقد سئل البخارى رحمه الله تعالى صاحب الصحيح محمد بن إسماعيل: ما دواء الحفظ فى العلم؟ كان البخارى يحفظ مئات الآلاف من الأحاديث، فقيل له: ما دواء الحفظ؟ كان شائعا أن هناك أدوية للحفظ ظنوا أن البخارى يتعاطى ذلك، كما كان

بعضهم يتعاطى بعض المأكولات أو بعض اللبان أو بعض إلخ ليقوى الحفظ.

فقال من تجربته: لم أجد للحفظ أنفع من نَهْمَة الرجل وكثرة النظر. أمران:

نهمة الرجل: يعنى نهمة طالب العلم، وهكذا كان طالب العلم النهمة والرغبة والحرص الشديد، بحيث يجتمع فى العلم ليلك ونهارك وتفكيرك.

وإدمان النظر: أيضًا كثرة المطالعة، لا تغفل على العلم؛ لأن العلم ضيف شريف عليك، إن أكرمته بقى عندك وإن تركته تركك ورحل، وهذا مجرب، فبقدر ما تقبل على العلم يقبل عليك، وبقدر ما تغفل عنه يغفل عنك ويذهب.

الحفظ أساس فى العلم كان العلماء عليه، ولا تلتفت لمن يزهدك فى الحفظ، لأن الحفظ يبقى، وأما الفهم فهو يأتى ويذهب ولكن إذا ركز الحفظ جاء الفهم بعده فبقى الحفظ والفهم ما شاء الله.

من صفات أهل العلم أن أهل العلم لما حفظوا وتعلموا كانوا على طريق واضح وهو طريق من سلف فى العلم والتعلم، العلم هناك مدارس كثيرة فيه؛ لكن لم ينجح فيها بالتجربة وبالنظر وبالميدان إلا من سلك فيها طريق الأولين؛ لأن الله جل وعلا قال لنبيه ﷺ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩﴾ [القيامة: ١٨-١٩]. ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨﴾ يعنى أن يقرأ كما قرئ عليك، اتبع قرآنه على نحو ما قرئ عليك هذا معناه الحفظ، قال ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩﴾ ليكون الفهم والبيان بعد الحفظ والاتّباع فى ذلك.

وقال أيضًا جل وعلا لنبيه ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه: ١١٤]؛ يعنى اسمع، فإذا علمت كيف قرئ وكيف تُلى بعد ذلك اتَّبع هذا ولا تعجل، وهذا واضح فى سير أهل العلم لأنهم لما سلكوا طريق الأولين نجحوا فى ذلك.

لهذا لابد أن تسلك فى العلم الطرق الموضحة لكم فى مثل هذه الدورات التى تستفيد منها كثيرا فى شرح المتون وفى بيان معانى كلام أهل العلم؛ لكن لا يُكتفى بذلك، لابد أن تكون مع العلم ليلا ونهارا.

ابن الجوزى ﷺ تعال قال نظرتُ فى ثبت خزانة المدرسة النّظامية -المدرسة النظامية مدرسة يعنى شبه جامعة، فى القرن الخامس والسادس الهجرى واستمرت فى العراق، وكان لها مكتبة بناها النظام الملك حد الولاة فى ذلك الزمن- قال: نظرت فى ثبتها فإذا فيه يعنى ما يقارب ستة آلاف كتاب، فإذا فيه ستة آلاف كتاب. قال ولو قلت لى: كم قرأت فى الصغر؟ لقلت على ما يزيد عن عشرين ألف مجلد.

ابن الجوزى ﷺ تعالى كان يكتب فى اليوم الواحد كراسة، ويبلغ ما يكتب فى السنة إما نسخا أو تأليفا أكثر من مائة مجلد، فى السنة الواحدة.

وحدّث عن نفسه فقال كنت من نهمى فى العلم أنى إذا دخلت بيت الخلاء جعلت ولدى يقرأ لى خارجا ليسمع فلا يفوته، وإذا زارنى بعض الثقلاء اشتغلت أثناء وجوده عندى بتجهيز الورق وبرى الأقلام للكتابة، همة عالية.

الحافظ ابن رجب ﷺ تعالى كان يبحث مرة فى مسألة من المسائل، فأتته زوجته، يصح أن تقول زوجته والأصل فأتته زوجه -زوجه كما فى القرآن وزوجته فى السنة «زوجة أبيكم فى الدنيا»- المقصود أتته زوجته وقد تعطرت وتطيبت فوقفت على رأسه قال فرفعت رأسى إليها ثم رجعت إلى كتابى. إلى آخر القصة. المقصود منه أنه لم يكن فى قلبه فى هذا الوقت إلا همّ العلم، همّ العلم وهمّ طلب العلم.

الحافظ ابن جرير الطبرى ﷺ تعالى توفى سنة عشر وثلاثمائة صاحب التفسير وصاحب التاريخ ونحو ذلك، قال لطلابه يوما: هل تنشطون لتاريخ العالم؛ يعنى من خلق الله الدنيا إلى وقتنا الحاضر، قالوا: قدر كم؟ عرفوا أن المسالة كبيرة، قال قدر أربعين ألف صفحة يعنى موسوعة الآن أو أكبر، قالوا: لا، هذا مما تفنى فيه الأعمار. قال: الله المستعان ذهبت الهمم، فاختصر لهم التاريخ الموجود الآن فى أحد عشر مجلدا. ثم لما فرغ منه. قال: لهم هل تنشطون لتفسير كتاب الله. قالوا: قدر كم؟ قال: قدر أربعين ألف ورقة نفس الكلمة، وكان قريب التسعين من العمر، أو فى أول الثمانين. قالوا: هذا مما تفنى فيه الأعمار. قال: الله المستعان ذهبت الهمم فاختصره لهم فى التفسير الموجود الذى يعتبر أكبر التفاسير الآن. ولذلك يسمى إمام المفسرين.

ابن جرير الطبرى لم يتزوج، وكان كل يوم يكتب من تأليفه أربعين صفحة؛ أربعين ورقة، كل يوم يكتب من تأليفه أربعين ورقة، منشغل؟ ليس بالمنشغل إلا فى العلم ولهذا نفع الله جل وعلا به الأمة فى وقته وفيما بعده.

فنحن إلى الآن عيال على ابن جرير فيما كتب وألّف.

ومن أخبار ابن جرير رحمه الله تعالى فى همته فى طلب العلم ما يقوى طالب العلم فى ذلك: أتاه رجل وسأله عن مسألة فى الفرائض، وهو فى أول الطلب كان فى الشام، فاستنكف أن يقول لا أعلم، والفرائض مما يتعلمه طلاب العلم عادة فى أوائل ما يتعلمون، فقال إن على اليوم أَلِيَّة -يعنى حلفا أن لا أتكلم فى الفرائض- فأتنى فى الغد أجيبك عن المسألة. قال: فدرست الفرائض فى ذلك اليوم. والفرائض علم يقال عنه أنه علم أسبوع يعنى من أراده فى أسبوع أخذ جملة منه حسنة. قال: لما أتى الغد أتانى..

لكن هذه الهمة همة قوية، رحل من رحل، وأتى من أتى، ومن صفاتهم العظيمة فى طلبهم للعلم أنّ العلم معهم كان ميدان خشية لا ميدان تفاخر، ولهذا نذكر بعض صفات طلاب العلم التى ينبغى لنا أن نتحلّى بها قدر المستطاع، فإذا قصرنا استغفرنا ورجعنا إلى الصواب.

من أهم صفات أهل العلم وطلاب العلم أن يخلصوا النية لله جل وعلا، وأن لا يطلبوا العلم لأجل أن يقال عالم أو أن يقال طالب علم، والنية فى العلم أن يطلبه لله جل وعلا لكى يصحح عبادته وعمله مع الله جل وعلا، وله أن يزيد على ذلك إن آنس من نفسه رشدا أن ينوى أن ينفع إخوانه المؤمنين وينشر دين الله جل وعلا، فهذه نية صالحة يؤجر عليها، فإذا نوى رفع الجهل عن نفسه وعن غيره، كانت نيته صالحة لأن الجهل فى هذا المقام مذموم.

من **صفاتهم** أنهم يحرصون على تعلّم ما به يُخلصون لله جل وعلا، وهو توحيد الله سبحانه والعقيدة الصحيحة؛ لأن أعظم ما يُطلب الإيمان، لهذا قال جل وعلا ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ [العصر: ٣] ﴿ءَامَنُوا۟﴾ هنا قال أهل العلم: بدأ بالعلم؛ لأن الإيمان هو العلم، وإذا كان الإيمان هو العلم فمعنى ذلك أن أفضل العلم الإيمان،

والإيمان هو الذى فسره العلماء بالتوحيد وبالعقيدة الصحيحة.

وهكذا كان العلم من أهمه النية وأن أتباع السلف الصالح كانوا يحررون هذا المقام؛ لأنه لا يحسن أن لا تفهمه وأن لا تجيده وأن تجيد مسائل أخرى هى دونه فى القدر، فإذا جاء مشكل فى التوحيد أو العقيدة لا تحسن الكلام عليها أو تعرف وجهه وهو حق الله جل وعلا ثم تعرف ما دون ذلك هذا فيه قصور.

ثم بعد ذلك يتعلمون ما يصح به دينهم وهو تعلم العبادة والحلال والحرام، بمعنى ذلك أن يكون عندهم تدرج بحسب فضل ذلك وما يريده الله جل وعلا من العبد.

أما أن يكون متوسعا فى السيرة وهو لا يعلم توحيد الله جل وعلا ولا السنة ولا يعلم ما يتعبد ربه فى صلاته وزكاته وصيامه وحجه والأمور المهمة فى ذلك وهذا قصور منه.

من صفات أهل العلم أنهم متراحمون فيما بينهم، يسعى بعضهم فى شأن بعض؛ لأنهم على منهج واحد وعقيدة صحيحة فيما اتبعوا فيه السلف الصالح وكانوا فى ذلك وبعضهم يحب بعضا، ولهذا ذم من ذم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ذموا العلماء الذين يحسد بعضهم بعضا؛ لأن هذا خلاف مقتضى العلم، مقتضى العلم أن يسلم الصدر من الحقد والغل والحسد، وأن تفرح أن يقوم بدين الله جل وعلا من شاء الله من عباده، وأن تفرح أن تكون خليا من الأمر أو خليا من الواجب، وأن يقوم غيرك به، لهذا الصحابة تدافعوا الفتيا وتدافعوا الإمارة وتدافعوا المسؤوليات؛ لأنهم أرادوا السلامة، فإذا تعينت عليهم سعوا فيها واجتهدوا وسألوا الله جل وعلا الإعانة والتوفيق.

فإذن طلبة العلم متراحمون فيما بينهم، متحابون فيما بينهم، لا يحسد بعضهم بعضا، ربنا لا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم، فإذا غلط أو زل أو أخطأ فإنه يسعى فى نصيحته بالطريقة الشرعية التى تحبب له الخير ولا تجعل النفوس فيها نفرة، وهذا مما يساعد على بث الخير وتقليل الشر، ويساعد على أن يكون أهل العلم وطلبة العلم أن يكونوا شيئًا واحدا؛ لأنه بذلك يقوى الخير ويضمحل ويضعف الشر.

من صفات طلبة العلم وأهل العلم أنهم سليمون من كل اسم سوى اسم الإسلام والسنة، ولهذا ذمّ جمع من العلماء العالم الذى ينتصر لشيخه مهما كان، أو ينتصر لمذهبه مهما كان، أو أن يكون منتصرا لحزب أو جماعة أو فئة؛ لأن هذا ليس من مقتضى العلم، مقتضى العلم أن تُعين الخلق وتعين أهل الدين على الإسلام الذى هو سنة النبى ﷺ أن تعينهم عليه وأن تحببه لهم وأن تغلق عنهم ضده، هذا مقتضى العلم النافع.

وأما إذا كان العلم فيه نصرة لمذهب أو طائفة أو حزب أو جماعة أو نحو ذلك، فهذا خلاف المقصود من العلم وخلاف النية الصالحة، فهذا مذموم فيه.

ولهذا قال بعض أهل العلم فى هذا المقام -وهو الشيخ بكر أبو زيد عافاه الله ومنّ عليه- قال فى كتابه حلية طالب العلم أو نحوه قال: من صفات طلاب العلم أن تكون يا طالب العالم غير ولاج فى الجماعات والأحزاب. وذلك أنها لابد أن تغير منهج طالب العلم عن حقيقة العلم إلى غيره، وأما إذا سلم من ذلك فإنه يرجى له السلامة فى المنهج الذى يقتفيه، ولهذا قال الله جل وعلا لنبيه ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾ [يوسف:١٠٨]، قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب فى مسائل كتاب التوحيد فى قوله ﴿إِلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ التنبيه على الإخلاص. بخلاف من يدعو إلى شيخه أو إلى طريقته.

من صفات أهل العلم أنهم يحرصون على نفع الناس فى دينهم وأيضًا فى دنياهم ما أمكنهم ذلك، وأنهم دعاة إلى الخير آمرون بالمعروف ناهون عن المنكر، لأن مقتضى العلم النافع الصحيح هو حمل هذه الرسالة ووراثة النبى محمد ﷺ، الأنبياء كما قال ﷺ «**لم يورثوا دينارا ولا دهما فإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر**» والنبى ﷺ فى مهماته المختلفة التى ورثها عنه أهل العلم من مهمة الفتيا والإمامة ونفع الناس والعطف والرحمة والصلة والجهاد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وجميع أبواب الخير، أهل العلم هم أولى بها من غيرهم، والناس فى ذلك تبع لأهل العلم فى ذلك؛ لأنهم يعلمون حدود ما أنزل الله على رسوله فى هذه المسائل العظيمة.

إذن فالعلم يقضى بحقه على طالب العلم أن يكون داعية إلى الخير، ليس معنى داعية إلى الخير أن يكون أمامه مكرفونات ويحاضر أو خطيب جمعة، لا، داعية إلى الخير

بحسب ما عنده من العلم، فى نفسه فى أهل بيته وفيمن يكون من الجهال لديه أو يسافر إليهم أو نحو ذلك، يكون فى نفسه وعنده علم ولا يحرص على نفع الناس، هذا فيه نظر وليس هذا من الصفات المحمودة؛ بل من الصفات المحمودة أن يكون ساعيا فى الخير فى أمر المسلمين فى دينهم وفى دنياهم وفى الأمر بالمعروف وفى النهى عن المنكر وجميع ما فيه رفعة دين الله جل وعلا.

من صفات أهل العلم وطلبة العلم أنهم سليمو اللسان والقلب من كل ما لا يرضى الله جل وعلا.

أما اللسان فلسانهم طيب، وصفة ألسنتهم أنها طيبة، طالب علم يغتاب! نمام! يقع فى هذا وفى هذا! طالب علم تجد لسانه لا يراعى فيه الله جل وعلا! إذا خاصم فجر! خاطب بخطاب سيئ! هذا ليس من صفات أهل العلم المحمودة وليس من مقتضى العلم النافع، ولهذا قال الله جل وعلا لنبيه ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ﴾ [الإسراء: ٥٣]، هنا يأتى الصبر، هل يتوقع طالب العلم أو العالم أن لا يسمع شيئًا يكرهه؟ لابد أن يسمع فى هذه الحياة، النبى ﷺ سمع ما يكره وأوذى، هل يريد أن يقال له دائمًا أنت كذا وكذا؟ ليس صحيحا لابد أن ينقسم الناس، ولابد أن يواجه ولابد أن يقول جاهل عليه أنت دينك هذا فيه كذا لابد أن يصبر، وأن يكون لسانه عفيفا، طيب اللسان، طيب الكلام، طيب القول، ولا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث.

إذن فطالب العلم من صفته أن يكون لسانه أحسن ما يكون، فى ألفاظه، وفى تعاملاته وفى صبره، وقد كان جمع فإذا أوذوا عُرف ذلك فى وجوههم؛ لكن لم يؤثر ذلك أن يكونوا يستطيلون على الناس فى أعراضهم بألسنتهم، الناس لابد أن يكون منهم مصيب، ومنهم مخطئ، ومنهم على صواب، ومنهم من ليس على الصواب، ولكن يصبر عليهم ويعلمون ويرشدون، ويكون اللسان طيبا عفيفا.

كذلك القلب، طالب العلم يجاهد نفسه أن يكون قلبه سليما، سليما من الغل والحقد والحسد على الماضين وعلى الحاضرين، إلا ما كان من ذلك فيما أُذن به شرعا فى بعض المسائل؛ لكن أن يكون فى قلبه الأمور المنكرة وكبائر القلوب، نعوذ بالله من غش وغل المؤمنين.

من صفات طلاب العلم أيضًا أن طالب العلم صاحب عمل صالح، وصاحب خوف من الله جل وعلا وخشية؛ لأن الحقيقة هو العلم هو الخشية إذا لم يثمر العلم خشية لله جل وعلا فهو علم فيه قصور أو غير نافع أو لم يكتمل نفعه، لهذا قال جل وعلا ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر:٢٨]؛ يعنى أن أهل العلم هم أحق الناس بخشية الله جل وعلا لما يعلمون من صفة الله جل وعلا فى ربوبيته وأسمائه وصفاته، ولما يعلمون مما أعدّه الله جل وعلا للمؤمن وللعاصى وللمنافق وهكذا، أهل العلم ينظرون دائمًا فى أعمالهم بنظرين:

نظر رحمة. والنظر الثانى نظر خوف ووجل.

أما نظر الرحمة فهو نظرهم إلى الخلق وإلى أهل الإسلام بخاصة، ينظر إليهم ويرحمهم، يرحم العاصى حين عصى؛ لأنه ما عصى إلا بتسلّط العدو عليه وهو إبليس، ويرحم العبد الذى لم يفقه دين الله جل وعلا، ويرحم المحتاج من لم يعمل لدين الله، ويرحم من خالف الصواب ويرحم من خالف المنهج، ويرحم ويرحم لأجل أن يهديه إلى منهج السلف الصالح وسنة النبى ﷺ.

ومن جهة أخرى فى قلبه الخشية والخوف من الله جل وعلا.

فيكون معه نظران:

النظر الأول: نظر خوف من الله ومن الحساب، ومما يقابل به ربه جل وعلا.

والنظر الآخر: الرحمة.

فيحمله الخوف على العمل وعلى الجد، وتحمله الرحمة على ألا يكون غليظا مع المؤمنين.

ومن صفات أهل العلم وطلبة العلم أنهم أهل صبر فى طلب العلم والتحصيل فيه وأهل استمرار على ذلك، فالعلم لا يُطلب فى يوم وليلة، وليس مدة طلب العلم سنة ودورة أو دورتين أو عشرة أو عشرين، العلم معك منذ أن تبدأ إلى أن تموت، ولهذا قال الإمام أحمد رحمه الله: اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد. لأنه لا يشبع منه.

وقال أيضًا: مع المحبرة إلى المقبرة. يعنى الواحد لابد أن يكون دائمًا معه كتاب ومعه

ورق.

معه همة وصبر على ذلك لا يفارقه العلم والكتاب والحفظ والمدارسة مهما كان؛ لأنه إن فارق ذلك فإنه يضعف علمه أو يفقده بحسب ذلك.

من صفات طلبة العلم أنهم ساعون فى الخير بعيدون عن الشر حريصون على ما فيه خير أنفسهم وخير الناس بعيدون عما فيه شر أنفسهم وشر الناس، لهذا وصف أهل العلم بأنهم الجماعة، الجماعة التى جاءت فى الحديث أنّ النبى ﷺ لما ذكر الفرق «**كلها فى النار إلا واحدة**» قالوا: من هى يا رسول الله؟ قال «**الجماعة**».

قيل للإمام أحمد: من الجماعة؟ قال: هم أهل الحديث. وفى رواية قال: هم أهل العلم. قال الترمذى فى جامعه: هم أهل العلم.

فأهل العلم من أهم صفاهم أنهم ساعون فى اجتماع الناس؛ الاجتماع على الدين الحق، والاجتماع على ولاة أمرهم وعدم إحداث الفتن كبيرها وصغيرها، وهذا صفة أئمة أهل السنة وأتباع السلف الصالح منذ الزمن الأول إلى الزمن الحاضر إلى أن يرث الأرض ومن عليها.

ولهذا وصف أهل العلم بأنهم الجماعة بأهم هم الحريصون على الجماعة بنوعيها جماعة الدين وجماعة الأبدان.

ومن صفاتهم أيضًا أنهم متعاونون على البر والتقوى؛ لأن تحقيق الخير وتحقيق الدين لا يكون بعمل فرد ولا بعمل جهة، وإنما يكون بالتعاون كل فى مجاله وكل فى جهته وأهل العلم هم أحرى الناس وطلبة العلم بأن يرعوا ذلك وأن يتعاونوا على البر والتقوى وأن يحذروا على التعاون على الإثم والعدوان.

وصفات طلبة العلم كثيرة متنوعة لعلكم تتابعون ذلك بقراءتها فيما كُتب فى صفات أهل العلم».

❀ ❀ ❀

الباب الثانى

المنهجية فى القراءة وفى طلب العلم
وبيان ما هى الكتب التى ينصح بها أهل العلم
وما هي البرامج العلمية التى يقترحونها

الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ

يحدثنا الشيخ صالح آل الشيخ عن منهجية الشيخ في التدريس وعلاقته بطلابه ومدى تأثيره فيهم فيقول:

وصف الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم دروس الشيخ محمد بن إبراهيم في فترة ما، دروس الشيخ كانت متنوعة يعني يختلف تقسيمها الزمني من وقت إلى وقت ما بين الخمسين والستين كان لها ترتيب وما بعد الستين كان لها ترتيب، ثم هكذا قد يكون الترتيب الذي سنسمعه الآن ليس متفقا عليه في كل فترات الشيخ التعليمية؛ لكن هكذا وصف الشيخ محمد ابن قاسم، وهو من تلاميذه الذين لازموه سنين طويلة، قال الشيخ محمد ابن قاسم يصف دروسه قال: كان الشيخ محمد بن إبراهيم يجلس ثلاث جلسات منتظمة:

فالأولى: بعد صلاة الفجر إلى شروق الشمس.

والثانية: بعد ارتفاع الشمس مدة تتراوح ما بين ساعتين وأربع ساعات.

والثالثة: بعد صلاة العصر.

وهناك جلسة رابعة لكنها ليست مستمرة- أي يأتي بها حينا ولا يأتي بها حينا آخر، وهي بعد صلاة الظهر..

قال ابن قاسم:

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينقطع بعد المغرب لمطالعة دروس الغد في الكتب التي كانت تُدَرَّس بعد الفجر.

والذي أعرفه أنه كان يحضر للدروس بعد العشاء، لكن ربما كان الشيخ محمد بن قاسم يحكي فترة من الفترات، أما بعد المغرب فكان يقرأ كما حدثني الشيخ حسن بن مانع وهو من تلامذة الشيخ المعروفين أنه كان يقرأ بعد المغرب في بعض الكتب

الخاصة، ولا يحضر القراءة إلا خاصة تلامذته الذين يأذن لهم، وأما مراجعته فكانت بعد العشاء، المقصود أنه ربما ما ذكره الشيخ محمد بن قاسم في فترة من الفترات، فكان يحضر ويطالع دروس الغد إما بعد المغرب في فترة أو بعد العشاء في فترة أخرى تقرأ عليه في بعض الدروس التي تقرأ عليه بعد الفجر، ومن تلك الدروس ومنها: الروض المربع، وسبل السلام، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وما يعين عليها من المراجع؛ يعني التي كانت تقرأ على الشيخ ليحضّر بها أو يتذكر بها ما يتصل بالدرس الذي يدرسه التلاميذ من غد.

قال الشيخ ابن قاسم: بعد صلاة الفجر كان يدرس ألفية ابن مالك مع شرح ابن عقيل، وزاد المستقنع مع شرحه الروض المربع، وبلوغ المرام والآجرومية والملحة وقطر الندى.

وهذه كانت متنوعة بعضها لصغار الطلاب وبعضها للمتوسطين وبعضها لكبار الطلاب، وهذه كانت في فترة متأخرة، وأما في فترة مبكرة كان يدرّس بعد الفجر كتب التوحيد ونبذ أئمة الدعوةِ رحمهم الله تعالى.

قال الشيخ ابن قاسم: وكان يقرئ في الفجر أصول الأحكام والحموية والتدمرية ونخبة الفكر.

الثلاثة الأُوَل مستمرة - يعني ألفية ابن مالك والروض المربع وشرح بلوغ المرام- وكان يقوم بتدريسها على ترتيبها المذكور أما في باقي الكتب فبالتعاقب على فترات مختلفة طيلة أيام تدريسه.

بعد شروق الشمس: يدرِّس في العقائد كتاب التوحيد، كشف الشبهات، ثلاثة الأصول، العقيدة الواسطية باستمرار، مسائل التوحيد، مسائل الجاهلية، لمعة الاعتقاد، أصول الإيمان على فترات.

وفي الحديث: الأربعين النووية، عمدة الأحكام باستمرار.

وفي الفقه: آداب المشي إلى الصلاة، وقد يُدرِّس غيرها، لكنه نادر.

بعد الانتهاء من هذه المختصرات تقرأ المطولات - يعني في الفترة بعد ذلك- ومنها:

فتح المجيد، شرح الطحاوية، شرح الأربعين النووية، صحيح البخاري، صحيح مسلم، السنن الأربعة، مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية.

وقد ذكر لي سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله أنه كان يسمع قراءة جامع الترمذي على الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله ما بين فترة وفترة، وكان يقرأ عليه أحد الأسرة آل الشيخ، قلت للشيخ كنت تقرأ على الشيخ الترمذي أو تواضب عليه؟قال لا كنا صغارا إذ ذاك وكان ذلك في الفترة ما بين الخمسين والستين، وكان الشيخ إذ ذلك من طلبة الشيخ محمد بن إبراهيم المبرّزين.

لكن ينتبه إلى أن الطلبة كانوا ينتبهون إلى التدرج في طلب العلم وكان الواحد منهم لا يأتي إلى هذه الكتب العظيمة ويقرؤها على المشايخ وهو لم يحكم الكتب الأولى؛ بل إن إحكام الكتب المختصرة كانت طريقة أهل العلم، لهذا الشيخ كان يقرأ عليه صحيح البخاري ويقرأ عليه صحيح مسلم والسنن؛ لكن كانت لخاصة من الطلبة الذين برزوا وربما كان ربما لكبار منهم أو لعلماء أيضا كما ذكرت لك آنفًا.

وكان يقرأ عليه أيضا في هذه الفترة مؤلفات شيخ الإسلام - يعني فترة الضحى- وابن القيم كذلك يقرأ عليه ابن كثير، وكل ما جد من كتب السلف والمحققين من العلماء، لكنها على فترات يتراوح ما يقرأ منها في اليوم الواحد ما بين خمسة وعشرة من تلك الكتب غالبًا.

بعد صلاة الظهر، ويدرس فيه: زاد المستقنع بشرحه على بعض الطلاب، وبلوغ المرام.

وهذا حدثني بعض المشايخ أنه يقرأ عليه صحيح البخاري بعد صلاة الظهر.

بعد صلاة العصر، يدرس فيه كتاب التوحيد وشرحه، وقد يقرأ في مسند الإمام أحمد، أو مصنف ابن أبي شيبة، أو في الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، أو نحوها. انتهى ما وصفه الشيخ ابن قاسم من القراءة. طبعا هذه في فترة متأخرة.

وهذا الوقت العظيم الذي يبذل من صلاة الفجر إلى أن تغيب الشمس كله في العلم، لا شك أن هذا هو حالة أهل العلم الذين انقطعوا للعلم والتعليم، وبهذا يخرج العلماء، بهذا يستفيد الطلاب أما بالقراءة في وقتنا هذا قراءة التذوق أو

الدروس التي هي كالتذوق ما بين فترة وفترة، فهي كالمكملات لئلا تنقطع حلق العلم، أما تحصيل العلم فلا يكون بهذه فقط بل لابد من الجد فيه ليلا ونهارا ما بين تدريس ودرس وتعليم ومطالعة، وهكذا كانت أحوال المتقدمين.

نظرت وسمعت إلى حال الشيخ رحمه الله من بعد صلاة الفجر وهو يُقرئ ويقرأ عليه، هذا مع ما يتخلل تلك الفترات؛ يعني بعد الفجر في قراءة، بعد طلوع الشمس في قراءة، في الضحى ثم قراءة، بعد الظهر في قراءة، بعد العصر في قراءة، بعد المغرب ثَم قراءة، بعد العشاء استعداد، أين نصيب أهله منه؟ أين وقت الفتاوى التي ترد عليه من كل مكان؟ كان وقته رحمه الله منقطعا ليلا ونهارا للعلم.

بل قد حدثني بعض المشايخ في فترة متأخرة أنه كان لما رام أحد أن يقرأ عليه كتاب ليراجعه إذا صنف أحد طلبة العلم كتابا عرضه على الشيخ يقرؤه عليه هل ثم من ملاحظة أو نحو ذلك، وهذه سنة من سنن العلماء المتقدمين، قال واعده الشيخ قبل الفجر بساعة لأنه بعد الفجر مشغول مع الطلبة، والضحى كذلك، وقبل الظهر كذلك وبعد الظهر وبعد العصر وبعد المغرب فأين الوقت؟ قال لي أحد المشايخ قال كان يواعدني قبل صلاة الفجر بساعة كل يوم أمر عليه ما ألفت حتى أنهيه أين وقت النوم أين؟ وقت الراحة؟ أين وقت الأهل؟ أين وقت كذا لأمور الإنسان؟ لم يكن ثم وقت إلا للعلم والتعليم والجهاد ونشر الدعوة ونفع الناس، وهكذا يكون العظماء.

هذا الوصف الذي ذكره الشيخ ابن قاسم يمثل فترة من عمر الشيخ، وهي في الغالب ما بعد الستين فيما أحسب يعني ما بعد ١٣٦٠هـ.

وقد ذكر لي الشيخ العلامة محمود التويجري رحمه الله أنه كان يقرأ عليه مؤلفاته يعرضها على الشيخ هل ثم ملاحظة عليها أو تصحيح أو نحو ذلك، وكان ذلك في الفترة ما بعد سنة ١٣٨٠هـ يقول الشيخ محمود التويجري كنت أقرأ عليه الكتاب ونجلس من بعد صلاة الفجر - يعني من بعد أن انقطعت الدروس المتواصلة بعد سنة ١٣٨٠هـ- نجلس جلسة واحدة ثلاثة ساعات أربع ساعات حتى تصلنا الشمس من بعد الفجر، يقول: وأنا صاحب الكتاب الذي ألفه أمل من القراءة وأتعب من ذلك وهو لا يمل ويسمع ويسمع. وهذا لاشك ينبئ عن شخصية فيها الصبر وفيها الجلد على العلم وفيها الرغبة في نفع الناس، ولهذا إذا رأيت حال أولئك وجدت العجب العجيب، إذا

رأيت يوم الشيخ كيف قسمه على أولئك فلا تخرج منه إلا بأن الله جل وعلا يبارك في أوقات من شاء من عباده، والعلم إذا بذل فيه المرء ما بذل من الوقت بارك الله جل وعلا له فيما أعطاه من الوقت والوقت يبارك، ولهذا نجد في حياتنا الوقت ضعف؛ ضعفت الاستفادة منه، تنقضي الأوقات بسرعة، وهذا لأجل فيما أحسب لأجل عدم البركة فيما أعطينا من الأوقات، وأما المتقدمون فقد بارك الله جل وعلا لهم في الأوقات، ولاشك أن هذا له أسباب وأظن أن أعظم تلك الأسباب هو إخلاصهم لله جل وعلا وكثرة الرهب والدعاء إلى الله جل وعلا بالمباركة.

تعليقة على ما مر:

هذه المنهجية التي سمعت في التدريس، هذه المنهجية في القراءة في المختصرات، القراءة في هذه الأنواع من العلوم وفي الكتب، هذه المنهجية في العلم هي التي تخرج العلماء، حفظ للمتون بيان وشرح لها، ضبط للأصول ومعرفة للأدلة، هذه الطريقة هي التي خرجت العلماء الذين ينفعون الناس اليوم، علماؤنا اليوم، تلامذة الشيخ محمد بن إبراهيم اليوم - سيأتي ذكر بعض أسمائهم- هؤلاء نفعوا الناس سنين متطاولة بعد الشيخ ﷫، وهل كان النفع خاصا بالبلاد هذه السعودية؟ لا، فنفع تلامذة الشيخ محمد بن إبراهيم ﷫ وصل الأرض من شرقها إلى غربها، وإذا تأملت نفعهم وتأملت فتاواهم وتأملت رسائلهم وكتبهم وكيف أثرت في الاتجاه الإسلامي العام في الأرض وجدت أن الشيخ محمد بن إبراهيم ﷫ وأجزل له المثوبة قد أنتج مدرسة وأنتج دعوة وأخرج أناسا حملوا إلى الأرض العلم النافع، ولاشك فإن المتأمل يخرج بهذا بيقين، وهذا من فضل الله جل وعلا علينا وعلى الناس.

الشيخ ﷫ ذكر لي بعضهم أنه كان يقسم الطلاب إلى ثلاثة طبقات: مبتدئون متوسطون منتهون. ذكر لي أحد الآجلة من تلامذة الشيخ أنه إذا أتاه الآتي وقال له أريد أن أقرأ عليك يا شيخ، قال هل حفظت القرآن؟ - أقرأ يعني أقرأ لك المتن وتشرحه لي- قال هل حفظت القرآن فإذا أجاب بنعم أدخله مع الطلاب إذا قال لا لم أحفظ القرآن قال لا علم إلا بحفظ القرآن اذهب فاحفظ القرآن أولا ثم بعد ذلك تعلم العلم.

اليوم يقرأ الناس وتجد عندهم مؤلفات، وتجد عندهم كلام طويل وهو لا يحفظ القرآن، لاشك أن هذا من الغلط، وهذا من الأمور التي حدثت في الناس.

قال الشيخ محمد بن قاسم:

كان الشيخ يحرص جدًّا على أن يحفظ جميع الطلاب المنتظمين المتون ولا يرضى بنصف حفظ، ولا ينتقل الطالب من متن إلى متن أطول منه إلا بعد حفظ الأول وفهمه، ولهذا كان الطالب المجد منهم يتخرج في سبع سنوات.

قد حُدثت أيضًا أن بعض المتعلمين؛ يعني بعض طلاب الشيخ بدأ يقرأ عليه فتتعتع في الحفظ مرتين فنهره الشيخ نهرا بالغا، قال ما هذه بقراءة وليس هذا بحفظ. مرتين، اليوم يصبر على القارئ عشر مرات يغلط وعسى أن يحفظ لكن المتقدمون يحفظون حفظ كأنه يحفظ الفاتحة هذا الذي يسمى الحفظ، أما الحفظ مع الأغلاط فلا يسمى حفظا، لماذا؟ لأنه لا يبقى مع المرء، أما إذا حفظ جيدا يبقى معه مع الحفظ في فترات من عمره، أما الحفظ الذي ليس بحفظ فهذا لا يبقى مع المرء.

كان الطلاب مع الشيخ في عجائب، من ما يذكر في هذا أن أحد المشايخ حدثني قال كنا نستغرب من أين يأتي الشيخ بهذه المعلومات التي يعطينا إياها في درسنا - يأتي في وصف طريقة الشيخ في إعطائه المعلومات وتركيزه للعلم- قال كنا نستغرب من أين يأتي الشيخ بهذه المعلومات، يقول فاجتمعنا على تحضير بعض الدروس، على مراجعة الدرس قبل أن يدرس الشيخ يعني في الفجر، يقول فسهرنا تلك الليلة وأتينا بالكتب المطولة، وراجعنا ما فيها بتدقيق على المتن الذي سيشرحه الشيخ في الصباح، يقول فلما أتينا صباحا وتكلم الشيخ، يقول أردت أن أبين للشيخ أني على علم بالمسألة وعلى معرفة، قال فسألته قلت له يشكل على هذا كذا، هذا الطالب غلط وأورد إشكالا ليس في موضعه يعني الإشكال في مسألة ستأتي فيما بعد وأورد الإشكال في غير موضعه فسبق، قال فلما أوردت الإشكال تأمل الشيخ ونظر تأمل ثم قال بعد ذلك: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، وقام من المجلس تأديبا للطلاب، يقول فأخذ الطلاب يلومونني عن السؤال ففهم القصد أنه أراد إحراج الشيخ أو أراد أن يبين للشيخ أنه قرأ أو نحو ذلك، وهكذا كان الشيخ مع طلابه لا

يسمح لأحد بأن يتعدى عليه أو أن يخطئ معه في حقه.

مرة من المرات كان في حلقة من التعليم، قسم مسألة من الفرائض؛ يعني أعطى تدريبا في الفرائض وكانت الحلقة فيها نحو ٥٠ من الطلاب، فأعطى نصف الحلقة مسائل للأول: اقسم كذا هلك هالك عن أعطاه مسألة، الثاني الذي بعده هلك هالك عن وأعطاه مسألة، والثالث حتى وصل إلى نصف الحلقة يعني إلى نحو ٢٦ ثم لما أتم هؤلاء، قال ارجعوا فرجع إلى الأول قال اقسم مسألتك فقسم فصوبه إما بصواب أو بخطأ، ثم الثاني قال فلما وصل إلى بعد العاشر، قال اقسم مسألتك، قال مسألتي كذا وكذا قال كذبت ما هذه بمسألتك، هذه مسألة التي بعدك، وغضب عليهم الشيخ وقال طلاب العلم يكذبون هذا أول العلم الكذب ونحو ذلك، فكان شديدا مربيا للطلاب لا يسمح لأحد بأن يخطئ أو أن يتعدى حده، لهذا كانوا يحترمون الشيخ كمعلم وشيخ ووالد ومؤدب، وكانوا معه على أشد الخوف من البشر.

الطلاب كما تعلمون بعضهم يختلفون، كان الشيخ يحب تلامذته محبة بالغة ويعطف عليهم، ينقل لهم الطعام بنفسه من البيت إلى المسجد خاصة الإخوان، ويطبخ طعامهم في بيته ويعطيهم بين الحين والآخر، إذا وجد على أحدهم أثر الحاجة أو أثر الجوع أخذه معه في بيته وطعم معه وهكذا، بعض الطلاب كما هو المعتاد يحصل مع البعض مع البعض الآخر بينهم منافسة ونحو ذلك، فكان منهم - في عرف الحاضرين- من يستهزئ بالآخر يعني يتعير على الآخر ويستهزئ به، فبلغ الشيخ أن فلانا من الطلاب أو فلانا من الناس يستهزئ بفلان ويسخر منه، قال خيرا إن شاء الله، ولما حصل هذا وأتى من الغد نادى هذا الذي بلغه منه الاستهزاء في وسط الحلقة، فلما قرب منه أخذه وضربه بكفه ضربة على وجهه وقال له إياك أن تستهزئ بطلبة العلم في يوم من الأيام، وفرح طبعا من كان مظلوما بهذا الاستهزاء.

مرة من المرات الشيخ رحمه الله - الطلاب كما تعلمون يتكلمون في شيخهم فلان ينقد فلان يبين حالته وفلان يقول هذا فيه كذا والشيخ فيه كذا على عادة الطلاب وهذا من العقوق أن يتكلم الطالب في شيخ نفعه وبذل له وقتا- رام بعض الطلاب أن ينقل ما يقال في الشيخ للشيخ أتى للشيخ وقال له فلان يقول عنك كذا وكذا فمسكه الشيخ وضربه أمام الناس، وقال له ما وجد الشيطان من يرسل إلا أنت، ما فرح بما يقال

هذا يُغِير الصدور والمؤمن مأمور أن يصلح ذات البين إذا قيل فيه قيل في الرسل وما يضر ذلك، المهم المرء أن يبذل وأن ينفع وليس المهم في حياة المرء أن يسمع ما قيل فيه لأنه سيكسبه ذلك عداوة وربما ينغص في نفسه على فلان وفلان من الناس.

المقصود أن هذه الحوادث تعطيك شخصية الشيخ في علمه وتعليمه قوته، في عدم سماحه بالخطأ في هيبة الناس منه وخوفهم منه أعني طلبته في عدم سماحه بمداخل الشيطان أن تكون بين الطلاب، في غرس المحبة والاحترام بين الإخوان بعضهم مع بعض في حلق التعليم رحمه الله رحمة واسعة.

ما طريقة الشيخ في التعليم ومنهجه في التعليم؟

الشيخ رحمه الله خرج أعدادا غفيرة من الطلاب في فترة من الفترات بلغ عدد الطلاب كما هو موجود عندي مدون في كشف أكثر من ١٩٠ طالبا، تنوعوا منهم من صاروا علماء، منهم من صاروا قضاة، ومنهم من صاروا مدرسين معلمين في الكليات أو في المعاهد، منهم من صاروا في الدعوة إلى آخره، هذه الأفواج التي تخرجت وحملوا العلم لاشك أنهم تخرجوا بعد اتصالهم وملازمتهم للشيخ، وكان الشيخ معهم في منهجية علمية جعل الطلاب في قوة علمية مؤتلفة غير مشتتة، ففي التوحيد - كما ذكرت لكم- كان اهتمامه بكتبه التأسيسية التي تبين العقيدة الحقة بأدلتها، وكانت طريقته في شرح كتب الاعتقاد أن لا يذكر الخلاف في الاعتقاد، بل يذكر أدلة أهل السنة والجماعة وما قاله أئمة التوحيد في المسألة، ويبين أدلتهم ويفصل في ذلك ولا يذكر قول المخالفين إلا نادرا عند الاحتياج ويجمله؛ هذا قول الأشاعرة قالت المبتدعة كذا قالت الأشاعرة كذا، وليس على طريقة بعض الناس أنهم يفصلون في أقوال المخالفين، وهذا إنما يكون عند الحاجة إلى ذلك إذا اختلط الناس أو إذا احتاج الناس إلى ذلك؛ لكن الشيخ رحمه الله لم يكن يعرج على مذاهب الخرافيين والمبتدعة وشبههم إلا إذا دعت الحاجة، بينما تجد أكثر تفصيله وتدلليه على معتقد أهل السنة والجماعة، وهذا ولاشك يعطي قوة علمية استدلالية ويعطي ثباتا في موقف الحق، وعدم تشويش الأذهان بكثرة الأقوال المبتدعة، وهذا لأجل أن المبتدعة وأقوال المبتدعة لم تكن مشتهرة إذ ذاك.

وأما في الفقه: فقد جعل دروسه رحمه الله منبثقة من متون الفقه الحنبلي، ومتون الفقه

الحنبلي عند أهل العلم محررة مدققة، تفتق ذهن الطلاب، وتقوي إدراك الطالب الفقهي، فاعتماد متن للمذهب مما جعله الشيخ طريقة له وذلك لأنه خير طريقة لتحصيل الفقه، فبه يُبنى الذهن الفقهي، وبه تؤسس قواعد التصور للمسائل الفقهية، ويأتي بعد ذلك التفريع والتدليل وذكر الخلاف عند الحاجة والترجيح.

فإذن فتكون معرفة الأقوال بعد إحكام الأصول وضبط تصور المسائل.

تعجب اليوم أنه تجد عند بعض الناس من معرفة الأقوال والخلافات بينما صورة المسألة لا تجدها واضحة عنده، وهذا غلط علمي يُذهب التقدم العلمي عند الطلاب؛ بل لابد أن تكون في طلبك للعلم معتمدا على متن من المتون في الفقه، وعلى متن من المتون عندنا متن من متون المذهب الحنبلي مذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ على شيخ، إذا ضبطت المتن وتصورت مسائله ودليل المذهب، ثم بعد ذلك يعرفك الشيخ بالمذاهب الأخرى شيئا فشيئا حتى تكون عندك ملكة فقهية وتصور للفقه كيف يعرض وكيف تعرض مسائله، أما هذا الشتات الذي تراه اليوم في كثير من الدروس فإن هذا لم يكن طريقة للشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

كان الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، فقد كان يعرض للمتن وهو (زاد المستقنع) بشرحه وهو الروض المربع، فيبين عبارة الماتن بدقة، بألفاظها ومحترزاتها ومفهومها إن كان لها مفهوم ويوضح ذلك بعبارة واضحة، ويصور المسألة تلو المسألة بحيث لا تشتبه مع نظيراتها في ذهن الطلاب، ولا يبدأ بالاستدلال أو ذكر الخلاف كما يفعل بعضهم اليوم في دروسهم إما في الجامعات أو في المساجد؛ بل كان هم الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أن يحدث التصور الفقهي والملكة الفقهية في ذهن الطالب؛ لأن المعلومات يمكن للطالب أنه بعد حين يجمعها من الكتب إذا فرغ، لكن الذي ينقله المعلم للمتعلم إذا كان حريصا عليه أن يكون المتعلم طالب علم على الحقيقة ينقل له فهمه للمسائل، تصوره للمسائل حتى يكون المتعلم بذهن فقهي صحيح.

ثم يذكر الشيخ بعد أن يصور المسألة الدليل مع وجه الاستدلال، أو يذكر التعليل، أو إرجاع حكم المسألة إلى أصل أو قاعدة أو نحو ذلك من الحجج، وربما ذكر الخلاف القوي في بعض المسائل إذا كان الخلاف مشتهرًا، أو كان هناك حاجة لبيانه، وغالبًا ما يذكر اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ويذكر هل عليه العمل أو

ليس عليه عمل أئمة هذه الدعوة رحمهم الله تعالى.

وأما مطولات الفقه فلم يكن الشيخ يفصل الكلام عليها بنحو ما سلف، ولكن يذكر بعض ما يحتاج إلى إيضاحه، فقد كان يقرأ عليه كشاف القناع وكان يقرأ عليه في المغني في بعض الفترات ولم يكن يفصل عليها لأنها كتب مطولة هي للخاصة من الطلاب.

هذه الطريقة النافعة التي درج عليها علماؤنا السابقون، وبها صعد في مدارج التفقه فئام نفعوا العباد والبلاد رحم الله الأموات ونفع بالأحياء وأجزل مثوبة الجميع.

❀ ❀ ❀

الشيخ عبد الرزاق عفيفي

سئل الشيخ:

انتقد بعضهم كتاب «بلوغ المرام» لابن حجر، يقولون فيه أحاديث مبتورة غير كاملة، وأحاديث أخرى ضعيفة فما رأيكم فى هذا الكلام؟

فقال الشيخ رحمه الله: يُصلح ما فيه من الخطأ ويؤخذ بما فيه من الصواب.

ولا يمنع ما فيه من خطأ من الاستفادة مما فيه من الصواب.

سئل الشيخ: أيها أقرأ «زاد المعاد» أم «المغنى»؟

فقال الشيخ رحمه الله: «زاد المعاد» خير من «المغنى»، لأن ابن القيم متأخر عن ابن قدامة، ومحقق عنه.

سئل الشيخ: ما هو رأى فضيلتكم فى كتاب «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذرى رحمه الله؟ وأيهما أقرأ «الترغيب» أو «رياض الصالحين»؟

فقال الشيخ رحمه الله: كتاب «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذرى هو كتاب جيد، لكن ليس انتقاؤه للأحاديث الصحيحة بدرجة «رياض الصالحين».

ففى «رياض الصالحين» للنووى أنقى حديثًا منه. أما كتاب «الترغيب والترهيب» ففيه أحاديث ضعيفة، وله اصطلاح خاص به وهو أنه إذا قال فى صدر الحديث رُوى أو حُكى أو صيغة من صيغ التمريض المبنية للمجهول، فإن ذلك يدل على أن الحديث ضعيف، وقد أشار المنذرى إلى هذا الاصطلاح فى المقدمة.

وله اصطلاح آخر، ذلك أنه إذا ذكر رجلًا أو رجلين من السند قبل الصحابى يُعلم من ذلك أن السند فيه ضعف فى الرجل أو الرجلين الذين ذكرهما من السند.

وقد ترجم الحافظ المنذرى لهؤلاء الرواة الذين ذكرهم، وتكلم فيهم فى آخر الكتاب، وبهذا أصبح المنذرى رحمه الله معذورًا فيما يذكر من الأحاديث، وذلك أنه

بين حال غالبها، وحال رجالها المتكلم فيهم، ثم يبقى دورك أنت تقبل الحديث أو لا تقبله. لكن الحكم على الحديث من خلال المصطلحات التى استعملها المنذرى يحتاج إلى خبرة فى هذا الشأن فمن كان يجد فى نفسه هذه الخبرة فلا بأس أن يقرأ فى كتاب الترغيب ويستفيد مما فيه، ومن كان يرى أنه لا تتوفر عنده مثل هذه الخبرة فالأفضل له أن يقرأ فى كتاب «رياض الصالحين» للنووى، فهو أنقى حديثًا من كتاب الترغيب والترهيب، وأوضح مسلكًا ومنهجًا والله أعلم، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد.

سئل الشيخ: هل تصح نسبة كتاب «النبوات» لابن تيمية؟

فقال الشيخ رحمه الله: فى نظرى أنه لابن تيمية، فالأسلوب أسلوبه، وأنا لم أحكم أن نسبته لابن تيمية بخطوط، فهذا الاستدلال إليه ولا أجعله دليلًا لى لأنى لا أعرف الخطوط، ولا أعرف خط ابن تيمية حتى أطبق عليه الخطوط، وكذلك لم أحكم من جهة سلسلة موثوق بها من عهد ابن تيمية إلى يومى هذا، فليس عندى ذلك السند إنما الذى أستند إليه فى هذا معرفتى بأسلوب ابن تيمية، فإننى إذا قرأت فى كتاب لابن جرير الطبرى، أو ابن تيمية أعرف طريقته فى الاستدلال، وأعرف دورانه وجدله حول الموضوع، وذلك بكثرة قراءتى لكتبه، وأنا قرأت كتاب «النبوات» وأعرف أن الأسلوب أسلوبه وأن كثيرًا منه موجود فى كتب أثق بأنها كتب ابن تيمية غير هذا الكتاب.

الشيخ محمد بن صالح العثيمين

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين تحت عنوان:

كتب طالب العلم

أولا: العقيدة:

١- كتاب «ثلاثة أصول».

٢- كتاب «القواعد الأربع».

٣- كتاب «كشف الشبهات».

٤- كتاب «التوحيد».

وهذه الكتب الأربعة لشيخ الإسلام الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥- كتاب «العقيدة الواسطية» وتتضمن توحيد الأسماء والصفات، وهى من أحسن ما ألف فى هذا الباب، وهى جديرة بالقراءة والمراجعة.

٦- كتاب «الحموية».

٧- كتاب «التدمرية»، وهما رسالتان أوسع من «الواسطية».

وهذه الكتب الثلاثة لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

٨- كتاب «العقيدة الطحاوية» للشيخ أبى جعفر أحمد بن محمد الطحاوى.

٩- كتاب «شرح العقيدة الطحاوية» لأبى الحسن على بن أبى العز.

١٠- كتاب «الدرر السنية فى الأجوبة النجدية» جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

١- كتاب «الدرر المضية فى عقيدة الفرقة المرضية» لمحمد بن أحمد السفارينى الحنبلى، وفيها بعض الإطلاقات التى تخالف مذهب السلف، كقوله:

وليس ربنا بجوهر ولا عرض ولا جسم تعالى فى العلى

لذلك لابد لطالب العلم أن يدرسها على شيخ ملم بالعقيدة السلفية لكى يبين ما فيها من الإطلاقات المخالفة لعقيدة السلف.

ثانيا: الحديث:

١- كتاب «فتح البارى شرح صحيح البخارى» لابن حجر العسقلانى رحمه الله تعالى.

٢- كتاب «سبل السلام شرح بلوغ المرام» للصنعانى، وكتابه جامع بين الحديث والفقه.

٣- كتاب «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» للشوكانى.

٤- كتاب «عمدة الأحكام» للمقدسى، وهو كتاب مختص، وعامة أحاديثه فى «الصحيحين»، فلا يحتاج إلى البحث عن صحتها.

٥- كتاب «الأربعين النووية» لأبى زكريا النووى رحمه الله تعالى، وهذا كتاب طيب؛ لأن فيه آدابًا، ومنهجًا جيدًا وقواعد مفيدة جدًّا، مثل حديث: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**» [الترمذى (٢٣٢٤)].

فهذه قاعدة لو جعلتها هى الطريق الذى تمشى عليه لكانت كافية، وكذلك قاعدة فى النطق، حديث: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت**» [البخارى (٦٠١٨)، ومسلم (٤٧)].

٦- كتاب «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر العسقلانى، وهو كتاب نافع ومفيد، لاسيما وأنه يذكر الرواة، ويذكر من صحح الحديث ومن ضعفه، ويعلق على الأحاديث.

٧- كتاب «نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر العسقلانى، وتعتبر جامعة، وطالب العلم إذا فهمها تمامًا، وأتقنها فهى تغنى عن كتب كثيرة فى المصطلح ولابن حجر رحمه الله

تعالى طريقة مفيدة فى تأليفها، وهى: السبر والتقسيم، فطالب العلم إذا قرأها يجد نشاطًا؛ لأنها مبنية على إثارة العقل.

وأقول: يحسن بطالب العلم أن يحفظها؛ لأنها خلاصة مفيدة فى علم المصطلح.

الكتب السنة [صحيح البخارى، ومسلم، والنسائى، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذى]، وأنصح طالب العلم أن يكثر من القراءة فيها؛ لأن فى ذلك فائدتين:

الأولى: الرجوع إلى الأصول.

الثانية: تكرار أسماء الرجال على ذهنه، فإذا تكررت أسماء الرجال لا يكاد يمر به رجل مثلًا من رجال البخارى فى أى سند كان إلا عرف أنه من رجال البخارى، فيستفيد هذه الفائدة الحديثية.

ثالثا: الفقه:

١- كتاب «آداب المشى إلى الصلاة» لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى.

٢- كتاب «زاد المستقنع فى اختصار المقنع» للحجاوى، وهذا من أحسن المتون فى الفقه، وهو كتاب مبارك مختصر جامع، وقد أشار علينا شيخنا العلامة/ عبد الرحمن السعدى رحمه الله تعالى بحفظه مع أنه قد حفظ متن «دليل الطالب».

٣- كتاب «الروض المربع شرح زاد المستقنع» للشيخ منصور البهوتى.

٤- كتاب «عمدة الفقه» لابن قدامة رحمه الله تعالى.

رابعا: الفرائض:

١- كتاب «متن الرحبية» للرحبى.

٢- كتاب «متن البرهانية» لمحمد البرهانى، وهو كتاب مختصر مفيد جامع لكل الفرائض، وأرى أن «البرهانية» أحسن من «الرحبية» لأن «البرهانية» أجمع من «الرحبية» من وجه، وأوسع معلومات من وجه آخر.

خامسا: التفسير:

١- كتاب «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى، وهو جيد بالنسبة للتفسير بالأثر، ومفيد ومأمون، ولكنه قليل العرض لأوجه الإعراب والبلاغة.

٢- كتاب «تيسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المنان» للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدى رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى، وهو كتاب جيد وسهل ومأمون، وأنصح بالقراءة فيه.

٣- مقدمة شيخ الإسلام فى التفسير، وهى مقدمة مهمة وجيدة.

٤- كتاب «أضواء البيان» للعلامة محمد الشنقيطى رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى، وهو كتاب جامع بين الحديث والفقه والتفسير وأصول الفقه.

سادسا: كتب عامة فى بعض الفنون:

١- فى النحو «متن الآجرومية»، وهو كتاب مختصر مبسط.

٢- فى النحو «ألفية ابن مالك»، وهى خلاصة علم النحو.

٣- فى السيرة وأحسن ما رأيت كتاب «زاد المعاد» لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى، وهو كتاب مفيد جدًّا يذكر سيرة النبى ﷺ فى جميع أحواله، ثم يستنبط الأحكام الكثيرة.

٤- كتاب «روضة العقلاء» لابن حبان البستى رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى، وهو كتاب مفيد على اختصاره، وجمع عددًا كبيرًا من الفوائد ومآثر العلماء والمحدثين وغيرهم.

٥- كتاب «سير أعلام النبلاء» للذهبى، وهذا كتاب مفيد فائدة كبيرة، ينبغى لطالب العلم أن يقرأ فيه ويراجع.

وسئل الشيخ:

أرجو من فضيلتكم - حفظكم الله تعالى - توضيح المنهج الصحيح فى طلب العلم فى مختلف العلوم الشرعية جزاكم الله خيرًا، وغفر لكم؟

فأجاب بقوله: العلوم الشرعية على أصناف منها:

علم التفسير: فينبغى لطالب العلم أن يُقرن التفسير بحفظ كتاب الله عز وجل اقتداءً بالصحابة ﵃ حيث لا يتجاوزون عشر آيات حتى يتعلموها وما فيها من العلم والعمل، ولأجل أن يرتبط معنى القرآن الكريم بحفظ ألفاظه، فيكون الإنسان ممن تلاه حق تلاوته، لاسيما إذا طبقه.

علم السُنة: فيبدأ بما هو أصح، وأصح ما فى السنة ما اتفق عليه البخارى ومسلم.

لكن طلبه للسُّنة ينقسم إلى قسمين:

قسم يريد الإنسان من معرفة الأحكام الشرعية، سواءً فى علم العقائد، والتوحيد، أو فى علم الأحكام العملية، وهذا ينبغى أن يُركز على الكتب المؤلفة فى هذا فيحفظها كـ«بلوغ المرام»، و«عمدة الأحكام»، وكتاب الشيخ محمد بن عبد الوهاب «كتاب التوحيد»، وما أشبه ذلك، وتبقى الأمهات للمراجعة والقراءة، فهناك حفظ، وهناك قراءة، يقرأ الأمهات، ويكثر من النظر فيها؛ لأن فى ذلك فائدتين:

الأولى: الرجوع إلى الأصل.

الثانية: تكرار أسماء الرجال على ذهنه، فإنه إذا تكررت أسماء الرجال، لا يكاد يمر به رجل مثلًا من رجال البخارى - فى أى سند كان - إلا عرف أنه من رجال البخارى؛ فيستفيد هذه الفائدة الحديثية.

علم العقائد: كتبه كثيرة، وأرى أن قراءتها فى هذا الوقت تستغرق وقتًا كثيرًا، والفائدة موجودة فى الزبد التى كتبها مثل شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀، والعلامة ابن القيم، وعلماء نجد مثل شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ومن بعده من العلماء.

علم الفقه: ولا شك أن الإنسان ينبغى له أن يُركز على مذهب معين يحفظه، ويحفظ أصوله وقواعده، لكن لا يعنى ذلك أن نلتزم التزامًا بما قاله الإمام فى هذا المذهب كما يلتزم بما قاله النبى ﷺ، لكنه يبنى الفقه على هذا، ويأخذ من المذاهب الأخرى ما قام الدليل على صحته، كما هى طريقة الأئمة من أتباع المذاهب كشيخ الإسلام ابن تيمية، والنووى، وغيرهما حتى يكون قد بنى على أصل؛ لأنى أرى الذين أخذوا بالحديث دون أن يرجعوا إلى ما كتبه العلماء فى الأحكام الشرعية، أرى عندهم

شطحات كثيرة، وإن كانوا أقوياء فى الحديث وفى فهمه لكن يكون عندهم شطحات كثيرة؛ لأنهم بعيدون عمَّا يتكلم به الفقهاء.

فتجد عندهم من المسائل الغريبة ما تكاد تجزم بأنَّها مخالفة للإجماع أو يغلب على ظنك أنَّها مخالفة للإجماع لهذا ينبغى للإنسان أن يربط فقهه بما كتبه الفقهاء رحمهم الله، ولا يعنى ذلك أن يجعل الإمام إمام هذا المذهب كالرسول ﷺ يأخذ بأقواله وأفعاله على وجه الالتزام، بل يستدل بها، ويجعل هذا قاعدة ولا حرج - بل يجب - إذا رأى القول الصحيح فى مذهب آخر أن يرجع إليه، والغالب فى مذهب الإمام أحمد أنه لا تكاد ترى مذهبًا من المذاهب إلا وهو قول للإمام أحمد، راجع كتب «الروايتين» فى المذهب، تجد أن الإمام أحمد رحمه الله لا يكاد يكون مذهب من المذاهب إلا وله قول يوافقه؛ وذلك لأنه رحمه الله واسع الاطلاع، ورجَّاعٌ للحق أينما كان؛ فلذلك أرى أن الإنسان يُركز على مذهب من المذاهب التى يختارها، وأحسن المذاهب فيما نعمل من حيث اتباع السنة مذهب الإمام أحمد رحمه الله، وإن كان غيره قد يكون أقرب إلى السنة من غيره، على أنه - كما أشرت قبل قليل - لا تكاد تجد مذهبًا من المذاهب إلا والإمام أحمد يوافقه رحمه الله.

وأهم شيء أيضًا فى منهج طالب العلم - بعد النظر والقراءة - أن يكون فقيهًا، بمعنى أنه يعرف حكم الشريعة وآثارها ومغزاها، وأن يطبق ما علمه منها تطبيقًا حقيقيًّا بقدر ما يستطيع: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، لكن يحرص على التطبيق بقدر ما يستطيع، وأنا أكرر عليكم دائمًا هذه النقطة «التطبيق»، سواء فى العبادات، أو الأخلاق، أو فى المعاملات طبِّق حتى يُعرف أنك طالب علم عامل بما علمت.

ونضرب مثلًا: إذا مرَّ أحدكم بأخيه هل يشرع له أن يسلم عليه؟

الجواب: نعم يُشرَعُ، ولكن أرى الكثير يمر بإخوانه، وكأنما يمر بعمود، لا يسلم عليه، وهذا خطأ عظيم، حيث يمكن أن ننقُد العامة إذا فعلوا مثل هذا الفعل، فكيف لا يُنتقد الطالب؟! وما الذى يضرك إذا قلت: السلام عليكم؟! وكم يأتيك؟! عشر حسنات، تساوى الدنيا كلها عشر حسنات، لو قيل للناس: كل من مر بأخيه وسلَّم عليه سيُدفع له ريال، لوجدت الناس فى الأسواق يدورون لكى يسلموا عليه؛ لأنه

سيحصل على ريال، لكن عشر حسنات نُفرِّط فيها. والله المستعان.

وفائدة أخرى: المحبة والألفة بين الناس، فالمحبة والألفة جاءت نصوص كثيرة بإثباتها، وتمكينها، وترسيخها، والنهي عما يضادها، والمسائل التي تضاد كثيرة، كبيع المسلم على بيع أخيه، والخطبة على خطبة المسلم، وما أشبه ذلك كل هذا دفعًا للعداوة والبغضاء، وجلبًا للألفة والمحبة، وفيها أيضًا تحقيق الإيمان لقوله ﷺ: «**والله لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا**» [مسلم (٩٣)].

ومعلوم أن كل واحد منا يجب أن يصل إلى درجة يتحقق فيها الإيمان له؛ لأن أعمالنا البدنية قليلة وضعيفة. الصلاة يمضي أكثرها ونحن ندبر شئونًا أخرى، الصيام كذلك، الصدقة الله أعلم بها، فأعمالنا - وإن فعلناها - فهي هزيلة، نحتاج إلى تقوية الإيمان، السلام مما يقوي الإيمان؛ لأن الرسول ﷺ قال: «**لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أفلا أخبركم بشيء إذا فعلتموه تحاببتم**»- يعني: يحصل لكم الإيمان - «**افشوا السلام بينكم**» [سبق تخريجه].

هذه نقطة واحدة مما علمناه، ولكننا أخللنا به كثيرًا؛ لذلك أقول: أسأل الله أن يعينني وإياكم على تطبيق ما علمنا؛ لأننا نعلم كثيرًا، ولكن لا نعمل إلا قليلًا، فعليكم يا إخواني بالعلم، وعليكم بالعمل، وعليكم بالتطبيق، فالعلم حجة عليكم، العلم إذا غذيتموه بالعمل ازداد ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴿١٧﴾﴾ [محمد: ١٧]. إذا غذيتموه بالعمل ازددتم نورًا وبرهانًا، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٨﴾﴾ [الحديد: ٢٨]. والآيات في هذا المعنى كثيرة، فعليكم بالتطبيق في العبادات، وفي الأخلاق، وفي المعاملات، حتى تكونوا طلاب علم حقيقة.

وأسأل الله أن يثبتنا وإياكم بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة، إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊

الشيخ صالح الفوزان

سئل الشيخ الفوزان حفظه الله:

أنا متخرج من كلية الشريعة، وأعمل موظفًا، ولكنى أرغب فى مواصلة طلب العلم وأخاف من الانقطاع عن الكتب والمذاكرة، فما هى الكتب التى ترون أن أواظب على مطالعتها فى الأمور المهمة؟

عليك بمطالعة الكتب التى تنمى معلوماتك التى درستها فى كلية الشريعة مثل: كتب التفسير، وكتب العقيدة، وشروح الحديث، وكتب الفقه والأصول، وكتب النحو واللغة العربية، والكتب الثقافية العامة المفيدة.

تطالع من تلك الكتب ما تيسر لك وعلى الأخص «تفسير ابن كثير»، وكتاب «التوحيد» للشيخ محمد بن عبد الوهاب وشروحه، وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وكتاب «سبل السلام شرح بلوغ المرام»، و«نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار»، و«جامع العلوم والحكم شرح الأربعين حديثًا»، و«شرح الزاد»، و«كشاف القناع» فى الفقه، وتكون القراءة بتفهم وعناية، والله الموفق.

وتحرص على العناية بحفظ المختصرات ومطالعة شروحها ثم الانتقال إلى المطولات بعد ذلك، واقرأ أيضًا فى مجاميع الفتاوى مثل «الدرر السنية فى الأجوبة النجدية»، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»، و«مجموع فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم»، و«مجموع فتاوى الشيخ عبد الرحمن السعدى»، و«مجموع فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز».

وسئل:

هل يجوز لى أن أتعلم الفقه عند من مذهبه شافعى ويقول: إنه أفضل المذاهب؟ وهل لابد من الالتزام بمذهب معين؟

أما تعلم الفقه على من مذهبه الشافعى أو مذهبه حنبلى أو مالكى أو حنفى فلا مانع من ذلك، على أنك لست ملتزمًا أن تأخذ كل ما فى المذهب من غير معرفة لدليله وسنده، فالتعلم لا بأس أن تتعلم المذهب وأحكامه، ولكنك فى العمل والتطبيق تأخذ ما قام عليه الدليل إذا كنت تحسن معرفة الاستدلال، ولا يجوز لك أن تعمل بمسألة إلا إذا عرفت دليلها.

أما شق السؤال الثانى وهو هل يجوز الالتزام بمذهب معين؟ فهذا فيه تفصيل، فبالنسبة للعامى والمبتدئ لابد أن يلتزم مذهبًا معينًا من مذاهب أهل السنة والجماعة؛ لأنه إن لم يفعل ذلك ضاع وضل، لأنه عامى لا يحسن أو متعلم مبتدئ لا يحسن، فهذا لابد له من التزام مذهب من المذاهب الأربعة التى هى من مذاهب أهل السُّنَّة والجماعة أو هى الباقية من مذاهب أهل السنة والجماعة، فإذا بلغ من العلم مرتبة تؤهله للتمييز بين الراجح والمرجوح والصحيح والضعيف من الأقوال فإنه يتعين عليه أن يأخذ من المسائل والأقوال فى المذاهب وإقامة الدليل عليه أو ما ترجح بالدليل.

٤ - ما تفضلتم بذكره حول الشخص القادر على التمييز بين القول المدعوم بدليل وغير المدعوم، معنى هذا أنه يجوز له أن يخلط بين المذاهب ما دام هناك دليل؟

هو يتبع الدليل حتى ولو كانت هذه المسألة التى اختار القول بها لاستنادها لدليل لو كانت فى مذهب آخر، نعم يجوز أن يأخذ مسألة من مذهب غير مذهبه إذا رأى أنها أصح دليلًا، بل يجب عليه، لأنه بذلك لا يتعصب لمذهب، وإنما يتبع الدليل سواء كان فى مذهبه أو فى مذهب آخر.

لا يجوز له اتباع الأسهل وما تمليه عليه النفس ترخصًا أو تشهيًا بسهولته هذا لا يجوز، لكن يجوز أن ينتقل من مذهب إلى مذهب فى بعض المسائل لصحة الدليل وقيام الدليل، فهو مأمور باتباع الدليل لا باتباع المذهب، وإذا تبين له ذلك وكان ممن بلغ هذه المرتبة: مرتبة الاختيار والترجيح.

وسئل:

ما هى الكتب الصحيحة بعد القرآن الكريم؟

الكتب الصحيحة بعد القرآن الكريم - والحمد لله - كثيرة من أهمها وفى مقدمتها: «صحيح الإمام البخارى» رحمه الله، و«صحيح الإمام مسلم»، وكذلك السنن الأربع سنن أبى داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه، فإن هذه الكتب الأربعة فيها الصحيح وفيها الضعيف وهو قليل، وقد بُيِّنت درجاتها، والحمد لله.

وهناك من كتب الحديث المتعلقة بالأحكام كتاب «المنتقى» للإمام المجد ابن تيمية، وقد جمع فيه من الأحاديث ما يتعلق بالأحكام الشرعية وبلغ مجلدين ضخمين، وهو يبين درجة الحديث ويوضحها للقارئ، حيث يكون على بصيرة من أمره، وكذلك الإمام ابن حجر رحمه الله ألّف كتابًا فى أحاديث الأحكام اسمه «بلوغ المرام فى أدلة الأحكام»، وهو جزء لطيف، كذلك «العمدة» لضياء الدين المقدسى الحنبلى رحمه الله ألف كتاب الأحاديث المتفق عليها فيما يتعلق بالأحكام وسماه «عمدة الأحكام».

وهناك كتب جمعها الأئمة فيها أحاديث جوامع فى العبادات والأعمال والأخلاق مثل: «رياض الصالحين» للإمام النووى، و«مشكاة المصابيح» للإمام البغوى، وغير ذلك من الجوامع المفيدة فى علوم الحديث، وهناك كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم، وكتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب وتلاميذه، وغير ذلك من الكتب النافعة من مؤلفات أئمة الإسلام.

وسئل:

أرجو أن تدلونى عن بعض الكتب المفيدة فى الفقه والتوحيد؟

الكتب المفيدة - ولله الحمد - كثيرة، ودين الإسلام ثرى بالكتب النافعة من الكتاب والسنة وفقه السلف الصالح على المذاهب الأربعة، فمن الكتب المختصرة فى الفقه الحنبلى بالنسبة للمبتدئ مثلًا كتاب «آداب المشى للصلاة» لشيخ الإسلام محمد ابن عبد الوهاب رحمه الله، فإن ذلك يبين لك أحكام الصلاة وأحكام الزكاة وأحكام الصيام هذه ضروريات من دينك، وقبل ذلك رسائل مختصرة فى أحكام الطهارة وأحكام المياه تجدها فى «مجموع الرسائل والمسائل» لعلماء نجد أو غيرهم من علماء المسلمين الموثوقين المحققين، وإذا تجاوزت هذا المقدار فهناك «عمدة الأحكام» لموفق الدين ابن قدامة، وهناك «متن الدليل» لمرعى بن يوسف الكرمى الحنبلى وهو مختصر مفيد

وسهل، وهناك «متن زاد المستقنع»، أيضًا كل هذه مختصرات فى الفقه.

أما فى العقيدة فهناك «الأصول الثلاثة» للإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، و«العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وكتاب «التوحيد الذى هو حق الله على العبيد» للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وهناك «العقيدة الطحاوية وشرحها»، فكل هذه كتب مفيدة فى العقيدة، وهناك كتب الشيخين: شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم فى العقيدة والفقه.

والمسلم يعمل بما يقوم عليه الدليل دون نظر إلى كونه للحنابلة أو الشافعية أو المالكية أو الحنفية إن كان يحسن معرفة الدليل، أما إذا كان مبتدئًا فهذا عليه أن يسأل أهل العلم ويأخذ بما يفتونه به، قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل: آية ٤٣]، ومذهب العامى مذهب من يفتيه ومن يقلده من أهل العلم.

❀ ❀ ❀

الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد

ضمن الشيخ كتابه الماتع «حلية طالب العلم» فصلًا نفيسًا عن منهجية طلب العلم في بلاد الحجاز وسأثبته لك مع شرح فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، يقول الشيخ بكر - حفظه الله وعافاه - تحت عنوان:

كيفية الطلب والتلقى

١٦- كيفية الطلب ومراتبه:

«من لم يتقن الأصول، حُرم الوصول» و «من رام العلم جملة، ذهب عنه جملة»، وقيل أيضًا: «ازدحام العلم فى السمع مضلة الفهم».

وعليه، فلابد من التأصيل والتأسيس لكل فن تطلبه، بضبط أصله ومختصره على شيخ متقن، لا بالتحصيل الذاتى وحده، وآخذًا الطلب بالتدرج.

قال الله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾﴾ [الفرقان: ٣٢].

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٢١].

الشرح: **كيفية الطلب** وهذه أيضًا مهمة، ليبنى الإنسان طلبه على أصول ولا يتخبط خبط عشوائى، يقول **من لم يتقن الأصول، حرم الوصول** وقيل بعبارة أخرى: **من فاته الأصول حرم الوصول**، لأن الأصول هى العلم، والمسائل فروع كأصل الشجرة وأغصانها، إذا لم تكن الأغصان على أصل جيد فإنها تذبل وتهلك.

ما هى الأصول؟ هل هى الأدلة الصحيحة؟ أم هى القواعد والضوابط؟ أو هذا

وهذا؟

الثانى هو المراد، تبنى على الأصول من الكتاب والسنة وتبنى على قواعد وضوابط مأخوذة بالتتبع والاستقراء من الكتاب والسنة ترجع إليها أحكام الكتاب والسنة، وهذه من أهم ما يكون لطالب العلم، متى تجد المشقة تجد التيسير، هذا أصل من الأصول مأخوذ من الكتاب والسنة.

من الكتاب قوله تعالى:

﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

ومن السنة: قول النبى ﷺ لعمران بن حصين:

«**صل قائمًا فإن لم تستطع فقاعدًا فإن لم تستطع فعلى جنب**».

وقال: «**إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**».

هذا أصل لو جاءت ألف مسألة بصور متنوعة لأمكنك أن تحكم على هذه المسائل بناء على هذا الأصل، لكن لو لم يكن لديك هذا الأصل وتأتيك مسألتان أشكل عليك الأمر.

كذلك أيضًا قال: **من رام العلم جملة ذهب عنه جملة** هذا أيضًا له وجه صحيح إذا أراد الإنسان أن يأخذ العلم جميعًا فإنه يفوته العلم جميعًا، لأن هذا لا يمكن، لابد أن تأخذ العلم شيئًا فشيئًا، كسلم تصعد عليه من الأرض إلى السطح، ليس العلم بمأكول كتبت فيه العلوم، تأكل ثم تقول: انتهى، هضمت هذا العلم، . . لا، العلم يحتاج مرونة وصبر وثبات وتدرج.

وقيل أيضًا: **ازدحام العلم فى السمع مضلة الفهم** يعنى كثرة استماع العلم توجب أن تضل فى فهمك، وهذا أيضًا ربما يكون صحيحًا، فالإنسان إذا ملأ سمعه بما يسمع أو بصره بما يقرأ ربما ازدحمت العلوم عليه ثم تشتبه عليه ثم يعجز عن التخلص منها.

قال: **وعليه، فلابد من التخصيص والتأسيس لكل فن تطلبه بضبط أصله ومختصره على شيخ متقن** لابد من هذا ولو على شيخ أعلى منك بقليل، لأن بعض الناس إذا رأى طالبًا من الطلبة يتميز عنه بشىء من التميز جعله شيخًا وعنده شيوخ

أعلم من هذا بكثير، لكن يجعل هذا الصغير شيخه لأنه بذَّه بشيء من مسائل العلم، وهذا غير صحيح، بل اختر المشايخ ذوى الإتقان، وأيضًا نضيف إلى الإتقان وصفًا آخر وهو: الأمانة، لأن الإتقان قوة، والقوة لابد فيها من أمانة.

﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦].

ربما يكون العالم عنده إتقان وعنده سعة علم وعنده قدرة على التفريع وعلى التقسيم وعلى كل شيء، لكن ليس عنده أمانة، فربما أضلك من حيث لا تشعر.

لا بالتحصيل الذاتى وحده: يعنى لا تأخذ العلم بالتحصيل الذاتى، أن تقرأ الكتب فقط دون أن يكون لك شيخ معتمد.

ولهذا قيل: **من كان دليله كتابه كان خطؤه أكثر من صوابه**

أما من أخذ عن عالم - عن شيخ- فإنه يستفيد فائدتين عظيمتين:

الفائدة الأولى: قصر المدة.

الفائدة الثانية: قلة التكلف.

وفيه **فائدة ثالثة:** هى أن ذلك أحرى بالصواب، لأن هذا الشيخ عالم متعلم مرجع، فيعطيك الشيء ناضجًا، وإن كان عنده شيء من الأمانة فإنه يمرنه على المراجعة والمطالعة.

أما من اعتمد على الكتب، فإنه لابد أن يكرس جهوده ليلًا ونهارًا، ثم إذا طالع الكتب التى يُقارن فيها بين أقوال العلماء، فسيقت أدلة هؤلاء، وأدلة هؤلاء، من يدله على أن ذلك أصوب؟ يبقى متحيرًا.

ولهذا نرى أن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما يناقش قولين لأهل العلم فى «زاد المعاد» أو فى «إعلام الموقعين» إذا ساق أدلة هذا القول وعلله، تقول: هذا هو القول الصواب، ولا يجوز العدول عنه بأى حال من الأحوال، ثم ينقض ويأتى بالقول المناقض ويأتى بالأدلة وعلله، فتقول هذا هو القول الصواب.

آخذًا الطلب بالتدرج ثم استدل بالآيات.

فأمامك أمور لابد من مراعاتها فى كل فن تطلبه:

١- حفظ مختصر فيه.

٢- ضبطه على شيخ متقن.

٣- عدم الاشتغال بالمطولات وتفاريق المصنفات قبل الضبط والإتقان لأصله.

٤- لا تنتقل من مختصر إلى آخر بلا موجب، فهذا من باب الضجر.

٥- اقتناص الفوائد والضوابط العلمية.

٦- جمع النفس للطلب والترقى فيه، والاهتمام والتحرق للتحصيل والبلوغ ما فوقه حتى تفيض إلى المطولات بسابلة موثقة.

الشرح: **أولًا: حفظ مختصر فيه**: فمثلًا إذا كنت تطلب النحو فاحفظ مختصرًا فيه، فإن كنت مبتدئًا فلا أرى أحسن من متن **الآجرومية** لأنه واضح وفيه بركة ثم متن **الألفية**، ألفية ابن مالك، لأنها خلاصة علم النحو كما قال هو نفسه:

أحصى من الكافية الخلاصة   كما اقتضى فنًّا بلا خصاصة

فى الفقه: احفظ «زاد المستنقع» لأن هذا الكتاب مخدوم فى الشروح والحواشى والتدريس، وإن كانت بعض المتون الأخرى أحسن منه من وجه، إلا إنه أحسن منها من وجه آخر من حيث كثرة المسائل الموجودة فيه، ومن حيث إنه مخدوم بالشروح والحواشى وغير ذلك.

فى الحديث: متن «عمدة الأحكام»، وإن ترقيت فـ«بلوغ المرام» وإذا كنت تقول إما هذا أو هذا فـ«بلوغ المرام» أحسن لأنه أكثر، ولأن الحافظ ابن حجر رحمه الله يبين درجة الحديث، وهذا مفقود بالنسبة لـ «عمدة الأحكام»، وإن كان درجة الحديث فيها معروفة لأنه لم يضع فى هذا الكتاب إلا ما اتفق عليه الشيخان، البخارى ومسلم.

فى التوحيد: من أحسن ما قرأنا «كتاب التوحيد» لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، وقد يسر الله فى الآونة الأخيرة من خرج أحاديثه وبين ما فيها من ضعف، والحق أحق أن يتبع.

فى الأسماء والصفات: من أحسن ما قرأت «العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، فهى كتاب جامع مبارك مفيد.

وهلم جرا.. خذ من كل فن تريد طلبه كتابًا مختصرًا فيه واحفظه.

ثانيًا: ضبطه على شيخ متقن ولو قال: ضبطه وشرحه لكان أولى، لأن المقصود ضبطه وتحقيق ألفاظه، وما كان زائدًا أو ناقصًا، وكذلك الشرح، استشرح هذا المتن على شيخ متقن، وكما قلنا -فيما سبق-: إنه يجب أن يُضاف إلى الإتقان صفة أخرى وهى: الأمانة.

ثالثًا: عدم الاشتغال بالمطولات وهذه مهمة جدًّا لطالب العلم، أن يتقن المختصرات أولًا حتى ترسخ المختصرات بذهنه، ثم بعد ذلك يفيض إلى المطولات، لكن بعض الطلبة قد يُغرب، فيطالع المطولات ثم إذا جلس مجلسًا قال: قال صاحب «المغنى»، قال صاحب «المجموع»، قال صاحب «الإنصاف»، قال صاحب «الحاوى»، يُظهر أنه واسع الاطلاع وهذا خطأ، نحن نقول: ابدأ بالمختصرات أولًا حتى ترسخ العلوم فى ذهنك، ثم إذا منَّ الله عليك فاشتغل بالمطولات.

رابعًا: لا تنتقل من مختصر إلى آخر بلا موجب فهذا من باب الضجر التنقل من مختصر إلى آخر، أو كتاب فوق المختصر إلى آخر هذه آفة عظيمة، تقطع على الطالب طلبه وتُضيع على الطالب أوقاته، كل يوم له كتاب، بل كل ساعة له كتاب، وهذا خطأ، إذا عزمت أن يكون قرارك الكتاب الفلانى فاستمر، لا تقل: أقرأ فصلًا فى هذا الكتاب، ثم يقول: أنتقل إلى آخر، فإن هذا مضيعة الوقت.

أما إذا كان هناك موجب، كأن لم تجد أحدًا يدرسك فى هذا المختصر ورأيت شيخًا موثوقًا بإتقانه وأمانته يدرس مختصرًا آخر فهذا موجب، لا حرج عليك أن تنتقل من هذا إلى هذا.

خامسًا: اقتناص الفوائد والضوابط العلمية: وهذا أيضًا من أهم ما يكون، الفوائد التى لا تكاد تطرق على الذهن أو التى ينذُرُ ذكرها والتعرض لها أو التى تكون مستجدة تحتاج إلى بيان حكم فيها، هذه اقتنصها قيدها، لا تقل: هذا أمر معلوم عندى ولا حاجة إلى أن أقيدها، إن شاء الله أنا لا أنساها، فإنك سرعان ما تنساها.

أما الضوابط: فناهيك بها، فأيضًا احرص على الاهتمام بالضوابط، ومن الضوابط ما يذكره الفقهاء تعليلًا للأحكام، فإن كل التعليلات للأحكام الفقهية تعتبر ضوابط، لأنها تنبنى عليها الأحكام، فهذه أيضًا احتفظ بها، لأن كل علة ينبنى عليها مسائل كثيرة، **إذ إن العلة ضابط يدخل تحته جزئيات كثيرة**.

مثلًا: إذا قال: إذا شك فى طهارة الماء أو نجاسته، فإنه يبنى على اليقين، هذا على كل حال تعتبر حكمًا وتعتبر ضابطًا أيضًا يُعلل، لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان، فإذا شك فى نجاسة طاهر وهو طاهر، أو فى طهارة نجس وهو نجس؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان.

ولهذا لو أن الإنسان كلما مر عليه مثل هذه التعليلات ضبطها وحررها ثم حاول فى المستقبل أن يبنى عليها مسائل جزئية لكان فى هذا فائدة كبيرة له ولغيره.

سادسًا: جمع النفس للطلب والترقى فيه، والاهتمام والتحرق للتحصيل والبلوغ إلى ما فوقه حتى تفيض إلى المطولات بسابلة موثقة.

الشرح: هذا أيضًا مهم، أن الإنسان يجمع نفسه للطلب فلا يشتتها يمينًا ويسارًا يومًا يطلب العلم، يومًا يفكر أن يفتح مكتبة، يوم ثان يقول: لا أروح إلى مبيع الخضار، هذا ما هو صحيح.

جمع النفس على الطلب مادامت مقتنعًا بأن هذا منهجك وسبيلك فجامع نفسك عليك، وأيضًا اجمع نفسك على الترق فيه، لا تبق ساكنًا فكر فيما وصل إليه علمك من المسائل والدلائل حتى تترقى شيئًا فشيئًا، واستعن بمن تثق به من زملائك وإخوانك، ولا تستح أن تقول يا فلان ساعدنى على تحقيق هذه المسألة بمراجعة الكتب الفلانية، الحياء لا ينال العلم به أحد.

قوله: **التحرق للتحصيل**.. معناه أن الإنسان يكون معه شغف كبير تحترق نفسه لينال فوق المنزلة التى هو فيها حتى تفيض إلى المطولات بسابلة موثقة.

وكان من رأى ابن المالكى: أن لا يخلط الطالب فى التعليم بين علمين، وأن يقدم

تعليم العربية والشعر والحساب، ثم ينتقل منه إلى القرآن، لكن تعقبه ابن خلدون بأن العوائد لا تساعد على هذا، وأن المقُدم هو دراسة القرآن الكريم وحفظه، لأن الولد مادام فى الحجر، ينقاد للحكم، فإذا تجاوز البلوغ، صعب جبره، أما الخلط فى التعليم بين علمين فأكثر، فهذا يختلف باختلاف المتعلمين فى الفهم والنشاط، وكان من أهل العلم من يدُرس الفقه الحنبلى فى «زاد المستقنع» للمبتدئين، و «المقنع» لمن بعدهم للخلاف المذهبى، ثم «المغنى» للخلاف العالى، ولا يسمح للطبقة الأولى أن تجلس فى درس الثانية..وهكذا، دفعًا للتشويش.

الشرح: قوله: **يقدم تعليم العربية** وذلك لأنه لا يمكن أن يعرف القرآن إلا إذا تعلم العربية، ولكن من كان عربيًا فليس من المسلم بأن نقول: تعلم العربية بمعنى توسع فيها.

والشعر والحساب: كيف نقدم الشعر والحساب على القرآن؟! هذا ليس بمسلَّم.

قوله: **لا يجمع بين علمين**: الناس يختلفون فى الفهم والاستعداد، فقد يكون سهلًا على المرء أن يجمع بين علمين، وقد يكون من الصعب أن يجمع بين علمين وكل إنسان طبيب نفسه، فإذا رأى من نفسه قدرة وقوة فلا بأس أن يجمع بين علمين ولكن ليحذر النشاط أو نشاط البدء، فإن نشاط البدء بمنزلة السفر، لأن بعض الناس أول ما يبدأ يرى نفسه نشيطًا فيريد أن يلتهم العلوم جميعًا، فإذا به ينكص على الوراء لأنه كبر اللقمة ومن كبر اللقمة فلابد أن يغص، حتى إذا رأيت من نفسك قدرة فلا تكلفها ما لا تطيق، اتزن حتى تستمر.

قوله: **وكان من أهل العلم**..: صحيح من أهل العلم من يفعل ذلك، إذا كان يُدَرِّس فى الفقه الحنبلى يدرِّس «زاد المستقنع»، لأن «زاد المستقنع» اختصار «المقنع»، ثم ينتقل إلى تدريس «المقنع»، لأن «المقنع» فيه ذكر الروايتين والوجهين والقولين فى المذهب بدون تعليل ولا دليل.

وبعضهم ينتقل من بعد «المقنع» إلى «الكافى» قبل «المغنى»، لأن «الكافى» يذكر فيه الخلاف المذهبى مع الأدلة، وبهذا يمتاز على «المقنع»، فهو يذكر الخلاف والأدلة سواء

كانت الأدلة سمعية من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس الصحيح، أو عقلية، ثم بعد ذلك «المغنى»، لأن الخلاف فى «المغنى» ليس مع أصحاب الإمام أحمد، بل مع أصحاب المذاهب، فيرتقى من هذا إلى هذا.

الموفق رَحِمَهُ ٱللَّهُ سلك هذا التدرج، لكن له كتاب قبل «المقنع» سلم للمقنع وهو «عمدة الفقه» كتاب مختصر أقل بكثير من «زاد المستقنع»، من حيث المسائل، لكنها تشتمل على بعض الدلائل، يعنى ليست جافة كـ«زاد المستقنع»، لكن فيها أدلة.

فالحاصل: أنه ينبغى للمعلم أن يرتقى بالطلبة درجة درجة حتى يُتقنوا ما تعلموه.

قال: **ولا يسمح للطبقة الأولى أن تجلس فى دروس الطبقة الثانية وهكذا دفعًا للتشويش**، لكن فى النقطة الأخيرة لا أستطيع، ولهذا أجمع بين الصغير والكبير فيما نُدرسه من الكتب ونقول هذا الصغير الآن يذهب، ثم يبدأ يمشى شيئًا فشيئًا حتى تقله رجلاه، وسبب ذلك أن الطلاب عندنا يتواردون شيئًا فشيئًا ولو راعينا الوافدين لأهملنا حق السابقين.

لو قلنا مثلًا: لو جاء أناس جُدد مثلًا من «زاد المستقنع» إلى باب الطهارة ووصلنا مثلًا إلى كتاب الصلاة، جاء العام الثانى وفد ماذا نفعل؟ رجعنا لباب الطهارة، كان هذا ظلم للسابقين، ومعناه سنبقى دائمًا أبدًا من أول الكتاب هذا ما يستقيم.

واعلم أن ذكر المختصرات فالمطولات التى يؤسس عليها الطلب والتلقى لدى المشايخ تختلف غالبًا من قطر إلى قطر باختلاف المذاهب، وما نشأ عليه علماء ذلك القطر من إتقان هذا المختصر والتمرس فيه دون غيره، والحال هنا تختلف من طالب إلى آخر.

الشرح: هذه الفقرة معناها صحيح.

مثلًا: قد يكون الإنسان فى بلد ينتحلون مذهب الشافعى، ستجد العلماء يبنون أصول التدريس على كتب الشافعى، فى بلد ينتهج فيه أهله مذهب الإمام أحمد تجد العلماء يدرسون كتب مذهب الإمام أحمد.. وهلم جرا.

والحال هنا تختلف من طالب إلى آخر باختلاف القرائح والفهوم، وقوة الاستعداد وضعفه، وبرودة الذهن وتوقده.

الشرح: نعم، وهناك أيضًا أسباب أخرى، وهى: قوة الاستعداد للعلم وتلقيه، وضعف ذلك، وكذلك كثرة المشاغل وقلتها، المهم أن الاختلاف وارد فى كل شىء، لكن ما ذكره أولًا مبنى على الغالب.

وقد كان الطلب فى قُطرنا بعد مرحلة الكتاتيب والأخذ بحفظ القرآن الكريم يمر بمراحل ثلاث لدى المشايخ فى دروس المساجد: للمبتدئين، ثم المتوسطين، ثم المتمكنين.

فى التوحيد: «ثلاثة الأصول وأدلتها»، و «القواعد الأربع»، ثم «كشف الشبهات»، ثم «كتاب التوحيد»، أربعتها للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، هذا فى توحيد العبادة.

وفى توحيد الأسماء والصفات: «العقيدة الواسطية» ثم «الحموية»، و «التدمرية» ثلاثتها لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى- و«الطحاوية» مع «شرحها»، وفى النحو: «الآجرومية»، ثم «ملحة الإعراب» للحريرى، ثم «قطر الندى» لابن هشام، و«ألفية ابن مالك» مع «شرحها» لابن عقيل.

وفى الحديث: «الأربعين» للنووى، ثم «عمدة الأحكام» للمقدسى، ثم «بلوغ المرام» لابن حجر، و«المنتقى» للمجد ابن تيمية، - رحمهم الله تعالى- فالدخول فى قراءة الأمات الست وغيرها.

الشرح: يقول - رحمه الله تعالى وأطال فى طاعته-: «ففى التوحيد: ثلاثة الأصول وأدلتها... هذا فى توحيد العبادة»: يعنى يبدأ بالأصغر فالأصغر.

ثلاثة الأصول: تدور حول: من ربك وما دينك ومن نبيك؟

القواعد الأربع: تدور على قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ١-٢].

كشف الشبهات: شبهات بعض أهل الشرك التى أوردها وأجاب عنها الشيخ رحمه الله بما تيسر.

وفى توحيد الأسماء والصفات «العقيدة الواسطية» التى ألفها شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- وهى من أخصب كتب العقيدة وأحسن كتب العقيدة، وسُميت

بالواسطية نسبة إلى واسط، لأن بعض قضاتها قدم إلى الشيخ رحمه الله وطلب منه أن يكتب ملخصًا فى عقيدة السلف، فكتب هذه العقيدة المباركة.

قال: ثم «الحموية» و«التدمرية»، وهما رسالتان أوسع من «العقيدة الواسطية»، لكنها أجمع منهما، لأنه ذكر فيها الأسماء والصفات والكلام على الإيمان واليوم الآخر وطريقة أهل السنة والجماعة ومنهجهم فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فهى أجمع من «التدمرية» و «الحموية»، لكن «التدمرية» و «الحموية» تمتازان بأنهما أوسع منها فى باب الصفات.

يقول: **فالطحاوية مع شرحها** وهى معروفة وصارت شائعة بين الناس الآن حيث قررت فى الجامعة الإسلامية.

قال: **وفى النحو الآجرومية**: كتاب صغير فى النحو، لكنه مبارك جامع مقسم سهل، وأنا أنصح به كل مبتدئ بالنحو أن يقرأه، و كذلك ملحة الإعراب للحريرى، ثم قطر الندى لابن هشام وألفية ابن مالك مع شرحها لابن عقيل هكذا قال الشيخ بكر، لكنى أقول «الآجرومية» ثم «الألفية»، أما أن نحشو أذهاننا بكتب تُعتبر كالتكرار لأولها، فلا حاجة.

«ملحة العرب» هذه نُظم فيها بيت مشهور بين الناس وهو:

إن تجد عيبًا فسدد الخللا   جلا من لا عيب فيه وعلا

كثير من الكتاب الذين يكتبون الكتب العلمية إذا انتهى من كتابه قال: «إن تجد عيبًا..»، أنا أختار «الآجرومية» ثم «ألفية ابن مالك»، احفظها ثم استشرحها من

رجل عالم بالنحو وفيها الخير الكثير.

وفى الحديث: **الأربعين** للنووى، هذا كتاب طيب، فيه آداب ومنهج جيد وقواعد مفيدة جدًّا، فيه حديث واحد يبنى المرء حياته عليه: «**من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه**». هذه القاعدة إذا جعلتها هى الطريق التى تمشى عليها وتسير لكانت كافية.

وفى النطق: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت**».

فهى من أحسن ما ألف، ثم «عمدة الأحكام» للمقدسى، ثم «بلوغ المرام».

وأرى أن يقتصر على «بلوغ المرام» لأن «عمدة الأحكام» داخلة فى «بلوغ المرام»، أكثر أحاديثها موجودة فى «بلوغ المرام» و«بلوغ المرام» أوسع منها وأشد تحريرًا لكن:

إذا لم تستطع شيئًا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

إذا قال: أنا ما أستطيع أن أحفظ «بلوغ المرام» لاسيما أنه يجيء صححه فلان وضعفه فلان وهذه الحيرة.

قلنا له: إذا لم تستطع شيئًا فدعه، عندك «عمدة الأحكام» أى ساعة تريد أن تستدل خذ حديثًا منها، ولا حاجة أن تبحث عن صحته، لأنها منتخبة من البخارى ومسلم و«المنتقى» للمجد ابن تيمية، «المنتقى» أكبر من «بلوغ المرام» لكنه أضعف من حيث بيان مرتبة الحديث.

قال: فالدخول فى الأمات الست وغيرها: ما هى الأمات الست؟ البخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه. وسميت «أمات» لأنها مرجع الأحاديث.

فإذا قال بعض العلماء: إذا رأيت حديثًا فى غير الأمهات فلا تحكم عليه حتى تُحرره تخريجًا، لأن هذه «الأمهات» التى اشتهرت بين المسلمين وأخذوها وتلقوها بالقبول كان فيها ضعف وربما موضوع أيضًا لكن اشتهرت واعتُبرت بين المسلمين.

وفى المصطلح: «نخبة الفكر» لابن حجر، ثم «ألفية العراقى» - رحمه الله تعالى-.

الشرح: «نخبة الفكر» أظنها ثلاث صفحات تقريبًا، ولكنها نخبة.

يعنى الإنسان إذا فهمها تمامًا وأتقنها، تُغنى عن كتب كثيرة فى المصطلح لأنها مضبوطة تمامًا، ولها طريقة غريبة فى تأليفها وهى السرعة والتقسيم، أكثر المؤلفات يأتى الكلام مرسلًا يعنى سلسلًا.

لكن هو -رحمه الله- اخترع هذه الطريقة: الخبر إما يكون له طرق محصورة بعدد أو غير محصورة، والمحصورة بعدد كذا كذا، ثم يذكر فتجد أن الإنسان إذا قرأها يجد نشاطًا لأنها مبنية على إثارة العقل، وأنا أشير عليكم أيها الطلبة أن تحفظوها لأنها خلاصة وزبدة.. نعم.

ثم «ألفية العراق» مطولة، لكنى أرى أن الإنسان يقتصر على فهمها وأنه لا حاجة إلى حفظها، لأنه قد يكون هناك متون أهم منها.

وفى الفقه مثلًا: «آداب المشى إلى الصلاة» للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ثم «زاد المستقنع» للحجاوى- رحمه الله تعالى- أو «عمدة الفقه»، ثم «المقنع» للخلاف المذهبى، و«المغنى» للخلاف العالى، ثلاثتها لابن قُدامة - رحمه الله تعالى-.

الشرح: يعنى بذلك: «عمدة الفقه»، «المقنع»، «المغنى».

لكن غيره ذكر أربعة وهى: «العمدة»، ثم «المقنع»، ثم «الكافى»، ثم «المغنى».

كفى الناس بالكافى واقنع طالبًا ... بمقنع فقه عن كتاب مطول

وأغنى بمغنى الفقه من كان باحثًا ... وعمدته من يعتمدها يحصل

وفى أصول الفقه «الورقات» للجوينى - رحمه الله تعالى- ثم «روضة الناظر» لابن قدامه -رحمه الله تعالى-.

الشرح: قفزة جيدة، «الورقات» من ورقة صغيرة إلى «روضة الناظر»، والفرق بينهما كبير لكن هناك كتب مختصرة جيدة فى أصول الفقه يمكن أن يعتمد عليها، وربما

تُغنيه أيضًا عن «روضة الناظر».

وأصول الفقه: هى عبارة عن قواعد وضوابط يتوصل الإنسان بها إلى معرفة استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

وفى الفرائض: «الرحبية» ثم مع شروحها، و«الفوائد الجلية».

أما «الرحبية» فهى للرحبى، وشروحها فهى متعددة.

وأما «الفوائد الجلية» فهى للشيخ عبد العزيز بن باز.

لكن أرى أن «البرهانية» أحسن من «الرحبية»، «البرهانية» أجمع من «الرحبية»، من وجه، وأوسع معلومات من وجه آخر، ففى مقدمتها ذكر الحقوق المترتبة فى التركة أو المرتبة فى التركة المتعلقة بالإنسان، ذكرها ولم تُذكر فى «الرحبية»، وهى أخصب من «الرحبية» وأجمع، أتى بالثلثين. الرحبى ذكر أربعة أبيات، والبرهانى ذكر بيتًا واحدًا فقال:

والثلثان لاثنتين استوتا فصارا ثمن له النصف أكبر

ولها شرح لابن سلوم مطول ومختصر مفيد جدًّا، فلذلك فأنا أرى أن «البرهانية» أحسن من «الرحبية» للوجوه التى ذكرتها.

وفى التفسير: «تفسير ابن كثير» - رحمه الله تعالى-.

الشرح: وهو جيد بالنسبة للتفسير بالأثر، لكنه قليل الفائدة بالنسبة لأوجه الإعراب والبلاغة، وخير ما قرأت من أوجه الإعراب والبلاغة «الكشاف» للزمخشرى، وكل من بعده فهم عيال عليه، أحيانًا تجد عبارات الزمخشرى منقولة نقلًا، لكن تفسير الزمخشرى فيه بلايا من جهة العقيدة لأنه معتزلى.

وفى أصول التفسير: «المقدمة» لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى-.

الشرح: معروف «المقدمة فى التفسير»، وهى كتاب مختصر جيد مفيد.

وفى السيرة النبوية: «مختصرها» للشيخ محمد بن عبد الوهاب، و «أصلها» لابن هشام، و «زاد المعاد» لابن القيم - رحمه الله تعالى-.

الشرح: أما «السيرة النبوية» المختصر والأصل مجرد تاريخ، أما «زاد المعاد» فإنه تاريخ وفقه للسيرة، وقد يكون فى التوحيد، وقد يكون فى الأمور العملية.

وفى «لسان العرب»: العناية بأشعارها، كـ«المعلقات السبع» والقراءة فى «القاموس» للفيروابادى - رحمه الله تعالى-.

الشرح: المعلقات السبع قصائد من أجمع القصائد، وأحسنها وأروعها، اختارتها قريش لكى تُعلق فى الكعبة ولهذا تسمى المعلقات.

ولما ذكر ابن كثير رحمه الله «اللامية» لأبى طالب قال: هذه «اللامية» يحق أن تكون من المعلقات لأنها أقوى منها وأعظم، وفيها يقول أبو طالب:

لقد علموا أن ابننا لا مكذب لدينا ولا يعنى بقول الأباطل

يعنى: الرسول ﷺ، وهذه الشهادة للرسول ﷺ بأنه صادق، ولكن هذه الشهادة من أبى طالب لن تستلزم القبول والإذعان، ولذلك لم تنفع وخُذل عند موته، فكان النبى ﷺ يقول له: **«قل لا إله إلا الله»** ولكن لم يقلها، نسأل الله العافية.

ويقول: «القراءة فى القاموس» لكن هل تقرأ فى القاموس أم تراجع القاموس؟ الثانى، لأنك مهما قرأت لا تستفيد الفائدة المرجوة.

الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ تحت عنوان:

المنهجية فى طلب العلم

هذه الليلة نذكر مقدمة مهمة نافعة إن شاء الله تعالى فى طريق طلب العلم، والداعى لها أنّنا نرى إقبالا من الشبيبة بارك الله فيهم ومحبة لطلب العلم لكنّ كثيرا منهم لا يعرفون طريق الطلب كيف يطلب العلم؟ بعضهم يمضى أوقاتًا طوالا ربما سنوات، يمضيها ولا يحصل من العلم ما حصله غيره ممن أنفذ سنوات مثل السنوات التى أنفذها ذاك والسبب هو أنه لم ينهج فى طلبه للعلم النهج الصحيح، النهج الذى يحصل معه مبتغيه -أعنى طالب العلم- يحصل طرفا مما كتب الله له، طرفا يعقبه طرف، ثابتا مؤصلا يمكنه أن ينقله إلى غيره نقلا واضحا لا شك معه ولا ارتياب.

كثير من الشباب يقرؤون قراءات متنوعة تارة فى الحديث وتارة فى التفسير وتارة فى الفقه يسمعون ويحضرون مجالس أهل العلم ولكنّهم إذا رجعوا إلى أنفسهم فيمن حضر سنة أو حضر سنتين إذا رجع لنفسه لم يفهم المادة التى ألقيت عليه أو رأى أنه لم يحصل شيئًا كثيرا لم يؤسس عنده حضورُه علما مؤصلا يمكن معه أن ينطلق ويقيس على منواله وينهج نهجه والسبب انعدام المنهجية الصحيحة فى طلب العلم لأنّ طالب العلم لابد أن يسلك فى طلبه منهجا واضحا محددا، إذا لم يسلكه تخلف عن الطريق ولذلك نرى أنّ كثيرين ملوا من طلب العلم، سنين أمضوها ثم ملّوا وتركوا، تمضى عليهم سنون أخر ويرجعون عواما أو قرّاءً لا يعدون ذلك ونريد من طالب العلم المقبل أن يتحلّى بخصلتين:

الأولى: أن يكون سائرا على منهج الطلب الذى سار عليه من قبلنا من أهل العلم وصاروا علماء بعد مسيرهم ذلك السير.

والثانية: أن يوطن نفسه على أن يكون باذلا للعلم وقته وأن لا يمل مهما كان.

روى الخطيب البغدادى فى كتابه الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع: أنّ أحد طلبة الحديث رام طلبه ورغب فيه وحضر عند الأشياخ وجلس مجالسهم ثم لما مرّ عليه الزمن رأى أنّه لم يستفد شيئًا ولم يحصل كبير علم فقال: إنّنى لا يناسبنى هذا العلم وترك العلم لظنّه أنّ عنده فى فهمه ركودة أو أنّه لا يصلح لطلب العلم؛ قال: فلما كان ذات يوم -أى بعد أن ترك بمدة- مرّ على صخرة يقطر عليها ماءٌ قطرة تلو قطرة وقد أثر ذلك الماء فى تلك الصخرة فحفر فيها حفرة فتوقف متأملا ومعتبرا ومتدبرا فقال: هذا الماء على لطافته أثّر فى هذه الصخرة على قساوتها فليس عقلى وقلبى بأقسى من الصخر وليس العلم بألطف منه من الماء، فعزم على الرجوع إلى طلب العلم فرجع ونبغ وصار ممن يشار إليهم فيه

هذا يفيدك أنّه يحتاج طالب العلم إلى العزيمة وأن لا يملّ، لا يقول أنا درست فما استفدت ليرجع إلى السبب، ليس السبب فى طبعه. أكثر الشباب أو أكثر المقبلين على طلب العلم ليس السبب هو أنّهم لا يفهمون كثير منهم يفهم ولكن السبب فى عدم تحصيله العلم أنّه لم يسلك طريقه ولم يأخذه على المنهاج الذى به تخرج من سبقنا من أهل العلم، هذا الطريق سهل ميسور وهو أسهل من الطريقة التى يسلكها الأكثرون اليوم.

إذا تبيّن هذا يحضر هنا السؤال المهم وهو يردد كثيرا يردده كثير من الشباب ويسألون عنه ألا وهو:

ما هى المنهجية الصحيحة فى طلب العلم؟ كيف يسير طالب العلم فى هذا الطريق على وفق المنهجية التى إذا وفق الله جلّ وعلا العبد معها صار طالب علم ووفق إلى دراسته؟ وهو سؤال مهم للغاية وحضور مجالس العلم مفيد فوائد جمّة ومن أعظمها أن يتخرّج طالب العلم منها من تلك الحلق أن يتخرج فاهما لما ألقى عليه ويستطيع به -أى بما فهم- أن يفهم غيره.

أولا: يحتاج طالب العلم إلى أن يكون عنده أخلاق ضرورية وصفات ملازمة له فى مسيره لطلب العلم:

أولها: وأعظمها أن يكون مخلصا لربّه جلّ وعلا فى طلبه للعلم لأنّ طلب العلم

عبادة والملائكة كما ثبت فى الحديث الصحيح تضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع؛ فهذه العبادة لابد لقبولها ولتوفيق الله جلّ وعلا لصاحبها أن يكون مخلصا فيها لله جلّ وعلا، يعنى لا يطلب العلم لنيل مرتبة دنيوية، لا يطلب العلم الشرعى علم الكتاب والسنة لنيل جاه أو سمعة أو ليصبح معلما أو ليصبح محاضرا أو ليشار إليه بالبنان أو ليكون ملقيا لدروس ونحو ذلك، بل يكون قصده التعبد لله بهذا وأن يتخلص من الجهالة فيعبد الله جلّ وعلا على بصيرة.

إذن الإخلاص فى طلب العلم أن يكون المراد وجه الله جلّ وعلا لا عرضا من الدنيا -بأنواع تلك الأعراض- ويكون ناويا أن يرفع الجهالة عن نفسه، سئل الإمام أحمد قيل له: كيف الإخلاص فى العلم؟ قال: الإخلاص فيه أن ينوى رفع الجهالة عن نفسه لأنّه لا يستوى عالم وجهول قال جلّ وعلا: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأَخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ﴾ وقال جلّ وعلا فى آية المجادلة: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾.

فإذن الله جلّ وعلا فضل أهل العلم على غيرهم والذى يطلب العلم ليعبد الله على بصيرة ليخلص نفسه هو من الجهالة وليكون فى حياته موافقا لما شرع الله جلّ وعلا هذا قد أخلص، قد أخلص لأنّه قصد وجه الله جلّ وعلا قصد أن ينجو من أن يكون متبعا لهواه جاهلا مقلدا.

الإخلاص أول تلك الشرائط وأول تلك الآداب والصفات، والصفات والآداب كثيرة صنّفت فيها كتب ومؤلفات بعضها صغير وبعضها كبير لكن نذكر منها ما يهم فى هذا المقام.

ثانيها: أن يكون رفيقا مترفقا فى طلب العلم لأنّ النبى ﷺ أخبرنا بخبر عام فقال: «**إنّ الله يحب الرفق فى الأمر كلّه**» وهذا ظهور فى العموم وقال عليه الصلاة والسلام: «**إنّ الرفق ما كان فى شىء إلا زانه**» ويدخل فى ذلك العلم وطلب العلم.

كيف يكون الترفق؟ يكون بأن لا تروم العلم جملة كما قال ذلك ابن شهاب الزهرى الإمام التابعى المعروف قال: «**من رام العلم جملة ذهب عنه جملة وإنّما العلم يطلب على مرّ الأيام واللّيالى**» وقد أفصح عن هذ ا المعنى الشاعر حيث قال:

اليوم علم وغدًا مثله من نخب العلم التى تلتقط
يحصل المرء بها حكمة وإنّما السيل اجتماع النقط

الرفق مطلوب كيف يكون الرفق؟ بأن لا تروم العلم جملة، بمعنى واحد يريد أن يروم علم التفسير يذهب يقرأ تفسير ابن جرير، تفسير ابن جرير فيه كلّ التفسير، هذا رام العلم جملة ما يحصل يبدأ وينتهى من تفسير ابن جرير وإذا سألته لم يعلق بذهنه من التفسير إلا القليل يتذكر أنه قرأ كذا وقرأ كذا ولكنه لا يفصح لك عن تفسير آية على الوجه المطلوب إذن كيف يكون لا بد من التدرج، والتدرج سنة لابد منها كذلك رجل يريد أن يطلب علم الحديث يذهب إلى نيل الأوطار يبدأ به أو فتح البارى يقول أنا خلاص انتهيت من مجلد من فتح البارى، هذا الرجل أعلم أنه لن يحصل العلم على ما كان عليه أهل العلم فيكون قارئا مثقفا عنده معلومات متناثرة لكن ليس هو العلم الذى قد أُصّل والذى بعده سيكون عالما إن وفقه الله جلّ وعلا، كذلك فى الفقه ماذا قرأت فى الفقه؟ يقول أنا أقرأ فى المغنى أنا أقرأ فى المجموع هذا يصدق عليه أنه لم يأخذ بالترفق، رام العلم جملة المغنى والمجموع والكتب الكبار هذه إنّما يعى مسائلها الكبار من أهل العلم لكن طالب العلم المبتدئ لا يقرأها قراءة من أولها إلى آخرها لا شك أنّه قد يحتاج إلى بحث مسألة بخصوصها يرجع فيها إلى المطولات لكن لا يقرأها بل يمرّ عليها.

أيضًا لا يهتم طالب العلم، وهذا من فروع الترفق لا يهتم بالتفصيلات فإنه إذا كان فى طلبه للعلم اهتم بدقيق المسائل واهتم بالتفصيلات فإنه ينسى ولن يحصل علمًا لأنّه لم يؤصل ولم يبن القاعدة التى معها تفهم تلك التفصيلات، بعضنا يذهب إلى دروس مفصلة جدًّا يمكث أصحابها سنين عددا طويلة ما انتهوا منها أو فى الباب الواحد يجلسون شهورًا ونحو ذلك ويظنّ أنّ هذا يحصل معه علما لا هذه الطريقة ليست بطريقة منهجية لأنّه لم يترفق صاحبها فيها ولقد قال جلّ وعلا: ﴿وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾.

كونوا ربانيين فسرّها أبو عبد الله البخارى رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة فى صحيحه قال: الربانى هو الذى يربى الناس بصغار العلم قبل كباره، هذا الربانى فى العلم والتدريس هو الذى يربى الناس بصغار العلم قبل كباره.

يشرف بالمدرس وطالب العلم إذا درس أن يذكر كل ما يعلم فى المسألة، أن يذكر بعد تحضير واسع كل ما وصل إليه تحضيره وهذا شرف له ولكنّه ليس بنافع لمن يعلّم لأنه هو يستعرض ما علم والعالم إنما يعطى ما يحتاج إليه السامع لا يعطى ما هو فوق مقدار السامع.

إذن فلابد من الترفق كيف يكون الترفق؟ سيأتى جوابه فى بيان المنهج الصحيح فى التدرج فى طلب العلم.

ثالثًا: أن يكون مواصلا فى طلب العلم يجعل للعلم أعزّ أوقاته وأحلاها، لا يجعل للعلم الأوقات الميتة، الأوقات التى كلّ فيها ذهنه وضعف فيها فهمه يجعلها للعلم يجعلها للدرس هذا قد خالف وما نصح نفسه.

إذن العلم تعطيه من وقتك أعز الأوقات التى فيها صفاء الذهن وقوة الذهن والفراغ، وهذا إنما يكون بضميمة أمر آخر ألا وهو أن يكون طالب العلم شغفا بالعلم ليلا ونهارا يصبح مع العلم ذهنه مشغول بالعلم يمسى كذلك، همّه العلم إذا أراد أن ينام بجنبه كتاب ربما يحتاج فيه إلى مسألة ولهذا يقول بعضهم إذا رأيت كتب طالب العلم مرتبة فاعلم أنه هاجر لها إذا أتيت على غفلة ودخلت مكتبة فلان من الناس ورأيت كتبه مرتبة، كلّ واحد فى مكانه، معنى ذلك: أنه ما يطالع، الأرض ما عليها كتاب ولا بجنبه كتاب وإذا كان عنده طاولة ليس عليها كتاب، هذا معناه أنّه يأخذ الوقت الذى يفعله بعض المثقفين أصحاب المشاغل وقت قراءة، طالب العلم ما عنده وقت يسمى وقت قراءة لأنّ وقته كله فى طلب العلم يصبح يمسى ذهنه مشغول بمسائل العلم فى فترة شبابه الفترة الرّئيسة فى عمره التى بها يُحَصِّل يكون شغفا فيها هنا تتوزع الأوقات، الأوقات الجليلة التى يقوى فيها ذهنه يختار لها العلوم التى تحتاج إلى كدّ ذهن مثل الفقه والأصول ونحو ذلك، الأوقات المتوسطة يختار لها العلوم التى لا تحتاج إلى كدّ ذهن مثل التفسير والحديث والمصطلح ونحو ذلك، الأوقات التى يضعف فيها فهمه يختار لها قراءة كتب الآداب وكتب الرجال وتراجم الرجال والتاريخ ونحو ذلك الثقافة العامة، إذن هو منشغل دائمًا، أينما كان، منشغل بطلب العلم لا يسليه عن طلب العلم نزهة ولا صحبة ولهذا نرى أنه من أكبر ما يعاب على بعض من يظنّ أنّه طالب علم أنّه يمضى الساعات الطوال فى مجالس فى قيل وقال وأحاديث لا تمت إلى العلم

بصلة وهذا لا يكون طالب علم وإنما يكون شيئًا آخر بحسب ما أشغل به نفسه، أما طالب العلم فمشغول سلواه وهواه ورغبته فى طلب العلم، المجلس الذى فيه مسائل كلام عن طلب العلم وبيان ما أنزل الله جلّ وعلا فى كتابه أو قاله رسول الله ﷺ هذا مكان انشراح الصدر ومكان سعة الصدر أو مكان تعليم أو مكان بيان للعلم الذى أنزله الله جلّ وعلا هذا هو مكان سعة الصدر وراحته.

إذن يجب على طالب العلم أن يكون من خصاله الملازمة له أن يكون ملازمًا للعلم لا يعطى العلم بعض الوقت إنما يعطيه كل الوقت أو جله فى فترة شبابه الفترة التى فيها تحصيل العلم ولهذا يقول بعض من تقدم: «أعطِ العلم كلّك يعطيك بعضه» لأنّ العلم غزير مسائله كثيرة شتى، ولهذا كان بعض أئمة الحديث حدث بحديث وهو على فراش الموت فقال لكاتبه اكتبه، علم حصّله فى هذه اللّحظة.

هذا يدلك على إخلاصه ومتابعته وقلبه شغف بذلك الشىء، والإمام أحمد لما كان فى مرضه الأخير كان ربما أصابه بعض الوجع فأن أنينًا فأتى بعض تلامذته فروى له بالإسناد أنّ محمد بن سيرين حكى قول أنس بن مالك رضي الله عنه كان يكره الأنين قال: فما سمع أحمد أنًّا حتى مات، هذه النفسية لطالب العلم وللعالم هى التى بها يجعل الله جلّ وعلا طالب العلم عالما فى مستقبل أمره إن شاء الله تعالى نافعا يكون همه مع العلم ليلا ونهارا يستفيد ما يحتقر فائدة يأتى بها الصغير أو الكبير، بعضهم يأتيه من هو أصغر منه بفائدة فيستكبر عليه أو لا يصغى لها كل سمعه وهذا لأجل أنّه عظم نفسه على العلم فإذا عظم نفسه على العلم فإنّه لا يكون من المحصلين للعلم، بل إن العلم يكون مع الصغير ويفوت الكبير، بعض العلم يفهمه من هو أصغر ويفوت الأكبر فإذا وضحه له استفاد، وهذا يذكر له أهل العلم المثل الواضح ألا وهو قصة سليمان مع الهدهد فإنّ الهدهد مع وضاعته قدرا وذاتا ومع رفعة سليمان قدرا وذاتا ومنزلته عند الله وعند الخلق قال له الهدهد ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ فعلمها الهدهد وجهلها سليمان عليه السلام فهذا استفاد منه أهل العلم ألا تتكبر على من أتاك بفائدة صغرت أم كبرت يأتيك بفائدة يستشكل استشكالا أرعه سمعك لأنه يفتح لك بابًا بذاته.

هذه الخصال الثلاث مهمة جدًّا لطالب العلم وهناك غيرها كما ذكرت لك تطلبها

من الكتب التى أُلفت فى هذا الباب.

الآن نأتى للسّؤال المهم: كيف يكون الترفق؟ كيف يكون التدرج فى طلب العلم؟ أو ما المنهج فى طلب العلم؟

الجواب: أنّ العلوم الشرعية متنوعة مختلفة فمنها علوم أصلية ومنها علوم مساعدة يسميها بعضهم علوم الآلة ويسميها آخرون علوما صناعية.

فالعلوم الأصلية هى علم الكتاب والسنة يعنى علم التفسير وعلم الحديث وعلم الفقه، ثم علم التوحيد نخرجه من علم الكتاب والسنة لأجل عظيم منزلته لأنّ كل هذه العلوم متفرعة ومفهومه من الكتاب والسنة.

إذن عندنا العلوم الأصلية لطالب العلم: التفسير والتوحيد والحديث والفقه.

والعلوم المساعدة هى: أصول التفسير أو ما يسمونه بعلوم القرآن، أصول الحديث أو ما يسمى بمصطلح الحديث، أصول الفقه والنحو وعلوم اللغة.

ثم هناك تقسيم آخر، العلم منه أصول ومنه ملح، الأصول مثل هذه العلوم سابقة الذكر كلها الأصلية والمساعدة، والملح كالأخبار والتراجم والغرائب والقصص والتاريخ ونحو ذلك.

أولا: علم التفسير:

علم التفسير تتدرج فيه بأن تبدأ بتفسير مختصر جدًّا، تتطلع فيه على معانى كلام الله جلّ وعلا خاصة إذا كنت حافظا للقرآن فإنه يكون من أنفع الأشياء لك أن تمر على تفسير مختصر، كان العلماء يعتنون بتفسير الجلالين فى الأعصر المتأخرة وهو نافع مفيد، لكن تحترز فى قراءته على ما فيه من التأويلات وقد صنفه الجلالان جلال الدين المحلى وجلال الدين السّيوطى، تمر فيه من أوله المفصل حيث إنّك تسمعه كثيرا فى الصلاة تفهم المعانى باختصار، وهو كله مجلدان صغار فإذا مررت على خمسين صفحة أخذت المفصل كاملا فهمت المعانى التى تسمعها فى الصلاة فيكون معك علْم واضح.

كيف تعرف أنك فهمت التفسير حتى تنتقل إلى غيره؟

هنا الجواب: أن تستطيع أن تفسر السّورة على نفسك مثلًا تقرأ سورة والشمس وضحاها فقرأت تفسيرها فى الجلالين وفهمته كيف تعلم أنك فهمته؟ تغلق التفسير وتبدأ تفسر على نفسك، فإذا استطعت أن تفسر بصواب وبدون تلكؤ وبوضوح فى فهم الآيات عند نفسك فإنك تكون قد فهمت تفسيرها ويمكن أن تنتقل بعدها إلى غيرها وهذه طريقة يأتى تفصيلها فى غير التفسير هذا أولا تبدأ بتفسير الجلالين، بعد ذلك تنتقل إلى ما هو أعلى منه مثل تفسير الشيخ ابن سعدى أو مثل تفسير البغوى أو ابن كثير أو مختصراته إذا كان هناك مختصرات سالمة من المعارضات فترجع إليها تمر عليها مرورا تعرف معه المعانى تكون المعلومات التى فيها التى هى أطول من الجلالين قد أتت ذهنك بعد فهمك لما أورده الجلالان، فإذا أتت المعلومات الأكثر تكون المعلومات الأقل واضحة لأنّك استطعت أن تفسر والشمس وضحاها من ذهنك، إذا قرأت ابن كثير إذا قرأت البغوى ونحو ذلك من الكتب التى هى أكبر قليلا ستحس من نفسك أنك أدركت أكثر وهكذا مع مرور الزمن تحس أنك قد نميت فهمك لكلام الله جلّ وعلا.

ثانيا: التوحيد.

التوحيد قسمان:

القسم الأول: العقيدة العامة.

القسم الثانى: توحيد العبادة.

يعنى علم التوحيد الذى ستدرسه إن شاء الله، هذا تقسيم للتوحيد من حيث هو علم العقيدة العامة ألفت فيها كتب منها: لمعة الاعتقاد، ومنها الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ومنها العقيدة الطحاوية وغير ذلك من ما ذكرت فيه مباحث الاعتقاد كاملة يعنى يذكرون مباحث الاعتقاد كلها، مثل الإيمان بالله وأسمائه وصفاته وربوبيته وما يتعلق بذلك من الإيمان بالملائكة والإيمان بالكتب والإيمان بالرسل والإيمان باليوم الآخر وأحوال القيامة وأحوال القبر والبعث وما يحصل فى عرصات القيامة والجنة والنار والقدر وما يتعلق به ثم يذكرون بعد تفاصيل الاعتقاد مباحث أخر

مثل الكلام فى الأولياء وكراماتهم مثل الكلام فى الصحابة رضوان الله عليهم مثل الكلام فى الإمامة وحقوقها ومثل الكلام فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ومثل الكلام فى الأخلاق ونحوها كما ذكر شيخ الإسلام فى آخر الواسطية هذه تسمى عقيدة عامة.

عقيدة أهل السنة والجماعة هذه تأخذها بالترتيب تبدأ بكتاب مختصر تقرأه على شيخ التفسير، ما يحتاج أن تقرأه على شيخ إذا أشكل عليك شيء فسل عنه، أما التوحيد فلابد من قراءته، تأخذ مختصرا مثل لمعة الاعتقاد إن حفظتها فحسن وهو المراد وإن لم يتيسر فكررها حتى تفهم مباحثها.

من الأغلاط التى تواجه طلاب العلم أنهم يأخذون كتابا ما استعرضوا مسائله ولا مباحثه، يعنى يحضر يعرف الموضع الذى يحضر فيه عند المعلم، هذا غلط بل الواجب أن تعرف المباحث التى تكلم عنها الكتاب.

لمعة الاعتقاد تمر عليها من أوله إلى آخره، تعرف ترتيبه والمسائل التى تعرض لها ونحو ذلك، ثم بعد ذلك تقرأه على معلم أو شيخ.

كتاب فى أوائل الكتب لمعة الاعتقاد مسائله واضحة مختصرة، إذا شرحه لك وقرر عليه تقريرات كتبتها، بعد ذلك اضبطه فإذا ضبطت هذا الشرح وعرفت من نفسك وأنست أنك أحكمته أو أحكمت أكثره تنتقل بعده إلى الواسطية، تأخذ أيضًا الواسطية على معلم.

ثم كيف تعلم من نفسك أنك فهمت الباب؟

بعض الناس يقرأ فإذا أتى يعبر عما قرأ إما أن يعبر بعبارة غير شرعية غير علمية وإما يعبر خطأ يكون فاهما أصلا خطأ من جراء قراءته، لم؟ لأنّه لم يختبر نفسه فأنت إذا قرأت الفصل من الواسطية مع شرحه تبدأ تدرسه مع نفسك تعبر عنه بقولك مثلًا قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى الواسطية فى أولها مثلًا هذا اعتقاد الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة، تبدأ تشرح الفرقة الناجية من هم؟ أهل السنة والجماعة من هم؟ حتى تعرف من نفسك أنك أدركت معانى هذا الكلام إذا أتى فى أثنائه درست الكلام عن الصفات مثلًا صفة العلو لله جلّ وعلا الاستواء على العرش تذكر ما تعرض له

الشارح من المسائل ما تأخذها سماعًا أو قراءة تقول أنا قرأت الواسطية هذا ما تحصل معه العلم لابد أن تدرس وهذا الذى يسميه أهل العلم معارضة العلم ومدارسة العلم، ومذاكرة العلم، له ثلاثة أسماء معارضة مذاكرة مدارسة، يستعمل أهل الحديث له لفظ المذاكرة يقول ذاكرته بكذا كما مرّ فى بعض أخبار الإمام أحمد أنه صلى العشاء هو وأبو زرعة الرازى عبيد الله بن عبد الكريم الإمام المعروف صليا العشاء معًا ثم دخلا إلى المنزل فما فجئا إلّا بأذان الفجر، مكثا الليلة يتذاكران كيف يتذاكران؟

هذا يذكر إسنادًا وذاك يذكر المتن، هذا يذكر المتن ما تكلم عليه إذا كان عليه فقه أو نحو ذلك يتذاكران العلم هذا فيه تثبيت له، أما أنْ تحضر عند الشيخ أو المعلم وتسمع وتذهب وعهدك به آخر ما سمعته هذا لا يحصل علمًا تسمع وتستفيد ومأجور إن شاء الله لكن لا تنمّى العلم ولا تؤسسه عند نفسك فإذن إذا سمعت قرأت الشرح، فهمت معنى الكلام علامة فهمك عند إغلاق الكتاب تبدأ تشرح وتوضح المسائل إذا كنت فاهما مائة فى المائة فتوضح كل المسائل لن يكون فى ذهنك اشتباه إذا كان فهمك ناقصا أو مضطربًا أو مشوشًا ستلاحظ أنك أثناء الشرح فى هذه الكتب الأساسية التى هى أصول ستلاحظ أنك اضطربت، تتكلم ما تعرف كيف تعبر! اختلطت عليك المسألة مع أنّك كنت حين أمررته كنت فاهما له ولكن عند الاختبار يكرم المرء أو يهان فتنظر إلى نفسك فتعرف أنك فاهم أو لست بفاهم فإذا ما استطعت أن تشرح هذا المقطع أو تلك الجملة فمعنى ذلك أنّك تحتاج إلى إعادتها فلا تنتقل إلى ما بعدها إلا بعد إحكامها.

سابقا طلاب العلم يحضرون عند الشيخ مثلًا يدرّسهم، فى الليل مدارسة لما درسوه، كل واحد يغلق الكتاب ويشرح لصاحبه والآخر يشرح له ومن الحسن فى طلب العلم أن تتخذ لك صاحبًا واحدًا لا تكثر فهذا الصاحب تراجع أنت وإياه العلم تشرح له ويشرح لك تبين له خطأ فهمه ويبين خطأ فهمك وتتساعدان فى هذا.

إذا انتهيت من الواسطية تأتى الدرجة الثالثة وبعد فهم الواسطية تماما تنتقل إلى الحموية وإن شئت تنتقل إلى شرح الطحاوية ما فى حرج وإذا فهمت الواسطية تماما تستطيع أن تأتى لكتب شيخ الإسلام تمر عليها تفهمها بإذن الله تعالى، لكن من العجب أن يأتى بعض منّا ويفتح الفتاوى ويقرأ منها وهو ما أحكم أصول علم

الاعتقاد يجيء به نوم تعبان كليل ما عنده إلا عشر دقائق أو ربع ساعة قال: خلّنا نقرأ فى الفتاوى يفتح ويقرأ ثم بعد ذلك يجادل فى بعض المسائل وهو ما فهمها أصلا وهذا كثير وواجهناه كثير، يأتى يقول قال شيخ الإسلام كذا وإذا راجعت وجدت أنّ شيخ الإسلام ما قاله، لأجل أنه أعطاه وقتا مقتطعا ليس بجيد، الثانى لأجل أنّه ما عنده أصول تلك المسألة يعنى أصول تلك المسألة ليست ثابتة عنده فيكون فهمه لكلام العلماء ليس بقوى، الأعظم من ذلك أن لا يكون أحكم الواسطية أو الحموية أو لمعة الاعتقاد فيذهب إلى كتب السلف كالسنة لعبد الله ابن الإمام أحمد والإيمان لا بن منده أو كالتوحيد لابن خزيمة أو كالتوحيد لابن منده ومثل ذلك من الكتب الكبار التى ليس المسائل فيها مؤصلة كما أصلت فى كتب المتأخرين لكن إذا أصلت المسائل ثم ذهبت إلى تلك الكتب فسوف يكون استدلالك بكلام السلف على أتم وجه فستفهمه على أتم فهم إن شاء الله تعالى لأنّ الكلمة من كلام السلف سوف تكون فى بالك منوطة بالمسألة التى كانت عندك أصولها فى تمام الوضوح، تبقى الكلمة واضحة عندك معناها مرادهم بها محترزاتها ما تحوى من أمثلة ذلك مثلًا الكلمة التى هى فى أول لمعة الاعتقاد قال صاحب اللمعة فى الإيمان بالأسماء والصفات قال: بلا كيف ولا معنى؛ هل هذه يأتيها طالب العلم إذا ما فهمها على حقيقتها فإنه إذا أتى إلى كتب السلف. . . ثم يحيل على علمائنا الكبار لأنّ عندهم من العلم ما ليس عند غيرهم فإن لم يكن عندك من الوقت ما يناسب أوقاتهم ونحو ذلك فلا بأس أن تلحق بغيرهم من طلبة العلم ممن هم من أساتذتنا لكن بشروطه المعتبرة.

الثالث: الحديث.

أول ما يبدأ طالب العلم بحفظ الأربعين النووية وربما لو سألت أكثر الحاضرين هل حفظوا الأربعين النووية يقول: لا، ما حفظوها وانتقلوا إلى دراسة الكتب الكبار مثل نيل الأوطار أو سبل السلام أو فتح البارى، والأربعون النووية هى القاعدة.

ارجعوا إلى الكتب التى ترجم فيها مؤلفوها لأهل العلم كتب التراجم انظر واقرأ ما تجد أنّهم ذكروا فى ترجمة عالم أنّه قرأ كتابا كبيرا مثلًا ما تجد أنّه ترجم لعالم أنّه قرأ فتح البارى أو قرأ المجموع ونحو ذلك ما تجد لكن تجد فى تراجمهم أنه يقول: حفظ مثلًا الأربعين النووية حفظ الملحة فى النحو حفظ العمدة فى الفقه حفظ عمدة الأحكام

يذكرون مثل المختصرات لم؟

لأمرين: الأول: ليدلك أنّ طريق العلم هو هذا لا غير.

الثانى: ليبين مكانة هذا العالم وأنّ علمه مرسخ مؤصل لأنه ابتدأ بتلك المتون فأحكمها ودرسها على الأشياخ، ما تجد أنّ فلانا قرأ فتح البارى قرأ نيل الأوطار ما تجد، ولا يثنى على العالم بذلك لأنّ هذه الكتب تعرف مسائلها التفصيلية إذا أحكمت.

إذن فى الحديث تبدأ بحفظ الأربعين النووية حفظا لا غير تحفظها وتمرُّها دائمًا لابد تحفظها مثل الفاتحة كل أسبوع تختمها، كل ختمة تكون واضحة عندك بعد ذلك تقرأ شرحا لها وحبذا لو يكون على شيخ أيضًا وإن لم يكن فتقرأ شرحا وتضبطه وتسأل فيما أشكل عليك أحد العلماء.

بعد حفظ الأربعين تبدأ فى كلّ حديث تقرأ شرح النووى عليه، شرح النووى مختصر أكبر من النووى شرح ابن دقيق العيد، ثم يليه شروح كثيرة ولكن أكبرها شرح ابن رجب الحنبلى الحافظ المعروف، تقرأ شرح النووى فإذا قرأته على حديث إنما الأعمال بالنيات تغلق الكتاب وتبدأ تشرح الحديث وهذا ينفعك كثيرا إذا أردت أن تعظ فى مسجد، لك أن تبتدأ من أى حديث من الأربعين النووية ثم تشرح، الشرح كاف ونافع للغاية، احتيج إليك لخطبة جمعة تأتى مسجد فيه عدد من طلبة العلم كل واحد يقول: لا ما أخطب أنا يخطب، طالب العلم لابد عدته معه فى كل مكان أقل العدة آيات مع إحكام تفسيرها سورة العصر وتفسيرها سورة الإخلاص وتفسيرها وغيره أو الأربعين النووية مع إحكام شرحها فلابدّ من قاعدة لك تنطلق منها وستكون بإذن الله رآيا ومشاهدا لعظم النفع بحفظ الأربعين النووية مع إحكام شرحها لأنها ضمت من المسائل شيء الكثير بعد ذلك تنتقل من الأربعين النووية إلى عمدة الأحكام فى الحديث بعد ذلك إلى بلوغ المرام إذا الواحد حس من نفسه نشاط يقول أنا أبدأ بالبلوغ حفظا لا بأس وإن لم يكن فعمدة الأحكام وبعد البلوغ خلاص بركة ونعمة، لا مانع أن تقرأ فى كتب السنة صحيح البخارى صحيح مسلم وفى غيرها لكن لا تقرأ فيها وأنت ما ضبطت تلك الأصول لأنّه تأتيك أحاديث ما تعرف معناها أحاديث ربما يكون المعنى فيه شيء من التعارض، المسائل الفقهية المستنبطة منها ربما تلغز

عليك ونحو ذلك.

رابعا: الفقه:

تبتدئ بعمدة الفقه لابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ ومن لم يكن فى هذه البلاد يبتدئ بأى متن من المتون الفقهية من أى مذهب لكن مذهب الحنابلة هو أقل المذاهب مخالفة أو أقل المذاهب التى فيه مسائل مرجوحة فإنّ المسائل المرجوحة مثلًا فى زاد المستقنع قليله وأكثره راجح، المقصود تأخذ متن مثل عمدة الفقه تأخذه وتضبط مسائل كل باب مثلًا تمر على باب المياه فتمر عليه مرة سريعة فتعرف تقسيمه فى الباب، وش بدأ؟ وش انتهى؟ ما مسائله؟ ثم بعد ذلك تبدأ على معلم هذا لابد منه إذا لم يتيسر تقرأه على نفسك أو تقول والله إنّى رجل تقدمت بى الأمور يشار إلى بالبنان مدرس صعب على أن أحضر على شيخ أونحو ذلك، بل تقرأ وتسأل عما أشكل عليك.

كيف يقرأ الفقه؟ هذا سؤال مهم كثيرون يقرأون الفقه ولا يعرفون كيف يقرأون، الفقه ليس كالتوحيد فالتوحيد تصور مسائله سهل مسائل الصفات فيها إثبات فيها تأويل تأولوا العلو إلى كذا إلى علو القدر علو القهر تأولوا الاستواء إلى كذا تصورها واضح لكن الفقه تصوره ليس بالواضح فهم صور المسائل لئلا تشتبه بمسائل أخر سيحتاج منك درس الفقه إلى أناة، أولا تتعامل مع هذا المختصر بالسؤال والجواب كيف؟ تقول مثلًا المياه ثلاثة أقسام تأتى تخاطب الشرح كم أقسام المياه؟ تقول: أقسام المياه ثلاثة الأول: هو الطهور، ما تعريفه؟ يأتى تلاحظ أنك فى هذه الأسئلة إذا مرنت يكون الجواب بعد سؤاله ما تعريفه هو الماء الباقى على أصل خلقته أو كما يقول غيره هو الطاهر فى نفسه المطهر لغيره، إذًا سألت وهو أجاب تعاملت مع كتاب الفقه كأنه معلم تسأل أنت وهو يجيب إذا أتى احتراز أو شرط تسأل بالأسئلة المناسبة تقول مثلًا إذا قال الماء الباقى على أصل خلقته تسأل تقول مطلقا وهو يجيبك يذكر لك الحالات هل خالطه ممازج أم غير ممازج... إلخ تبدأ أنت تسأل وتقسم والعلم فى الفقه إنما هو بشيئين هما أولًا: بالتصور ثانيًا: بالتقاسيم أنفع شىء لك فى الفقه التقسيم تقول هذه تنقسم إلى كذا وكذا الأشياء العارضة على الماء الباقية على أصل خلقتها قسمين ممازجة وغير ممازجة، طيب، مَثّل للممازجة وغير الممازجة؟ كذا وكذا الشارح يمثل لك ابن قدامة فى العمدة، لا تهتم فى درس الفقه بالراجح بالدليل لا لأنه ما يراد منك أن تكون

مفتيا أنت الآن متعلم يراد من درسك الفقه أن تتصور المسائل الفقهية وتفهم تعبير أهل العلم فى الفقه مثلا : مختصر الزاد، الزاد تعرفونه صغيرًا؟ إنّه يحوى ثلاثين ألف مسألة كيف كل واحدة نعرفها بدليلها والراجح والمرجوح منها، نكون أمضينا وما فهمنا الزاد ولذلك الآن قليل من شرح الزاد من العلماء لأن الطريقة التى يستعملها العلماء سابقا فى الشرح والتى نفعت الطلاب وأخرجتهم أهل علم ليست هى الموجودة الآن تفصيلات وتعليلات يطول الكلام فى مسألة واحدة ولا يراد من طالب العلم أن يتصور فى المسألة كل ما قيل عنها إنّما تتصور المسألة وحكمها بناء على هذا المذهب إذا انتهيت من القسم الأول من أقسام المياه تغلق الكتاب وبنفس الطريقة تأتى تعيد هذا القسم وتشرحه تلاحظ إذا كان فهمك مشرقا تلحظ من نفسك وإذا كان فهمك مغربا فتلحظ من نفسك وشتان بين مشرق ومغرب.

سارت مشرقة وسرت مغربا   شتان بين مشرق ومغرب

تعيد تسأل أهل العلم المعلم الذى يعلمك فى المسائل التى يعلم أن الفتوى بخلاف ما ذكر فى هذا المتن المعلم الربانى يذكرك بها يقول: هذا والفتوى على خلافه، القول الراجح هو كذا ليس القول الراجح فى كلّ مسألة بما يترجح للمعلم، لا، يكون القول الرّاجح بما عليه المفتون الذين يفتون من أهل العلم الكبار، يربطك بين كتاب الفقه وبين الفتوى يجعل فيه الصّلة بينك وبين هذا وهذا كان أهل العلم عندنا يذكرون فى تدريس الزاد الأشياء التالية يذكرون.

أولًا: صورة المسألة وحكمها، بناء على ما ذكره صاحب الكتاب.

هل لشيخ الإسلام ابن تيمية أو تلميذه ابن القيم أو أحد من أئمة الدعوة هل لهم اختيار مخالف لأنهم نخلوا المذهب فالمسائل المرجوحة بينوها نقول مثلًا فى المياه ثلاثة أقسام يقول لك المعلم واختار الشيخ تقى الدين شيخ الإسلام أنّ المياه قسمان، لا تحتاج تفصيل فى كل مسألة ولا تعليق، المعلم يحتاج إلى معرفة ما عليه الفتوى فيقول لك يفتى الشيخ الفلانى مثلًا يفتى سماحة الشيخ عبد العزيز حفظه الله فى المسألة بكذا يربطك هذا الذى تحتاجه أما نأتى عند مسألة نقول دليلها كذا واستدلوا لها بكذا وهذا الدليل أخرجه فلان وفلان وفيه الراوى الفلانى فيه علة ولا يصح الاستدلال والقول مرجوح والصواب قول الشعبى وإسحاق والشافعى، هذا فى المسائل ما يحتاج لكن

طالب العلم الذى يعرف هذه المسائل ويتحملها يقرأها فى الكتب المطولة ليس كل كتاب قرأت منه أو حضرت آتى وأعطيك المعلومات فمعناه أنّى أستعرض ما قرأت، هذه ليست طريقة أهل العلم إنما طريقة أهل العلم أن يعطيك ما ينفعك هكذا فى سائر أبواب الفقه كل باب تمر عليه بهذه الطريقة إذا ضبطت المسائل بتصورات تأتى أنت مع مرور الزمن تكون القاعدة قد بنيت المسألة هذه مرجوحة راجحة دليلها القول المخالف تنبنى معك مع الزمن، يأتى كل ركن فى مكانه الصحيح تنبنى يبدأ البنيان معك يرتفع يرتفع وتتصور المسائل فى البداية يكون عشرة فى المائة فأهمها فأهم أدلتها تصورت المسائل بعد سنة تلاحظ أنها خمسة عشر فى المائة بعد سنتين تكون عشرين وهكذا مع الزمن أما الطريقة الموجودة اليوم يأتى طالب العلم عنده فى مسألة تفصيل ساعة تسأله فى مسائل أخرى فى الفقه ما عنده علم بها هذا خلل فى طلب العلم شمولية ثم بعد ذلك تبدأ تنمى حتى يكبر.

على نفس الطريقة تسير فى العلوم المساعدة طبعًا انتهينا من العلوم الأصلية تسير فى العلوم المساعدة على نفس الطريقة تبدأ بالمختصرات ثم تترقى شيئًا فشيئًا وذكرت لك من العلوم التاريخ يدخل فيه سيرة النبى ﷺ وسيرة ابن هشام فيها كفاية فى ذلك كذلك يدخل فيه أنواع التاريخ هذه علوم التى هى الملح تقرأ ما شئت من ذلك العلوم لابد من العناية بها أصول التفسير أصول الفقه أصول الحديث الذى هو المصطلح والنحو ولا علم بدون النحو يقول الشاعر ابن الوردى:

جمّل المنطق بالنحو فمن يحرم الإعراب بالنطق اختبل

طالب العلم تجد كلامه مكسر هذا لا يصلح، كيف أئتمنه على فهم معانى الكتاب والسنة وهو لا يفهم النحو ما يؤتمن فى الواقع بأنّه سيكون مقلد ينقل لكن يأتينى فى مسائل يجتهد فيها وعبارته أصلا عربيته ليست بجيدة ما يفهم اللسان العربى هذا لا شك أنّه خلل لابد من العناية بالنحو والنحو عمدته الإعراب تقرأ على شيخ ثم تعرب ما شئت أى شىء يقابلك أعرفه، تقرأ خبر فى الجريدة أعربه سورة تقرأها من القرآن أعربها حديث أعربه هذا يبين النحو عندك وإلا بدأت تشارك فيه الآن من كبار العلماء كان يأتى يسأل فى الإعراب لابد من مجالس أهل العلم الذى يدرس فيه النحو والعلوم الأخرى لابد يسأل ما إعراب قوله تعالى كذا؟ ما إعراب الجملة الفلانية ينشطون مع

الإعراب، إذا ترقى وحفظ الألفية سيأتى بالإعراب والدليل مثلًا يقول محمد قادم محمد ما إعرابها؟ قال مبتدأ يقول المعلم قلت مبتدأ ما الدليل يقول قال ابن مالك فى الخلاصة:

مبتدأ زيد وعاذر خبر إنْ قلت زيد عاذر من اعتذر

مثلا لو قلت الآية ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾ هذا يقول الذين اسم موصول لابد له فى صلته من عائد يعود له ما العائد؟ يقول الطالب العائد محذوف يسأل المعلم ما الدليل؟ يقول: قول ابن مالك:

.... والحذف عندهم كثير منجل

فى عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف كمن يرجو يهب

قال الدليل هذا يربطنا بالنحو تماما لكن هذه الطريقة ليست موجودة الآن المقصود من هذا نختم الدرس بالوصية بالجد فى طلب العلم وأن تحرصوا على المنهجية، والأمة اليوم بحاجة إلى علماء بحاجة إلى طلاب علم، لأنه أين الموجهون؟ يوجهون الناس بالآراء بالأفكار بالثقافات بالمفاهيم لا، إنما يوجه بالعلم علم راسخ يستحضر دليله يفهم أصول المسألة وكلام أهل العلم عليها حتى يسير الناس على بينة ونحن بحاجة إلى طلاب علم اليوم، والطلاب الراغبون فى العلم كثيرون لكن طلاب العلم قليلون من هم طلاب العلم؟ هم الذين يسيرون على وفق الطريقة الصحيحة التى سار عليها من كان قبلنا من أهل العلم وهى هذه الطريقة التى ذكرت لك فإن أنت طبقتها فستكون منتفعا بإذن الله أكبر الانتفاع تحس فى نفسك فى سنة أنك تغيرت تغيرًا واضحًا وأحسست أنك طالب علم بدأت تفهم وإن أهملت وحضرت ورحت وجئت وما أصلت فإنك ستحرم بقدر ما أخللت بذاك، أسأل الله أن ينور قلبى وقلوبكم بالهدى والاستقامة وأن يجعلنا من طلبة العلم الذين يخشونه وأن يجعلنا للناس أئمة هدى يرشدون من ضل إلى الهدى ويحيون بكتاب الله الموتى وأسأله لكل واحد حاضر معنا أن يكتب الله جلّ وعلا له خير خاتمة فى حياته وأن ييسر لنا الخير أينما كنا وأن لا يكلنا إلى أنفسنا طرفة عين وأن يأخذ بأيدينا إلى كلّ قول أو عمل يحبه ويرضاه إنّه ولى ذلك والقادر عليه وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد

لله رب العالمين وصل الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

ويقول - حفظه الله تحت عنوان:

المنهجية فى قراءة كتب أهل العلم

هذه المحاضرة، عنونت: «بالمنهجية فى قراءة كتب أهل العلم»، وموضوعها مهم، لأنّ كثيرين قرءوا كتبًا متنوعةً، لكن تجيء الشكوى منهم، متواترة بأننا لم نحصّل علمًا راسخا مقعدًا، لم نضبط العلم بحيث نطمئن إلى هذا العمر الذى بذلناه فى العلم، وهذا تجده عند كثيرين؛ لأنهم قرءوا مدة طويلة وربما حضروا بعض الدروس عند أهل العلم، وربما كتبوا الكتابات أو البحوث أو ألّفوا، ولكن فى قرارة نفسه يدرك أنّه لم يحصل من العلم ما به تتميز مسائله، وما به يتضح المُشْكلُ منه، فلهذا جاءت هذه المحاضرة، وكانت مهمة لأنه لابدّ من منهج مضبوطٍ للقراءة فى كتب أهل العلم، ومن لم يسر فى حياته كلّها على منهج منضبط يرجعُ إليه، فإنّه سيترك الطريق الواضح، وسيأخذ بالطرق المختلفة.

كتب أهل العلم، إذا نظرت إليها فى هذا الزمن وجدتها تصل إلى عشرات الآلاف فى الفنون المختلفة، فهل العلم كثير، بكثرة هذه الكتب؟

الجواب: ما وصفه وأجاب به الخليفة الراشد على بن أبى طالب رضي الله عنه إذ قال: «العلم نقطة كثرها الجاهلون»، يعنى أنّ أصل العلم، الذى فقهه الصحابة رضوان الله عليهم قليل، هو فقه الكتاب وفقه أحاديث النبى ﷺ، وهذا قليل بالنسبة إلى ما كَثُرَ فى زمن على رضي الله عنه من كثرة المسائل والتفريعات التى لا يحتاج إليها الناس، وكلّما ازداد الناس بعدًا عن الزمن الأول، احتاجوا إلى ازدياد العلم، أو ازدياد الكتب لأجل أنْ يفقهوا -كما قال العلم نقطة كثرها الجاهلون، فلأجل وجود الجهل وأهله كثر التأليف وكثر التصنيف، لأجل أنْ يبسط العلم لأهله، وبه أهله يهدون الجاهل ويرشدون الضال، كذلك إذا تقدمت فى الزمن وجدت أنّ الكتب فى أول زمان الإسلام قليلة، ثم تكثر شيئًا فشيئًا، وهذه الكتب تنوعت بتنوع العلوم والفنون، فأوّل ما دوّن من الكتب، الحديث، هو أول ما دون بعد القرآن العظيم، دونت السنة، على

اختلاف أنواع التدوين ما بين صحائف محدودة، إلى أشياء كثيرة، ثم تلاها تدوين التفسير عن ابن عباس رضي الله عنه كما هو معلوم فى الصحيفة الصادقة التى رواها على بن أبى طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما، والتى قال فيها الإمام أحمد رحمه الله إنّ بمصر صحيفة فى التفسير، يرويها على بن أبى طلحة، لو رحَلَ رجل لها ما كان كثيرًا، وهذه الصحيفة صادقة صحيحة عن ابن عباس وإنْ لم يلق على بنُ أبى طلحةَ ابنَ عباس، كما هو معلوم، فهى مروية بالوجادة عن مجاهد عن ابن عباس، كما حرّره الحافظ ابن حجر أول التفسير من كتاب فتح البارى.

جاءت مصنفات فى التوحيد -فى العقيدة- لما ظهر أهل الفرق، لما ظهرت الفرق المختلفة من خوارج ومرجئة، جاءت الرسائل ومختصرات التصنيف إمّا فى كتب أهل الحديث، وإما مفردة شيئًا فشيئًا، ثم توالى الزمان، حتى صار لكل فنٍّ كتب كثيرة، وإذا أردنا أنْ نضبط المنهجية فى قراءة كتب أهل العلم، فإننا نقسِمُ ذلك إلى قسمين:

الأول: منهجية عامة تصلح للضبط فى قراءة أى نوع من كتب أهل العلم، سواءٌ أكان فى العقيدة أو التفسير أو الحديث أو الفقه إلى آخر الفنون الأصلية، والمساعدة، فالعلوم الأساسية والعلوم الصناعية كلها ثَمَّ ضوابط عامة يمكن أنْ تسير عليها فى منهج واضح تضبط به العلم المنتشر فى تلك الكتب، وثَمَّ ضوابط خاصة بكل علم، التفسير له قواعدُ تحصل علمه، وله قواعد ضبط التفسير من حيث هو، الحديث كذلك، العقيدة كذلك، إلى آخر الفنون. . .

القسم الأول: الضوابط التى تصلح لجميع كتب أهل العلم نقدم لها بمقدمة، وهى أنّ العلم الشرعى ينقسم إلى قسمين، علم مقصود لذاته، وعلم مقصود لغيره، أما العلم المقصود لذاته فهو علم الكتاب والسنة، فقه كلام الله جلّ وعلا، وفقه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، هذان العلمان هما المقصودان بالأصالة، وبهما يُمدَحُ أهل العلم، ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾، يعنى الذين فقهوا عن الله جل وعلا مراده وعن الرسول صلى الله عليه وسلم مراده، علم الكتاب وعلم السنة فيه التوحيد، وفيه الحلال والحرامُ، فرجعَ الأمرُ إذًا إلى علمين، ألاَ وهما علم العقيدة، والتوحيد، وعلم الحلال والحرام، الذى هو الفقه، هذا العلمان التوحيد والفقه، مقصودان لذاتهما؛ لأنّه بالتوحيد يتحقق الإخلاص، وعبادة الله جلّ وعلا وحده دون ما

سواه، والإيمان بأركان الإيمان حقّ الإيمان، وبالفقه يكون الامتثال فى الأمر والنهى، لأنّ الله جل وعلا، جعل دينه أخبارا وأوامر ونواهى، فالتصديق بالأخبار، هو الاعتقاد، وامتثال الأوامر والنواهى، هو امتثال العمليات، كما قال جلّ وعلا: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾، صدقًا فى الأخبار وعدلًا فى الأمر والنهى، فإذًا العلمان المقصودان لذاتها فى طلب العلم هما التوحيد والفقه، والمقصود لغيره من الفنون ما كان من العلوم الصناعية المختلفة، علوم العربية بعامة ليست مقصودة لذاتها، علم النحو علم الصرف، وعلم المعانى والبيان، والبديع، وعلوم البلاغة المختلفة، وعلوم الاشتقاق وهى ضمن الصرف، ومفردات اللغة، وأشباه ذلك، وكذلك أصول الفقه، أصول الحديث، السيرة، هذه كلّها مقصودة لغيرها، ليس طلبها مقصودًا لذاته، يعنى أنّ طالب العلم إذا قرأ هذه الفنون فإنما يقرأها للتوصل إلى العلمين المقصودين، ألا وهما علم التوحيد وعلم الفقه، فقه الكتاب والسنة، فإذا رامَ أنْ يجعل الوسيلة غاية، فإنه لا يكون فاقهًا الكتاب والسنة، وإنّما يكون قام ربما بفرضٍ كفائى فى تعلم وسيلة مساعدة لفقه الكتاب والسنة، هذا النوع بعامة

العلم المقصود لذاته والمقصود لغيره- كتُبُهُ كثيرةٌ متنوعة كما قلنا هذه منهجية تشمل الجميع، فأول الضوابط فى ذلك، أنْ تعلم أنّ كتب أى علم من العلوم تنقسم إلى كتب مختصرة، (متون)، وإلى متوسطة، وإلى منتهية إلى شروح كبار، فأى علم من العلوم، التفسير، شروح الحديث بل الحديث نفسه، والفقه، والعقيدة، إلى آخر ذلك، كتبه ما بين مختصر ومطوّل، من رامَ المطول قبل المختصر، فقدَ منهجيةً مهمة، فى استقرار الأصول، والمختصرات لها فائدة، وفائدتها تثبيت أصول العلم، والبناء كما هو معلوم يحتاج إلى أساس قبل تشييد ارتفاعه، فالمختصرات طريق للكتب المتوسطة، طريق للكتب المطوّلة، فإذًا من لم يحكم المختصرات فلا يديمنّ النظر فى المطوّلات، وإنما المطولات فى أى فنٍّ من الفنون يُحتاج إليها فى معرفة ما أشكل من المختصرات، فالمطولات بالنسبة للمختصرات، كالعلوم الصناعية بالنسبة للعلوم الأساسية، يعنى أنّ ابتداء طالب العلم والمتوسط أيضًا لا يكون بالكتب المطولات، فإذًا لا يحسنُ أنْ نسمع من بعض طلبة العلم المبتدئين أنْ يقول قرأت كتاب فتح البارى، وقرأت المغنى، قرأت المجموع شرح المهذب، قرأت المحلى، قرأت نيل الأوطار، إلى آخر ذلك، هذا لا يحسن؛ لأنّه وإنْ قرأ فسيؤول به الأمر إلى عدم التحصيل، سيكون ثَمَّ

معلومات متناثرة، فى قلبه لا يجمعها زمام، ولا يربط بينها رابط، هنا لابدَّ إذًا كمنهجية فى القراءة أنْ تبدأ بالمختصر، ثم المتوسط، ثم المطوَّل، فى تأسيسك، لكن إنْ أردتَ مراجعةَ مسألة، فتراجعها فى أى كتاب شئتَ، فى المطول أو المتوسط أو غيره، لكن كتأسيس فى طلب العلم، لابدّ من رعاية الاختصار، قبل المتوسط، قبل المطوَّل، وما أحسن صنيع الموفق ابن قدامة رحمه الله، إذ ألف فى الفقه ما يمثل هذا المنهج، فألَّفَ مثلًا كتاب العمدة فى الفقه، المعروف وهو كتاب مختصر، أطول منه قليلا المقنع وله منهج، أطول منه الكافى وله منهج، والمنتهى يقرأ المغنى، وسمعت الشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفى رحمه الله تعالى مرّة يقول: «إنّ الموفق ابن قدامة رحمه الله سبق المدارس الحديثة، فجعل العمدة فى الفقه للمستوى الابتدائى، والمقنع للمستوى المتوسط، والكافى للمستوى الثانوى، والمغنى للمستوى الجامعى»، طبعًا بالنسبة إلى أهل العلم الذين يدركون هذه الكتب، وإلّا فربّما قرأ بعض من فى المستوى الجامعى الآن، العمدة ولم يدرك أكثره، فإذًا من المهم فى المنهجية فى القراءة، أنْ يكون ثَمَّ تفريق ما بين التأسيس والاطلاع، وهذه مرة كلمة قلتها وسجلت وهى مهمة لو رُجِعَ إليها، وهى: «الفرق ما بين العقد والملح فى العلم»، العلم منه عُقَد يصار إليها ومنه ملح مساندة، فمن رام المُلح وترك عقد العلم، فإنّه لن يدرك بل سيكون عنده أخبار كثيرة ومعلومات أو ثقافة لكن لا يستطيع أنْ يتكلم بوضوح فى مسألة عقدية، أو فى مسألة فقهية، فإذًا أول المنهج العام فى قراءة كتب أهل العلم بعامة، أنْ يكون ثَمَّ انتقال من المختصر إلى المطوّل وهذا يتفرّع بتفرع الفنون المختلفة.

الثانى: أنْ يكون القارئ منتبهًا إلى مذهب الإمام أو المؤلف، فالعلماء ألّفوا كتبًا ولكن ألفوها بحسب نزْعَةِ كلّ منهم، من جهة مذهبية، فمنهم من هو من الحنابلة، ومنهم من هو من الشافعية، ومنهم من هو من الحنفية، ومنهم من هو من المالكية، وكذلك منهم من صفى مشربه فى السنة، ومنهم من صار عنده صواب كثير وغلط قليل فى السنة، ومنهم من خلط سنة وبدعة إلى آخر ذلك، فمعرفة هذا المؤلِّف، والمُؤَلَّف، مهم قبل الإقبال عليه، وهذا لابدّ منه، لأنّه قد يتأثر القارئ، بمؤلف وهو لا يدرى إلى أى شىء نزع.

فمثلًا بعض طلبة العلم، يرجح دائمًا ما فى (شروح كتب الحديث) على ما فى الشروح المطولة فى كتب الفقه، لأنّ شارح الحديث عندهم أكثرا استقلالا وأميل

للاجتهاد من الذى ألَّف فى الفقه، فينظر إلى أنّ ترجيح صاحب كتاب الحديث أوثق من ترجيح صاحب كتاب الفقه، هذا ليس صوابًا على إطلاقه، بل نجد أنّ شرّاح الحديث نزعوا فى ترجيحاتهم إلى مذاهبهم، فمثلا، تجد أنّ الحافظ النووى فى شرح مسلم رجَّح ما يرجحه الشافعية، وإذا دخل أيضًا فى استدلالٍ، وتطبيقٍ لأصول الفقه، فهو يطبق أصول الفقه الشافعية، فينظر الناظر إلى أنّه إذا قال فى مسألة ما هذا الحديث صحيح، وهذه المسألة الراجح فيها كذا، لمجيء الحديث الصحيح بها، فيرجح من جهة ترجيح النووى، المنبنى على صحة الإسناد، وهذا صحيح فى كثير من المسائل، وغيرُ صحيح فى بعض لهذا نجد أنّه رجح أشياء فى مسائل الصواب خلافُها، لم؟

لأنّ صحة الإسناد، أو صحة الحديث، ليست كافية فى الفقه، بل الأهم منها، أنْ ننظر فى وجه الاستدلال من الحديث على المسألة، وجه الاستدلال يعنى الاستنباط، كيف استنبط الحكم من المسألة، استنباط الحكم من الدليل، هذا يُرجع فيه إلى أى علم؟!

إلى أصول الفقه، الحكم بصحة الإسناد يرجع فيه إلى مصطلح الحديث وإلى علم الرجال، فى كلا الأمرين المصطلح والرجال، وعلم أصول الفقه، هذه كلّها لها تبعات ولها خلفيات سابقة، فتجد أنّه رجّح صحة الإسناد لمذهبٍ له فى الإسناد.

فمثلًا، تجدُ أنّه يرجح صحة الترجمة المعروفة «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه»، أو يرجح صحة «بهز بن حكيم عن أبيه عن جده»، أو ما أشبه ذلك، وغيره قد ينازعه فى ذلك، كذلك من جهة رجل، هل هو ثقة أم ليس بثقة، هل هو صدوق أم هو يهم، هل هو مقبولُ الرّواية فى هذا الباب أم ليس بمقبول الرواية، هل هو مقبول الرواية عن هذا الشيخ أم ليس بمقبول الرّواية وهذا مما يدخل فى علم علل الحديث.

المسألة الثانية: أصول الفقه إذا صح الإسناد، وصح الحديث، فكيف نستنبط الحكم من الدليل لابدّ من استخدام أصول الفقه فيأتى استخدام أصول الفقه فى بعض الأحيان موافقا لمذهب المؤلف، فينظر الناظر ويقول هذه المسألة رجحها الحافظ ابن حجر، رجحها الحافظ ابن حجر بناءً على مذهبه فى أصول الفقه، فيأتى الناظر، ويقول الدليل كذا وصحّح إسناده الحافظ أو صححه الحافظ فى الفتح أو فى البلوغ، ورَجّح

كذا لكن المسألة لا تقف عند هذا الحد، بل لا بد من النظر فى أصول الفقه التى بها استنبط الشارح الحكم فى المسألة، ولهذا نقولُ إنّ بعض المسائل، جاء الخَلل فيها من جهة العقيدة، من جهة عدم إحسان تطبيق أصول الفقه، أو من جهة عدم معرفة هدى السلف، أو من جهة أنّ المؤلف لم يكمل الآثار فى هذا الباب، وهذا متنوعٌ كثير، فتجد مثلًا الحافظ النووى، عنده أشياء حتى فى كتاب رياض الصالحين، فى كتاب رياض الصالحين عقد بابًا فى كراهة الحلف بالأمانة وبتربة فلان وبقبر فلان، والحديث الذى استند إليه قوله عليه الصلاة والسلام: «**من حلف بغير الله فقد أشرك**» ، واستند أيضًا إلى ما صح فى السنن عنه عليه الصلاة والسلام أنّه قال: «**من حلف بالأمانة فليس منّا**» ، فيأتى الناظر ويقول النووى قال: يكره، ما دليل النووى؟ أتى بالدليل الذى فيه قوله عليه الصلاة والسلام «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**» ، ويدخل فى عموم قوله من حلف بغير الله الحلف بالقبر أو بالتربة أو بالأمانة، إلى آخر ذلك، فإذًا هناك بونٌ شاسعٌ ما بين قوله مكروه، وما بين قول النبى ﷺ: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**» ، وقوله: «**من حلف بالأمانة فليس منا**» ، ومن المتقرر عند المحققين من أهل العلم أنّ قول النبى عليه الصلاة والسلام: «**ليس منّا من فعل كذا**» أنّه يدلّ على التحريم كما هو مقرر عند الجمهور فى تحقيق أصول الفقه، إذًا الترجمة شىء والاستدلال شىء آخر، لو ناقشنا النووى لم ذهبتَ إلى الكراهة؟ ما ندرى بمَ يجيب؟ لكنْ أظنّ أنّه نزع إلى شىء عنده فى أصول الفقه، به فهم قوله: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**» ، أنّ المقصود به كفر النعمة أو الشرك الأصغر، وهذا يدخل فى كراهة التحريم، ولم يطلق كراهة التحريم، وإنّما أطلق الكراهة دون التحريم، المقصود من هذا أنْ تنتبه إلى الفرق ما بين وجه الاستدلال وما بين حكم صاحب الكتاب، وهذه مسألة كبيرة تدخلك فى أنواع من البحث فى قراءة كتب أهل العلم.

فإذًا ضابط عام، فيما تقرأ من كتب أهل العلم أنْ تتبين منهج المؤلف، فليس كلّ عالم رجّح مسألة، تكون راجحة فى نفس الأمر، بل لابدّ لرجحان مسألة، من صحة الدلَيل، ورجحان الاستدلال، من الفروق المهمة فى قراءة كتب أهل العلم، وفى طلب العلم ألّا يظنّ الظان أنّ الراجح فى المسائل العلمية يكون راجحا لمجىء الدليل لقولٍ، وعدم مجىء الدليل لقول آخر، هذا قليل، وهذه هى المسائل التى تسمى مسائل الخلاف، هى ليس الكلام فيها، وإنّما أكثر الخلاف مجىء دليل، ينزع المجتهد الأول منه

بوجه من الاستدلال، وينزع المجتهد الثانى منه بوجه استدلالٍ آخر، متى يكون الاستدلال راجحًا؟ ويكون القول فى المسألة راجحًا؟ إذا كان الاعتراض على الاستدلال الأول أقل من الاعتراض على الاستدلال الثانى، تجد مثلًا إذا نظرت مثلًا فى نيل الأوطار أو فتح البارى أو المجموع أو المغنى، أو غير ذلك، ترى أنّ هذا الإمام ينزع من نفس الدليل إلى حكم، والآخر ينزع إلى حكم آخر من نفس الدليل، وهذا راجع إلى اختلاف المجتهدين، متى يكون القول راجحا؟ نرجح الأول أو الثانى؟! ليست المسألة مسألة أهواء ولا شهوات، يرجح ما كان الاعتراض عليه من القولين أقل، وإلّا فلا تتصور أنّ ثمة مسائل كثيرة فى العلم الراجح فيها راجح مطلق، بمعنى أنْ يكون الأول صوابًا تاما، والآخر غلطا تاما، هذا قليل فى مسائل العلم، والأكثر أنْ يكون هذا عنده وجه استدلال، وهذا عنده وجه استدلال، لكن الاعتراض على أحد الاستدلالين أكثر من الاعتراض على استدلال الإمام الآخر، فيكون ما قلّ عليه الاعتراض راجحًا وما كثُر عليه الاعتراض مرجوحا.

الضابط الثالث: من الضوابط العامة فى المنهجية، أنْ ينتبه طالب العلم، إلى المسألة التى يقرأها فى فهمها بلغةِ أهل العلم، وهذا يحتاج إلى شيء من التفصيل:

ذلك أنّ لغة أهل العلم، بها ألفت العلوم فمن نظر مثلًا فى فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، بما يفهمه من لغته الدارجة أو من لغة الجرائد أو من لغة الثقافة العصرية، فإنّه سيخطئ فى كثير من المسائل، فى فهمها، فى فهم مراد شيخ الإسلام من كلامه، لأنّ أهل العلم على اختلاف العصور دونوا العلم بلغة العلم، لم يدونوا العلم بلغتهم فى زمانهم حتى يتواصل العلم ويلحق الآخر بالأول فى فهم العلم، فإذًا العلم له لغة، العلم له مصطلح، العلم له ألفاظ، يجب أنْ يفهم العلم بالوعاء الذى احتوته تلك الألفاظ، فالألفاظ وعاءٌ للمعانى فكل لفظ فى كتب أهل العلم لا يسوغُ أنْ يفهم بما عند القارئ من المقررات السابقة، لأنّه إذا فهمه على هذا الأساس فإنه سيفهم العلم على غير مراد أهله، وهذه مهمة جدًّا، وإنما تدرك بطلب العلم عند أهل العلم، كيف أو ما مراد العلماء فى الفقه بهذه الكلمة؟ وهذه الكلمة؟ وهذه الكلمة؟ ما مرادهم فى العقيدة بهذه الكلمة؟ وهذه الكلمة؟ ما مرادهم فى النحو؟ إلى آخره.

فألفاظ العلم ألفاظ رعاها العلماء، وهكذا ينبغى على كل طالب علمٍ درّس أو

تلقى العلم أنْ يجتهد فى التعبير عن العلم بلغة أهله، فإنْ عبر عن العلم بغير لغة أهله، فإنّه لن يكون متصلا مع من سبقه بسبب وثيق، وكذلك من فهم كلام أهل العلم على غير ما تقرره لغة أهل العلم، فإنه لن يدرك.

الضابط الرابع من الضوابط العامة: أنّ كتب أهل العلم المطولة والمتوسطة والمختصرة، تحتاج من القارئ ومن طالب العلم إلى تدوين للمهم منها، فالقراءة وحدها غير مجدية، فلابد مع القراءة من تدوينٍ وكتابة، وكم سمعنا فى كتب أهل العلم، وفيما خلّفوه مختصرات للكتب، تجد مثلًا العالم الفلانى اختصر الكتاب الفلانى، واختصر الكتاب الفلانى، واختصر الكتاب الفلانى، لم؟

هل هو رغبة فى الاختصار من حيث هو؟ لا، الاختصار نوع فهمٍ للمختصر، ولذلك انتخاب طالب العلم من كتب أهل العلم ما ينفعه فى فهم العِلم هذا مهم فتأخذ مثلًا فى قراءتك فى المختصرات أو فى المطولات تأخذ الفوائد لتجعلها فى كُنَّاشَةٍ مستقلة، فى دفتر مستقل، وهذه الفوائد تترقى معك، بترقى عمرك فى طلب العلم، فستجد يومًا ما بعد سنين عددا، أنّ ما كتبته فى أول الطلب مع أنه كان عندك أعَزّ من بيضِ الأنُوق فى الفائدة، ستجد أنّه لا شيء، لأنّه صار عندك واضحا جدًّا، بحيث إنك تقول كيف كتبت أول عمرى هذه الفائدة فمثلا واحد يكتب الفرق بين السنة والمستحب، بعد سنين يرجع كيف أنا أفرق بين السنة والمستحب!! يعنى هذه المسألة واضحة ما تحتاج إلى أنْ تكتب فائدة، من كتب أهل العلم، مثلًا يكتب هل المباح من الأحكام التكليفية أو خارج عن الأحكام التكليفية، فائدة ينقلها من كتاب أصول أو كتاب قواعد، وهذا يجد فى يوم ما أنّ هذه المسألة لا تستحق أنْ تدون.

القواعد انقسامها إلى قواعد كلية وإلى قواعد جزئية، والجزئية انقسامها إلى كذا وكذا فى قواعد الفقه، هذه سيكتبها يوما ما ثم بعد ذلك يقول هذه لم أحتج أنْ أكتبها، لظنه أنها صارت واضحة عنده، فمن سهولتها قال لا أحتاج إلى كتابتها، وهذا غير صحيح فإنما تتضح بالانتخاب، يعنى أنّك إذا قرأت كتابا، فاجعل دائمًا بجنبك الدفتر والقلم، واكتب الفوائد التى تمر بك، اكتبها تارة بالعنوان، ترجع إليها فى وقت فراغك وتملى، وتارة تكتبها بالتفصيل حتى تراجعها مرّةً وثانيةً وثالثةً، فإذا اتضحت، صار ما بعدها من العلم أيسر، كما تعلّم الصغير ألف باء تاء ثاء، فإنّ العلم كذلك

يحتاج إلى تعود، هذه بعض الضوابط العامة في قراءة كتب أهل العلم بعامة.

وسبق أنْ ألقيت كلمة بعنوان: «كيف تقرأ كتب شيخ الإسلام ابن تيمية»، مؤلفات شيخ الإسلام العقدية، ومؤلفات شيخ الإسلام الفقهية، سواء من الرسائل والقواعد والأصول في هذا العلم أو من هذا العلم، أومن الكتب الكبار، «كيف تقرأ كتب شيخ الإسلام ابن تيمية» هذه آمل أنْ يرجع إليها الأخ لأنها تفصيل وهي طويلة بعض الشيء، تفصيل لضوابط عامة في قراءة كتب شيخ الإسلام رحمه الله، وهي تنطبق أيضًا في جمل منها على غالب كتب شيخ الإسلام.

إذا تبين ذلك، فالقسم الثاني ممّا يحتاج فيه إلى تبيين المنهجية، التفصيلات بالنسبة للفنون، يعني كيف نقرأ كتب التفسير، كيف نقرأ كتب العقيدة، كيف نقرأ كتب الفقه، كيف نقرأ كتب الحديث إلى آخره، تلك ضوابط عامة، ونأتي الآن إلى ضوابط خاصة لكل فن من الفنون.

نبتدئ **بالتفسير** لأنّه شرح كلام الله جلّ وعلا، وفَسْرُه، وبيان تأويله، التفسير لا شك أنّه من العلوم المهمة بل هو أصل العلوم، لأنه فقهُ القرآن والله جلّ وعلا قال لعباده: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾، ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ والآيات في الأمر بالتدبر متنوعة، التفسير كتبه منها المختصر ومنها المطول لكن كيف يترقى طالب العلم في فهم التفسير، كيف يقرأ كتبه، منهم من يقرأ المطولات من كتب التفسير دائمًا وهذا ينطبق عليه ما ذكرناه قبل ذلك.

المنهجية العامة لتحقيق هذا العلم، أنْ ترتب القراءة فيه على هذه المراتب:

أما المرتبة الأولى: فهي معرفة الوجوه والنظائر في التفسير، فالتفسير بيان لمعاني القرآن، القرآن ثمَّ فيه كلمات كثيرة تكررت في السور فقد تكون الكلمة لها معنى في سورة البقرة، والمعنى نفسه في سورة آل عمران وتمشي إلى آخر المصحف، وهذه ما تسمى بالكلمات ذات المعنى الواحد، وهناك كلمات لا، الكلمة واحدة ولها عدة معاني في القرآن، وهي التي تسمى الوجوه والنظائر أو الأسماء المتواطئة والمُشْتَرَكَة، معرفة المفردات هذه مهمة، ومعرفة المفردات تكون بقراءة كتب الوجوه والنظائر،

وكتب مفردات القرآن، أما الوجوه والنظائر فمن أمثَلها كتاب ابن الجوزى رَحِمَهُ اللهُ: «الوجوه والنظائر» وهو من الكتب المفيدة فى هذا الباب، يقول لك مثلا: كلمة «السماء» جاءت فى القرآن على معنيين، «الأرض»، جاءت فى القرآن على ثلاثة معانٍ، «الدابة» جاءت فى القرآن على كذا معنى، ويقدم قبل هذا بمقدمة يبين لك فيها الأصل العام لمعنى هذه الكلمة.

الخُطوة الأولى إذًا فى قراءة التفسير أنْ تطلب معنى الكلمات التى يكثر ورودها فى القرآن لأنّك إذا ضبطت هذه الكلمات فإنها تتكرر فى التفسير فتريح قلبك وعقلك من دقة النظر والحفظ حين قراءة كتب التفسير، وتروح تهتم بشىء آخر، وكذلك مفردات القرآن، ومن أمثلها على غلطٍ عنده فى الاعتقاد، وانتمائه إلى مذهب المتكلمين، كتاب «مفردات القرآن» للراغب الأصفهانى، وهو من أمثل الكتب فى معرفة معانى المفردات.

المرتبة الثانية: فى قراءة كتب التفسير أنْ ترجع فى التفسير إلى اشتقاق الكلمات يعنى أنْ تضبط الكلمة هذه من أين اشتُقَّت فى اللغة، وتبحثها بحثًا لُغَويًّا لأنّ بحث الكلمات بحثًا لغويًّا، يقوى الملكة وما يحفظ والمحفوظ فى علم التفسير.

المرتبة الثالثة: أنْ تنظر إلى كتب التفسير، وكتب التفسير كما هو معلوم منقسمة إلى مدرستين:

١- مدرسة التفسير بالأثر   **٢- ومدرسة التفسير بالرأى**

ومدرسة التفسير بالرأى أيضًا لها عدة أقسام منها ما هو من ثوابت الرأى المحمود، يعنى الاجتهاد والاستنباط المقبول، الذى له أُسُسه المقبولة شرعا، ومنها ما فسر القرآن برأى مجرد يعنى بغير حجة، إما فى الاعتقاد أو فى غيره.

فكتب التفسير إذًا على قسمين كتب التفسير بالأثر وكتب التفسير بالرأى، كتب التفسير بالأثر، نعنى بها الكتب التى تمحضت فى نقل الآثار، فيأتى فى التفسير هذه فسرها ابن عباس كذا وهو قول ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير مثلا، وابن مسعود وعلقمة إلى آخر ذلك، به قال فلان وفلان وفلان يعنى نقل أقوال السلف فى التفسير تسمى التفسير بالمأثور، من المهم الطالب العلم، قبل أنْ يقرأ فى كتب التفسير بالرأى

المحمود، مثل تفسير القرطبي، أو تفسير الألوسي أو تفسير كذا وكذا من الكتب، سواء كانت من مدرسة التفاسير الفقهية أو الموسوعية، قبل أنْ يقرأها لابدّ أنْ يطالع قول السلف في التفسير لم؟

لأنّه من المتقرر عند أهل العلم بعامة أنّه لا يجوز أنْ يعتقد أنّ صوابا في مسألة من مسائل التفسير يحجب عن الصحابة والتابعين، ويُدْرِكُ هذا الصواب من بعدهم؛ لأنّهم هم الذين نزل عليهم التنزيل، أعني الصحابة، فنقلوه إلى من بعدهم، فكل تفسير يضاد، -وألحظ أنني أقول يضاد، ولا أقول يخالف- تفسير السلف فإنه قطعًا غلط؛ لأنّه لا يجوز أنْ يُعتقدَ أو يظنّ أنّ ثمّة صوابا في التفسير يُحجب عن سلف هذه الأمة لأنه لا يجوز أنْ نقول أو نظن أنّ كلمة من القرآن جهلها الصحابة وأدركها من بعدهم، فسرها الصحابة بتفسير ويأتي المتأخر فيفسرها بتفسير مضاد له ويكون الصواب مع المتأخر هذا قطعا ممتنع.

ولهذا نقول في أساسيات قراءة كتب التفسير أنْ تبدأ بقرأءة التفسير بالمأثور، قبل التفسير بالرأي، أنْ تطالع آثار السلف في الآية، قبل أنْ تنظر في اجتهادات المتأخرين التي تكون مبنية على العلوم المختلفة، النحو ومفردات اللغة وأصول الفقه إلى غير ذلك. . . كتب التفسير بالأثر متدرجة، عندك صحيفة على بن أبي طلحة التي ذكرنا مهمة، أنْ تقرأ تفسيرها أول ما تقرأ ثم تفسير عبد الرزاق وهو مطبوع في أجزاء قليلة، ثم تفسير ابن جرير، تفسير البغوي، تفسير ابن كثير إلى آخره، هذه مدرسة التفسير بالأثر ثم مدرسة التفسير بالرّأي يعني بالاجتهاد والاستنباط، وأكثرهم استخدموا علوم الآلة يعني اللغة والمفردات في التفسير هذه وهذه فإذا ضبطت أقوال المفسرين ومشيت ومعها خَطوة فخطوة، ترجع إلى التفسير بالرأي -لا بأس-، يكون عندك منهجية صحيحة تدرك بها الصواب من غيره في التفسير.

العقيدة كيف تُقرأ كتب الاعتقاد؟ العقيدة في الأصل واضحة هي بيان أركان الإيمان، ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾، فالإيمان بأركان الإيمان الستة سهل واضح تقبله الفطرة، لكن لما شاع الخلل في ذلك، ألّف أهل العلم كتبا في الاعتقاد، وهذه الكتب عند السلف على قسمين منها:

كتب أوردت الاعتقاد إيرادًا إجماليا، ومنها كتب فصلت كل مسألة من مسائل الاعتقاد، فألف فى الإيمان وحده عدة مؤلفات، أُلِّفَ فى القدر وحده عدة مؤلفات، ألّف فى الكتاب -يعنى فى القرآن- عدة مؤلفات، وهكذا فإذًا كتب الاعتقاد، منها ما عرضت فيه العقيدة بعامة، ومنها ما عرض فيه موضوع من موضوعات العقيدة طبعا يمشى معك ما ذكرناه أولا من التدرج بقراءة المختصر ثم المتوسط ثم المطول من الكتب وهذا ذكرناه فى محاضرة بعنوان: «المنهجية فى طلب العلم»، يمكن أنْ ترجع إليها بتفصيل إذا سرت فى فهم مختصرات العقيدة، فهل هذه هى النهاية؟

بعض طلبة العلم يرى أنّ الأكثر فائدة أنْ يقرأ فى الكتب المطولة فى العقيدة، يقرأ مباشرة فى فتاوى شيخ الإسلام، يقرأ مباشرة فى (الإيمان) لابن منده، يقرأ مباشرة فى كتاب (التوحيد) لابن منده، مثلًا أو الكتب المتقدمة أو فى (الشريعة) للآجرى أو فى كتاب اللالكائى، وهكذا، وهذه الكتب لا شك أنّها أصلت مذاهب السلف لكن مذاهب السلف وأقوالُهم تفرقت بحيث إنّ المؤلفين الأقدمين لم يجعلوها متواليةً فى انضباطٍ تأليفى واضح فى مؤلفاتهم القديمة، فأتى المتأخرون من أهل العلم والسنة، كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن قدامة، وغيرهما، أتوا فلخصوا هذه العقائد فى كتب مختصرة ومتوسطة لابدّ لفهم كلام السلف من فهم هذه الكتب، فإذًا الطريق إلى فهم المطولات، أنْ تفهم مختصرات الاعتقاد، مثل (الواسطية) (الحموية) لشيخ الإسلام و(لمعة الاعتقاد) لابن قدامة وهكذا فى كتبٍ كثيرة مختلفة إذا ضبطت الكتب هذه، يمكن أنْ ترجع إلى الكتب **المتقدمة على ثلاث مراتب:**

المرتبة الأولى: أنْ يكون الاطلاع على المطول عند تقرير المسألة المختصرة، يعنى مثلا، تأتى مسألة الإيمان فى العقيدة، هل الإيمان قول وعمل واعتقاد أم أنّه قول واعتقاد دون عمل؟ المسألة المعروفة بالخلاف ما بين أهل الحديث والسنة ومرجئة الفقهاء، الفرق بين هذا وهذا يكون فى الكتب المختصرة لَمْحَة عنه، لكن تفصيله يكون فى المطولة، إذا احتجت إلى تفصيله تذهب إلى الكتب المطولة بخصوصها، هذه المرتبة الأولى، ويتبع هذه أنْ تنتقل من مرتبة المختصر بعد إحكامه إلى المطول بعامة، يعنى إذا قرأت مثلًا العقيدة وضبطتها -على المنهجية فيها- بقراءة المختصر ثم المتوسط إلى آخره على نحو ما سبق إيضاحه، فإنك تنتقل إلى كتب المتقدمين لقراءتها من أولها إذا ضبطت شروح الكتب المتأخرة فإنْ كتب المتقدمين ستَنْزِلُ كل مسألة منها منزِلها، أما إذا أخذت

كتب المتقدمين دون النظر فى قواعد المتأخرين التى ضبطوا بها الاعتقاد، فإنه سيكون ثم خلل كبير فى فهم منهج أهل السنة وعقيدة أهل السنة، -مثال ذلك- : ما ورد فى بعض كتب أهل السنة من الكلام على أبى حنيفة الإمام، رَحِمَهُ اللهُ تعالى ورفع درجته فى الجنة، هذا. لو أقبل مقبلٌ على كتب العقيدة الأولى مثل بعض كتب السنة ونحو ذلك لوجد فيها كلامًا على هذا الإمام، لم يقله أئمة أهل السنة المتأخرون، وإنّما هجروا هذا الكلام وتركوه، فلا ترى مثلًا فى كتب شيخ الإسلام ابن تيمية مقالةً سيئة فى الإمام أبى حنيفة رَحِمَهُ اللهُ، مع أنّ كتب السنة المتقدمة فيها من هذا الكلام وفيها الكلام عمّا فعله وعما فعله. . . إلى آخره، أما الكتب المتأخرة فلا تجد فيها ذمّا للإمام أبى حنيفة رَحِمَهُ اللهُ بما فى كتب الأولين، بل هُجِر ما فى كتب الأولين، وقُرِر ما يجب أنْ يقرر تباعًا لمنهج أهل السنة بعامة، لأنّ المسألة تلك كانت لها فتوى بظروفها وزمانها إلى آخره، فألف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، ومنهم أبو حنيفة، مع أنّ قوله فى الإيمان معروف وقوله فى كذا معروف لكن كما قيل فى حقه إنّه لا يُنْظر فيه إلى هذه الأمور، لو قرأ قارئ فى الكتب المتقدمة قبل المتأخرة فإنه سيحصل عنده خلل فى الفهم، من أين يأتى الخلل؟

يأتى الخلل من جهة أنّ كلام السلف له بساط حال قام عليه إذا لم يَرْعَ المتأخرُ بساط الحال الذى قام عليه كلام السلف فإنه لن يفهم كلام السلف، يعنى أنْ تعرف حال ذلك الزمان، وما كان فيه من أقوال، ومن مذاهب، ومن فتن إلى آخر ذلك، فينبنى كلامهم على ما كان فى ذلك الزمان، لكن المتأخر لما ترك، علمنا أنه تركه لعلة، ولهذا مثلًا لما طبع الشيخ عبد الله بن حسن رَحِمَهُ اللهُ، ومعه بعض المشايخ فى مكة لما طبعوا كتاب السنة لعبد الله بن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ لم يروا بأسًا من أنْ ينتزعوا منه بابًا كاملا، وهذا لأجل المصلحة الشرعية التى توافق منهج أهل السنة والجماعة فانتزعوا فصلا كاملا متعلق بأبى حنيفة رَحِمَهُ اللهُ وبأصحابه، وبالأقوال التى فيهم وذمهم أو تكفيرهم، إلى آخر ذلك، انتزعوه لم؟

هل انتزاعه كما قال بعضهم إنّه ليس من أداء الأمانة؟ لا بل هى أمانة، لأنّ الأمانة التى أُنيطت بنا ليست هى أمانة قبول المؤلفات على ما هى عليه، وإنما هى أمانة بقاء الأمة على وحدتها فى العقيدة وعلى وحدتها فى المحبة، فإذ ذهب ذاك الكلام مع زمانه فإنْ تكراره مع عدم المصلحة الشرعية منه لا حاجة إليه، وهذا لا شك أنه من

الفقه المهم.

بعض كلمات السلف فى المبتدعة، بعض كلمات السلف فى أهل الأهواء لها بِساطُ حال فى الزمن الأول، وليس ذلك منطبقا على بساط الحال فى الزمن هذا، ولذلك ترى أنّ بعضهم أخذ من تلك الكلمات كلمات عامة فطبقها على غير الزمان الذى كان ذلك القول فيه، ولو رأى كلام الأئمة الحفاظ والمحققين من أهل السنة، لوجد أنّه يخالف ذلك الكلام فى التطبيق، أما فى التأصيل فهو واقع، هذا استطراد لبيان أهمية قراءة كتب المتأخرين من أهل السنة فى الاعتقاد وإِحْكامها قبل إدمان النظر فى كتب السلف؛ لأنّ إدمان النظر فى كتب السلف دون معرفةٍ بقواعد أهل السنة التى قعّدها أهل السنة والجماعة المتأخرون فإنّ هذا يعطى خللًا فى فهم منهج السلف بعامة، وهذا له أمثلة كثيرة ربما تحتاج إلى وقت طويل.

المرتبة الثانية: معرفة أقوال المردود عليهم من كتبهم، هذا الآن منهجية للمنتهين ليس للمبتدئين فى طلب العلم، يعنى بعد أنْ يحكم الأصول والمختصرات، ويضبط كلام السلف، ينتقل بعدها إلى معرفة أقوال المردود عليهم من كتبهم؛ لأنّه لا يسوغ أنْ تقبَل ردًّا على مردودٍ عليه بعامة، دون أنْ تسمع أو تقرأ كلام المردود عليه إلّا إذا كان الناقل له ثقة وهذا لا شك أنّه يكفى لكن قراءة الكتب التى منها أخذت الأقوال توضح لك المراد. فتجد مثلًا أنّه يقال قال فلان كذا، ومذهب مثلًا الأشاعرة فى المسألة كذا، وإذا نظرت كتب القوم وجدت أنّ لهم تفصيلا، لم يحتج المؤلف إلى ذكره فى هذا الموطن لكن القارئ فهمه على الإطلاق، فيحصل هناك لبس فى فهم مذهب القوم، نعم نحن لا ندافع عن أهل البدع لكن الله جلّ وعلا أوجب علينا أنْ لا يجرمنّا شنئان قوم على ألا نعدل، كما قال سبحانه: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟﴾، والمتخلص من هواه يكون متخلصا منه فى العلم أولى منه فى الحُكْم وفى الرأى؛ لأنّ العلم يحتاج إلى تجرد ومن تَجَرَّدَ فى العلم أقبل على الله بقلبٍ سليم، فينظر مثلًا فى أقوالهم، فى القول من حيث هو حتى إذا أتى من يردّ على من ردّ عليهم، فيقول لا هذا ليس فى كتبنا، فتكون أنت عنده بالحجة الدامغة يعنى من كان منتهيًا فى طلب علم العقيدة يقول لا مذكور فى الكتاب الفلانى كذا وكذا، مثل المسألة التى كثيرا ما نمثل بها، مثلا، نقول: المتكلمون والأشاعرة والماتريدية إلى آخره يرون أنّ التوحيد الذى هو الغاية هو توحيد الربوبية، لا توحيد الإلهية، يعنى من آمن بوجود الله جلّ

وعلا وأنّه هو القادر على الاختراع وأنّه هو الخالق هذا يكفى فى تحقيق (لا إله إلّا الله)، فيأتى قائل، فيقول هذا ليس بصحيح، ليس عند علمائنا من الأشاعرة أو الماتريدية إلى آخره ليس عندنا هذا الكلام، وإنما أنتم ترددون كلامًا، تبعًا لعلمائكم لا تدرون معناه، فتقول له إنّ كتبكم المختصرة مثل ما فى السنوسية المعروفة بأصول مذهب الأشاعرة أو عقيدة الأشاعرة، قال فيها ما نصه: «فالإله هو المستغنى عن ما سواه المفتقر إليه كل ما عداه فمعنى (لا إله إلا الله) لا مستغنيا عما سواه، ولا مفتقرًا إليه كل ما عداه، إلّا الله»، فهنا تقوم أنت بالحجة الواضحة البينة، ثم الحظ أيضًا أنك قد تنقل كلاما عن متقدم ردّ به على من تقدمه، ولكن يكون فى المذهب عند المتأخرين غير ما ذكره الإمام الأول عمن تقدمه، فتكون أنت تقول كلاما يأتى صاحب المذهب المنحرف يقول: ليس عندنا كذا، وقد يشكك الناس ويرد، مثل ما حصل فعلا فى عدد من المؤلفات الموجودة، فإذًا طلاب العلم المحققون الذين يزاولون التأليف بخاصة هذا لابدّ لهم أنْ يرجعوا إذا أرادوا أنْ يألفوا، وخاصة فى الردود أنْ يرجعوا إلى أصول كتب الناس حتى يرووا الكلام فيها نصا حيث يكون مع ذلك القيام بالأمانة، ونقل الأقوال كما فيها، لكن أعود فأنبه أنّ هذا ليس إلّا بعد الإحكام فى الاعتقاد، لا يصلح الرجوع إلى كتبهم للمبتدئين ولا أوصيكم جيمعا بالرجوع إلى كتبهم لكن من أراد أنْ يردّ ردا صحيحًا أو أنْ يكون ذا منهجية كاملة فى ذلك، فلابدّ أنْ يسير على هذا النحو.

المرتبة الثالثة والأخيرة: الاطلاع على فتاوى العلماء فى العقيدة، كثير من المسائل تنظيرية فى كتب الاعتقاد سواء أكانت كتب الاعتقاد المتأخرة أو كتب الاعتقاد المتقدمة، تنظيرية من الذى يطبقها على الواقع؟ المحققون من أهل العلم والراسخون من أهل العلم، فالاطلاع على فتاوى العلماء، ينقل تلك المسائل من كونها نظرية إلى كونها على بساط الحال، وبساط الواقع، فإذا المرتبة الثالثة فى منهجية قراءة كتب العقيدة، أنْ ترجع إلى الفتاوى فى المسائل، لتربط ما بين ما هو موجود فى كتب التوحيد وما هو موجود على الواقع.

العلم الثالث، علم الحديث وعلم الحديث التدرج فيه معلوم بأنْ تُحفظ الكتب المختصرة كالأربعين النووية ثم العمدة عمدة الحديث، ثم البلوغ، بلوغ المرام، أو أنْ ينتقل من الأربعين النووية إلى البلوغ مباشرة، وينتقل بعدها إلى المنتقى إلى آخر ذلك،

وهذا واضح فى التذرج العام فى طلب علم الحديث، لكن كتب الحديث، تحتاج منك إلى منهج واضح فى قراءتها، وأعنى بكتب الحديث هنا شروح الأحاديث، أما كتب الحديث التى هى المتون فهذه موجودة فى الشروح، شروح الأحاديث مختلفة بحسب اختلاف المؤلفين، وبحسب اختلاف الكتب، فشروح البخارى كما هو معلوم متنوعة، شروح مسلم متنوعة، شروح أبى داود متنوعة، ولكن هناك صبغة عامة على هذه الشروح، يمكن أنْ تنضبط إذا سرتَ عليها بضابط ومنهجية مقبولة فى قراءة كتب الحديث، الأول من هذه الضوابط فى قراءة كتب الحديث بخاصة أنّ المسألة الفقهية التى ذكرت فى كتب الحديث يكون تفسيرها فى شرح الحديث بحسب مذهب الشارح، فإذا أراد الشارح -مثلا- أنْ يعرِّف المرابحة، فسيُعَرِّفُها بما عند أهل مذهبه إذا أراد أنْ يعرِّف مثلًا العروض فى زكاة العروض، فسيعرفها بما عنده فى مذهبه، إذا أراد أنْ يبيّن معنى الفقير والمسكين، سيبينها بما عنده فى مذهبه إلّا أنْ يكون محققا، يتوسع فى كل مسألة وهذا نادر أنْ تجد من يتوسع فى كل مسألة من جهة التفسير، فإذًا تفسير الكلمات تفسير المسألة، صورة المسألة، هذه ينبغى أنْ تؤخذ من كتب الفقه لا من كتب الحديث، وهذا ضابط منهجى مهم، لأنّك ترد على هذه المسألة فى شروح الأحاديث، وضبط المسألة بتصويرها وبيان ما يتعلق بها ليس من واجبات الشارح، وإنّما هى راجعة إلى الفقه ففى كتب الفقه ترى تفصيل الكلام على صورة المسألة وبيان ما عليها من الضوابط أو الشروط إلى آخره، تجدها هناك، فإذًا قبل قراءة مسألةٍ ما فى كتب الحديث تنظر هل فسرها هذا الشارح بتفسير يستوعب الاستدلال أو يستوعب المذاهب جميعا، ويرجح فيها، أم هو ذكر تعريفا ومرّ عليه، بل ينبغى لك أنْ لا تقبل على كتاب حديث من حيث الشرح فى مسألة من المسائل إلّا وقد تصورتها فقهيًا، تصورت المسألة من حيث هى. . . ليس المقصود الحكم، تصورت المسألة من حيث هى فى كتب الفقه، يعنى مثلًا أوقات النهى عن الصلاة، هذه إيضاحها يكون فى كتب الفقه من حيث التعريف والضابط وتفصيل الكلام عليها يكون فى كتب الفقه وكتب الحديث، هذه **المرتبة الأولى**، أى أنْ تأخذ صورة المسألة من كتب الفقه قبل قراءة شرح الحديث إذا كان شارح الحديث لم يستوعب الكلام على صورة هذه المسألة، وفى الغالب كما جربت وربما جرب الكثيرون منكم، أنّ شارح الحديث يعتمد على أنّ المسألة واضحة والصورة واضحة فيبدأ يتكلم عن حكمها اختلف العلماء فيها،

استدل هذا بكذا وهذا بكذا، أما صورة المسألة فلا يأتى عليها ببيان.

المرتبة الثانية: أنّ تلحظ أنّ كتب الحديث بعامة، أعنى شروح الأحاديث منها ما هو تأصيلى، ومنها ما هو للمجتهد، فمثلا كتاب «فتح البارى» هذا للمجتهدين وإنْ كان يرجح فيه، لكن إيراده للخلاف وللترجيح وللمسائل بعبارة عالية جدًّا، من حيث صياغتها الأدبية، وصياغتها الفقهية أيضًا، وغلط من قال، إنّ الحافظ ابن حجر، ليس من بابة الفقه، بل هو محدث فقيه وعبارته فى ذكر الخلاف من أرفع عبارات أهل العلم لكنه يصلح للمجتهد الذى تصور الخلاف فى المسائل، قبل «فتح البارى» ترى مثلًا أنّ كتاب «جامع العلوم والحكم» هذا ينفع فى تصوير المسائل وفى ذكر تأصيلاتها فيما ذُكر فى الأربعين النووية للنووى رَحِمَهُ اللَّهُ، بعده يأتى شرح «بلوغ المرام» لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعانى المعروف، وشرحه يسمى «سبل السلام»، لكن فيه مسألة ربما خفيت على كثيرين، وهو أنّ «سبل السلام»، لم يؤلفه الصنعانى قصدا وإنما اختصر به كتابًا آخر لأحد علماء الزيدية وذلك الكتاب اسمه «البدر التمام»، وهو موجود بكامله، فاختصر «البدر التمام» فى «سبل السلام»، وأضاف عليه بعض الأقوال، ولذلك تجد أنّ هذا الكتاب فيه عدم تحقيق فى المسائل المنسوبة إلى الإمام مالك والإمام أحمد رحمهما الله، أما الحنفية والشافعية فالغالب عليه الصواب، أما ما ينسب للإمام أحمد أو ينسب للإمام مالك، يعنى من مذاهبهم فهذا تجد فيه هفوات كثيرة بسبب أنّ الأصل على هذا الأساس الأصل هو الذى نقل النقول الكثيرة، فإذًا فى قراءة الكتب هنا من جهة العزو لا تأخذ العزو عن كتاب حديث، يعنى قال الحافظ ابن حجر، ومذهب الإمام أحمد كذا، أو مذهب الحنابلة كذا، لا تأخذه منه لا تأخذه من الصنعانى، لا تأخذه من «نيل الأوطار»، لا تأخذ قوله مذهب الشافعية كذا، ومذهب الحنفية من هذه الكتب، بل لابدّ من الرجوع إلى الكتب كتب المذاهب نفسها، لِمَ؟

لأنّا وجدنا أنّ عزوهم للمذاهب يختل كثيرا وخاصة فى «سبل السلام» و«نيل الأوطار».

المرتبة الثالثة: أنْ تنتبه فى قراءتك لكتب أهل العلم فى الحديث وشروح الأحاديث إلى أنّ مؤلفى الشروح لا يشترطُ فيهم أنْ يكونوا محققين فى كل فنّ من

الفنون، فلا تظنّن أنّ شارح «بلوغ المرام» أو شارح «نيل الأوطار»، أو شارح «البخارى» أو شارح «مسلم» أو شارح «أبى داود» أو «الترمذى» محقق لأنه شرح كتاب حديث فهو محقق فى كل المسائل التى شرحها، والواقع يخالف ذلك، فمثلا لو نظرت -هذا تمثيل لأجل كثرة الورود عليه- إلى كتاب «نيل الأوطار» للشوكانى لوجدت أنه فى الأصول إذا أورد مسائل الأصول فهو يحققها لأنّه قوى فى الأصول، أما إذا أتى لمسائل التخريج تخريج الحديث والرجال والحكم على الإسناد، فتجد فرقا كبيرا بين مستواه فيه ومستواه فى علم أصول الفقه، فإذًا تعرف الميدان الذى يحقق فيه المؤلف «الشارح» فمثلًا عندك الصنعانى يميل إلى الظاهرية، ويتابع ابن حزم كثيرا فى ترجيحاته وفى استدلالاته، «نيل الأوطار» من جهة استنباطه وإيراد الأدلة، واستعمال أصول الفقه، تجد أنّه يحقق فى ذلك، ولأجل قوة تحقيقه وقع فى مشكلات فى بعض المسائل، لكن فى التخريج فى الرجال فى الأسانيد إذا حكم هو ليس محققا فى علم الحديث، وإنما هو ناقل ينقل فى الغالب عن غيره، أو يذكر ما بدا له، فإذًا فى منهجيتك فى قراءة كتب الحديث يعنى شروح كتب الأحاديث ينبغى بل يجب أنْ تعرف فنّ المؤلف ما هو؟ هل هذا المؤلف شرَحَ وفنه الرجال والأسانيد، شرح وفنه الفقه، شرح وفنه الأصول، شرح وفنه الاعتقاد، شرح وفنه اللغة، فإذا عرفت منهجه وعرفت فنه الذى يحققه، عرفت ميزة هذا الكتاب، وكيف تجعله فى مرحليات القراءة، أما أنْ يُظَن أنّ كل شرح للأحاديث ففيه كلّ الصواب، فهذا ليس كذلك كما هو معلوم لهذا تجد أنّ بعض الخلاف يكون فى كتب الفقه أقوى منه فى بعض شروح الأحاديث، لم؟؛ لأنّه يكون المؤلف فى شرح الحديث لم يحقق المسألة ويعتنى بها كما اعتنى بها شارح الفقه كالنووى فى «المجموع» أو الحافظ ابن قدامة فى «المغنى» أو ابن حزم إلى آخره.

أيضًا من المنهجية المتقررة فى كتب الحديث -ولا نطيل عليكم بهذا-، أنّ كتب الأحاديث يعنى شروح الأحاديث الكبيرة، قل أنْ تسلم من غلط فى العقيدة وسبب ذلك، ليس راجعًا إلى قصورٍ أو إلى بدعة فى مؤلفيها بل كلهم حريصون على السنة لكنه راجع إلى عدم الاطلاع على ما فى الباب من الآثار والسنن تارة، وراجع تارة أخرى إلى عدم الاطلاع على كلام المحققين فى هذه المسألة، بل ربما وقع من بعضهم كلامات قبيحة فى حق بعض الصحابة، وهذا لا شك أنّه لا يسوغ أنْ يقبله طالب العلم على

إطلاقه، بل تعرف أنّ شروح الأحاديث فيها سمين كثير وصواب كثير، وفيها أيضًا بعض الغلط -يعنى مثلًا- هل يجوز أنْ يُقرّ فى شرح من شروح الأحاديث، لعن معاوية؟ لا يجوز، هل يجوز أنْ يقرَّ فى شرح من شروح الأحاديث وصف عمر ﵁ بالمسكين؟، أين يقع هذا المسكين من كلام رسول الله ﷺ، مثل ما قال بعض الشرّاح، هل يتهم عمر ﵁ بإحداث بدعة التراويح، كما فى بعض الشروح، هل نجعل بعض الشروح مقبولة لأنّها شرح حديث لأجل مؤلفها وجلالته وإمامته إلى آخر ذلك، ونقبل كل ما فيها؟ الصواب: لا، الصواب الكامل ليس إلّا عند رسول الله ﷺ، ومن كان صوابه أكثر من أهل العلم، فهو الحرى بالثناء، هو الحرى بالإجلال؛ لأنّه اجتهد فى أنْ يكون صوابه أكثر، وهذه مسائل راجعة عند كثيرين إلى مسألة الاستنباط والاجتهاد.

ومن القواعد المقررة عند الفقهاء أنّ العالم لا يُتْبَعُ بزلته وكذلك لا يُتَّبَعُ على زلته، قال بعض العلماء: «جعل الله جلّ وعلا لكل عالم غلطا إمّا فى قول أو فى فعل ويعلم الناس أنّه غلط فى هذا حتى لا يرتفع عالم إلى مرتبة النبوة»، لا يمكن أنْ يعتقد فى أحدٍ أنّه على الصواب التام لا يخطئ البتة، هذا ليس إلّا لرسول الله ﷺ، لهذا شروح الأحاديث ينبغى من جهة التوحيد والعقيدة، أنْ تنظر على احترام مؤلفيها والترحم عليهم، وعذرهم فيما أخطأوا فيه، لكن لا يتابعون على ذلك، نقول: أخطأ أو يقول العالم الراسخ أخطأ العالم، أولا يذكر أصلا أنّ فلانًا أخطأ؛ لأنّه ما من عالم إلّا وله سهو، قد يكون غُلِبَ عليه ما حقق المسألة، تبع ما كان شائعا عندهم إلى آخر ذلك كما هو موجود عند كثيرين، فلابدّ أنْ تُلاحَظ مثل هذه المسائل فى قراءة كتب شروح الأحاديث يعنى أنْ تجعل العقيدة معك، فلا تتساهل فى من يتكلم على الصحابة ولو كان من شراح الحديث، أو ينتمى إلى البدعة والخرافة، ولو كان من شراح الحديث، أو من يحسن البدع العملية ولو كان من شراح الحديث، فإنّ هذا لا يقبل منه، وهو على نيته ونترحم على الجميع، لكن طالب العلم لا يقبل كل ما فى الكتب المختلفة؛ لأنّ مؤلفها فلان وفلان بل يُنْظَر إلى دليلها وإلى موافقتها لقواعد السلف الصالح -رحمهم الله تعالى-.

لو أردنا أنْ نطيل لأخذنا الفقه وأخذنا الأصول والنحو والصرف إلى آخره، ولكن ذكرنا العلوم الثلاثة هذه، «التفسير والعقيدة والحديث»، لتكون دليلا على غيرها

والقواعد العامة، والضوابط العامة فى أول الكلام ربما تمشى معك فى قراءتك لأكثر الفنون.

❊ ❊ ❊

ويقول -حفظه الله- تحت عنوان:

الفرق بين العُقد والمُلح

من المعلوم أنّ العلم قسمان كما يقول طائفة من أهل العلم منهم الشاطبى فى أول الموافقات: «العلم قسمان عُقَدٌ وملَح»، والعقد تعقد القلب مع العلم، والملح لابد منها للمسير فى طلب العلم واستمرار المرء بِعُقَد العلم، يعنى العلم وأصوله ومنهجيته دون مُلَحِهِ قد يجعل المرء يكسل أو يمل لأنّ النفس حُمظة تحتاج إلى أنْ تصقل وتزال بشىء من الملح ولهذا روى ابن عبد البر وروى غيره ابن شهاب الزهرى الإمام المعروف كان إذا أعطى الدرس فى الحديث وانتهى قال هاتوا من ملحكم هاتوا من أشعاركم هاتوا من أخباركم فيأخذوا: هذا يقص وهذا يقص ويروى هذا ويروى ذاك، فتأنس النفس بما ذكر ويكون لها نشاطًا فيما تستقبل. العلم عقدة هى الأصل هى الغاية ومُلَحُهُ وسيلة لهذه الغاية وسيلة لتقوية الذهن ولتوسيع المعارف؛ فعقد العلم أيضًا قسمان: علوم أصلية وعلوم صناعية أما العلوم الأصلية فهى التفسير والحديث والفقه والتوحيد (العقيدة) ونحو ذلك والعلوم الصناعية هى علوم الآلة، سميت صناعية لأنها كانت اصطلاحية جاءت بعد الأصول مثل مصطلح الحديث وأصول الفقه وأصول التفسير والنحو وعلوم العربية بعامة وأشباه ذلك.

هذه عقد العلم يعنى أنّ هذه العلوم الأصلية والصناعية لابد منها لطالب العلم لاستكمال تفقهه فى العلم وهناك علوم أُخر يحتاجها لتكميل بناء العلم وهى التى سماها طائفة ملح العلم من مثل قراءة التاريخ والأخبار والأدب والأشعار وتراجم أهل العلم والمناظرات وما أشبه ذلك، فهذه مُلح الاطلاع عليها مفيد لكن من جهلها فلا يضره الجهل بها فى العلم، لهذا تجد من العلماء الكبار من قد لا يعرف بعض التراجم

المفصلة أو تواريخ الوفيات لأهل العلم أو نحو ذلك، ولا يضره هذا لأن هذا ليس من العلم الأصلى الذى به يكون المرء طالب علم أو عالمًا ولكن هذا من الملح.

الفرق بين العقد والملح أن العقد لابد لها من رجال يُعَلّمون كيف تُفتح أو كيف تحل هذه العقد؛ لأنها عقدة تحتاج إلى حل، والعقدة مجتمع الشيء لتقويته وتحتاج إلى فكها حتى تعرف مسار الشيء إلى من يساعدك فى هذا، والمساعد هم الرجال، هم أهل العلم، وهذا عن طريقين: طريق المشافهة يعنى الدروس، أو عن طريق قراءة الكتب، وفتح المغلق منها عن طريق العلماء، ولهذا قال من قال من السلف: «كان العلم فى صدور الرجال»، يعنى قبل أنْ يدون الحديث، قبل أن يدون التفسير، قبل أنْ يدون الفقه، كان العلم فى صدور الرجال، ثم صار فى بطون الكتب، وبقيت مفاتيحه بأيدى الرجال، العلم انتقل من الصدور إلى الكتب، هذا صحيح ولكن المفاتيح بقيت بأيدى الرجال يعنى بأيدى أهل العلم، الكتب قوة قريبة لك تراجع، تفتح، تنظر، تبحث، لكن مفتاح فهم كلام أهل العلم لابد أنْ يكون معك عن طريق أهل العلم؛ لأنّ كلام أهل العلم له اصطلاحه، له أصوله... إلخ، فلابدّ من أخذه عن مُعَلّم.

اذًا. فصارت العقد هذه أصول العلم التى ذكرنا بنوعيها لابد فيها من معلم، وإنْ كان المرء أخذ عن طريق الكتب فلابد أنْ يأخذها عن طريق معلم أو يسأل فيما يشكل منها ولكن لابدّ من معلم يفتح لك وتستفيد منه فى ذلك مثل ما ذكرت لك المقولة: «كان العلم فى صدور الرجال ثم انتقل إلى بطون الكتب وبقيت مفاتيحه بأيدى الرجال».

أمّا العلوم الأُخر أو المُلح ملح العلم فهذه لا تحتاج فيها إلى عالم، تقرؤها ما شئت؛ لأنها علوم غير مقصودة لذاتها إلّا فيما إذا كان المرء يريد التخصص، يريد أنْ يكون متخصصا فى الأدب، فى الشعر، فى الأخبار، فى التاريخ، فهنا يحتاج إلى أنْ يكون أخذه عن معلم؛ لأنّه يصبح فى حقه من العلم المقصود لذاته لا المقصود قصد الوسائل.

تكامل شخصية طالب العلم فى العلم، لابد أنْ يكون فيها هذا وهذا، ولكن أيهما يغلب الآخر؟

هل يغلب عليه اهتمامه بالمُلح بالتراجم بالأخبار بالقصص بالحكايات، بنتف العلم بالكتيبات التى تنشر بالفتاوى إلى آخره؟ أم أنّه يهتم بالعُقَد بأصول العلوم بالعلوم الأصلية والعلوم المساعدة (الصناعية)، ويكون ذاك مكملًا؟ يظهر مما ذكرنا أنّ الصواب فى هذا أنّ الوسائل هذه يعنى الملح لابد أنْ تؤخذ بِقَدرِها، وبقَدْرِها الملائم لما يكون معه تنشيط النفس فى العلم فإنْ كان طالب العلم يعيش بالعلم القوى (العقد) بلا ملح، نفسه ستضعفُ بعد فترة ولا يستأنس بالعلم؛ لأن المُلح هذه كالملح فى الطعام، تجعل المرء يقبل على الشىء ويزيد منه؛ لأنّ فيه أنسًا وفيها ومعها انشراح النفس فيما يقرأ لأنها توافق الرغبة مثل قراءة التواريخ والتراجم والأشعار والأخبار وما شاكل ذلك.

الذى يحصل ونراه فى طائفة من الإخوان الشبان أنّهم يُغَلِّبون المُلح على العلم التأصيلى، ولهذا تجد أن بعضهم عنده معلومات واسعة مختلفة لكن ليست مؤصلة، فهذه تكون بسبب غلبة الملح عليه، يعرف تراجم العلماء وأخبارهم وهذا كذا وهذا كذا وحصل منه كذا وفلان وفلان تناظرا وصار بينهما نُفرة، وهذا حكم. . . فى أخبار طويلة. . . وأشعار وقصص وحكايات لكن أين هو من العلم فى نفسه إذا كان قد أصّل نفسه فى العلم وصارت هذه مساعدة له فيكون قد سار سيرًا صحيحا ولكن إذا غلبت عليه الملح وترك العقد ترك الأصول ترك العلم، فهذا يكون مهزوزًا يكون عنده الملح مقصودة لذاتها هذا خلاف سنة أهل العلم، سنة أهل العلم أنْ يكون هذا القسم ترويحيا يُنَشِّط المرء بدل أنْ يقضى وقته الذى يرتاح فيه فى كيت وكيت، يُقَضِّيه مع العلم لكن بشىء تنشط معه النفس وتأنس فيه الروح.

كذلك السعى فى أخذ العلم وحفظ المتون والقراءة الجادة بدون ملح هذه تسبب شيئًا من الهز والاهتزاز فى نفسية طالب العلم؛ لأنّه لابد أنْ يكون عنده هذا وهذا، وإذا أخذ نفسه بالقوة دون الملح فإنه يكسل بعد فترة، وهذا مجرَّب، وكل طالب للعلم لنفسه مع العلم إقبال وتوسط وإدبار وهذا لابد منه، فإقبالها أنْ يكون نشيطا يجتهد فى الحفظ يجتهد فى المراجعة يجتهد فى البحث بقوة وإقبال ثم يرى من نفسه أنه فى فترة أخرى يريد يتنزه، يتنزه بمعنى يخرج يريد أنّه يتصل ما يريد يطلب العلم ما يريد يقرأ. . . الخ، هذا بسبب عدم توازنه فى ما سار فيه، والذى ينبغى لمن أراد العلم وأراد طلبه أنْ يكون متوازنا فيه وأنْ يرعى حقوق النفس والنفس لها حقوق، «وإنّ

لنفسك عليك حقًّا وإنّ لأهلك عليك حقًّا وإنّ لربك عليك حقًّا فأعطى كلّ ذى حقٍ حقه».

المهم لطالب العلم أنْ لا ينقطع عن العلم ومن أسباب عدم الانقطاع أنْ يكون متوازنا فيما يطلب، يعنى يكون عنده عناية بالملح التى تُنشِّط نفسه يأنس بأخبار وحكايات وطُرَف وهذه تطربه وهذه يستغرب منها وهذا موقف وهذه تقوِّيه أيضًا فى الكلام وفى سعة الإدراك والاطلاع على ما عند الناس وعند أهل العلم.

لذلك مثلًا تجد ابن عبد البر مع مصنفاته العظيمة وهو إمام من الأئمة المشهورين مع مصنفاته العظيمة فى شروح الحديث كالتمهيد الذى قال فيه لنفسه:

سمير فؤادى مُذ ثلاثين حِجةً وصيقل ذهنى والمفرِّج عن همى

يقصد التمهيد هو المفرِّج من همه إذا نظر فيه تفرجت همومه لما يجد فيه من الأنس والانشراح، تجد أنه صنف (التمهيد) وصنف (الاستذكار) وصنف (الكافى) فى الفقه المالكى، وصنف الجامع المعروف، وصنف من جهة أخرى كتاب (بهجة المجالس)، فى الأخبار والأشعار... إلخ، شبيه (بعيون الأخبار) و(والبيان والتبيين)، و(العقد الفريد) لابن عبد ربه وأشباه هذه الكتب (بهجة المجالس)، كتاب يُكمل هذا، لماذا؟

هل معنى هذا أنّ العالم الكبير يذهب إلى مثل هذا النوع من العلوم لأجل أنّ الوقت عنده لا قيمة له؟

لا، ولكن لأجل توازن نفسه مع العلم ولا يريد أنْ يخرج من العلم إلا إلى العلم، أما أنْ يخرج منه إلى لهوٍ كما يلهو الناس أو إلى فرجةٍ أو إلى حديثٍ أو إلى ما شاكل ذلك لا إنما إلى علم فيه أنس نفسه ويحصل معه المقصود ولا يخرج به عن الكتب وعن العلم فتجدُ أنّ طائفَة من العلماء اعتنوا بهذا وعندهم عناية بالملح.

فإذن، عقد العلم وأصوله مهمة وهى الأصل وهى التى تقضى معها الأوقات ولابد لك أيضًا من رعاية للملح وحفظ الأخبار والأشعار والأمثال وقصص ذلك وقراءة فى شيء من كتب الأدب وقراءة فى كتب التاريخ والتراجم... إلخ، فهذه تقوى منك الملكة فى العلم ويكون معك أيضًا نشاط فى العلم بسبب ما ذكر.

فإذن نخلص من هذا إلى ضرورة التوازن، والتوازن ليس معناه التساوى لا، يُغَلَّب، يعطى كل ذى حقٍّ حقه، فتعطى أصول العلم حقها تعطى وسائل العلم حقها وتعطى الملح أيضًا حقها، وهذا أنت تحكم به على نفسك، إذن طالب العلم يكون له فى العلم إقبال وتوسط وإدبار وهذا كما قال عليه الصلاة والسلام: «**إنّ لكل شيء شِرَّة وإنّ لكلّ شرّة فترة، فمن كانت فترته إلى سنتى فقد أفلح وأنجح ومن كانت فترته إلى بدعة فقد خاب وخسر**»، يعنى أنّه ما من شيء إلا له قوة إقبال شرة وقوةً وعنفوان وشدة، وله فترة ضعف بعد ذلك فمن كان ضعفه بعد ذلك إلى سنة يعنى اقتصاد فى المرء وسنة ومتابعة فهذا أفلح وأنجح، يعنى ما كانت فترته إلى غير الهدى إلى معصية ومن كانت فترته إلى معصية فهذا خاب وخسر، وهذا يجعل طالب العلم ينتبه لنفسيته لا يخسر نفسه لأجل أنه ما أعطاها حقها، وهذا وجدناه من بعض الإخوان وطلبة العلم فإنّهم طلبوا العلم قليلا ثم بعد ذلك كَسُلوا السبب عدم التوازن، الرغبة كانت فى الأول قوية لكن أتعب نفسه أتعب نفسه بغير توازن وظن أنه يمكن أنْ يأتيه كلّ شيء جملة مع قوة نفسه لا، النفس تحتاج إلى تدرج، ﴿وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾، الربانى: هو الذى يعلم الناس صغار العلم قبل كباره.

وهذا يحتاج إلى تدرج حتى المرء مع نفسه يحتاج إلى أنْ لا يأتيها جميعا ففى طلب العلم لا تأتى العلم مع كراهيته أو مع التوسط فى قبوله، إذا كان لك إقبال فيه فكما قال الشاعر:

إذا هبتْ رياحُك فاغتنمها فإنّ لكلّ عاصفة سكونُ

إذا وجدت فى نفسك نشاطا فى العلم أقبل واحفظ، وأكثر من الاطلاع والبحث ثم إذا خفت نفسك مع العلم فدعك فى أمور لا تخرجك عن العلم ولكن تظل معه.

هذه الجملة أيضًا لها تفصيلات من جهة أنواع ما يسلكه المرء من المُلح وما ينبغى وما لا ينبغى وطلب العلم الجاد وأنه هو الأصل وهو الذى ينبغى للمرء أنْ يحمل نفسه عليه وأنْ يَجِدَّ فيه وأنْ يتخلص من الشواغل التى تصرفه عنه.

المسألة الثانية: فى طلب العلم:

الاهتمام بالبحث وطالب العلم من أسباب حبّه للعلم وإقباله عليه أنْ يكون متلقيا

تارة وباحثا تارة أخرى إذا عاش دائمًا على التلقى دون أنْ يبحث دون أنْ يطالع يفتش يحرر المسائل يحقق فى حديث فى مسألة فقهية فى تفسير آية يذهب ينظر الصحيح إذا لم يكن مدققا أو باحثا فإنّ نفسه ربما أسنت وربما ضعفت، البحث من أسباب قوة النفس والرغبة فى العلم ولهذا نقول لابد لكل طالب علم أنْ يكون معه هذا وهذا، يكون معه الإقبال والحفظ وحضور الدروس والمطالعة ومعه أيضًا قسم آخر، البحث، والبحث ليس معناه أنه إذا بحث شيئًا نشره بحث شيئًا يعنى لأجل أنْ يطبعه ويظهر اسمه على ديباجة الكتب ليس هذا المقصود، بحثه ليقوى نفسه وما من أحدٍ من أهل العلم إلّا وله بحوث فى فترة طلب العلم والشباب لابد له فيها نظر.

وقد نبه على هذا النووى رحمه الله فى أوائل كتابه «المجموع شرح المهذب»، فإنّ فى أوائله جملة جيدة من آداب العلم وحملة العلم وما ينبغى فى ذلك البحث هذا الذى تكلم عنه ليس معناه تخطئة الناس أو تخطئة أهل العلم؛ لأن الباحث ولو جمع لك كلاما طويلًا من الكتب فإنه يظل باحثا ونظر العالم المحقق يختلف لأنّ هذا يكون إيراده بحسب ما اطلع، لكن الذى لم يطلع عليه كيف يعرفه، القواعد العامة كيف يعرفها، الأصول التى تحكم مثل هذه المسائل، فتجد أنّ منهم من يبحث بحوثا وربما بعض تلك البحوث طُبع ولكنه خرج بصورة لا يرضى عنها المحققون من أهل العلم لم؟

لأنه اقتصر فيه على الجمع جمع كلام أهل العلم فى المسائل وليس العلم بالنقل فقط ولكنه نقل واستنباط وفهم وتحليل فهذا مع هذا كما قال عليه الصلاة والسلام: «**رب ناقل فقه غير فقيه، ورب ناقل إلى من هو أفقه منه**» ، فالناقل قد يكون غير فقيه أصلا، وقد يكون عنده شيء من الفقه ولكن ثم من هو أفقه منه لا يوافقه على ما فقِهَ من هذا العلم.

فإذن إذا بحثت وصار عندك رغبة فى البحث والتحرير وتدقيق المسائل فى التفسير أو فى التوحيد أو فى الحديث أو فى الفقه، فلا تظننّ أنّ هذا هو نهاية المطاف وأنّ ما وصلت إليه فى بحثك هو الراجح وهذه هى المشكلة عند كثير من أساتذة الجامعات أنهم إذا حرروا المسألة ببحثهم فيها ظنوا أنّ هذا هو النهاية فرجحوا والراجح فى نفس الأمر أو الصحيح عند المحققين من أهل العلم خلافه.

فلهذا تجد أنّ فى أقوال بعضهم شيئًا من الغرابة لخروجهم عن أقوال المحققين من

أهل العلم، لأنه بحث والكتب موجود فيها كلّ شيء لو أردت أنْ أجمع ما شئت من الأقوال فى أى قول ذُهب إليه لوجدت أنّ البحث يمكن معه أنْ تجمع ما شئت.

وهناك قصة طريفة وإنْ كانت غريبة لكن تدلك على ما فى طى هذا الكلام، كان هناك أحد الباحثين فى رسالة للدكتوارة فى الأزهر وأورد مذهب المعتزلة فى مسألة خلق القرآن وسفهه ونقل نقولا يسيرة فى الموضوع فالمناقش للرسالة، وكان أشعريًّا قال له: إنك أوردت هذين النقلين أو الثلاثة عن شيخ الإسلام وغيره فى ردّ هذا القول لكن ما تقول فى حجج القوم هم احتجوا بكذا وأورد الدليل الأول واحتجوا بكذا وأورد الدليل الثانى، واحتجوا بكذا ثالث رابع خامس عشرة عشرين إلى نحو الثلاثين من الأدلة التى يستدل بها أهل الاعتزال على خلق القرآن قال: فما ترد عليها، الطالب ما عنده ملكة فى هذا الأمر فسكت فكان هناك حضور وأساتذة والطالب طبعا يمثل أنه من أصحاب العقيدة السلفية جاء من هذه البلاد فأحرجَ، قال: رُدَّ على هذا كيف تقول أنّ خلق القرآن قول ضعيف وأنّ هذا قول كذا رد على هذه الأدلة فلما لم يحرِّ جوابا، قال له المناقش: إذن إذا لم تستطع الإجابة عن هذه الإيرادات وهذه الاستدلالات فاسمع جواب أئمة الأشاعرة عليها، فأجابوا عن الأول بكذا، ردُّ فى محله، والثانى كذا والثالث كذا... إلخ.

نعلم أنّ الأشاعرة نفع الله جلّ وعلا بهم فى رد حجج أهل الاعتزال فكانوا من أعظم الرماح فى عنق المعتزلة فندوا شبههم وفندوا استدلالاتهم واحدة تلو واحدة.

المقصود من هذا أنّ هذا المناقش أورد هذه الأدلة جميعًا، كلها موجودة فأنت ممكن تورد ما شئت من الأقوال موجودة فى الكتب لكن الكلام فى فقهها وكيف تصوب الصواب وترد الخطأ.

فإذن من ليس عنده ملكة قوية فى العلم فالبحث عنده لا يؤهله أنْ ينشر بحثه ولا أنْ يجيزه عند نفسه، ولو كان مكث فيه كذا وكذا وجمع من النقول فى المسألة إلى آخره؛ لأنّه ثمَّ أشياء تفوته، مثل هذا الطالب أورد عليه طيب هذه نقول كثيرة ردَّ عليها؟ ما استطاع أنْ يرد؛ فهكذا الذى يقرأ فى الكتب قد يجد أقوالا هى ضد المذهب الصحيح أو ضد القول الصحيح ما يستطيع أنْ يحللها ولا أن يرد عليها لضعفه، فإذن البحث وسيلة لتقوية ملكة طالب العلم فى العلم وليس البحث غاية فى أنْ ينشر طالب العلم

بحثه وأنْ يطبعه للناس وأنْ يُنشر إلّا إذا أجازه عدد من أهل العلم ولا غرابة فالإمام مسلم صاحب الصحيح مسلم بن الحجاج النيسابورى القشيرى من أنفسهم رحمه الله لما صنف كتاب الصحيح، عرضه على مشايخ بلده فوافقوه واعترضوا عليه فى بعض الأحاديث وما مكنه العمر أنْ يتم كتابه على نحو ما أراد بل وافته المنية كما هو معلوم قبل أنْ يحرر الكتاب كما يريد هو محرر فى نفسه لكن كما يريد.

ولهذا وقع بالإجازة فى مواضع بدون قراءة وهو الكتاب الوحيد من كتب أهل الحديث الذى فيه مواضع لم ينقلها أحد من أهل العلم البتة بالسماع عن مصنفه قطع رواها الراوى عن مسلم وهو ابن سفيان المعروف رواها بالإجازة قطع كبيرة منه ثلاث قطع متفرقة إنما رواها بالإجازة بلا سماع ما قرأها على مسلم ولا هو أيضًا عرضها عليه وإنما أجازها له لأنه ما اكتمل.

المقصود من هذا أنّ الإمام مسلم عرضه على مشايخ عصره فأقروا له وسلموا فنشر فلابد من العرض والعرض ليس معناه أنْ تعرض للبركة أو أنْ تعرض لتأخذ القبول لا، تعرض فإذا قيل لك: لا يصلح، فقل: هذا ما أردتُ، إذا قيل لك: هذا وهذا وهذا غيّره والغه، فتقول: هذا ما أردتُ، يعنى أن تستفيد وهذا الذى ينبغى فى مسألة البحوث لكن الأصل أنّ طالب العلم يبحث لا للنشر يبحث لنفسه فنفسية البحث هذه مهمة لأنّها تقوى طالب العلم ولابد أنْ يكون عندك دفتر تحقق فيه مسألة فى التفسير، تجمع أقوال المفسرين والصحيح فيها تشوف كلام السلف وما يدور حول ذلك، مسألة فقهية، فتوى سمعت فتوى غريبة من أهل العلم تريد أنْ تنظر إلى اختلاف أهل العلم فيها فتبحث فى ذلك حتى يستقيم العود فى طلب العلم.

المسألة الثالثة والأخيرة: نختم بها هذه الكلمات:

أنّ طلب العلم يحتاج إلى نفسية خاصة يعنى أنْ يكون طالب العلم دائمًا يتجدد مع نفسه فى حبه للعلم وهذا لا يكون إلّا بشيء وهو كثرة الاتصال بأهل العلم وسماع كلامهم والحرص على لقائهم وعدم تهجين أقوالهم لأنّ الذى يعترض على أهل العلم يُحرم وهذا كثير، وشاهدنا منه أشياء، فطالب العلم ينبغى له لاستكمال جوانب نفسه، أنْ يكون كثير الاتصال بأهل العلم لأنّ رؤية طالب العلم ونظره فى الأشياء

وتحليله للعلوم وتعامله مع العلم وتعامله مع الكتب وتعامله مع أهل العلم وأقوال أهل العلم ويعرضُ عليه مسائل ويسمع أراءه ويرى تصرفاته هذه تفيد طالب العلم فى كثرة إدمانه عليه وإقباله عليه وفى ملازمة الصلة بأهل العلم، البعيد عن أهل العلم إذا انقطع عن نفسه، لكن الذى له صلة بأهل العلم إذا انقطع سألوا عنه وين راح؟! وش تغير فى الأمر؟! ولماذا تركتَ؟! والذى حصل؟ فتكون صلته بهم مدعاة للمواصلة فى طلب العلم، لكن لا يكون فى اتصاله بهم ينظر نظر المعترض لأنه إذا كان ينظر نظر المعترض معناه أنه لن يستفيد منهم ولن يقبل، بل لابد أنْ ينظر ويصحب على الاستفادة لا المجادلة، وكن حريصًا عن أنْ تسمع فى مجالس أهل العلم أكثر بل أكثر وأكثر من أنْ تتكلم تسمع وتسمع وتُجمّع، تجمع فى ذهنك تجمع أخبار وتجمع الفتاوى وتجمع الآراء وتجمع التحليلات والأقوال وما شابه ذلك حتى يكون لك بذلك إنْ شاء الله فرصة لأخذ العلم كما ينبغى.

ويقول - حفظه الله - تحت عنوان:

كيفية دراسة الفقه

أولا: الفقه من حيث مسائله:

منه المسائل التى كانت واقعة فى زمن النبوة فنزلت فيها آيات أو آية فأكثر وبيّن فيها النبى ﷺ الحكم، فهذه مسائل منصوص على حكمها وفى الغالب تكون النصوص الدالة على ذلك ظاهرة فى المعنى، ومنها ما هو قابل لاختلاف المجتهدين فى فهم دلالة النصوص على تلك المسائل.

ومنها مسائل وقعت بعد زمن النبى عليه الصلاة والسلام وهذه المسائل احتاج إليها الناس لتوسع البلاد الإسلامية، ومخالطة العرب لغيرهم ومعلوم أن طبيعة أهل مكة والمدينة وأهل الجزيرة ليست هى طبيعة أهل الشام والعراق وأهل فارس وأهل خراسان وأهل مصر، فطبائع مختلفة فى الحالات الاجتماعية فى المساكن فيما يستخدمون فى الوقت فى الجوّ إلى آخره، فظهرت مسائل احتاج إليها الناس يسألون عنها الصحابة رضوان الله عليهم.

وهذا هو القسم الثانى، وهى المسائل التى اجتهد فيها الصحابة رضوان الله عليهم، واجتهاد الصحابة فى هذه المسائل كان مبنيًا إما على دلالة نص فى إدخال مثلًا المسألة فى عام، أو فى الاستدلال بمطلق على هذه المسألة أو بالاستدلال بقاعدة عامة دلّ عليها دليل فى هذه المسألة نحو القواعد المعروفة كرفع الحرج والمشقة تجلب التيسير والأمور بمقاصدها، ونحو ذلك من القواعد العامة.

وهناك مسائل اجتهدوا فيها والاجتهاد كان على غير وضوح فى الدليل يعنى يُستدل له ولكن قد يُستدل عليه وهذا ظهر وظهرت الأحوال المختلفة بين الصحابة بقوة فى هذا الأمر فهذا النوع مما دُوِّن بعد ذلك فى أقوال الصحابة وصارت المسألة عند الصحابة قولين أو أكثر من ذلك من مثل حكم الصلاة فى الجمع بين الصلاتين للمطر، هل يقتصر فيها على المغرب والعشاء أم يلحق بها أيضًا الظهر والعصر ومن مثل الكلام فى الأقراء هل هى الطهر أم الحيضات، ونحو ذلك من مسائل اختلف فيها الصحابة وهذا من نوع الاختلاف الذى له دلالته فى النصوص.

هناك مسائل كما ذكرتُ لكم ظهرت مثل استخدام مصنوعات أو أطعمة، مِثل الكفار الذين قد يستخدمون فى صنعها بعض الأمور مثل أنفحة الميتة ونحو ذلك، هذا ما ظهر إلا لما دخل العراق ظهر مثل هذه المسائل مثل بعض الألبسة الخاصة التى كانت عندهم مثل الحمام، ودخول الحمام، وهو بيت الماء الحار الذى كان فى الشام ونحو ذلك.

وكذلك مثل أنواع من البيوع لم تكن معروفة فى زمن النبى عليه الصلاة والسلام، وإنما أُحدثت بعد ذلك، وأمثال هذا كثير مما فيه الخلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم، هذا الخلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم غالبه مسائل اجتهاد، وقليل منه مسائل خلاف، والفرق بينهما أنّ المسائل المختلف فيها تارة تكون مسائل اجتهاد وتارة تكون مسائل خلاف فيعنى بمسائل الاجتهاد ما لم يكن فى الواقعة نصٌ فاجتهد هذا الاجتهاد، ويُلحق به ما كان فيها نص، ونعنى بالنص ما كان فيها دليل من الكتاب أو السنة، لكن هذا الدليل يمكن فهمه على أكثر من وجه، فاجتهد فى المسألة ففهم من الدليل كذا وفهم آخر من الدليل شيئًا آخر مثل ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ هنا هل القرء هو الطهر أم هو الحيضة؟ هذه تدخل فى مسائل الاجتهاد الذى لا

تثريب على المجتهدين فيما اجتهدا فيه.

القسم الثانى: مسائل الخلاف وهو وجود خلاف فى بعض المسائل وكما ذكرت لكم كان نادرًا عند الصحابة رضوان الله عليهم والخلاف ما يكون اجتهد برأيه فى مقابلة الدليل مثل ما كان ابن عباس رضي الله عنه يفتى فى مسألة الربا بأنه لا ربا إلا فى النسيئة وأنّ التفاضل فى الربويات ليس من الربا، وإنه ليس ثم أصناف ربوية، لكن النسيئة (التأجيل) أما التفاضل بين نوعين مختلفين مما هو معروف بربا الفضل فإن هذا لا يعده ربا، هذا اجتهاد فى مقابلة النص.

كذلك إباحته مثلًا فى زمن طويل كثير من عمره رضي الله عنه نكاح المتعة وظنه أنّ هذا ليس بمنسوخ ونحو ذلك، وغير هذا من المسائل التى جاء فيها دليل واضح، هذه تسمى مسائل خلاف وهذا يكون الخلاف فيها ضعيفًا ولا يجوز الاحتجاج بمثل هذا، لأن المجتهد من المجتهدين من الصحابة فمن بعدهم قد يجتهد ويغيب عنه النص يغيب عنه الدليل أو يكون له فهم ولكنه معارض بفهم الأكثرين، فهذه هى التى يسميها أهل العلم ويخصها شيخ الإسلام ابن تيمة بالذكر بأنها (مسائل خلاف) ومسائل الخلاف غير مسائل الاجتهاد، قالوا وعليه فإن المقالة المشهورة (لا إنكار فى مسائل الخلاف)، وتصحيحها: (لا إنكار فى مسائل الاجتهاد) ونفى بمسائل الاجتهاد المسائل التى حصل فيها خلاف، وللخلاف حظٌ من النظر، للخلاف حظ من الأثر حظٌ من الدليل.

أما إذا كان القولان: أحدهما مع الدليل بظهور والآخر ليس كذلك فإنا نقول: ليس هذا من مسائل الاجتهاد، بل من مسائل الخلاف، والخلاف منهى عنه، والعالم إذا خالف الدليل بوضوح فيقال هذا اجتهاده وله أجر، لكنه أخطأ فى هذا الأمر، ولا يعوّل على اجتهاده فى مقابلة النص، هذه الأقوال أيضًا كثرت فى زمن التابعين وزمن التابعين كانت الحاجات تزيد فى وقائع جديدة وكثرت الفتوى بناء على ما استجد من الواقع على نحو ما ذكرت من استدلالهم بالكتاب، استدلالهم بالسنة، استدلالهم بإجماع الصحابة ونتجت هناك أقوال فى مسائل فى التابعين، ومن المتقرر أن المسألة إذا كانت بعينها فى زمن الصحابة، فإن إحداث قول زائد على أقوال الصحابة يعد هذا من الخلاف الضعيف، يعنى إذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم فى مسألة على قولين، فإن زيادة

التابعى بقول ثالث، فإن هذا يعد ضعفًا يعنى يعدّ من الخلاف الضعيف عند أكثر أهل العلم، ذلك لأنه يكون القول الثالث فهمٌ جديدٌ للأدلة فهم زائدٌ على فهم الصحابة للأدلة، وإذا كان كذلك كان مقتضى أن الصحابة رضوان الله عليهم قد فاتهم فهم قد يكون صوابًا فى الآية، وهذا ممتنع لأن الصحابة رضوان الله عليهم الفهم الصحيح للآية عندهم ولم يدخر لسواهم من الفهم الصحيح ما حجب عنهم بل الخير فيهم، فهم أبرُّ الأمة قلوبًا وأعمقها علومًا وأقلها تكلفًا كما ذكر ذلك ابن مسعود رضي الله عنه، يجتهد التابعى فى مسألة نازلة جديدة اختلفت فى حيثياتها عما كان فى زمن الصحابة رضوان الله عليهم ظهرت هناك أيضًا مسائل جديدة حتى جاء فى القرن الثالث للهجرة فدونت الكتب لما دونت الكتب كان تدوين الكتب على نوعين:

كتب للأثر، وكتب للنظر وللرأى.

أما الكتب للأثر فهى الكتب التى يصنفها أئمة الحديث والفتوى يجعلون بابًا للطهارة وبابًا للآنية وبابًا للجلود وباب خاص لجلود السباع مثلًا جلود ما يؤكل لحمه... إلخ. ويأتون بالآثار فى هذا كما صنع ابن أبى عروبة وعبد الرزاق فى مصنفه وابن أبى شيبة وغير هؤلاء كثير، وكما صنع أيضًا مالك فى الموطأ وجماعات هذا نوع، وهو العلم الذى نقل فيه هؤلاء الأئمة أقوال من سبقهم فى الأحكام، وهذا لما صُنف صار أئمة الأثر والحديث يدورون فى المسائل حول أقوال المتقدمين من الصحابة والتابعين، ومن اشتهر بالفقه ممن بعدهم يدورون حول هذه الأقوال.

والقسم الثانى من الكتب هى كتب الرأى، ويعنى بكتب الرأى الكتب التى تعتمد فى الأحكام على الأقيسة، وهذا مبنى على مدرسة كانت فى الكوفة، وهى مدرسة أهل الرأى من مثل حماد بن أبى سليمان، قبل إبراهيم النخعى وأبو حنيفة وكذلك فى المدينة مثل ربيعة الرأى شيخ مالك ونحو ذلك ظهرت كتب لهؤلاء ولمن بعدهم ممن تبعهم، هذه معتمدة على الأقيسة وعلى القواعد العامة فيفرعون الأحكام على الأقيسة والقواعد، لاحظ أنَّ هذه هى التى عناها أهل العلم بالأثر وأهل الحديث بالذم، إيّاكم وكتب الرأى، إياكم وأهل الرأى، فإنهم أعيتهم الآثار أن يحملوها فذهبوا إلى الرأى ونحو ذلك، لأنه يستدلون بالقياس وبالقواعد، ويقدمونها على الآثار، وهذا لا شك أنه ليس بطريق سوى، وذلك لأن أولًا من حيث التأصيل أولئك جعلوا القياس

أصحّ من الحديث، ويقولون القياس دليله قطعى، القاعدة دليلها قطعى، طبعًا القياس حينما نقوله هو أعم من خصوص ما عليه الاصطلاح الأخير، يعنى بالقياس ما يدخل فيه تحقيق المناط، يعنى القواعد التى تدخل فى العبادات والمعاملات، فيستدلون بأدلة قطعية على القواعد، فإذا أتى دليل يخالف القاعدة يقولون هذا حديث آحاد فلا نقدمه على الأقيسة، يقدمون مثلًا القياس على الحديث المرسل، يقدمون القياس على الحديث المتصل إذا كان لا يوافق القواعد، وهكذا فظهر عندهم خلاف للآثار وهذا الذى عناه السلف بذلك، وهم لهم أصولهم فالحنفية مثلًا عندهم أصول الفقه التى تخالف أصول أئمة الفقه الذين هم من أهل الحديث مالك والشافعى وأحمد ﷺ أجمعين فى أنحاء كثيرة فى أبواب كثيرة، مثلًا عندهم أنّ العام أقوى من الخاص، فعندهم أن دلالة العام على أفراده قطعية إذا كان الدليل قطعيًا.

وأما دلالة الخاص على ما اشتمل عليه من الفرد يعنى من المسألة الخاصة فهذه دلالتها ظنية فيجعلون العام مقدمًا على الخاص، ولا يحكمون للخاص على العام، وهكذا فى التقييد والإطلاق هكذا فى مسائل شتى مثلًا عندهم الحديث المرسل مقدم على المسند فالحديث المرسل مثلًا عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال كذا، عن إبراهيم النخعى أن رسول الله ﷺ قال كذا، وهكذا المراسيل عامة كمراسيل أبى العالية ونحوهم من كبار التابعين وغيرهم، يعتبرون أن هذه المراسيل أقوى من الأحاديث المسندة، فإذا أتى حديث مرسل وحديث متصل فى المسألة نفسها، أخذوا بالحديث المرسل وتركوا الحديث المسند المتصل لأصولهم لدلالة عقلية عندهم على ذلك، وهذا طبعًا أنتج أقوالًا أكثر من الأقوال التى كانت موجودة فى زمن الصحابة والتابعين، فصار عندنا تفريعات كثيرة.

كذلك فى مسألة القواعد يقولون الاستدلال بالقياس مقدم على الاستدلال بالأثر لأن القياس دليله واضح يعنى مثلًا القاعدة دليلها واضح، وأما الأثر فإنه فرد، والقاعدة شملت أحكامًا كثيرة، كل أدلتها تعضد هذه القاعدة، وأما الأثر فهو واحد فى نفسه، وعندهم أن القاعدة هى قطعية على ما اشتملت عليه وأما الآثار فإنها ظنية، هذا هو الذى نهى عنه السلف بشدة، وحذّروا من النظر فى الرأى لهذا الأمر، وكتب الحديث على هذا، على الذى أسلفت فيما هو تبويب وإيراد ما فى الباب من أدلة من كلام النبى ﷺ يعنى من آثار أو من كلام الصحابة أو من التابعين أو من تبع التابعين

بالأسانيد أهل الأثر ويمثلهم بوضوح فى اتباع أصولهم الإمام أحمد رحمه الله ورحمهم أجمعين ينظرون فى المسألة فإذا كان فيها حديث عن النبى ﷺ قدّموه إذا كانت دلالته ظاهرة أو من باب أولى إذا كان نصًا فإذا لم يكن كذلك نظروا فى فتاوى الصحابة فيما يثبت أحد الاحتمالين فى الفهم كذلك إذا جاءت فتوى عن الصحابى وكان فيها احتمال فى الفهم نظروا فى أقوال أصحابه من التابعين بما يوضح لهم معنى قول الصاحب إذا كان القول ظاهرًا أو نصًا من الصحابى فى مسألة نازلة وليس له مخالف أخذوا به، وإذا اختلف الصحابة فى المسألة على قولين هنا تنازعوا، يأخذون بقول من؟ فمنهم من قال نأخذ بقول الخلفاء الراشدين أو بأحدهم إذ وُجِد ذلك، لأن النبى عليه الصلاة والسلام قال: «**عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى**» وإذا مثلًا عثمان خالفه ابنُ عباس أخذوا بقول عثمان، وإذا عمرُ خالفه ابنُ عمر أخذوا بقول عمر وهكذا، وإذا اجتمع الخلفاء الأربعة فى مسألة أخذوا بها بقوة، وتارة تكون الآثار متعارضة فى المسألة فيكون للإمام أكثر من قول وفى هذا كثرت الروايات عن الإمام أحمد فى المسائل تجد مسألة له فيها عدة روايات لأنه فى الرواية الأولى مال إلى ترجيح أحد الآثار فى المسألة، والرواية الثانية نظر فى المرة الأخرى واختار الآخر، وهكذا، فالمقصود أنهم يدورون بالنظر مع الآثار، والإمام أحمد لما استفتى أو كان يستفتى كثيرًا تلامذته صنفوا المسائل عنه فهذه المسائل عن الإمام أحمد كثيرة تبلغ نحو سبعين كتابًا من المسائل أو نحو ذلك لأصحابه منها الشيء المختصر ومنها الكثير، أعنى الكبير، هذه نقل منها طائفة من أصحابه ما هو معتمد عنده مما يعرفونه من كلام الإمام أحمد وهم المسمون بالجماعة عن الإمام أحمد، هذه الأقوال دونها بعض الحنابلة فى المختصرات ابتداء من الخرقى.

فمن بعده حولوا الفقه إلى أنه فهم الإمام فى النصوص، كان سابقًا مثل ما ذكرت لكم الأئمة ينظرون فى الآثار فلما أتى التلامذة كثرت عليهم الآثار، تنظر مثلًا فى الفقه فى المصنف مصنف ابن أبى شيبة مصنف عبد الرزاق تختار أقوال مختلفة وأسانيد، ومسائل تعترضها أحيانًا أدلة أصولية، وأحيانًا أدلة تحتاج إلى معرفة رجال الإسناد.

وأحيانًا النظر فى القرآن وفى السنة وهل يحمل هذا على هذا أو لا، فالتلامذة ضعفوا عن ذلك مع وصية الأئمة بأن يأخذوا من حيث أخذ الأئمة، لكن وجدوا فى أنفسهم الضعف فتمسكوا بفهم الأئمة للنصوص لأجل أن يريحوا أنفسهم دونوا هذا،

وهذا التدوين أضعف باب النظر فى آثار السلف تدوين الفقه، مثل مختصر الخرقى وغيره أو مختصر المزنى للشافعية أو مختصر الطحاوى أو مثلًا كتب محمد بن القاسم عن مالك مثل المدونة وغيره أضعف النظر فى الآثار التى هى عمدة هؤلاء الأئمة، فصاروا يدورون مع نصوص الأئمة بل زاد الأمر بعد ذلك حتى أصبحوا يخرجون عليها كأن هذه قد نص عليها الإمام بمسألة جامعة، وهى كما ذكرت لكم أنهم ذكروها جوابًا على الاستفتاءات والمُستفتى إذا استفتى فالجواب يكون على قدر الفتوى ولا يستحضر المفتى حين السؤال أن كلامه سيكون عامًّا أو خاصًّا أو نحو ذلك، فإنما يجيبون على حسب السؤال أحيانًا ينتبه لهذا الأمر فيجيب قدر السؤال، لهذا ظهرت هناك أقوال، أقوال فى المذهب الواحد، مثلًا عند الشافعية أقوال العراقيين وأقوال الخراسانيين قول للشافعى فى القديم وقول فى الجديد، ومنهم من أخذ بهذا ومنهم من أخذ بهذا لأجل نظرهم بأن الإمام ما أراد بنصه هذا المعنى المعين بل أراد شيئًا آخر هذه كانت جواب، أو هذه أراد بها خصوص المسألة ما أراد مثيلاتها ونحو ذلك.

كذلك أصحاب الإمام أحمد كثرت عندهم الأقوال وأصحابه كثير ولأجل كثرة الروايات تعددت الأقوال فى المذهب لهذا مثلًا عند الحنابلة عندنا عدد مراحل مرت بها وهى ثلاث مراحل:

١- مرحلة المتقدمين.

٢- مرحلة المتوسطين.

٢- مرحلة المتأخرين.

فالمتقدمون من أوله يعنى من الخرقى أو ما قبله إلى القاضى أبى يعلى ومن القاضى أبى يعلى إلى آخر الشيخين الموفق والمجد هذه تعتبر من المتوسطين ثم بعد ذلك يبدأ المتأخرون على خلاف بعضهم يزيد فى هذا قليلًا، مثلًا فالشافعية عندهم قسمان متقدمون ومتأخرون والحد عندهم بين المتقدمين والمتاخرين رأس الأربعمائة وهكذا عند المالكية أيضًا عندهم طبقات هذا تجديد فى فهم الكتب فهم نصوص الأئمة الى آخره.

هذه المراحل فى كل مرحلة دونت كتب هذه الكتب تختلف فى أسلوبها سواء فى الفقه أو فى أصول الفقه تختلف فى أسلوبها تختلف فى استيعابها ما بين ماتن وموسع قليلًا ما

بين ضابط للعبارة وسهل العبارة وما بين ذاكر للخلاف وغير ذاكر للخلاف.

فلهذا المسائل التى يذكرها المتقدمون تجدها أوضح من التى يذكرها المتأخرون، فكلما تقدم الزمن كلما كان الكلام أوضح، فالمتأخرون يذكرون المسائل لكن يصعب فهم كلامهم فى بعض الأنحاء.

فإذا صعب فهمُ كلامهم ترجع إلى كلام المتقدمين فى نفس المسألة تجدها أوضح، وليس المقصود بذكر المذهب الحنبلى فقط، لكن كتأصيل عام لهذا نقول أن التفقه وحرص المرء على أن يكون عنده ملكة فقهية يكون مبنيًا على هذا الذى ذكرته وأنت تلاحظ فيما ذكرتُ كان هناك متون وهذا الأخير وكان هناك استفتاءات وهى المتوسطة وكانت هناك الآثار وهى المتقدمة.

فأولًا: الآثار هى التى ظهرت فى الأمة وهذه الآثار كان منها ما هو جواب أسئلة ثم بعد ذلك كلام الأئمة كان عن استفتاءات مثل المدونة سئل الإمام مالك فأجاب كذلك الإمام الشافعى كثير منها أسئلة، وعلم الإمام أحمد فى المسائل كثير والثالث مصنفات، لهذا الفقه وتنمية الملكة الفقهية والحاسة الفقهية فى فهم المسائل وفى التعبير عنها وفى إدراك كلام العلماء على المسائل الفقهية يكون برعاية هذه الثلاث مجتمعة.

أولًا: العناية بالمتون.

ثانيًا: العناية بالفتاوى.

ثالثًا: العناية بالآثار.

لا بد منها على هذا النحو يعنى تعكس هى فى تاريخ الأمة بدأت الآثار، الفتاوى ثم تدوين المتون الآن نعكس إذا أردنا طلب الفقه لأن مثلًا فى زمن أهل الآثار زمن الصحابة والتابعين عندهم اللغة وأصول الفقه، وأصول الفقه مبناها على اللغة فعندهم ملكة فى الفهم والاستنباط وهذه ليست عند المتأخرين لكن ننمى هذه الملكة وتتنامى هذه الملكة: إذا عكسنا الطريق

أولًا: نبدأ بالمتون ثم بالفتاوى ثم بالآثار، فإذا أتيت إلى الناحية التطبيقية مثلًا عندنا تقرأ فى الزاد متن من متون الكتب للمتأخرين من الحنابلة، هذا تأخذه وتتصور مسائله

مسائل مجردة تفهم صورة المسألة وهذا أهم مما سيأتى بعد لأن ما بعده مبنى عليه فإذا لم تتصور المسألة كما هى صار ما بعدها مبنى على غلط وما بُنى على غلط فهو غلط، فإذن تبدأ أولًا بتصور المسائل، مسائل الباب إذا كان هناك معها أدلة واضحة فى كل مسألة هذه دليلها كذا، وهذه دليلها كذا كحجة للمسألة. . . الخ.

ثم تنظر فى فتاوى الأئمة، تنظر فى فتاوى علمائنا مثلًا فتأخذ مثلًا باب المسح على الخفين، تقرأ هذا الباب وتفهم مسائله على حسب ما يذكر من الدليل المختصر ما تتوسع لأنك إذا توسعت ضعت إذا توسعت فى كل مسألة وطلبت أدلتها والآثار فيها ما تخلص فى كل مسألة فيها فى الكتب كتب الآثار وكتب الحديث وكتب العلماء من الخلاف الشيء الكثير، لكن تفهم هذه المسائل ثم تنظر فى الفتوى السؤال والجواب من علماء وقتك يعنى من علمائنا فإذا نظرت إلى هذا يقوى عندك أنّ الفهم الذى فهمته فى المسائل مع ربطه بالواقعة الذى هو بالسؤال يكون الفهم عندك اتصل من المتن إلى الواقع، وكثير من الناس يفهم الفقه فهما نظريًا لكن إذا أتى يُسأل، ذهنه ما دربه على هذا الانتقال أى الانتقال من المسائل الفقهية بأدلتها إلى أن هذه الصورة المسئول عنها هى داخلة فى ذلك الكلام، أو هى المرادة بتلك الجملة فى المتن.

كيف تتنمى هذه الملكة؟ إذًا الربط بين الكتاب الفقهى والواقع بمطالعة الفتاوى هنا تتنامى، تبدأ يكون عندك حاسة فى المقارنة إذا سُئلت ذهنك مباشرة ينتقل لأجل هذه الدربة أو ما نقول سُئلت مثلًا سألك أحد فى بيتك أو أنت سألت نفسك أو وقعت واقعة تبدأ تتأمل سيكون عندك دربة إلى أنَّ هذا هو المراد أن هذه داخلة فى المسألة أنت تلحظ أنه بمطالعة كلام المفتين على المسائل يصير عندك سعة فى الدليل (واحد)، وتثبيت لتصور المسألة وحكمها (اثنين)، (والثالث) يكون عندك معرفة بما عليه الفتوى من علمائك، وهذه الثالثة مهمة لماذا؟ لأننا مثلًا الآن الواحد عمره مثلًا خمس وعشرين سنة أو ثلاثين سنة. كم هذه المسائل عهده بها عهده بها خمس سنين أو عشر سنين، صحيح؟ لكن العالم الذى يفتى مثلًا عمره خمسين أوستين أو سبعين أو ثمانين، هذا له بها من العهد خمسين سنة مرت عليه ما هو مرة أو مرتين، مرت به عشرين ثلاثين خمسين مرة، ألف مرة، حتى صارت عنده واضحة مثل اسمه من كثرة تكررها، فإذن هنا هذه الفتاوى بمنزلة المصفى للكلام الذى تقرأه فى المتن، هل هو مما يُفتى به ويعمل به أم لا؟.

مما نلحظ مما سبق أن ذكرناه فيه مسائل نقول ليس عليها العمل، يعنى الفتوى ليست عليها فى مسائل كثيرة، مثلًا فى طهارة جلد الميتة بالدباغ من المعروف مثلًا فى ما قرأناه فى زاد المستقنع أنه لا يطهر جلدُ ميتة بدباغ مطلقًا، لكن لو كان الحيوان قالوا يباح استعماله فى يابس من حيوان طاهر حال الحياة، مما يحل بالزكاة فيه أى يحل أكله بالزكاة يعنى مما يباح فى ذلك، أو مما كان دون الهرة فى الخلقة، إلى ما هو معروف، إذا نظرت فى الفتوى الفتوى على خلاف ذلك، فإذن من هذا الضرب الفتوى تبين لك ما عليه العمل فى المتن مما ليس عليه العمل، فإذا ضبطت هذا الضرب يأتى عندك هناك سعة جديدة فى الفهم فتنتقل - بعد ما تحكم هذا الأمر تحكم الباب أو تحكم الأبواب - إلى كتب الخلاف كتب الآثار يكون عندك فهم إلى أن هذا القول أقوى من هذا القول، هذا القول ليس عليه العمل تظهر عندك إشكالات، لماذا يفتون مثلًا بهذا أو بهذه الفتوى؟ والآثار جاءت فيها كذا وكذا، بغير ذلك، مثلًا هل المرأة الحائض تقرأ القرآن أو النفساء تقرأ القرآن أم لا؟ تعرف الفتوى عند أكثر المشائخ على أى قول؟ ثم إذا نظرت فى الآثار ظهر عندك شيء ثان، يبدأ عندك هناك علم مهم جدًّا فى الفقه، وهو يوجد فى كل فن وهو علم الاستشكال، إذا استشكل مستشكل هذا معناه أنه يفهم إذا كان استشكاله واقعيًّا إذا استشكل لماذا يفتون بكذا؟ مع أنّ الأثر دل على كذا مع أن الدليل يحتمل كذا، فإذا سأل أحدًا من أهل العلم أزال عنه الإشكال وأجاب عن إشكاله، وقد قال القرافى فى «فروقه» قاعدة الفرق بين الكبائر والصغائر «ومعرفة الإشكال علم فى نفسه» من المهم أنك تستشكل ما فهمت كيف يقولون كذا، والدليل محتمل لكذا ليش، ما اعتنوا بكذا؟ لماذا ما ذكروا القاعدة؟ هذه القاعدة تشمل هذه لماذا ما استدل بالقاعدة؟. هنا استدلالات كانت مهجورة عند السلف، الأدلة موجودة ولم يستدلوا بدليل منها، ولما أتى المتأخرون أو بعض المعاصرين استدلوا بأدلة لم يستدل السلف فى المسألة بتلك الأدلة هذا إشكال لماذا؟ لماذا السلف ما استدلوا على مسألة كذا وكذا بالدليل الفلانى واستدل به بعض الناس من هذا العصر ما استدل السلف بالدليل واستدل به بعض الناس من هذا العصر بعض المشايخ أو بعض طلبة العلم لماذا؟ هذا الإشكال يتولد عندك مع إشكالات أخرى تحل هذا وتحل هذا حتى يرسخ الباب فى ذهنك يرسخ الباب بتصوره بمعرفة دليله وبمعرفة الفتوى وبمعرفة الأقوال الأخرى بعد حين هذه مراتب ومعرفة الأقوال الأخرى وجواب هذا وجواب

هذا. إذا عكست المسألة ما يحصل عندك ملكة فقهية، إذا بدأت مثلًا بالآثار فسيكون عندك معرفة بالخلافيات كثيرة لكن الملكة الفقهية ضعيفة وتحصيلك للمسائل قليل لأن مثلًا إذا نظرنا فى كل مسألة سنبحث عما جاء فيها فى الأسانيد والمصنفات أو فى كتب الحديث وهل هذا صحيح أم غير صحيح؟ وما ورد عن الصحابة والتابعين سوف تطول المسألة والأئمة فى عهدهم كانوا على قرب من عهد الآثار على قرب من عهد الصحابة ما عندهم علوم كثيرة جدًّا شغلت أذهانهم.

الآن مثلًا من القرن الثالث إلى الآن ألف ومائة سنة كم ظهر من العلوم التى شغلت أذهاننا وأخذت خيرًا منه من الأذهان، ولذلك صار الذهن لا يستطيع أن يكون مركزًا على ذلك يعنى غالب الطلاب يكون مُركّزًا على الآثار ومستخرج منها الفقه الصحيح لهذا نعم نقول الغاية هى الآثار وهذا الذى يجب فالدين هو كتاب وسنة وأثر ولكن كيف تصل إليه؟ لا بد أن تسلك الطريق الذى سلكه العلماء فى الأزمنه المتأخره بعد فوات التمكن فى العلوم وآلاتها. بدأوا بالمتون المختصرة جدًّا هذا كالبناء ثم بعد ذلك يرون فتاوى العصر فيرون ماذا يفتى به علماء عصرهم الشافعية على الشافعية والحنفية على الحنفية ثم يبدأون بإيراد الإشكالات والنظر فى الآثار.

❀ ❀ ❀

مسألة
كيفية التدرج فى طلب الفقه

قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ:

الفقه طويل وهذا شيء مما لا شك فيه، ويحتمل فى تدرسيه كل يوم عدة سنين لو ندرس مثلًا مثل كتاب زاد المستقنع لكن هذا الأمر وهو كون الفقه طويلًا وأنه يحتاج إلى سنين هذا يسهل باتباع الطريقة الآتية:

أولًا: أن تأخذ كل باب على حده ما تخلط بين الأبواب تأخذ متنًا فتأخذ مثلًا كتاب الزكاة تأخذه وتفهمه لو تجلس فيه شهر مع معلم أو مع نفسك تدرسه جملة جملة تقرأ وتنظر حتى تتصور الجملة هنا إذا كان المعلم قد وصل معك إلى كتاب الزكاة أو كان أحد من المشائخ يقرأ على سبيل المثال فى الزكاة فهنا تستمر معه يجرى لك الأمر وإذا لم يمكن ذلك وأردت أن تقرأ أنت فلا بد من أن تكون على صلة بأحد العلماء الذين يعون كلام أهل الفقه، هذه الصلة فائدتها كلما استشكلت شيئًا تسأل كلما فهمت عبارة تسأل تركيب ما استقام فى ذهنك تسأل، وهو يوضح لك هذا الإيضاح إما باتصال هاتفى أو بملاقاة، هذا الإيضاح وهذه الصلة تجعل المسائل تتضح ثم أيضًا يكون الحرص على ملازمة أهل العلم فى سماع كلامهم لأننا جربنا هذا قبلكم فى مسائل كثيرة فى الفقه تمر عليها لكن ما تتضح لك إلا بسماع كلام أهل العلم فيها، إما مثلًا فى كلمة أو فى فتوى أهو تكلم يناقش المسألة تناقشه تجد أنه يعطيك مفتاح لفهم هذا الباب أو لفهم هذه المسألة ما أدركته بمجرد القراءة.

فإذن.

أولًا: أحكام الباب يكون بدون مداخلة يعنى تأخذ كتابًا معينًا ككتاب الزكاة مثلًا أو بابًا معينًا فتدرسه بدون مداخلة، يعنى مثلًا واحد يقول أنا أقرأ مثلًا فى كتاب الزكاة وفى نفس الوقت يأخذ فى كتاب البيوع، وفى نفس الوقت يأخذ كتاب فى الحدود فالذهن لا يجمع بهذا الطريقة فتختلط عليه المسائل، فإذا أخذت مثلًا كتابًا على هذا تبدأ بتحرير جملة وإذا حررت جملة على وقت ما عندك فهمت، أعنى بتحرير الجمل:

معرفة كل لفظ ومعناه من حيث اللغة ثم بعد ذلك التركيب.

طالب العلم فى الفقه بخصوصه لا بد أن يكون حساسًا فى اللغة، لأنه إن لم يكن حساسًا فى اللغة استعمل فى كلامه غير لغة العلم وهذا يضعف مع طالب العلم، فإذا تكلم مثلًا فى الفقه كلام ثقافى يعنى موعظة كأنه، كلامًا عامًّا، هذا يضعف الواحد معه، لكن إذا درب ذهنه ولسانه على أن كل لفظ له دلالته يجتهد على أن يستعمل ألفاظه مع مرور الزمن، يبدأ يتربى شيئًا فشيئًا حتى يستعمل ألفاظه، فإذن:

١- معرفة ألفاظ الفقهاء ودلالة كل لفظ. ثم:

٢- معرفة التركيب لهذه الجملة، ثم:

٣- الحكم.

٤- دليل الحكم، قد يكون راجحًا فى نفس الأمر وقد يكون مرجوحًا، المهم تعرف الدليل الذى اعتمد عليه فى هذا الحكم، لأن معرفة الدليل يعطى ذهنك قريحة فى استنتاج الحكم من الدليل على فهم جماعة من العلماء الذين صنفوا هذا أو رضوه وأخذوه مذهبًا.

الخامس: القول الآخر فى المسألة بشرط أن يكون قولًا قويًّا، وليس فى كل مسألة، يعنى مثلًا: مثل ما كان فى المشايخ رحمهم الله الأولين الذين يدرسون الفقه عندنا هنا يذكرون اختيارات شيخ الإسلام، وقد يكون بعدها استدلال أو ترجيح.

هذه خمس خطوات، إذا أخذت مثلًا بابًا من الكتاب بعد ذلك ترجع إلى نفسك باختبار، إذا سمعت شرح الباب مثلًا من معلم من شيخ أو عالم أو قرأته وناقشت فيه أحد العلماء أو سمعته بواسطة شريط أو نحوه بعد ذلك اختبر نفسك فى هذا الباب. كيف تختبر نفسك؟

تأخذ متنًا مجردًا عن الشرح وتجتهد فى أن تشرح، أن تعلق مثلًا، الروض المربع أو شرح الشيخ ابن العثيمين أو حاشية البليهى أو حاشية ابن قاسم إلى آخره، ستلحظ فى أول مرة أنك فيه مسائل تصورتها، وعبارتك كانت عبارة جيدة رضيت عنها، لكن فى مسائل أردت أن تتكلم اشتبكت عندك الخطوط ما عرفت، اشتبكت مع أنها حين

القراءة كانت واضحة، مثل ما يأتى فى الاختبار فقبل الاختبار تقول: أنا والله فاهم، وحينما جاء الاختبار استشكلت أو ضاعت عليك، كذلك فى الفقه، فإذا راجعت على هذا النحو وحاولت أن تشرح فسيكون تقييمك لنفسك شيئًا فشيئًا، بهذا الطريقة تقوى مداركك تقوى قوة ذهنك.

ثانيًا: يقوى تعبيرك عن مسألة بلغة العلم يقوى تعبيرك عن مسألة بلغة العلم.

ثالثًا: يكون لسانك متحريًا فى الألفاظ لا تأتى إلى المسألة فتذكرها بالمعنى، يعنى تذكر ما يدل عليها بحسب ما تفهم، بل تكون دقيقًا فى اللفظ فتعبر بتعبيره، تعبر بلغته شيئًا فشيئًا بحسب . . .؟

أنت والله أخذت خمسين من عندك نفسك استشكلت مسائل تعيدها ثم تكرر مرة أخرى حتى يكون عندك دربة هنا وأنت تسير على هذا تأتيك مسائل يكون لك رغبة فى أن تطلع على الكلام فيها، فهنا لا بأس فى أن تذهب إلى المطولات، مثل المغنى فى الفقه، أو المجموع أو نحو ذلك، لكن ما يكون ديدنك هذا فى الباب كله تطالع. لا. هذا يكون فى مسائل تختارها فتطالعها، لماذا؟ لأن الكتب المطولة كتب سائحة، والكتب المختصرة كتب مجموعة، تناول المجموع أسهل من تناول المبسوط أو السائح، لماذا؟ لأنك طبعًا المغنى أصعب من الزاد، والله واحد يجئ يقول الزاد عبارته كده والمغنى كله أدلة، فتمشى معه بسلاسة، ولكن الواقع أن المغنى بالنسبة لطالب العلم المبتدئ مضرٌ، بخلاف مثلًا المختصرات لأن المختصر يعود العقل على نوعية معينة من التعامل مع الكلام الفقهى يعوده على الحصر، يعوده على العبارة من لفظين ثلاثة، يعوده على مبتدأ وخبر، يعوده على شروط، يعنى يحكم الذهن، أما ذاك فيكون مبسوطا، والمبسوط الذهن يقرأه بسهولة، يمشى ثم بعد ذلك ما يتربى عنده إلا يتذكر أن المسألة فيها أقوال، أما العبارة والإدراك ما يتربى عنده، ولهذا كان الشيخ عبد الرزاق عفيفى رحمه الله يقول الموفق، صنف فى الفقه كتبًا أربعة للابتدائى وللمتوسط وللثانوى وللجامعى، فصنف للابتدائى العمدة فى الفقه، وصنف للمتوسط المقنع، وصنف للثانوى الكافى، وصنف للجامعى المغنى، فلاحظ عمدة، ثم مقنع، ثم كافى ثم مغنى، والغناة لا يريد أحد بعدها شيء.

لكن هذا لا بد يمشى على هذا النحو، لا بد أن يكون عندك تسلسل، فقراءة فى

المغنى المطول دائمًا؛ هذا غلط، وتركه دائمًا أيضًا غلط. لماذا؟ لأن المطولات فيها إسهاب فى الإسهاب يحل بعض الإشكالات، فأحيانًا يأتيك قول لم تفهمه أصلًا كيف تحل المسألة؟ مثلًا اتصلت ما وجدت أحدًا، كيف تفهم هذا القول فى الفقه بخصوصه؟ تذهب إلى الخلاف فى المسالة، إذا لم تفهم قولًا من الأقوال اذهب إلى الكتب التى فيها ذكر الخلاف، بمعرفة الأول يتضح لك المراد بالقول الذى استشكلته، هذه مجربة ونافعة جدًّا فى حل مثل هذا.

على كل حال هنا عدة أشياء أُخر لكن ربما احتاج الكلام عليها إلى طول مثل كلام مراتب كتب الحنابلة لماذا اختاروا كتابًا دون كتاب، كيفية الدمج بينها؟ وهل يسوغ لطالب العلم أن ينوع مثلًا عند أحد العلماء من الزاد وعند الثانى منار السبيل وعند الثالث من كذا. . . هذه كلها أشياء تحتاج إلى أجوبة لكنها تحتاج إلى مزيد من الوقت، نكتفى بهذا القدر.

وقال حفظه الله أيضًا: «نذكر أشياء تهم طالب العلم فى سيره لطلب العلم والتلقى عن الأشياخ والحرص على ما ينفعه، وهى تذكرة وربما يكون بعضها قد سبق لكم سماعه منى أو من غيرى.

الأمر الأول: الذى ينبغى لك أيها الطالب أن تعتنى به أتم عناية أن تذكر نفسك دائمًا بأن العلم عبادة تتقرب بها إلى الله جل وعلا، وأنّ العلماء ذكروا أن أفضل التطوع أفضل الأعمال بعد الفرائض طلب العلم، وكثير منا طلبه للعلم يكون واجبًا؛ لأنه لم يأخذ القدر الكافى فيما ينفعه فى دينه؛ فى التوحيد فى إصلاح العقيدة وفى إصلاح العمل بمعرفة الأحكام الشرعية، وهذا يحثّك ويجعلك لا تمل ولا تكل، وهما الداءان اللذان يصيبان طالب العلم الملل، والتعب والكلل من الحفظ ومن المدارسة ومن الكتابة ومن اقتناء الكتب ومن المطالعة إلى آخر ذلك.

فإذا علمت عظم المقصود وعظم الفضل للعلم وفى طلبه، وأنه أفضل الأعمال، حتى أن أهل العلم فضلوه على الجهاد -جهاد النفل جهاد التطوع يعنى جهاد الأعداء؛ لأن طلب العلم متعدٍ، لأن طلب العلم متعدى النفع، والقاعدة الشرعية أن الأعمال المتعدية فى النفع هى أفضل من الأعمال القاصرة، وكلما كان التعدى تعدى النفع أكثر، كلما كان أفضل مما هو أقل منه فى تعدى النفع، ولهذا كان مذهب كثير من

أهل العلم أنَّ طلب العلم أفضل من جهاد التطوع؛ يعنى لأن نفعه أكثر تعديًا فى الغالب.

المسألة الثانية: هى طريقة طلب العلم، وألحظ الإخوة الذين أمامى الآن أن أكثرهم ربما يكون قد سار بتؤه فى طريق طلب العلم أو توسط.

طريقة طلب العلم مهمة، طلب العلم منكم من يحرص على الحضور عند المشايخ وطلاب العلم والمعلمين، فيحضر ويسمع ويكتب، أو يحرص على التسجيلات؛ لكن هذا وحده لا يكفى لابد من الدرس والمراجعة، لابد أن تدرس كأنه غدا لديك اختبار، تختبر فى هذه المواد؛ لابد تدرس وتدقق فى الألفاظ وفى الأدلة وتحفظ وترتب وتكتب حتى يكون عندك التلقى على أقوى ما يمكن أن تعمله، وإلا فالسماع والكتابة وحدها لا تنفع، تسمع فقط وإلا تسمع وتكتب ثم تنسى هذه الفوائد إلى بعد سنة، ترجع إليها تثقل عليك؛ لكن إذا كان لك مراجعة فيما سمعت مراجعة أسبوعية تدرس فيها الفوائد، تدرس فيها المتن أولًا، وتراجع الكلمات ثم الشرح والفوائد، وتحفظ الأدلة، وتنظر كيف تعامل المعلم أو الشيخ كيف تعامل مع النصوص الشرعية، كيف تعامل مع المتن، كيف تعامل مع المسائل، كيف شرح وأوضح، هذا هو بالدربة احفظ المسائل ويكون عندك قدرة ودربة على نقل هذا العلم.

فإذن كى تتعلم؟ هذا مهم أن تسأل نفسك دائمًا كيف تتلقى العلم؟ وكيف تأخذ بذلك؟ ومن المهم هنا أن تحرص على ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون ما تقيده من الفوائد عن المعلم أو عن الشيخ أو عن طالب العلم أن يكون مرتَّبا بخط واضح، البعض يكتب بخط صغير متقارب الكلمات ويحشر الصفحة، هذه لا تنشِّطه للقراءة، إذا أراد أن يراجع، فتكتب سطر وتترك سطر بخط واضح والصفحات ولله الحمد والورق كثير.

الأمر الثانى: أن يكون هناك تلخيص لما قرأت؛ يعنى بعد أن تسمع أنت ستنتخب أحسن ما سمعت، ثم بعد ذلك اختر أيضًا الفوائد مما كتبت؛ لأن بعض ما كتبت ربما يكون فيه تكرار، ربما يكون فيه زيادة ونحو ذلك.

المرحلة الثانية أن تنتخب أحسن ما كتبت، الفوائد التى تراها أكثر فائدة لك

وترددها وتحفظها.

الأمر الثالث: أنه بعد حين يجب أن ترجع إلى ما كتبت عن الشيخ وتراجعه مرة أخرى حفظًا ودراسة؛ لأن العلم يذهب بالغفلة ويبقى مع التَّرداد، فيه كتب كثيرة ومختصرات إذا قرأناها مرة ثانية وقد قرأناها عشرة وعشرين مرة تخرج لنا منها فوائد، والمرء لا يقول هذا الكتاب قرأناه هذا المتن قرأناه، لا إذا صار عندك فرصة تراجع ما كتبت تراجع ما قرأت، وكلما كان الأمر أثبت كلما كان أقوى لك فى المستقبل؛ لأنه كلما ثبتت عندك العلوم كلما كان التصور أسهل لديك وحفظ المعلومات الجديدة أسهل؛ لأن ما بنى على صحيح فهو صحيح، وما بنى على مختل فهو مختل، وما بنى على غلط فهو غلط، لهذا صارت البنية الأساسية واضحة وصحيحة فيكون ذلك له أثره فيما بعده.

الثالثة: مما ينبغى لطالب العلم أن يعتنى به كثيرًا أن يمايز بين الزوائد فى شرح الكتاب الواحد أو شرح الكتب المتماثلة المتقاربة، مثلًا شرحنا لمعة الاعتقاد، شرحنا الواسطية، وشرحنا الحموية، الآن الطحاوية لك فى كل شرح فيه زيادات على الشرح الآخر، ربما يكون شرح الواسطية أطول من غيره؛ لكن تجد فى شرح الطحاوية مسائل جديدة ليست هناك، وأيضًا فى المسألة ربما فيه فوائد وتفصيلات ليس فيما مر، هذه أيضًا مع بقائها فى شرح الطحاوية تأخذها زيادة، وتضعها مع شرح الواسطية، هذا بالنسبة إلى شرح الشخص الواحد؛ لكن إذا كنت تحضر عند أكثر من عالم وأكثر من طالب علم أو سمعت عددا من الأشرطة، والشروح سمعت من هذا، وسمعت من هذا، وسمعت من هذا، كيف تستفيد من هذه الكتب جميعًا؟ كل معلم له طريقة له طريقة فى التعامل مع الفن أصلًا، له طريقة فى التعامل مع الكتاب فى شرح المسائل فى تقريب العلم؛ لكن هناك قدر مشترك من المعلومات يكون عند الجميع، وهناك فوائد يتميز بها فلان عن فلان؛ لأنه وفوق كل ذى علم عليم، لابد، لابد أن يكون هذا له ما ليس عند ذاك من الفوائد، لن يتطابق الجميع على شرح واحد.

لهذا كيف تعمل فى مثل هذه الحالة؟

تنظر إلى أكثر الشروح تفصيلا وإفادة، ثم تنشر الزوائد من الكتب التى سمعت

شرحها، أو مما دونت من الفوائد تدونها على هذا حتى يكون أصلا.

يعني تأخذ مثلًا شرح سماحة الشيخ على كتاب التوحيد مثلًا وتجعله أصلا ثم تأتى فى الفوائد الأخرى وتدونها على هذا الشرح، فيكون عند الشرح لهذا الكتاب قد جمعته من شروح أهل العلم ودونت فيه أكثر الفوائد التى حرصت عليها.

إذن هذه الطريقة مهمة فى التلقى من معلم واحد أو من شيخ واحد، وكذلك فى التلقى من عدد من المعلمين أو عدد من طلبة العلم والأشياخ.

تختار أحد الشروح التى هى أكثر فوائد، ثم بعد ذلك تأتى بالفوائد الزائدة وتدونها عليه.

المسألة الرابعة: فيما ينفعك فى طلب العلم أن تنتبه دائمًا إلى أن كثرة التفصيلات ليست دليل صحة، وقلة التفصيلات ليست أيضًا دليل صحة.

وهذه مهمة لطالب العلم؛ لأنه سيتعامل مع شروح المشايخ، ويتعامل مع شروح الكتب، ويتعامل مع فوائد ينتقيها من هنا وهناك.

فإذن متى تحرص على التفصيلات؟ ومتى لا تحرص عليها؟ التفصيلات التى هى طول شرح للمسائل تارة تكون تابعة لأصل المسألة، فهذه احرص عليها وتارة تكون استطرادات يستغنى عنها فى فهم أصل المسألة وما يتصل بها، فهذه يمكنك أن تستغنى عنها فى الدرس وفى المراجعة إلى آخره.

وأنت تقرأ مثلًا لابن تيمية رحمه الله أو لابن القيم يورد المسألة ثم بعد ذلك يستطرد، هذه الاستطرادات تارة تكون تخدم أصل المسألة وتارة تكون لا، هى تنظير للمسألة من مسألة إلى أخرى.

وهنا لابد من الانتباه كثيرا إلى كثرة المعلومات، ونحن الآن فى وقت كثرة المعلومات، تسمع من الفتاوى الكثير، تسمع من الشروح الكثير، وتقرأ من الكتب الكثير، وهذا الشرح مطول وهذا مفصل، ترجع إلى فتح البارى تجد فيه، وترجع شرح الطحاوية تجد فيه، ترجع إلى فتاوى ابن تيمية.

كيف تتعامل مع هذا الطول؟ تتعامل معه بأنه ما يخدم فهمك للفن اجعله

الأساس، ثم هذه التفصيلات إذا كانت تخدم المسألة فانقلها على نحو ما ذكرنا سابقا، وكثّر الفوائد والتفضيلات التى تخدم أصل المسألة، وإلا فإن المسألة الواحدة يمكن أن نمكث فى شرح حديث أسبوع كامل، شرح حديث واحد، إذا كان ستتكلم على التحليلات اللغوية، ثم أولا قبل كل شيء التخريج مثلا، وتراجم الرواة والتصحيح والتضعيف، ومن قال بصحته والاستطراد فى ذلك، ثم نتكلم على اللغويات والتراكيب والقواعد اللغوية فى الحديث، ثم بعد ذلك المسائل الأصولية والأحكام الفقهية واختلاف العلماء والفوائد، هذه تطول جدًّا المسائل.

ثم لا غرابة أن وجدنا أن الحافظ بن دقيق العبد رحمه الله شرح فى مجلدين كبيرين إذا طبعا فستكون أربعة كبار، شرح فى هذين المجلدين نحوا من أحد عشرة حديثا من كتابه الإلمام، وهذا المسمى بشرح الإلمام لابن دقيق العيد الموجود منه مجلدين، لم يؤلف منه إلا مجلدين شرح فيه بضعة عشرة حديثا أو اثنا عشرة أو ثلاثة عشرة؛ يعنى أنه لا زال فى أوله، حتى أنه ذكر عند حديث لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أكثر من ثلاثمائة مسألة، هذا لو أردنا أن نتعرض لمثل هذه التفاصيل فى الشروح.

إذن سيكون الطالب يجلب له كل شيء فى الكتب وكل المسائل تعرض عليه، هذا ليس هو العلم، العلم أن تخدم المتن الذى تحفظه أو تدرسه مما يكون موافقا للمنهجية أن تخدمه بالشروح والتفصيلات حتى تضبطه.

ثم بعد ذلك إذا جاءت التفصيلات تأتى التفصيلات وأنت بالخيار تأخذ منها ما تشاء وتدع منها ما تشاء؛ لكن الطول لا يخدم.

لهذا تهتم كثيرا ما ينفعك من التفصيلات، التفصيلات هذه لا تتساهل فى أن تسمع الكثير وتقول هذا أفضل، لا، قد يكون ذلك ويشتت ذهنك فى العلم.

فإذن الطريقة المثلى لهذا ما ذكرته لك من أن هذه التفصيلات تميزها، هل تخدم أصل الكتاب؟ هل تخدم أصل المسألة أم أنها استطرادية فى مسائل لا صلة لها بأصل المسألة.

مع الزمن ستجد أنك ترقّيت فى العلم، تفصيلات استغنيت عنها فى سنتك الثالثة فى طلبك للعلم أو الرابعة؛ لكنك تجد. . . . . . فى أول السن صار واضحا بحيث تقول

كيف استفدت هذه الفوائد؟ كيف أجعلها فوائد أصلا فتجد أنك تحتاج إلى تفصيلات أخر ومزيد من العلم وتدقيقات، وهكذا ينبنى بناء العلم لك شيئًا فشيئًا.

المسألة الخامسة: وقد ذكرتها لكم مرارا الاهتمام بالكتب التى تقرأ فيها، والطبعات، والآن المطابع ترمى بآلاف من المطبوعات المختلفة، لابد أن تنتقى الكتاب الذى تأخذ منه، تجعله مرجعا لك فى مكتبتك، ليس كل كتاب يصلح، ليس كل طبعة أعنى تصلح، يعنى مثلًا فتح البارى متقاربة الطبعات؛ لكن مثال كم له من طبعة؟ له أكثر من عشر طبعات، بداية من طبعة الهند إلى الطبعات الأخيرة هذه الملونة التى فيها أحمر... صغيرة طيب عندك شرح مسلم للنووى أيضًا طبعات كثيرة، المغنى كم هناك من طبعة له الكثير كتب الفقه، كتب الحديث، كتب الرجال كم لها من طبعة؟ تأخذ الطبعة وتحفظها بحيث أنه تكون عندك فى المراجعة.

هذه المعلومات سبق أن سمعها الأكثر منى؛ لكن وجود كثير من الأخوة ممن ربما لم يسمعوا القديم يجعلنا نكرر ليتضح الأمر.

المسألة السادسة: أهمية البحث، وهذه ألقينا فيها كلمة مستقلة مطولة، وجاءتنى رسالة من بعض الإخوة يقول فيها أنه سمع هذه المحاضرة أو الكلمة فى منهجية البحث، وهى ألقيناها هنا فى بداية الدروس فى أحد الفصول، وأراد التعقيب للعلم الذى ذكرت التعقيب للعلم ويثبط الهمة ووو إلى آخره من الكلام، قال فى أخره أظنك أنت يعنينى أظنك لا تطبق ما ذكرت أصلا، وهذا الكلام وإن كان انفعاليا؛ لكنه دليل صحة لأنه كون المرء استمع للكلام وتأثر وحسن الطعن هذا دليل خير، لماذا؟ لأنه يدل على أنه وجد أن الطريقة التى كان يسير عليها فى البحث ليست هى الطريقة السليمة، هذا الذى كان يهمنا أن نوصله للإخوة، أن يكون هناك سعى فى أن يكون البحث موافقا للطريقة السليمة، والعلوم إنما تثبت بالبحث، لا يمكن أن تتقدم فى العلم إلا بالبحث، والبحث إذا كان سليما كانت النتائج سليمة، وإذا كان البحث قاصرا أو غير ممنهج كذلك ستكون النتائج على غرار قوة البحث وضعفه.

لهذا نقول: كيف تبحث؟ هذه مهمة جدًا، فينبغى أن تراجع الكلمة التى قلناها سابقا وتهتم بالبحث يعنى أن يكون عندك تقسيم لوقتك، تدرس على المشايخ، تقرأ المتون الأساسية وتحفظ وتؤسس نفسك فى جزء، تقرأ المطولات والشروحات هذه

والأشياء التى ترغب فيها فى بحث المسائل، وأيضًا تبحث فى مسائل بحثا مكتوبا، هذا مهم لأن الذى لا ينحث لا تتأصل عنده المسائل، الذى لا يبحث ويطالع المسألة ينظر ماذا قال هنا وماذا قال هنا أوش قال فى الكتاب الفلانى، لا تتأصل عنده المسائل.

فى مسألة من المسائل كنت أنا أظن أنه مجمع عليها، وإذا بى فى حج هذا العام عرفت أن فيها خلاف، وخلاف قديم للسلف وقوى، وهناك من نسبها من نسب المسألة إلى الإجماع أن العلماء أجمعوا عليها.

فإذن العلم لا يكون إلا بالبحث؛ لكن البحث هنا لا يكون بحثا مقروءا؛ يعنى تقرأ فقط، بل لابد أن تكتب؛ لأنه إذا لم تكتب فتلحظ أنه أن بحثك بعد شهرين أو ثلاثة أربعة خمسة انتهى، لا تذكر منه شيئًا، لهذا إذا بحثت فى ساعتين أو ثلاث أو خمس تكتب ما بحثت يبقى، وإلا فستبقى المعلومة معك لمدة أسبوع أسبوعين ثم تذهب.

وهذا واقع ومجرب، لهذا أؤكد على أهمية أن تبحث وأن يكون بحثك مكتوبا تارة أو تارات، ومقروءا تارة.

فى تفسير آية لا تحرص أن تسأل إيش معنى الآية الفلانية؟ ابحث قبل، ثم بعد ذلك اسأل المشايخ والعلماء عن معناها.

المسألة الفقهية، ما حكم كذا؟ ابحث قبل، ثم بعد ذلك سل.

ومرة كتب أحد القضاة إلى سماحة جدّى الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ، كتب إليه يسأله عن حكم مسألة عرضت له فى القضاء، فأجابه الشيخ بسطرين قال: المسألة معروفة فى جميع كتب أهل العلم؛ لكنك كسلان لا تبحث والسلام.

وهذا واقع؛ لأن طالب العلم إذا تعود على أن يسأل ولا يبحث، فإنه سيصاب لأن السؤال لن يأتى دائمًا، السؤال لا ينشط الإنسان.

ومرة كان الشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفى رَحِمَهُ اللهُ فى الحج، ذكرت لكم القصة وكان واحد جنبه يسأله ويسأله، قال العلم لا ينال بهذه الطريقة، اقرأ المسائل اقرأ العلم اقرأ الكتب بعد ذلك أشكل شىء تسأل عنه، أما كل مسألة تسأل عنها، ما حكم كذا ما حكم كذا، لو عمل كذا لو لم يعمل لا تحصّل العلم بذلك.

فإذن البحث مهم وبعد البحث تسأل، بعد البحث تعرض على أهل العلم ما بحثت، والله هذه طريقتى فى بحث مسألة فقهية هل هى سليمة أم ليست بسليمة؟ هذا تخريج حديث أحاديث خرجتها بهذه الطريقة، مثلًا تكون متأثرا بتخريج الأحاديث بمدرسة من المدارس الموجودة فى تخريج الأحاديث، وتكون المدرسة عليها ملاحظات أو ليست المدرسة الصحيحة فى التخريج، فإذا عرضتها على من يبحث معك أو يناقشك أو يعلمك فإنك ستستفيد.

فإذن من المهم أن يكون لطالب العلم بحث مقروء يقرؤه هو، يبحث المسائل، وبحث مكتوب يعرضه على من هو أعلم منه.

المسألة السابعة: كثيرا ما أورد مثلًا أو يورد غيرى من المدرسون -خاصة العقيدة- خلاف المذاهب الضالة، مثلًا قول الخوارج، قول المعتزلة، قول الأشاعرة، قول الماتريدية قول كذا، وربما يأتى بعض طلبة العلم منكم يحرص على مراجعة كتب القوم، وهذا لا يُنصح به، ولا ينبغى لطالب العلم فى طلبه للعلم أن يسلك هذا السبيل؛ لأن الأصل أن مذاهب هؤلاء من مذاهب أهل الأهواء، وأهل الأهواء لا يقرأ كلامهم؛ لأنه لا يؤمن على طالب العلم أن يتأثر، أو أن يجد فيما قرأ شبهة لم يردها شيخه، فتبقى الشبهة ويحتار فى رده عليها إلى آخر ذلك.

لهذا يعنى عدد من الأخوة طلبوا أسماء مراجع المذاهب المخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة من كتب المعتزلة والخوارج والأشاعرة، وطبعا الجواب أنه لا يرشد أحد إلى هذه المذاهب من طلاب العلم إلى كتب القوم حتى يقرأها، لا؛ بل الذى نقل له هذه المذاهب وبينها له ثقة فيأخذها على هذا النحو.

وقد كان مشايخنا رحمهم الله رحم الله الأموات وأطال فى عمر الأحياء وبارك فى الجميع، كانوا يعتمدون فى نقل المذاهب المخالفة على أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ونحوهما ممن يعتنون بنقل المذاهب هذه فقط، ولا يرجعون إلى أصل الكتب؛ لأنهم ثقات وحديث النبى ﷺ إذا نقله عدل ثقة قبلناه واعتمدناه وصار حجة لنقل العدل الضابط عن مثله، فكيف بمذاهب الآخرين التى هى مذاهب ردية.

ربما يأتى وقت يكون طالب العلم بحاثة فى تحقيق مسألة ما، هنا قد يرخص له إذا

كان يريد الرد ويريد المناقشة ونحو ذلك، قد يرخص له فى حد محدود؛ لكن طلاب العلم من أمثالكم يقرؤون فى كتب القوم وفى تفاسير الأشاعرة وتفاسير المعتزلة أو نحو ذلك، لا، ولا يعرّض المرء دينه للخطر.

وقال -حفظه الله -أيضًا: «لا يخفى أن العلم هو أشرف مطلوب، وأن السعى فيه سعى فى أشرف المطالب وأعظمها، فنفَس طالب العلم عبادة، وحركاته إذا كانت فيه فى عبادة؛ وذلك إذا كان مخلصا لله جل وعلا فيه، فإن الملائكة كما جاء فى الحديث الصحيح **«تَضَعُ أَجْنَحِتَهَا لِطَالِبِ العِلْم رِضًى بِمَا يَصْنَعُ»**، **«مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي بِه عِلْمًا سَلَكَ الله له طَرِيقًا إِلَى الْجَنّةِ»** فأعظم المطالب لمن عقل: العلم؛ العلم بالله جل وعلا وبكتابه وبرسوله ﷺ وبسنة محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام. هذا هو أشرف المطالب وأعظمها، فمن كان من الموفقين وفق إلى هذا الأمر العظيم وهو أن يطلب العلم لله جل جلاله، وأن يخلص فيه القصد له سبحانه وتعالى. قد قال العلماء: أعظم ما يتنافس فيه المتنافسون العلم لأن العمل يكون بعد العلم ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد:١٩]. والعلم بلا إله إلا الله هو علم بالشريعة، والشريعة تضم الاعتقاد والأحكام.

لهذا فى إقبالنا على هذه الدروس نكرر الوصية بالجد فى طلب العلم، ونكرر التحذير أن لا تتوالى الأيام وتنقضى الأعمار، والناس إما فى غفلة عن هذا العلم، وإما أن يكونوا يطلبونه على غير وجهه، والعلم سهل ميسور؛ لأن الله جل وعلا سهله فقال سبحانه ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ ۝١٧﴾ وتيسير القرآن للذكر يشمل تلاوته وتدبره والعلم بما فيه.

فالعلم الشرعى سهل ميسور، فإذا نظرت إلى العلوم الأخرى التى وُرِثت من الأمم المختلفة من حصاد العقول أو حصاد التفكير فى الروحانيات -كما يزعمون- وجدتَ أنها مغلقة إلا بمجاهدة عظيمة، أما هذا العلم بالكتاب والسنة فهو سهل ميسور؛ ولكن لمن أنعم الله جل وعلا عليه بالنية الصالحة وبالإقبال عليه والثبات عليه والحرص على ما ينفعه.

وكما هو معلوم أن العلم له خطوات وله طرائق من فاتته فاته تحصيل العلم على وجهه، ومن تأمل فى طريقة السلف وجد ذلك ظاهرا بينا، فإنهم يطلبون العلم شيئًا

فشيئًا، وإذا كتبوا رحمهم الله إذا كتبوا الأحاديث فإنهم يتفقهون فيها وينظرون فيها نظر المتأمل ونظر الذى يستنبط العلم أو يكتب العلم بعد معرفة دليله.

فالأصل فى التعلم أن يكون بالأدلة؛ يعنى أن يطلب طالبُ العلم القرآنَ ويتفقه فى القرآن، وأن يطلب الحديث ويتفقه فى الحديث، هذا هو الأصل، وأهل العلم مشوا على هذا نحو ثلاثة قرون من الزمان وصار المتميز منهم يكون فقيها بالكتاب والسنة بعد مدة من الزمن طويلة؛ لأن التفقه فى النصوص ابتداء هو الأصل، ولكن يطلب طالبَ علم مجد ويطلب معلما محيطا بنصوص الكتاب والسنة وبالعام والخاص والناسخ والمنسوخ وكلام الناس فى ذلك.

ولهذا ترى فى هذا الزمن هناك من يقرر العلم لكن لو أتى له بتفسير القرآن أو بتفسير السنة فإنه قد لا يُخرج نفسه من كثير من الإشكالات؛ وذلك لأن الفقه فى النصوص يطلب علما واسعا.

لهذا لما فتر الزمان وضعفت همة طلاب العلم عن الاستقصاء وعن طلب الحديث ولقاء العلماء والرحلة فى ذلك خفف أهل العلم على المحصلين فصنفوا لهم الكتب المختصرة فى التفسير وفى الأحكام فى الفقه وفى العلوم المساعدة بخلاف الأصل الذى درج عليه الأولون، وهذا منهم رحمهم الله تعالى لأجل تيسير العلم على الناس لأن الناس ضعفوا عن حمل العلم كما حمله السلف الصالح.

ولهذا تجد أن فقهاء الإسلام فى الصحابة والتابعين كثير، ثم فيمن بعدهم أقل، ثم فيمن بعدهم أقل، وهكذا، وهذا لصعوبة العلم من جهة أنه يَطلب توسعًا فى النظر وتوسعًا فى أخذه، هو سهل من جهة استقباله، ميسر لمن أقبل عليه؛ لكنه كثير المسائل كثير التفصيلات.

نظر أهل العلم بعد ثلاثة قرون فوضعوا الكتب المختصرة فى فنون شتى، ومن أهم ذلك العقيدة والفقه وأدلة الأحكام، فالسلف لم يجعلوا العقيدة على شكل مختصرات؛ بل كانوا يجعلونها فى كتب مبسوطة كما ترى فى كتب السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد، وفى كتاب التوحيد لابن خزيمة، وفى كتاب التوحيد من صحيح البخارى، والسنة من سنن أبى داوود، والسنة لابن ماجه، وهكذا فى كتب كثيرة، والإيمان والشريعة

والتوحيد ونحو ذلك من الكتب والقدر وغيرها، فكانت كتبهم فيها البسط؛ لأنها تليق بمكانتهم وبمن يتلقى، لكن صارت حاجة المتعلمين إلى المختصرات لتضبط الأصول، فصار الأمر بعد ذلك تسهيلًا أن يُبدأ بالمختصر الذى فيه فقه النصوص؛ يعنى الذى كتب فيه مصنفه ما يعلمه من فقه النصوص ومما قرره أئمة الإسلام، فكتبت المختصرات فى العقيدة وفى الفقه وجمعت أدلة الأحكام، وكتبت المختصرات فى العلوم المساعدة كأصول الفقه والنحو ومصطلح الحديث ونحو ذلك.

هذا كله تيسيرًا، هذا كله لأجل التيسير ومخالف للأصل؛ ولكن هكذا لما ضعف الحفظ وضعفت همة الناس كان لزامًا أن يُحفظ الدين بوضع هذه الكتب.

وإذا تأملت وجدت أن أكثر الذين يرومون طلب العلم على طريقة السلف الصالح رضوان الله عليهم من التوسع فى فهم معانى نصوص القرآن بمطالعة كلام السلف عليها وكذلك بتتبع الأحاديث وأخذ الفقه منها تجد أن الأمر يطول عليهم جدًّا وربما التبست عليهم المسائل، لا شك أن هذا هو الأصل؛ ولكن ذاك أصل إذا شابهت طريقتنا واستعداداتنا استعدادات السلف وطلاب العلم فى ذلك الزمان، لكن أهل العلم بعد القرون الأُوَل اختلفوا فيما يعلمون الطلاب عن تلك الطريقة الأولى، وسلكوا عليها إلى زماننا هذا فى العناية بالمختصرات وطلب الدليل بعد تقرير المسألة.

أما طريقة السلف فالدليل أولًا ثم الاستنباط، لكن طريقة المتأخرين المسألة ثم دليلها، وهذا لأجل أن تكون المسألة التى هى حصيلة فهم ذلك العالم بنصوص كثيرة وقد يكون بعضها يحتاج إلى أن يوفَّق بينه وبين بعض آخر من النصوص بضربٍ من استعمال أصول الفقه وأوجه الدلالة المختلفة، وقد يكون بالنظر إلى فهم الصحابة، وقد يكون بالنظر إلى فهم اللغة ونحو ذلك، فجعلوا المسألة أمامك بخلاصة ما أدى إليه اجتهاد ذلك المصنف ثُم الدليل عليها.

هذا صار فيه مشاكل منه من جهة أن المتعصبين للآراء والمذاهب أصبح كلّ يدلى بتأصيله فى المسألة ويكون الدليل على وفق ما يفهم من يقدِّم ما يفهم من يتعصب له، وهذا لا شك أنه سبَّب ثغرة فى هذه الطريقة فى العلم من جهة التعبد؛ لأن الأصل الذى كان عليه السلف أن يأخذ بفقه النص من الكتاب والسنة وهو يأخذ على الفقه على جهة التعبد، كما جاء «قد أحسن من انتهى إلى ما سمع» فهو فى تعبد لأنه يطلب

علم الكتاب والسنة.

بعد ذلك لما شاعت الأمور المختلفة كما ذكرنا صار العيب فى شىء واحد وهو أن تُصنف المصنفات على جهة التعصب، هناك كتب مختصرة فى الفقه كانت على جهة التعصب أو على جهة نصرة مذهب معين، ومنها ما هو لتقرير مذهب، يعنى أن يُنظر فى هذا الكتاب المؤلَّف على اجتهاد إمام من الأئمة كما صُنفت المختصرات الكثيرة؛ لكن منها ما هو على غير هذه الجهة بل على جهة نُصرة المذهب لا بتقريره للمتعلم.

لهذا:

* كان هناك ضرورة للأخذ بما درج عليه الأئمة من فهم العلم على طريق تلك الكتب وبالأخذ عنها.

* وكان هناك ضرورة أيضًا أن الأخذ ذاك لأجل التصور لا لأجل التعصب.

فهاتان مسألتان مقترنتان مهمتان، أن هذه المختصرات تؤخذ على طريق التفقه والفهم والعلم، ثم الأدلة عليها يهتم بها طالب العلم، ولا تؤخذ على جهة التعصب؛ لأن أصل التعبد فى العلم أن تتعبد بفهم نصوص الكتاب والسنة.

من الذى يُفهمُك النصوص؟

أهل العلم، فأهل العلم وسائل، أدوات لإفهام ما دلت عليه النصوص؛ لأنهم أمضوا أعمارهم وأتعبوا أفهامهم فى فقه النص فى فقه ما أنزل الله جل وعلا على رسوله ﷺ، فهم أدوات للفهم، فهم يشرحون ليُفهِموا الشريعة.

فإذن أهل العلم على هذه المثابة فلا يُتعصب لقول وإنما يُتعصب لدليل ذلك القول، إذا كانت المسألة اجتهادية فلك أن تثق بقول أوثق العلماء لديك إذا التبَسَت، وهذا طبعا لا يصلح للمبتدئ فى طلب العلم، وإنما المبتدئ فى طلب العلم يجتهد فى تصوير المسائل وفى النظر فيها يعنى فى أن يفهم الصور صورة المسألة: فى العقيدة، فى الحديث، فى الفقه، فى العلوم المساعدة. يفهم الصورة ثم الحكم عليه، فالحكم؛ حكم تلك الصورة، ثم الدليل على ذلك الحكم، هذه الثلاث المراتب المهمة:

* تحقيق الصورة.

* ثم الحكم.

* ثم الدليل.

واجتهِد أن لا تُدخل رأسَك إلا صورة صحيحة.

ثم بعد الصورة أن يكون الحكم منطبقا على تلك الصورة.

ثم أن يكون الدليل مع وجه الاستدلال لتلك الصورة.

هذا هو العلم؛ الثلاث مراتب هذه.

صورة واضحة، إذا خالفت أن تكون الصورة واضحة معناه دخلت وفيه تشويش، تقرأها بسرعة أو تسمعها ولا تجتهد أن تفهمها مائة فى المائة تدخلها الذهن على أن تكون واضحة لا لبس فيها، هذا إذا احتجتها بعد فترة تكون مشوشة فى ذهنك وإذا كانت مشوشة ما حصلت العلم، يأتى ما ينبنى على تلك فيكون مشوشا، يأتى ما يشابهها فيكون مشوشا وهكذا.

وأنا أرى من جهة الشباب فى كثير مما يتعاطون من المسائل التى يلتبس فيها، أو ما يوردون من الأسئلة التى فيها إشكالات، إنما جاء من جهة أن فهمه لأصل المسألة أو لذلك الباب ليس مقعدا، فهمه كان على شيء من التشويش، وهذا لا ينبغى بل هو مضر بذهن طالب العلم. هذا ما يتعلق بالمسائل.

الجهة الثانية فهم الأبواب وهذا من أهم ما يكون فى الذهن وما يرتبط العلم به؛ لأن الأبواب مقعدة، كل باب له قاعدة ينبنى عليها ذلك الباب أو له قواعد ينبنى عليها ذلك الباب.

فمثلا الكلام فى الصحابة رضوان الله عليهم لو ما علمت تفاصيله لكن هو مبنى على قاعدة، إذا ضبطت القاعدة وتصورتها فى الذهن تماما فلو أوردت إشكالات فى هذا الباب فى باب الصحابة والكلام عليهم رضوان الله عليهم أجمعين لن يكون هناك مدخل للشبهة، سوف تكون شبهة أو إيراد يحتاج إلى جواب؛ لكن التقعيد الذى أخذته عن أهل العلم لا يهتز، وهذا هو المهم فى طالب العلم أن يكون الباب عنده

مقعّدا، لا يهتم بكثرة المسائل والصور، إنما أن تكون قواعد الباب محكمة؛ يعنى أن ينظر فى الباب مرة مرتين ثلاث حتى يتصور هذا الباب بُنى على أى شىء، بعد ذلك صوره إذا زادت أو المسائل إذا كثرت فهذا من ازدياد العلم؛ لكن مع إحكام الأساس.

فصار عندنا إذن جهتان:

الجهة الأولى جهة التقعيد؛ تقعيد الأبواب، وهذا من أهم المهمات.

والجهة الثانية تقعيد المسائل.

لهذا تجد أن أهل العلم لو استفتيت أو سألت أو أوردت على بعض أهل العلم حديثا مثلًا فيه إشكال أو يصادم تقعيدا فى باب أو أوردت آية ما فهمتها أو احتج بها بعض أهل العلم أو أوردها بعضهم فى استدلال له مما يصادم ما تعلم من تحقيق العلم فى باب من الأبواب، قد لا يكون عند العالم اطلاع على هذه المسألة أو هذا الإيراد أو على هذا الاستدلال؛ لكن يكون عنده من فهم ذلك الباب وتقعيده ما يظل ثابتا على ذلك التأصيل، ويقول هذا يُبحث عنه يُنظر لعله كذا لعلها توجَّه بكذا، لعل المراد كذا أو المقصود كذا. هذا هو حقيقة العلم، ليست حقيقة العلم بأن تظل وراء المسائل بدون تأصيلات للباب فى تقعيده وللمسائل فى تصويرها؛ لأن الإيرادات على القواعد كثيرة تختلف ما بين فن وفن، لكن إحكام تقعيد الأبواب هذا مهما ورد عليك من الإيرادات والإشكالات وأنت تقرأ فى كلام بعض أهل العلم فإنه يظل معك الأصل سليما، وإذا ضبطت القواعد وتأصيلات المسائل، فلو قرأت فى الكتب المطولة فى الحديث فى شروح الحديث كفتح البارى أو فى الفقه كالمغنى والمجموع فإنه لن يضرك ذاك، لم؟ لأن التقعيد والتأصيل سليم، فلو جاء ما جاء من الصور أو من المذاهب المختلفة أو من الاستدلالات أو الأقوال أو عشرة أقوال أو اثنا عشر قولا أو أربعين من الأقوال فإنك لن تلتبس عليك المسألة لأن التقعيد موجود عندك، أما إذا لم يكن أو كان مهتزا فإنك تضيع.

لهذا أجد أن كثيرا من الإخوان الشباب طلبة العلم يوردون إشكالات وتستغرب أنه يورد الكثير من الإشكالات، لم؟ لأن كثرة إيراد الإشكالات يدل على أن التأصيل

غير جيد، أو التقعيد وفهم الباب غير جيد، فمنهم من أورد إشكالات كثيرة على أبواب من كتاب التوحيد؛ بل منهم من أورد إشكالات على تأصيل المسائل فى التوحيد أصلا.

فجاء من قال أتى بأقوال ويستدل لها بما يرى بما يخالف ما هو مقرر فى التوحيد والعقيدة، هذا يدل على عدم الإحكام، وورود الدليل بما يخالف ما قعده الأئمة هذا تنظر إليه أولًا فى: كيف نفهمه؟ لكن لا يهتز ما عندك من التأصيل، كيف تفهمه؟ ما وجهه؟ نذهب نبحث نسأل أهل العلم أو نبحث فى الكتب، تجد مخرجة، خاصة فى المسائل يعنى فى التقعيدات؛ تقعيدات الأبواب فى التوحيد والعقيدة وفى الفقه.

أما فى المسائل يعنى فى الحكم على المسألة هذا نعم تختلف باختلاف ما جاءت به الأدلة.

فإذن هذان نوعان مهمان:

الأول فى تقعيد الأبواب، تتأمل تجلس تتأمل مع نفسك تتأمل حتى تحكم تقعيد الباب.

ثم تصوير المسائل.

والتقعيد يكون بعد التصوير فى الواقع؛ لأنك إذا قرأت مسألة مسألتين ثلاثًا فهمتها مع عالم، يأتى التقعيد بعد ذلك تضبط ذلك الباب.

إذا ضبطت التقعيد تنتقل من مختصر إلى ما هو أطول منه تكبر عندك أوراق الشجرة أو تعظم عندك فروع الشجرة، تتفرع تتفرع لكن الجذع الأصلى عندك محكم.

كثرة المسائل بحسب استعداد الذهن، من الناس من يكون حافظًا، ذهنه مستعد لأن يقبل مئة صورة مائتين ثلاث مئة صورة فى الباب الواحد، منهم من لا يكون كذلك يكون أقل.

لكن المهم فى طلب العلم أن تكون القاعدة سليمة، أما المشوش فهذا لا يسمى طالب علم اللى دائمًا مشوش لابد أن يبدأ من جديد.

أيضا مما ينبغى طرحه فى ابتداء هذه الدروس كوصية فى العلم

والتعلم:

أن يكون نظرك فى العلم مستمرًا حتى تُحكم العلم؛ أعنى بذلك أن بعض العلوم لا تفقهها، وتفهمها إلا إذا كنت لها دون غيرها.

مثلا التوحيد والعقيدة هذه تحكمها وتقوى فيها إذا كنت لها دائمًا تبحث فيها دائمًا تبحث فيها شيء من عمرك حتى تحكم قواعدها جميعا وتضبط ذلك، تكون عندك القاعدة، بعد هذا لو انتقلت إلى علم آخر يعنى من حيث الاستيعاب وكثرة البحث فيه يكون تأصيل هذه قد استقام.

مثلا فى العلوم المساعدة النحو، النحو من العلوم التى لا تطلب مع مشاركة شيء آخر، يريد ذلك العلم طالبَ علم متفرغ له فترة من الزمن حتى تحكمه، سنة إذا ضبطه جدًّا انتهى خلاص، بعد ذلك يكون تفريعات مسائل وقراءات تكون سهلة تستلذ لها كما تقرأ كلامًا صحفيًّا أو نحو ذلك؛ لأن التقعيد مشى عندك، لكن هذا ما يصلح بالمخالطة.

أقول هذا لأن بعض طلبة العلم يضع له جدولًا يقول مثلًا يوم السبت يكون لى كذا وكذا وكذا، يوم الأحد أقرأ فى كذا وكذا، يوم الاثنين أقرأ فى كذا، يجعل له جدولًا وإذا به يقرأ فى تسعة أنواع من العلوم أو ثمانية أنواع من العلوم وهذا غير صحيح.

هذا يكون بعد التأصيل والتقعيد، يكون استزادة من المعارف والعلوم، نعم يصلح؛ لكن فى البداية وهو لم يُحكم علما تختلط عليه العلوم، يدخل عليه ما ورد فى التفسير من مثلًا خلافات نحوية على ما فى النحو على ما فى أصول الفقه على ما فى مصطلح الحديث، ما فى العقيدة والتوحيد يدخل مثلًا على ما فى الفقه، وهكذا تختلط معه.

لكن الذهن خاصة فى ثلاثة علوم التوحيد العقيدة والفقه والنحو، هذه العلوم الثلاثة ما تقبل الشركة، أما غيرها فيمكن أن يؤخذ على مر الأيام والليالى بحسب ما جربت يعنى شيئًا فشيئًا، التفسير تأخذه شيئًا فشيئًا، الحديث شيئًا فشيئًا حسب ما تقرأ تستفيد، وكذلك العلوم الأخر.

الباب الثالث

مسائل منهجية متفرقة

طالب العلم والبحث

قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ:

«قد ذكرنا لكم فيما سبق فى هذه الكلمات أنّ طالب العلم لابد له أن يجمع ما بين ثلاثة أشياء:

* ما بين تلقى العلم عن الأشياخ الذين ينفعونه.

* والثانى الاطلاع والقراءة والتوسع فى المطالعة.

* والثالث فى البحث؛ بحث المسائل وتحريرها والنظر فى كلام أهل العلم فيها باحثًا مدوِّنا كاتبًا ما يصل إليه فى بحثه.

وقد ذكرنا المسألتين الأولين:

طالب العلم والقراءة على الأشياخ، ومنهجية فى الطلب، وكيف يتعامل مع المشايخ، وأشباه ذلك وما يتفرع منها.

وذكرنا أيضًا طالب العلم والقراءة وكيف يقرأ كتب أهل العلم، ومنهجية القراءة فى كتب أهل العلم، والفرق ما بين كتب أهل الفقه وكتب أهل الحديث فى مقدمة لذلك، إلى أشباه هذه المباحث التى تتصل بهاتين المسألتين.

وبقى أن نذكر شيئًا من القول فى مسألة طالب العلم والبحث.

والذى دعا إلى ذلك؛ يعنى إلى طرح هذا الموضوع شيئًان:

الأول: ما ذكرته من أن طالب العلم لابد له أن يبحث، ولا ينبت لطالب العلم ريش لجناحيه يصلح له أن يطير بهما فى سماء العلم إلا ببحث، فمن لم يبحث يبقى فى العلم ضعيفًا.

والأمر الثانى: أن البحث به تتضح المسائل، وبه يتبين طالب العلم معلومات كثيرة

متنوعة لم تكن تحصل له بلا بحث.

فكم من معلومات استفدناها من جرَّاء بحث مسألة فى اللغة أو بحث تفسير آية أو فى بحث موضع حديث، فمرّ معنا أثناء البحث مئات الفوائد المختلفة، وهذه إذا كان طالب العلم صحيح الذهن فإنه يستفيد مما يمر عليه، ولهذا يفضَّل دائمًا أن يكون البحث لطالب العلم المبتدئ أو لطالب العلم الذى فى طريق الطلب دائمًا يفضَّل أن يعانى البحث وأن لا يرجع دائمًا إلى الفهارس التى توصله إلى المقصود بأقرب طريق؛ لأن هذه الفهارس إما فهارس كشفية عن طريق المادة، أو عن طريق أول الحديث مثلا، أو عن طريق كلمة فى آية إذا كان لا يحفظ القرآن، طيب يعانى هذه الآية فى أى سورة ينظر ويتأمل لأنه سيستفيد من خلال ذلك، هذا الحديث أين أجده فى البخارى، موضوع الحديث هل هو فى كتاب كذا، فى مسلم أين أجده وهكذا.

بمعنى أنه إذا كان ثَمّ وقت لطالب العلم فكلما كان أبعد فى بحثه عن الوسائل المساعدة السريعة كالفهارس، فضلا عن السريعة جدًّا كالكمبيوتر والبرامج الحديثة، كلما كان مستفيدا لمعلومات ومتوسعا فيما لا يتصل ببحثه.

يبحث مسألة فى الفقه فيمر على كتاب كامل من كتب الفقه؛ يعنى مثلًا كتاب البيوع حتى يصل إلى مسألة، من خلال هذا البحث سيمر على المسائل هذه وسيرسخ فى ذهنه بعض ما يرسخ، وسيمضى ويعبر بعض ما يعبر لكنه سيستفيد فوائد كثيرة.

لهذا نقول: إنه كأصل عام لطالب العلم مع البحث كلما كان أبعد عمَّا ييسِّر له البحث فى مقتبل الطلب ومتوسط الطلب كلما كان أنفع له.

فإذن كمنهجية ابتدائية لا تفرح بسهولة العثور على المسألة فى مقتبل أمرك بقدر ما تفرح إذا بحثت عن مسألة وتعبت فى البحث حتى وجدتها.

طبعا من المسائل ما هو معروف المكان، أو من الأحاديث ما هو معروف المظنة، لكن منها أحاديث لا تدرى أين توجد.

فلا بد أن تبحث وهذا البحث قد يكون عن طريق المعجم المفهرس مثلًا فى الحديث تبحث عن هذه الكلمة ويخرج لك الباب والكتاب إما فى البخارى وإما فى مسلم إلى آخره من الكتب والجزء والصفحة فى مسند الإمام أحمد إلى آخره هذا متيسر، لكن إذا

أردت الفائدة الكبرى لا تعانى ذلك إلا إذا كان عندك متسعًا من الوقت؛ بل عانى التعب مثلًا تنظر فى موضوع الحديث إلى آخره.

هذا كمقدمة مهمة فى أنك فى بحثك فى أى مسألة كلما عانيت أكثر كلما استفدت أكثر.

هذه فوائد علمية، إضافة إلى الفوائد التعبدية الكبيرة التى يحصل عليها طالب العلم إذا مرَّ على تفسير آيات كثيرة فيها ذِكر الرحمن جل جلاله وذكر صفاته وذكر نعوت كماله، وما يحصل للقلب من فوائد فى العبادة والرِّقة والخضوع لله جل وعلا، المرور على الأحاديث كم من مرة سيصلى على النبى عليه الصلاة والسلام، ربما مررت على مجلد كامل لتبحث عن حديث؛ بل ربما أيام، فى بعض الأحاديث مكثنا أيامًا نبحث عنها حتى وجدت، فى خلال ذلك إذا صلحت النية من طالب العلم فإنه سيصلى على النبى عليه الصلاة والسلام مرات كثيرة.

فإذن فى معاناة البحث فوائد فى العبادة وفوائد فى التعبد، فإذا كان ثَم متسع من الوقت عند طالب العلم فلا يختر الطريق السهل.

البحث -كما ذكرنا- مهم؛ ولكن البحث يتنوع بتنوع الباحث، فقد يكون الباحث محدود الاطلاع، محدود العلم، ففى بحثه يريد أن يعرف شيئًا يسيرًا، وقد يكون الباحث يريد التوسع فيبحث عن أشياء كثيرة ومعلومات متوسِّعة، وقدرة الباحث على البحث لا يمكن أن تَحْدُثَ عندك إلا بشىء، لا يمكن على الإطلاق أن تحدث عندك إلا بشىء ألا وهو الاطلاع على الكتب، فكلما كانت معرفتُك بكتب أهل العلم أكثر وبما يختصّ به هذا الكتاب عن ذاك، مميزات هذا الكتاب، مميزات هذا المؤلَّف، ما تميز به المؤلِّف، إلى آخره، كلما كانت قدرتك على البحث أعظم.

معلوم أن كتب التفسير مختلفة هل تريد كلمة مختصرة تعرف معناها، أم تريد خلاف العلماء فى هذه الكلم؟

ثم إذا رأيت خلاف العلماء فى معناها هل تريد كل هذا الخلاف أم لا؟

إذا نظرت هل هذا الخلاف مبنى على أمر فى القراءات، ففى القراءات تنظر إلى أصول هذه القراءة، ثم إلى علل هذه القراءة، ثم إلى مأخذ هذه القراءة.

بمعنى أن البحث إذا أردت أن يضيق ضاق وإذا أردت أن يتسع جدًّا اتسع.

فما من مسألة فى أى مجال من مجالات العلم وفى أى فن من الفنون إلا ويمكن أن تكتب عليها صفحات كثيرة فى هذا الزمن؛ لأن العلم كثير والكتب كثيرة جدًّا؛ ولكن يختلف الباحثون فى مدى الاطلاع على الكتب.

إذن من لم يطَّلع على الكتب فإنه لن يستطيع أن يبحث، والاطلاع على الكتب ليس معناه أن تقتنى الكتاب، الكتب فى المكتبات العامة مثل مكتبات الجامعات، المكتبات المفتوحة العامة، هذه فيها آلاف الكتب، ومعلوم أنّ طالب العلم المبتدئ أو المتوسط أو حتى أكثر طلبة العلم لم يحصِّلوا كل الكتب، ولهذا كيف يطَّلعون على الكتب وعلى موضوعاتها وعلى فروع هذا الكتاب وما تميز به ومنهجه إلى آخره فى كل فن من الفنون؛ فى التفسير وأصوله، وفى الحديث وأصوله، وفى اللغة وأصولها، والفقه وإلى آخر العلوم جميعًا، لاشك أن هذا يتطلب منك معرفة الكتب أن تعيش فى المكتبات العامة، وهذا هو الذى يكتبه كثير من طلبة العلم والشباب أنهم لم يطلعوا على الكتب كتاب ما سمعنا به ما شفناه فى السوق، هذا ليس عذرًا لأن المكتبات العامة فيها حصيلة الكتب التى طبعت من نحو ثلاثمائة ألف سنة أو أربع مائة سنة والمخطوطات إلى آخره إلى زماننا هذا.

فكيف يكون طالب العلم باحثا إذا لم يعرف الكتب، يكون فى المسالة يعرف كتابا أو كتابين، فى مذهب ما عندك كتاب أو كتابين، فى شرح البخارى مثلًا عندك كتابا أو كتابين، طيب أين بقية الشروح شرح مسلم عندك شرح واحد فأين بقية الشروح؟ سنن أبى داوود عنده شرح، أين بقية الشروح؟ وكتاب فى الأصول عنده مثلًا الروضة وشرحها أو عنده كتاب التحرير مثلًا فى أصول الشافعية والحنفية ويظن أن هذه هى المسألة كلها؟ لا، كل علم فيه مئات الكتب وليس عشرات، ففى الأصول مئات، وفى اللغة مئات، وفى اللغة مثلًا فيه من أسماء اللبن فيه مؤلف إلى لسان العرب وتاج العروس، أسماء اللبن فيه مؤلف، أسماء جسم الإنسان، الرأس هذا فيه مصنف فى أسمائه فى اللغة بالدقة؛ العين، السواد ما بداخل السواد البياض ما يسمى، الرموش هذه أسماءها باللغة العربية، والحواجب والأجفان وأسماءها إلى آخره. الأزمنة النهار من بدايته إلى نهايته والشمس والليل من بدايته إلى نهايته ثم فيه مؤلفات فى أسمائها.

إذن ما ثم مسألة حصيلة هذه القرون العظيمة قلت أو صغرت فى علوم الشريعة الأصلية أو المساندة إلاّ وثَم فيها تصنيف كبير؛ لكن يختلف الناس فى الاصطلاح، بعض الناس يقول ما ندرى منين جابها فلان، المسائل كبيرة، العلوم طويلة ما نكون مثل الذى يقول ما لم نطلع عليه فليس بشىء، مثل القصة التى تعرفونها عن الإمام أحمد حينما أتى بحديث فقال له رجل: هذا حديث ما سمعناه. قال له: هل سمعت نصف العلم؟ قال: نعم، قال: والنصف الآخر؟ قال لم أسمعه. قال: هذا فى النصف الذى لم تسمعه.

وثَم من يدعى فى العلم ويتكبر عليه؛ ولكن ليس الكلام فى مثل ذاك الرجل الذى ما ثم غريبة فى اللغة إلا ويعرفها وما يسأل عن شىء إلا ويجيب، فاجتمع بعض طلابه الذين يحبون البحث وراء الأستاذ، اجتمعوا قالوا: لنخرج كلمة لا أصل لها ونسأل الشيخ عنها، فإذا هم يقطعون بيتا من الشعر:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا ....

(فاستبق بعضنا) قال نأخذ هذه الكلمة (ق بعض) هذه نأخذها ونسأل الشيخ عليها فلما [. .] قالوا: وجدنا كلمة لا نعرف معناها قال ما هى؟ قالوا: كلمة قبعض.

قال: قبعض هذا نبات طيب الرائحة ينبت فى أعالى جبال اليمن. وهم فى بغداد، وكيف يصلون إلى اليمن وكيف يثبتون صحة هذه المسألة إلى آخره، قد يكون مصيبًا وقد لا يكون، وبعض أهل العلم أوردها وقال مصيب قال هذا قال الشاعر:

كأن سنامها حُشِى قبعضا ....

فإذن العلم واسع وطالب العلم متى يتوسع فى البحث إذا اطلع على الكتب، لهذا لا يتصور أن تكون باحثًا بدون اطلاع على الكتب ولن تكون مطلعًا على الكتب إذا اقتصرت على ما يباع أو ما عندك؛ لأن الكتب بحر لا ساحل له، لما تحمله هذه الكلمة من معنى (بحر لا ساحل له).

فإذن كيف تتطلع على الكتب، تعرف الأمور المختلفة وما ألف فيها؟ تذهب إلى المكتبات العامة، ولهذا ينبغى على طلاب العلم أن يجلسوا فى المكتبات العامة، هذه الكتب التى فى الرفوف لمن حفظت؟ حفظت لطلاب العلم، إذا كان طالب العلم

كسلان لا يتصل بالكتب فى أماكنها ولا يعرف الطبعات، ولا يعرف هذا الكتاب هل هو موجود غير موجود، وقديم أو غير قديم، هذا يصيبه فيه ضعف بقدر ما فاته من ذلك.

إذن من المهمات فى البحث الاطلاع على الكتب ومعرفة شروحها أن ترتاد المكتبات العامة وتعرف ما فى كل فن من الكتب.

المسألة الثالثة: أن الباحث لابد أن يحدد ما يريد، إذا كان يريد بحث مسألة لابد أن يتجه إليها تكون دائمًا نصب عينيه وهو يبحث، ثُم يعلم أن الكتب التى تبحث فى أى فن من الفنون لها اتجاهات:

ففى التفسير ثَم مدارس: التفسير منقسم إلى مدرستين كبيرتين:

* مدرسة التفسير بالأثر.

* ومدرسة التفسير بالاجتهاد والرأى، ومدرسة التفسير بالاجتهاد والرأى تنقسم إلى أربع أو خمس مدارس وكل من هذه فيها مؤلفات.

إذا نظرت إلى اللغة: اللغة ثم فيها مصنفات وتختلف هذه المصنفات فى قوتها وضعفها وفى الثقة بما فيها من غيرها فى الاستشهاد.

كتب النحو مختلفة المدارس ثم ثلاث مدارس أو أربع مدارس فى النحو معروفة:

مدرسة البصريين، والكوفيين، ومدرسة أهل الموصل ببغداد والمدرسة الأندلسية فى النحو إلى غير ذلك.

فإذن وأنت تبحث هذه المسائل تطول عليك فلابد أن تكون محدَّدا فى بحثك حتى تصل إلى الشيء؛ لأنك قد تجد أمامك بحرًا متلاطمًا ووجود خلافات إلى آخره، فلا تدرى من أين تبدأ وإلى أين تنتهى.

لهذا تكون المسألة محددة تعرف أولا تأتيها شيئًا فشيئًا، بمعنى أن تبدأ بالأيسر ثم تبدأ فى التوسع، الأطول فالأطول، ولا تذهب إلى المطول ثم ترجع إلى المختصر.

يعنى مثلًا رجل طالب علم يبحث فى تفسير كلمة فيها قراءات مثلا، أو يبحث فى

تفسير كلمة فيها لغة، يذهب إلى البحر المحيط، هذا بحث محيط عليه ما المناسب؟ يذهب إلى ابن كثير أقرب، إذن يذهب إلى أقل منه طيب.

فإذن من الأمور الجيدة للباحث فى أول بحثه هى الوجهة التى توصله إلى المقصود حتى يتصور، ثم يتقدم فى بحثه، نصل هنا فى هذه المسألة إلى معرفة أنَّ الكتب نمت مع الزمان، نمت مع القرون ولهذا الخالف يأخذ من السالف، المتأخر يستفيد من المتقدم.

إذا نظرت مثلًا إلى كتب الفقه وجدت أن مدرسة مثلًا الإمام أحمد بن حنبل ومذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله فى الفقه الكتب كثيرة جدًا؛ لكن يمكن أن تحصرها فى كتب محدودة، وهذه الكتب أخذت من كتب محدودة إلى أن تصل إلى زمان المتقدمين فى الفقه الحنبلى، يعنى لا يأتى الباحث ويأخذ فى الفقه خطًا واحدًا فى التأليف ويستكثر به، هذا فيه ضعف فى البحث؛ يعنى ينقل عشرة نقول أو اثنى عشر نقلًا كلها من كلام المتأخرين من الحنابلة مثلًا أو من الشافعية لا شك هى مدرسة واحدة بعضهم ينقل عن بعض وبعضها موسع وبعضها مختصر، لكن الباحث ينتبه إلى المدارس الموجودة فى هذا الفن فإذا أراد أن يتوسع فلا يشغل نفسه بالتوسع فى الخط الواحد أو فى المدرسة الواحدة؛ بل إذا أراد أن يتوسّع يتوسع الموجود فى جميع هذه المدرسة أو المذهب الفقهى أو المذهب النحوى أو التفسير أو الحديث إلى آخره.

نقف وقفة فى كتب الفقه مثلًا لطالب العلم والبحث فى كتب الأصول كمثال.

كتب الفقه كما ذكرنا لك عدة مدارس، كلام الفقهاء فى كتبهم كل مذهب هو الذى يؤتمن على نقل مذهبه؛ يعنى إذا وجدتَّ كلام المذهب تريد تعرف رأى الحنابلة تأخذه من كتب الحنابلة، ما تأخذ رأى الحنابلة من سبل السلام أو من فتح البارى أو نحو ذلك؛ لأنه ما دام أن المصدر الأصيل فإن الأخذ عن الفروع ضعيف، مثل فى كتب الفقه من يأخذ مثلًا عن مختصر المقنع مثلًا زاد المستقنع فى مسألة نص عليها فى المقنع، أو يأخذ من الإقناع فى فقه الحنابلة مسألة موجودة فى كتب شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأن صاحب الإقناع كثيرا ما يقول وقال الشيخ كذا يعنى شيخ الإسلام ابن تيمية، أو يأخذ مثلًا من الحواشى؛ حواشى كتب الحنابلة وهى كثيرة جدًّا حواشى المنتهى، حواشى الإقناع، حواشى الفروع إلى آخره. إذن هذه الروايات والإنصاف موجود.

إذن فالباحث إذا كان يعرف الكتب فإنه إذا نزل درجة فى البحث فإنه معرض للغلط، فكلما علا إسناده وعلا النقل كلما كان أقوى، هذا فى الفقه فقه الحنابلة عند المتأخرين، وكيف وصلت عند المتأخرين، فكيف إذا انتقلنا عند المتقدمين، كذلك عند الشافعية، كذلك عند المالكية، عند الحنفية، كتب الحنفية الآن طبع منها عشرات، هل كل هذه الكتب معتمدة عند الحنفية؟ لا، ثَم كتب ظاهر الرواية وثَم كتب أخرى فما هو المعتمد عندهم لابد أن يعرف طالب العلم ما الكتب التى يعتمد عليها أصحاب المذهب حتى إذا نقل يكون نقله موافق للصواب عند أهله، مثلًا المذهب المالكى فيه كتب معتمدة وفيه كتب غير معتمدة؛ يعنى عند المتأخرين والمذهب إذن لابد من معرفة ذلك هذا بنظرة عامة.

نصل هنا إلى بحث إذا أراد طالب العلم أن يبحث فى جمع الأقوال المختلفة للعلماء فى مسألة فقهية كيف يفعل؟

عندنا مسألة مثلا: **الوقوف بعرفة إلى زوال الشمس**. الوقوف بعرفة إلى زوال الشمس يعنى فى يوم عرفة هل هو مجزئ فى الحج؟ يعنى على الوقوف بعرفة أو من وقف هل يعتبر حجه تام؟ يعنى أتى بالركن أم لا بد من الوقوف بعد الزوال؟ يعنى هل الوقوف بعرفة يبتدئ وقته من بعد الزوال من يوم عرفة؟ طيب.

مسألة إذا وقف بعرفة وقبل غروب الشمس نفر منها؛ يعنى خرج من عرفة وغربت عليه الشمس وهو خارج عرفة، هل حجه صحيح أم ليس بصحيح؟ التحلل الأول يحصل بإيش؛ بأى شيء؟ هذه مثلًا مسائل فقهية [مشهورة]، مسائل مشهورة ستجدها فى الكتب لكن هنا نأتى إلى منهجية كيف منهجية البحث شيئًا فشيئًا.

أولا لابد أن تتضح الصورة؛ صورة المسألة، اتضاح الصورة إذا كانت صورة المسألة قد عرضت عليك عن طريق شيخ أو فهمتها أو تصورتها فهذا طيب، إذا لم تتضح لك صورة مسألة من المسائل فالخلاف؛ خلاف العلماء فى المسألة يوضح الصورة، بمعنى إذا صارت الصورة واضحة إيش معنى هذه المسألة، تنظر إلى خلاف العلماء فيتضح لك حدود الصورة وستقرب أو طبعًا إذا تمكنت من السؤال عنها فهذا حسن، تأتى الآن إلى بحث أحد هذه المسائل الفقهية التى ذكرنا، طبعا تعرف أن المذاهب الفقهية منقسمة إلى خمسة مذاهب: المذاهب الأربعة ومذهب الظاهرية،

مذاهب أهل الحديث هي داخلة في مذاهب الأئمة الأربعة؛ لأنها بين أقوال أحمد والشافعي ومالك، هذا يسمى عند العلماء الخلاف العالي، وثَم خلاف أقل وهو كلام العلماء غير المتبوعين مثلًا خلاف الأوزاعي، خلاف ابن جرير، أو خلاف المتقدمين من التابعين إلى غير ذلك، فإذا أراد طالب العلم أن يبحث مسألة في ذلك فإنه يبتدئ بالخلاف العالي ثم ينزل إلى أن يصل إلى عهد الصحابة رضوان الله عليهم، وهذه المنهجية هي التي تفقّه وتفيد الباحث، خلافًا لمن ظن أن الصواب العكس أنك تبدأ من عهد الصحابة ثم تصعد، هذا غير جيد لأن مع تقدم العصور المسائل اتضحت وصار الخلاف محدد والأدلة محددة، فإذا نظرت إلى كلام المتأخرين؛ يعني كلام الأئمة ثم انتقلت شيئًا فشيئًا إلى أن تصل إلى زمن التابعين ثم زمن الصحابة في الكتب والمصنفات هنا تصل في البحث إلى رؤية واضحة وقوة، وهذه هي طريقة أهل العلم والمحققين فيما يعرضونه في البحث كما تراه في المغني والمجموع وفي المحلى وفي غير هذه الكتب.

هذه الخطوات تتنوع بحسب المادة؛ يعني تأخذ رأي الحنابلة قد تجد الرأي في كتاب حديث في شروح الأحاديث مثل نيل الأوطار أو فتح الباري أو ما أشبه ذلك أو شرح النووي على مسلم، هذا طيب؛ لكنه قد ينسب إلى مذهب ما ليس قولًا لصاحب المذهب؛ يعني قد ينسب فتح الباري للإمام أحمد أقوالًا هي في الواقع أخذها من بعض كتب المذهب؛ لكن ليست هي المذهب، إذا أتى الباحث وقال الحنابلة كذا أو مذهب الإمام أحمد كذا هذه تحتاج منه إلى تأنٍّ لابد أن يأخذها من كتب أصحابها، كذلك الشافعي المالكي أبو حنيفة إلى آخره.

الظاهرية إذا قيل هذه المسألة تبحث ما مذهب الظاهرية فيها، مذهب الظاهرية يُؤخذ من أقوال داوود الظاهري، وأقوال داوود الظاهري مدونة في عدد من الكتب، وفيه كتاب جمع المسائل التي خالف فيها داوود الأئمة الأربعة، ابن حزم خالف داوود في المدرسة الظاهرية في مسائل وذهب إلى خلاف مذهب الظاهرية؛ يعني خلاف مذهب داوود في هذه المسائل؛ يعني طالب العلم تبدأ تحدد عنده المسار، فإذا عرف أصبح دقيقًا في بحثه.

أنا أرى اليوم كثيرًا ممن يبحثون ويحققون الكتب خاصة من طلبة العلم المتوسطين لا يرعون جانب المنهجية في البحث والتعليقات وتحقيق المسائل، فلهذا يجد طالب

العلم إذا نظر فى التحقيقات يجد صوابا كثيرا ويجد خلطًا أيضًا أو ضعفًا فى المنهجية.

تأخذ مسألة من مسائل اللغة، نحن قلنا الأصول؛ نأخذ مثلًا مسألة من مسائل الأصول، الأصول أصول الفقه متنوعة بحسب المذاهب، فالحنابلة لهم أصول، والشافعية لهم أصول، والمالكية لهم أصول، والحنفية لهم أصول، والظاهرية أيضًا أو ابن حزم بالخصوص له أصول فقه خاصة به دونها فى كتابه الإحكام فى أصول الأحكام.

إذن إذا أردت أن تبحث مسألة من مسائل الأصول تقول: قال الأصوليون كذا. إذا قلت هذه الكلمة فإذا أن تنسب إلى مذهب؛ يعنى قال الأصوليون فى مذهب الحنابلة كذا، أو أن تنسبها إلى إجماع الأصوليين، ومعلوم أن المسألة دقيقة، فمثلا إذا قال القائل: قال الأصوليون الأمر للوجوب. هذه الكلمة مالها معنى لأن الأصوليين مختلفون هل الأمر للوجوب أم لا؟ اختلاف طويل، آخر يكون أدق فى التعبير فيقول: قال الأصوليون الأصل فى الأمر أنه للوجوب. هذه أدق من الكلمة السابقة وتكون أقرب إلى قول جمهرة من الأصوليين أكثر من الأوائل، إذا قال الأصوليون الأمر للوجوب هؤلاء قلة، إذا قال قال الأصوليون الأصل فى الأمر أنه للوجوب هؤلاء كثرة من الأصوليين وقد يكون منسوب إلى مذهب أو مذهبين من مذاهب الأئمة أو أكثر، وهكذا تمشى فى أنواع المسائل، إذا قال مثلا: الأمر إذا عرض له استفهام فإنه يدل على الاستحباب. قال الأصوليون الأمر إذا عرض له استفهام فإنه يدل على الاستحباب. هذه قد تجدها مثلًا فى فتح البارى قد تجد مثل هذه الكلمات؛ لكن هو لا يعنى بالأصوليين إجماع الأصوليين إنما يعنى طائفة من الأصوليين الذين استفاد منهم هذه المسألة، تأتى هذه المسألة مثلًا هل الاستفهام يدل على الاستحباب أم لا؟ الاستفهام صارف من صوارف الأمر لأن يكون أصله الوجوب أم لا؟ هذه مسألة فيها بحث بين علماء الأصول.

المقصود من ذلك أن طالب العلم إذا أراد أن يبحث مسألة من مسائل الأصول فليعلم طرائق الأصوليين فى بحث المسائل حتى تكون عبارته دقيقة فيما إذا بحث يعرف مدار الأصول وكتب الأصول ومميزاتها إلى غير ذلك.

تقسيم الأصول أصول الفقه كيف قسموه، تقسم الفقه، كل هذه مهمة لطالب

العلم وهو يبحث.

تنبنى لنا مسألة كلية أخرى فى بحثك إذا أراد أن يبحث مثلًا اللغة، كتب اللغة معلوم أن بعضها ينقل عن بعض، بعضها مختصر لبعض، وبعضها يجمع كتبا متعددة، فمثلا يأتى طالب العلم -مثل ما نشوف فى كتب ورسائل إلى آخره- يقول مثلًا قال فى لسان العرب كذا، وقال الجوهرى فى صحاح اللغة كذا؛ يعنى جاب نفس العبارة فى اللسان كذا وفى الصحاح العربية، طبعا صاحب الصحاح متقدم فى القرن الرابع الهجرى وصاحب اللسان متأخِّر صاحب اللسان جمع خمسة كتب ابن منظور ليس له كلام فى لسان العرب، ولذلك يأتى طالب العلم ويقول قال ابن منظور فى لسان العرب كذا، هذا كلام لا معنى له، هذا الكلام لا معنى له للعلماء الذين يفهمون اللغة، أن يقول قال ابن منظور فى لسان العرب معنى كذا هو كذا هذا ليس له مانع لماذا؟ لأن ابن منظور ذكر فى مقدمته. . . . خمسة كتب أو ستة فرتبها فى هذا الكتاب فلم يؤلف تأليفا مستقلا خلافا لفيروزآبادى فى القاموس المحيط الذى جمع كتبا لكن صاغها بصياغته وثَم أشياء تفرد فيها ورد فيها على من سبقه ورد عليه واستدرك وأُستدرك عليه إلى غير ذلك مما هو معروف.

إذن طالب العلم مثلًا يعرف تسلسل كتب اللغة والكتاب الذى دخل فى غيره والكتاب الذى استقل به صاحبه، يعرف من أين أُستقى ذلك حتى يكون دقيقا، هذا لا يتأتى لك إلا بمعرفة مدارس اللغة وكيف نشأت الكتب وصنفت وأشباه ذلك، منزلة كتب اللغة؛ هل كل كتاب لغة معتمد؟ لا، هل إذا قال فلان وقال صاحب الكتاب الفلانى يعنى انتهى فى المسألة؟ لا، لأن صاحب اللغة أيضًا يحتاج إلى دليل له يدل على أن ما نقله صواب، وإلا فيكون الاحتجاج غير مستقيم.

خذ مثلًا الجوهرى فى كتابه صحاح اللغة العربية ذكر أنه ألَّف كتابه هذا بعد أن مكث فى البادية نحو من أربعين يتلقف اللغة، فهو كتب على أن كل كلمة أوردها فى كتابه معناه أنه سمعها من العرب الأقحاح بعد أن خالطهم فى البوادى.

هل يعنى ذلك أن العرب لم يدخل إليهم اللحن البتة؟ هذا واحد.

الثانى هل يعنى كلامه هذا أنه ليس ثم مادة أوردها إلا وهى مسموعة له من كلام

العرب؟

ولذلك جاءنا كتاب الجوهرى وهو معروف سماه الصحاح وهو عند أهل اللغة بمنزلة كتب الصحاح فى الحديث؛ لكن ثم فيه أشياء لا مستند لها عند الباحث اللغوى الصحيح، وثَم مسألة من مسائل العقيدة المشهورة عندكم هى مسألة الاستواء المعروفة قال استوى بمعنى استولى، قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق ....

يعنى استولى، وهذا غلط والشعر لا يصح إلى آخره، إذن فليس معنى ورود كلمة فى كتاب من كتب اللغة أنها فى اللغة كذلك؛ لكن هذا متى يؤول إليه الباحث إذا تطور فى بحثه وفى تطبيقه وعلم أننا كلما رجعنا إلى الزمن الأول كلما كنا فى سعة؛ يعنى فى معلومات واسعة وتبدأ تضيق تضيق إلى أن نصل إلى الصواب فى العلوم كلها.

يأتى آتٍ ويقول قال الشاعر يحتج بمسألة يقول قال الشاعر كذا، طيب هذا الشاعر من هو؟ يقول هذا بيت لا يعرف قائله، طيب كيف عرف أن هذا البيت محفوظ؟ أولا وأن هذه الكلمة التى احتج بها حفظت ورويت على هذا النحو من الذى رواها؟ وهل هو من حفاظ العربية أم لا؟ ثم هل خولف فيها أم لا؟ ثم هل القافية واحدة أم تعددت القافية؛ لأن من علامات الشعر الملحون أن تتعدد القافية فى البيت الواحد إلى غير ذلك.

إذن فالبحث إذا أردته على حقيقته فإنه متوسِّع جدًّا؛ يعنى ليس ثم مسألة إلا وراءها مسألة، وراءها مسألة حتى يصل الباحث فى تحقيق العلم إلى أهله، فلا يمكن أن تحقق مسائل فى العربية حتى تحكم العربية وتُحكم المؤلفات وتحكم أصول الاستدلال، وثَم مصطلح للغة أليس كذلك؟ ألف السيوطى الاقتراح فى أصول النحو وثَم البلغة فى أصول اللغة، وثم فى التاريخ مصطلح التاريخ، وثم فى الأصول أصول الفقه، وفى التفسير أصول التفسير. وفى الحديث أصول الحديث.

إذن ليس ثم علم إلا وله أصول هذه قوانين تضبط بها.

إذن الباحث لابد أن يكون متئدًا فى بحثه متريثا، فالعلم واسع جدًّا جدًّا أكبر مما تتصور ولهذا لابد أن يكون ثم بلوغ فى البحث وفى أخذ العلم، وأن يتحرى طالب

العلم الصواب المختصر، ولا يظن أنه إذا نقل نقلا معناه انتهى، انتهى الأمر وانتهت المسألة؟ لا، فالعلم واسع ومدارسه كبيرة متنوعة.

إذا أراد طالب العلم أن يبحث مسألة تاريخية، التأريخ يرد لك، إما فى كتب أهل العلم موضع من التاريخ أو من السيرة أو تَرِد عليك شبهة أو إيراد أن الصحابة كانوا كذا أو حصل فى وقعة كذا، تريد أن تحقق المسائل، طبعا كتب التاريخ المتأخرة أخذت كما قلنا [....]، كتب المتقدمين فى التاريخ كانت بالأسانيد ما قبل الطبرى من الكتب كتب ابن إسحاق؛ بل ما قبله كتاب عروة بن الزبير، وكتب التابعين فى السيرة والتاريخ وكتب وهب بن منبه فى التاريخ وكتب ابن جرير وكتب ابن أبى خيثمة إلى آخره، ثَم كتب كثيرة فى التاريخ كانت تروى بأسانيدها، ما ثم واقعة إلا بأسانيدها، فتأتى فتنظر فى كتب المتأخرين فتجد أن ثَم وقائع بلا إسناد، تبدأ من ابن الجوزى بل ما قبله ابن الجوزى فى [المنتظم] إلى ابن الأثير فى الكامل إلى ابن كثير فى البداية والنهاية إلى آخره، مع أن ابن كثير حافظ من حفاظ الأحاديث تحرّى ودقق لكنه أيضًا اعتمد على ما ساقه من قبله.

إذن التاريخ يروى هكذا؛ لكن إذا أردت أن تبحث مسألة فهل تبحثها بوجودها فى البداية والنهاية، يقول لك قائل ذكرها فى البداية والنهاية هل معناه انتهى، إذن ثم كتب قبل البداية والنهاية عرض فيها للمسألة إلى أن تصل إلى مصدر هذه القصة أين هو؟ فإذا بحثت وبحثت ستجد المصدر، فإذن مسائل التاريخ تروى هكذا فإذا أتينا إلى قضية فى محك وأردنا أن نبحث فيها لابد من التدقيق وإلى الرجوع فى التاريخ أول ما طَبعوا طبعوا التاريخ للطبرى، وطبعوا كتب فى التاريخ متنوعة مثل سيرة ابن هشام أول من طبعها، وتواريخ مختلفة تاريخ مكة والمدينة وتاريخ بغداد وتاريخ مصر وتواريخ المغرب إلى آخره، تواريخ فارس هم الذين طبعوها، أخذوا من هذه الكتب أشياء وقالوا هذا الموجود فى تاريخ المسلمين.

فإذن الباحث لا يقول هذا ذكره الطبرى هذا غير مستقيم فى أصول البحث؛ بل لابد أن ينظر إلى استقامة ما أورد إذا كان مستقيما، فقصص التاريخ تذكر للعبرة؛ لكن إذا كان فيه ثم إشكال لابد أن يحقق المسألة ويبحث هذه القضية إلى أن يصل إلى الزمن الأول.

لم يكتب للتاريخ مصطلح وأصول فى بحث التاريخ، إلا من أحد الباحثين فى الزمن الحاضر، وسمَّى كتابه مصطلح التاريخ واعتمد فى كتابه على أصول أهل الحديث ومصطلح الحديث، الدراسات التاريخية يعنى مع النظر فى الدراسات التاريخية يعنى مع إضافات وهذا لاشك مهم لأن التاريخ نقل بالأسانيد، نعم أسانيد التاريخ لا ينظر إليها نظرنا إلى الحلال والحرام والعقيدة؛ لكن إذا كان المقام مقام استدلال فلا بد أن يبحث الباحث.

خذ مثلًا علمًا آخر فيما يبحث طالب العلم وما يبحثه -فى مسائل التوحيد ذكرنا لكم فى ذلك لكن نعيدها- فى مسائل التوحيد سيبحث مذهب السلف فى مسألة هل يبحثها فى كتب السنة المتقدمة مباشرة أم يرتب البحث؟ نقول: لابد أن يرتب البحث كما ذكرنا من مختصرات الأئمة من مختصرات كتب أئمتنا أئمة الدعوة كابن تيمية وابن القيم أين ذكروها؟ كيف عرضوا المسألة؛ صوروها؟ ثم بعد ذلك تبدأ تنتقل إلى الكتب المطولة حتى تصل إلى كتب السنة المتقدمة بالأسانيد، هذا يعطى ثراء فى تصور المسألة، ثم تبدأ تتوسع؛ لأن المتأخر من أئمة السنة يسَّر لك عرض المسألة وأعطاكها فى قالب قاعدة منتهية، وفى كتب السلف قد تجد نقلا عن إمام يمثِّل بعض القاعدة عقدية ونقل عن آخر يكملها إلى آخره فمجموع كلام السلف صاغه الأئمة المتأخرون.

فإذن طالب العلم يرتب بحثه بالتوسع فى ذلك إذا أراد أن يبحث فى مسألة من مسائل اعتقاد أهل البدع مثلًا فى كتب الأشاعرة من مسائل الأشاعرة ينظر أين ذكرت المسالة كيف صوروها أولا ترجع إلى كتب الأئمة تنظر كيف عرضوا للمسألة، كيف صوروا مذهب أهل السنة وكيف صوروا المخالفين من الأشاعرة والمعتزلة والخوارج إلى آخره.

ثم تنتقل منها إلى كتب القوم ولابد للباحث المتخصص فى العقيدة ليس كل طالب علم أن يعرف هذه الكتب ومميزاتها إلى آخره، ثم بعد ذلك يرجع إلى الرد عليها عند شيخ الإسلام وابن القيم والأئمة رحمهم الله تعالى.

كتب الحديث وهى آخر المطاف كثيرة جدًّا ومناهج علماء الحديث فى الشروح مختلف، وكما ذكرت لك فى كلمة سبقت يظن الظان أن المسألة إذا ذكرها شراح الحديث معناه أنها هى مذهب أهل الحديث أو أن هذا القول هو الأحق بأن يلقى

وهذا ليس على إطلاقه.

فإذا نظرت إلى بداية شرح كتب السنة، شرح البخارى من أول من شرحه الحافظ الخطّابى محمد بن سليمان بن محمد رَحِمَهُ اللهُ، وكذلك سنن أبى داوود شرحه الخطابى أيضًا فى كتاب معالم السنن، وكل من الكتابين مختصر جدًّا ومطبوع، بدأ العلماء يفرِّعون على هذه النواة الأولى شرح كل بحسب ما يفهم من الفقه على مذهبه، ولهذا تميَّز الحافظ بن حجر فى كتابه فتح البارى بأنه جمع ما قاله العلماء فى الحديث: سواء علماء اللغة أو علماء الإسناد أو علماء الفقه، فإذا مثلًا جاءت كلمة فى حديث رواه البخارى تجد أن هذه الكلمة يفسرها من تقدم بكلمة، هذه ليس معناها أنها مسلَّمة، تجد أن الخطابى قال هذه الكلمة معناها كذا؛ لكن عند ابن حجر تجد أنه توسَّع نقل عدة نقول عن السلف يعنى السلف اللغويين.

مثلا أتينا إلى حديث «**أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب**»، طيب جزيرة العرب عند الحنابلة لها حد وعند الشافعية لها حد، وعند المالكية لها حد، عند علماء اللغة لها حد، اختلفوا فيها وطوَّلوا، يأتى شارح الحديث يقول جزيرة العرب هى كذا وكذا، فهل عند الباحث انتهى الحد عند هذه المسألة يعنى خلاص، ذكر الشراح يقول ذكر الشراح أنها كذا يعنى انتهى؟ لا؛ لأنه لابد البحث جزيرة العرب فى أصل بحثها هل هو فقهى أم لغوى؟ لابد تسأل نفسك هذا السؤال، فإذا كان فقهيا المرجع عند أهل الفقه، وإذا كان لغويا فمرجعه عند أهل اللغة.

إذن أصل البحث هو بحث لغوى؛ يعنى جزيرة العرب هذه كلمة موجودة معروفة عند العرب فى استعمالاتهم وجاء استعمالها فى النص فى الأحاديث إلى آخره.

فإذن تعرف مأخذ هذا البحث الذى تبحثه، فيكون إذن كتاب شرح الحديث هو مثل الهادى لك لتعرف مداخل البحث، فإذا قرأت للشارح ونقل عن الفقهاء تذهب إلى كتب الفقهاء وتتوسع، نقل الشارح عن اللغويين تذهب إلى كتب اللغة وتتوسع، ثم بعد ذلك يكون العلم عندك ثريا متوسعا فى هذه المسألة.

مثلا هذا حد جزيرة العرب فى شرح المُفَضَّليات المعروف اختيارات المفضَّل ثَم فصل طويل جدًّا فصل فيه أقوال العلماء والأشعار وما يتعلق بذلك فى حد جزيرة العرب،

هذا بحث موجود فى شرح من شروح أشعار العرب كتاب أدبى وهو متقدم فى الزمان فى القرن [الثالث] نقل عن الفقهاء ونقل عن التابعين عن الشعبى ونقل عن غيره فى حد جزيرة العرب ونقل عن اللغويين وعن الأئمة وقول الإمام مالك إلى آخره.

فإذن ثم مصادر للبحوث موجودة فى كتب الحديث، فطالب العلم إذا اقتصر فى مسألة ما على ما هو موجود فى كتب الشروح المتأخرة وقال خلاص هذه هى كلمة الفصل يضعف بقدر ذلك، طيب إذا كان العالم هو الذى استدلَّ بما هو موجود عند الحافظ، بما هو موجود عند النووى، فهذه لها مزيتها؛ لأن العالم الأصل فيه أنه اطلع على أشياء كثيرة جدًّا ثم اختار كلام الحافظ ابن حجر ثم اختار كلام النووى، فيكون هذا الاختيار دلَّ على أن هذا الكلام هو أحسن ما وجد، فإذا كان العالم متبحرا فى العلم ثم اختار من كلام العلماء بعضه فيدل ذلك على نفاسة هذا الكلام وعلى أنه هو الصحيح عنده.

فإذن نأتى إلى مسائل الرجال يأتى باحث ويقول هذا الحديث إسناده حسن؛ لأن فيه فلان قال الحافظ ابن حجر فيه صدوق، هذا الكلام فى الحقيقة لا معنى له، الحافظ ابن حجر ألف التقريب ليكون كاشفا معك فى اليد فى أسفارك؛ يعنى تعرف تقريبه ليس الحكم على الرجل، نعم يدل هذا على أن الحكم هو اختيار الحافظ والحافظ حافظ وله جلالته فى العلم؛ لكن المسألة لم تنته عند هذا الحد، لابد أن تتطلع على كلام الأئمة المتقدمين، من قال ثقة لماذا قال ثقة؟ ومن قال ضعيف لماذا قال؟ هل ضُعِّفَ مطلقا أو ضُعِّفَ فى زمن دون زمن يعنى اختلط أو فى بلد دون بلد أو فى حضرة كتبه أو فى غير حضرة كتبه أو هل هو مقبول فى كل العلوم؟ أو يعنى ثَم أشياء كثيرة تأتى.

فإذن الباحث لابد أن يكون دقيقا وكلما صار أدق كلما صار أحرى بالصواب فى العلم.

نأتى إلى المتأخرين فى شروح الحديث خاصة علماء الهند، علماء الهند شرحوا البخارى، شرحوا مسلمًا، وشرحوا أبا داوود، وشرحوا جامع الترمذى، وشرحوا النسائى، وشرحوا ابن ماجه، شرحوا الجميع، ومسند الإمام أحمد شرحه الشيخ أحمد البنا رحمه الله، هذه الشروحات للأحاديث من أين استقيت؟ لابد للمؤلف مراجع، فإذا أراد الباحث أن يقتصر عليها فإنه يضعف بقدر ذلك، تبحث تكشف سريعا هذا

حسن، لكن إذا أردت أن تبحث بحثا مدقق وتنشره ويكون لك فائدة بشيء تقتنع به لابد أن تتوسع فى البحث مرة وتصل إلى أقصى الموجود، هذه الطبقة من الشروح تجد أن اعتمادهم على أربعة أنواع من الكتب:

* فى اللغة اعتمدوا على القاموس دون غيره.

* وفى شروح الأحاديث اعتمدوا على شرح المشكاة الذى هو مرقاة المصابيح لعلى القارى وفتح البارى ونيل الأوطار، هذا الثانى.

* الثالث فى نقلهم للمذاهب الفقهية اعتمد بعضهم على بعض، السلسلة تدور، هذا يأخذ من هذا، وهذا سبق هذا، وإلى آخره.

* الرابع فى مسألة التحقيق والتحريم إذا قال الراجح فهو يرجِّح بحسب ما تاح له فى ذلك الوقت بحسب وضعه، تارة تجد أنه يقول أن هذا واجب تارة يقول أنه مستحب، وكلما كان أقوى فى الأصول وفى الاستدلال وفى الاجتهاد كلما كان نظره أدق، من لم يدرك علم الأصول مثل من أدرك علم أصول الفقه كالشوكانى، ليس بمنزلة من أدرك علم الإسناد والصحيح من الضعيف مثل من لم يدرك ذلك فى الشروح.

فإذن ليس كل ما قيل فى شروح الأحاديث هذه المتأخرة مسلم بل لابد للباحث لا يقتصر عليها ليصل إلى كلام المتقدمين.

أغرب من ذلك أن يقتصر الباحث على كلام بعض المعاصرين فى نصوصهم، سواء فى اللغة أو فى العلوم المختلفة، لاشك أن هذا ضعف لأنه من حيث أخذوا فخذ، ومن حيث نقلوا فانقل، والحمد لله الآن ثورة علمية كبيرة بوجود هذه الكتب بيننا، فلابد للباحث أن يصل إلى أوائل المسائل.

هذه الكلمات لعلها تفتح مجالا فى إقبالة هذه الدروس على تنشيط كل واحد منكم وممن يسمع هذا الكلام فى البحث، فطالب العلم ما يشتاق للعلم يتحرك فيتفاعل معه إلا بالبحث، لابد أن يقسم أمره على هذه الأقسام الثلاثة:

* لابد من طلب العلم على الأشياخ.

* لابد من المطالعة والقراءة لتستفيد.

* لابد من بحث مسائل تتنقح عندك وتتضح الصورة ويكون عندك شغف بالعلم.
وكلما كنت أرغب فى البحث كلما كان رغبتك فى العلم وصلتك بالكتب أعظم.

طالب العلم والفتوى

١- سئل الشيخ عبد العزيز بن باز:

أنا طالب علم، كثيرًا ما يُوجَّهُ إلى المسائل عن أمر من الأمور، سواء فى العبادة أو غيرها، فأعرف الإجابة جيدًا، إما عن سماع أحد المشايخ، أو فى الفتاوى، ولكن يصعب على استحضار الدليل الصحيح، فقد يصعب على ترجيحه، فبماذا توجهون طلبة العلم فى ذلك؟

الجواب: لا تفت إلا على بصيرة، وأرشدهم إلى غيرك ممن تظن فى البلد أنه خير منك وأعلم بالحق، وإلا فقل: «أمهلونى حتى أراجع الأدلة وأنظر فى المسألة»، فإذا اطمأننت إلى الصواب بالأدلة، فأفتهم بما ظهر لك من الحق.

وأوصى المدرسين لأجل هذا السؤال وغيره أن يعنوا بتوجيه الطلبة إلى هذا الأمر العظيم، وأن يحثوهم على التثبت فى الأمور، وعدم العجلة فى الفتوى والجزم فى المسائل إلا على بصيرة، وأن يكونوا قدوة لهم فى ذلك بالتوقف عما يشكل والوعد بالنظر فيه بعد يوم أو يومين، أو فى الدرس الآتى، حتى يتعود الطالب ذلك من الأستاذ بعدم العجلة فى الفتوى والحكم، إلا بعد التثبت، والوقوف على الدليل، والطمأنينة إلى أن الحق ما يقوله الأستاذ، ولا حرج أن يؤجل إلى وقت آخر حتى يراجع الدليل، وحتى يراجع كلام أهل العلم فى ذلك. فقد أفتى مالك فى مسائل قليلة، وردّ مسائل كثيرة، قال فيها: «لا أدرى»، وهكذا غيره من أهل العلم.

فطالب العلم من مناقبه أن لا يعجل، وأن يقول لا أدرى فيما يجهل.

والمدرسون عليهم واجب عظيم، بأن يكونوا قدوة صالحة فى أخلاقهم وأعمالهم للطلبة، ومن الأخلاق الكريمة أن يُعوَّد الطالب كلمة «لا أدرى»، وتأجيل المسائل، حتى يفهم دليلها وحتى يعرف حكمها، مع التحذير من الفتوى بغير علم، والجرأة عليها، والله ولى التوفيق.

٢- قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين معددا آفات الطلب:

الافتراء بغير علم

الإفتاء منصب عظيم، به يتصدى صاحبه لبيان ما يُشكل على العامة من أمور دينهم، ويرشدهم إلى الصراط المستقيم؛ لذلك كان هذا المنصب العظيم لا يتصدر له إلا من كان أهلًا له؛ لذلك يجب على العباد أن يتقوا الله تعالى، وأن لا يتكلموا إلا عن علم وبصيرة، وأن يعلموا أن الله وحده له الخلق والأمر، فلا خالق إلا الله، ولا مدبر للخلق إلا الله، ولا شريعة للخلق سوى شريعة الله، فهو الذى يوجب الشيء، وهو يحرمه، وهو الذى يندب إليه ويحلله، ولقد أنكر الله على من يحللون ويحرمون بأهوائهم، فقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾ وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [يونس: ٥٩- ٦٠].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾ [النحل: ١١٦- ١١٧]، وإن من أكبر الجنايات أن يقول الشخص عن شيء إنه حلال، وهو لا يدرى ما حكم الله فيه، أو يقول عن الشيء إنه حرام، وهو لا يدرى عن حكم الله فيه، أو يقول عن الشيء إنه واجب، وهو لا يدرى أن الله أوجبه، ويقول عن الشيء: إنه غير واجب، وهو لا يدرى أن الله لم يوجبه، إن هذه جناية، وسوء أدب مع الله عز وجل.

كيف تعلم أيها العبد أن الحكم لله ثم تتقدم بين يديه، فتقول فى دينه وشريعته ما لا تعلم؟! لقد قرن الله القول عليه بلا علم بالشرك به، فقال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

وإن كثيرًا من العامة يفتى بعضهم بعضًا بما لا يعلمون، فتجدهم يقولون: هذا

حلال، أو حرام، أو واجب، أو غير واجب، وهم لا يدرون عن ذلك شيئًا، أفلا يعلم هؤلاء أن الله تعالى سائلهم عما قالوا يوم القيامة، أفلا يعلم هؤلاء أنهم إذا أضلوا شخصًا فأحلوا له ما حرَّم الله، أو حرَّموا ما أحلَّ الله له فقد باءوا بإثمهم، وكان عليهم مثل وزر ما عملوا، وذلك بسبب ما أفتوه به، وإن بعض العامة يجنى جناية أخرى، فإذا رأى شخصًا يريد أن يستفتى عالمًا، يقول له هذا العامى: لا حاجة أن نستفتى، هذا أمر واضح، هذا حرام، مع أنه فى الواقع حلال، فيحرمه ما أحل الله له، أو يقول له: هذا واجب، فيلزمه بما يلزمه الله به، أو يقول: هذا غير واجب، وهو واجب فى شريعة الله، فيسقط عنه ما أوجب الله عليه، أو يقول: هذا حلال، وهو فى الواقع حرام، وهذه جناية منه على شريعة الله، وخيانة لأخيه المسلم، حيث أفتاه بدون علم، أرأيتم لو أن شخصًا سأل عن طريق بلد من البلدان، فقلت: الطريق من هنا، وأنت لا تعلم، أفلا يعد الناس ذلك خيانة منك؟ فكيف تتكلم عن طريق الجنة - وهى الشريعة التى أنزل الله - وأنت لا تعلم عنها شيئًا؟!.

وإن بعض المتعلمين أنصاف العلماء يقعون فيما يقع فيه العامة من الجرأة على الشريعة فى التحليل والتحريم والإيجاب، فيتكلمون فيما لا يعلمون، ويُجملون فى الشريعة ويفصلون، وهو من أجهل الناس فى أحكام الله، إذا سمعت الواحد منهم يتكلم فكأنما ينزل عليه الوحى فيما يقول من جزمه، وعدم تورعه، لا يمكن أن ينطق ويقول: لا أدرى، مع أن عدم العلم هو وصفه الحق الثابت، ومع ذلك يُصرُّ بناءً على جهله على أنه عالم، فيضر العامة؛ لأن الناس ربما يثقون بقوله، ويغترُّون به، وليت هؤلاء القوم يقتصرون على نسبة الأمر إليهم. لا بل تراهم ينسبون ذلك إلى الإسلام، فيقولون: الإسلام يقول كذا، الإسلام يرى كذا، وهذا لا يجوز إلا فيما علم القائل أنه من دين الإسلام، ولا طريق إلى ذلك إلا بمعرفة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، أو إجماع المسلمين عليه.

إن بعض الناس لجرأته، وعدم ورعه، وعدم حيائه من الله، وعدم خوفه منه يقول عن الشيء المحرم الواضح تحريم: ما أظن هذا حرامًا، أو عن الشيء الواجب والواضح وجوبه يقول: ما أظن هذا واجبًا، إما جهلًا منه، أو عنادًا ومكابرة، أو تشكيكًا لعباد الله فى دين الله.

أيها الأخوة: إن من العقل والإيمان ومن تقوى الله وتعظيمه أن يقول الرجل عما لا يعلم: لا أعلم، لا أدرى، اسأل غيرى، فإن ذلك من تمام العقل؛ لأن الناس إذا رأوا تثبته وثقوا به؛ لأنه يعرف قدر نفسه حينئذ ويُنزلها منزلتها، وإن ذلك أيضًا من تمام الإيمان بالله وتقوى الله، حيث لا يتقدم بين يدى ربه، ولا يقول عليه فى دينه ما لا يعلم، ولقد كان رسول الله ﷺ هو أعلم الخلق بدين الله، كان يسأل عما لم ينزل عليه فيه الوحى، فينظر حتى ينزل عليه الوحى فيجيب الله سبحانه عما سُئل عنه نبيه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ [المائدة: ٤]، وقوله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِۖ قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾﴾ [الكهف: ٨٣]، وقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَاۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّىۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ولقد كان الأجلاء من الصحابة، تعرض لهم المسألة لا يدرون حكم الله فيها، فيهابونها، ويتوقفون فيها.

فها هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه يقول: أى سماء تظلنى، وأى أرض تقلنى، إذ أنا قلت فى كتاب الله بغير علم.

وها هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه تنزل به الحادثة، فيجمع لها الصحابة ويستشيرهم فيها، قال ابن سيرين: لم يكن أحد أهيب مما لا يعلم من أبى بكر، ولم يكن أحد بعد أبى بكر أهيب بما لا يعلم من عمر.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: أيها الناس من سئل عن علم يعلمه فليقل به، ومن لم يكن عنده علم فليقل الله أعلم، فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم الله أعلم.

وسُئل الشعبى عن مسألة فقال: لا أحسنها فقال له أصحابه: قد استحيينا لك، فقال: لكن الملائكة لم تستحى حين قالت: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآۖ﴾ [البقرة: ٣٢].

وهناك أمثلة كثيرة على الإفتاء بغير علم ومنها: أن المريض إذا تنجست ثيابه، ولم يمكن أن يطهرها، يفتى بأنه لا يصلى حتى يطهر ثيابه، وهذه فتوى كاذبة خاطئة باطلة فالمريض يصلى، ولو كانت عليه ثياب نجسة، ولو كان بدنه نجسًا، إذا كان لا يستطيع أن يطهر ذلك؛ لأن الله يقول: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، فيصلى المريض على حسب حاله، وعلى حسب ما يقدر عليه، يصلى قائمًا، فإن لم يستطع فقاعدًا، فإن

لم يستطع فعلى جنبه يومئ برأسه إذا استطاع، فإن لم يستطع أومأ بعينه عند بعض أهل العلم، فإن لم يستطع الإيماء بعينه، وكان معه عقله فلينو الفعل بقلبه، وليقل القول بلسانه، مثلًا يقول: الله أكبر، ثم يقرأ الفاتحة وسورة، ثم يقول: الله أكبر، وينوى أنه راكع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده، وينوى أنه رفع الركوع، ثم يقول هكذا فى السجود وبقية أفعال الصلاة، ينوى الفعل الذى لا يقدر عليه، ينويه بقلبه ولا يؤخر الصلاة عن وقتها.

وبسبب هذه الفتوى الكاذبة الخاطئة يموت بعض المسلمين، وهم لا يصلون من أجل هذه الفتوى الكاذبة، ولو أنهم علموا أن الإنسان المريض يصلى على أى حال لماتوا وهم يصلون.

ومثل هذه المسألة، وأشباهها كثير، فيجب على العامة أن يتلقوا أحكامها من أهل العلم، حتى يعرفوا بذلك حكم الله عز وجل، وحتى لا يقولوا فى دين الله ما لا يعلمون».

❊ ❊ ❊

٣- قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ تحت عنوان:

الفتوى بين مطابقة الشرع ومسايرة الأهواء

«هذا الموضوع عن الفتوى بين مطابقة الشرع ومسايرة الأهواء مهم فى هذا الوقت بالذّات؛ لأنه كان الناس من قديم من عهد الصحابة فمن بعدهم كان الناس يتورّعون عن الفتوى ويتزوون عنها، ويحرص المرء إذا أفتى أن لا يسمع بفتواه إلا الواحد وإلا الاثنان؛ لأجل أنه تعظم التّبعة بعظم انتشار الفتوى؛ لأن المفتى موقع عن رب العالمين؛ يعنى أنه ينقل حكم الله جل وعلا فى المسألة التى أفتى فيها، إما بشرع منزل، وإما باجتهاد له يقول إنه مطابق لقواعد وأصول الشرع المنزّل على نبينا ﷺ.

ومن يرى فى هذا الزمان يجد أن الناس تسارعوا وأسرعوا فى الفتيا، حتى أصبح الأمر مختلطا أعظم الاختلاط، من جهة المفتين فى العالَم، ومن جهة المستفتين أيضًا فى عدم مراعاة آداب الاستفتاء وما يُنجى المستفتى أمام ربه جل وعلا فى استفتائه.

والمفتى كما أن له شروطا، وكما أن له آدابًا ويجب عليه أشياء، كذلك المستفتى فإن له وعليه، والناس اليوم ضعف علمهم فى هذا الأصل العظيم، ولهذا تجد أن الصحابة رضوان الله عليهم المقرّبين من رسول الله ﷺ لم يَذكر الله عنهم فى كتابه أنّهم سألوا نبيه إلا عن نحو اثنتى عشرة مسألة، وفى السنة شيء يزيد على هذا من جهة المطابقة، وإنما كان همّهم امتثال الأمر واجتناب النهى، وكانوا يفرحون أنه يأتى الرجل من الأعراب ليسأل النبى ﷺ فيستمعوا إلى ما يقول ﷺ، وذلك لعظم شأن هذا الأمر فقد قال نبينا ﷺ «**إن أعظم المسلمين فى المسلمين جرما من سأل عن شىء لم يحرم فحرم لأجل مسألته**» وهذا من أجله هاب الصحابة ذلك.

فلذلك نقول: أن هذا الموضوع مهم فيما نرى من التسارع فى الفتيا، فصار لكل قناة من القنوات الإذاعية صار لها مفتى أو أكثر، والقنوات الفضائية صار لها مفتى أو أكثر، والجرائد صار لها مفتى أو أكثر والمجلات صار لها مفتى أو أكثر؛ بل حتى إن المجلات التى تنشر الفسق يوجد فيها من يفتى.

وهذا يبيّن أن الأمر جدٌّ خطير، إذا ظلّ الناس على هذا فإنه يأتى قوم يتسارعون

أكثر وأكثر، فحينئذ يحل الحرام ويحرم الحلال والعياذ بالله.

وقد قال نبينا ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «**إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ هذا الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ صُدُور العُلماء؛ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**» وهذا يعني أنه يجب على طلبة العلم بخاصة وعلى العلماء أيضًا أَنْ يبينوا للناس خطر الفتوى.

وينبغي أيضًا عليهم أن يعلّموا الناس أن لا يتبعوا في السؤال وهم أيضًا أن لا يتبعوا في الإجابة؛ لأن الناس إذا رأوا المفتي يفتي في كل حال، فإنهم يحرصون على السؤال عما وقع وعما لم يقع وعن كل شيء سيقع الكثير من البلبلة.

قد كان من هدي سماحة الشيخ الجد محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى أنه كان لا يفتي وهو واقف ولا يفتي وهو في السيارة، وإنما أراد أن يفتي تربّع واستحضر واجتمع قواه وطلب من السائل أن يلقي عليه المسألة فأفتي، وكان المشايخ في الإفتاء يقولون عنه أنه ربما أخر الفتوى شهرا إذا كان لها صلة بأمر عظيم حتى ينظر فيها ويستخير، وكانت بعض المسائل يريد أن يجيب فيها فيمكث في السطر أو السطرين يمكث فيها دقائق ليملي؛ مخافة أن يكون في لفظ منها زيادة أو نقص، وهذا على نهج السلف الصالح هذا الأصل من التورع والتثبت في الفتيا لما لها من الآثار.

الفتوى بين مطابقة الشرع ومسايرة الأهواء، ما هي الفتوى؟ وما هو الشرع؟ وما هي الأهواء المرادة هنا؟

أما الفتوى فإن مدارها في اللغة وفي مصطلح أهل الأصول على أن الفتوى تعود على إبانة الأمر وإيضاحه، أفتى فلان فلانا؛ يعني أبان له وأوضح الطريقة أو المسألة أو ما أشكل عليه، سواء أكان ما أشكل عليه لغويا أو كان شرعيا، ثم في الشرع جاء هذا اللفظ ليُخص بأنه إيضاح وإبانة أحكام الله جل وعلا التي يسأل عنها العباد فيما وقع من شأنهم.

لهذا قالِ ابن فارس في مقاييس اللغة يقال فَتْوَى وفُتِيَا وفُتْوَى أيضًا، ويقال أفتى الفقيه في المسألة إذا بين حكمها، واستفتيتُ إذا سألت عن الحكم قال الله جل وعلا

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ﴾ [النساء:١٧٦]، وأفتاه فى الأمر يعنى أبانه وأوضحه.

أما الشرع فإن المراد بالشرع هنا هو الشرع المنزل، أو ما يؤول إلى الشرع المنزل، والشرع المنزل هو الشريعة التى أنزلها الله جل وعلا على محمد ﷺ قال سبحانه ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨] وهذه الشريعة هى التى شرعها الله جل وعلا وبلغها رسوله ﷺ.

فإذا كان الحكم منصوصا عليه فى الكتاب أو فى السنة فيقال هذا شرع منزل، وسيأتى تفصيل ما يترتب على هذه الكلمة.

وأما ما اجتهد فيه العلماء من مسائل، فإن اجتهاد العلماء يعود إلى الشرع المنزل فيما لم يأت دليل به؛ يعنى إذا كانت المسألة التى اجتهدوا فيها لم يأت دليل ينص عليها فإن اجتهاد العالم فى المسألة مطلوب، لقوله تعالى ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ يعنى العلماء؛ لأن الرسول هو ولى الأمر الأكبر والعالم هو ولى الأمر فى مسألة العلم قال ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَـٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء:٨٣].

فاجتهاد العالم يقال له شرع أيضًا، من أهل العلم من يسميه شرع مُجتهَد فيه، ومنهم من يسميه الشرع المؤول بتأويل صحيح يعنى الذى يعود إلى أصل أو قاعدة من قواعد الشرع المنزّل.

أما الأهواء فإنّ الأهواء هو كل ما أراد به المرء غير الحق، كل ما أراد به المرء ما ينصر به نفسه أو ما يحتال به على الشريعة أو ما هو يشتهيه هو ويريده فى أمر الدين أو فى أمر الدنيا، والأهواء كثيرة متعدّدة ولذلك جمعت هنا.

والشرع واحد فالشرع يجب أن تطابقه الفتوى، وأما الأهواء فهى كثيرة لكل قوم ولكل فئة هوى.

إذا تبين ذلك فإن الله جل وعلا نص فى كتابه على كثير من أصول الإفتاء والاستفتاء والحكم والتحاكم، قال جل وعلا فى آخر سورة التوبة ﴿۞ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟

قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة: ١٢٢] قال ابن حزم رحمه الله على هذه الآية فى كتابه الإحكام فى أصول الأحكام: بيّن الله جل وعلا فى هذه الآية وجه التفقه كله وأنه ينقسم قسمين:

أحدهما يخص المرء فى نفسه وذلك مبين فى قوله تعالى ﴿وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ﴾ فهذا معناه تعليم أهل العلم لمن جهل الحكم بما يلزمه.

والثانى تفقه من أراد وجه الله تعالى بأن يكون منذرا لقومه وطبقته قال تعالى ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ففرضٌ على كل أحد طلبُ ما يلزمه على حسب ما يقدر عليه من الاجتهاد لنفسه فى تعرّف ما ألزمه الله إياه.

وقال الله جل وعلا في بيان وصف نبيه ﷺ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: ٣-٤]، فدلت الآية على أن ما جاء به النبى ﷺ وحى يوحى إليه، وهذا هو الشرع وأنّ ما يقابله هو الهوى، قال الشاطبى رحمه الله فى الموافقات أيضًا هنا لقد حصر الأمر فى شيئين الوحى وهو الشريعة والهوى فلا ثالث لهما، وإذا كان كذلك فهما متضادان وحين تعيّن الحق فى الوحى توجه للهوى ضده فاتباع الهوى مضادّ للحق.

ومن الآيات فى هذا الباب قول الله جل جلاله ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، فأوجب على المسلم أن يسأل العالم إذا كان لا يعلم، وهذا الأمر بإيجاب السؤال هذا يتعين عليه أن من لم يعلم العلم المنزّل أو المجتهَد فيه فإنه يجب عليه حينئذ السؤال.

وقال الله جل وعلا أيضًا ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩]، فدلّت الآية على أن هذا الضابط بالرد عند التنازع إلى جل وعلا وإلى الرسول ﷺ:

دلّ أولا على أنه هو الواجب.

وثانيا أنه مخلص للإنسان عن الهوى لأنه إذا تنازع الناس فى شىء فإنه تأتى الأهواء، فإذا كان الحرص على تتبع أمر الله وأمر رسوله ﷺ فإنّ المسلم حينئذ يرتفع عن هواه

ويذهب إلى شرع الله جل وعلا.

ومن الآيات فى هذا قول الله جل وعلا ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [النحل: ١١٦]، وهذا يبين لك شدة خطر القول هذا حلال وهذا حرام، كما عُنون فى بعض الكتب؛ ألفت بعض الكتب بهوان هذا حلال وهذا حرام، وهذا من أشد الأشياء أن يقال إن المرء لا يجزم بموافقة حكم الله جل وعلا فى المسائل الاختلافية أو فى المسائل المجتهد فيها.

ولهذا نقول: إن فعل السلف فى هذه المسائل هو الورع وهو الدين؛ لأنهم لا يقولون هذا حلال إلا لما اتّضح دليله وأنه حلال بدليل من أدلة الشرع، ولا يقولون هذا حرام إلا إذا اتّضح دليله، وكثير منهم يعبّر بتعبير: أكرهه، لا أحبه، أو يقول لا يجوز هذا، من يفعل هذا، ونحو ذلك، وذلك بُعْدٌ منهم خلوص من استعمال لفظ الحلال ولفظ الحرام.

ولهذا قال الفقهاء رحمهم الله تعالى فيما بعد فى تخريج كلام الأئمة ككلام الإمام الشافعى والإمام أحمد ونحوهما قالوا إنهم يريدون كراهة التحريم؛ لأن هذا ليس مكروها بمعنى أنه يثاب تاركه ولا يعاقب فاعله؛ لكنه يدخل فى قواعد الشرع فى أنه فى تلك المسألة أنه يعاقب فاعله؛ لكنهم لم ينصّوا على التحريم تورعا وخوفا من الله جل وعلا، وهذا من الأدب الرّفيع بل من امتثال الآية والخوف من الكذب على الله جل وعلا.

وقد قال سبحانه أيضًا بعد صدر الآية ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾ وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ﴾ [يونس: ٥٩-٦٠]، قال أحد العلماء فى تفسير هذه الآية: كفى بهذه الآية جازرة جزرا بليغا عن التجوّز فيما يسأل من الأحكام، وكفى بها باعثة على وجوب الاحتياط للأحكام، وأن لا يقول أحد فى شيء هذا جائز أو غير جائز إلا بعد إتقان وإيقان، ومن لم يوقن فليتق الله وليصمت وإلا فهو مفترٍ على الله عز وجل، وهذا من شديد الوعيد.

﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾، وهذا يوجب الخوف من الدخول فى الفتيا

فى كل ما يسأل عنه الناس.

وهناك غير هذه من الآيات.

ومن الأحاديث ما ذكرنا لك من قول النبى ﷺ **«إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ هذا الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ صُدُور الْعُلماء»** الحديث.

وفيه أيضًا ما رواه الإمام أحمد فى المسند وأبو داوود فى السنن وابن ماجه أيضًا فى السنن والدارمى وغيرهم من حديث أبى هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال **«من أُفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه»**، نسأل الله العافية والسلامة.

ولقد أحسن الشعبى رحمه الله حين أجاب تلميذه داوود، قال داوود: سألت الشعبى: كيف تصنعون إذا سئلتم؟ والشعبى من كبار التابعين ممن أدرك جل الصحابة، فيقول: كيف تصنعون إذا سُئلتم؟ فقال له وهو يربى تلميذه قال له: على الخبير وقعت كان إذا سئل الرجل قال لصاحبه: أفتهم. فلا يزال حتى يرجع الأمر إلى الأول.

وكان عدد من الصحابة يجلسون فى المسجد فيأتى السائل فيسأل الأول فيقول له: اسأل فلانا، فيذهب إلى الصحابى الثانى حتى يذهب إلى سبعة أو إلى عشرة، ثم يعود إلى الأول كل واحد يحيل إلى أخيه.

واليوم أصبحت الفتوى مسخرة، أن هذا يفتى والهاتف لا يسكت، ويتكلم بغير إيقان ولا إتقان، وربما أفتى وهو يأكل وربما أفتى وهو ينظر إلى شىء أو وهو يكتب، وهذا أمر فى الحقيقة يخشى على المرء فيه أن يعاقبه الله جل وعلا بذهاب نور الإيمان فى صدره.

قال عبد الرحمن بن أبى ليلى رحمه الله تعالى: لقد أدركتُ فى هذا المسجد عشرين ومائة من الأنصار، وما منهم أحد يُحدث بحديث إلا ودّ أن أخاه كفا الحديث، ولا يسأل عن فتيا إلى ودّ أن أخاه كفاه الفتيا.

وتلك كانت سنة السلف رحمهم الله تعالى فى هذه الأصول العظيمة.

لهذا ينبغى لنا حينئذ أن نعلم أن الكتاب والسنة وأن هدى السلف الصالح وما كان عليه أئمتنا رحمهم الله تعالى هو التشديد فى أمر الفتوى، وأن المرء يجب عليه أن يربأ

بنفسه أن يعرّض دينه وأن يعرّض حسناته للذهاب بذنب يحدثه فى الأمة أو ينقل، وكثيرًا اليوم ما نسمع بأنّه يقول السائل: أنا سألت فلانًا فأجابنى بكذا وسألت الشيخ فلانًا فأجابنى بكذا، وإذا المفتون بدل أن يكونوا كذا وكذا من العدد إذا بهم مئات فى عرض البلاد وطولها، هذا لاشك أنه يخالف الدين ويخالف الورع، فالتعليم والبحث هذا شيء، وأما الفتوى فإن المرء لا يسوغ له أن يفتى فى كل ما يسأل، أما إذا تعينت عليه الفتوى فهذا له بحث يأتى فى موضعه إن شاء الله تعالى.

هناك فروق مهمة ينبغى إيضاحها، هذا الموضوع ينبغى أن يكون علميًا ولغته لغة علمية؛ لأنه ليس للترغيب ولا للترهيب فقط، ولكنه علم فيه الترغيب والترهيب فى هذا الأمر الجلل الخطِر.

من الفروق المهمة فى هذا الأمر:

الفرق بين الفتوى والقضاء

الفتوى باب، والقضاء باب آخر، الفرق بينهما:

أن **القضاء** يكون بين متخاصمين فى إلزام أحدهما بالحق له أو لصاحبه، والذى يحكم بينهما هو القاضى الذى نصبه ولى الأمر ليقضى بين الناس فيما اختلفوا فيه وتشاجروا عليه.

أما **المفتى** فإنه لا يلزم، المفتى يخبر بالحكم دون إلزام، ويترك العمل بالفتوى أو عدم العمل بالفتوى لما يكون من ورع المستفتى وتقواه، فلا يبحث المفتى عن حال المستفتى هل التزم أم لم يلتزم، أما **القاضى** فإنه يلزم بتنفيذ الحكم بما فوضه إليه ولى الأمر.

ولهذا قال العلماء: القاضى لا يصح له أن يفتى فى المسائل التى يقضى فيها. يعنى أن القاضى لا يصح أن يفتى فى البيوع، لا يصح أن يفتى فى مسائل النكاح، لا يصح أن يفتى فى مسائل التركات، لا يصح أن يفتى فى مسائل القتل، لا يصح أن يفتى فى مسائل الأعراض، لماذا؟ لأن الناس إذا علموا فتوى القاضى فى هذه المسائل فإنهم

يؤولون أمورهم عند الرفع إليه وعند التنازع بما يوافق فتواه.

ولهذا نص ابن قدامة فى المغنى فى كتاب القضاء على أن القاضى لا يفتى؛ لكن يفتى فى أمور العبادات فيما بين المرء وبين ربه جل وعلا، نعم، أما فى المسائل التى يكون فيها خصومة، فإن المفتى لا يفتى فى المسائل التى فيها خصومة، وأنتم تسمعون المشايخ إذا عُرضت مسألة فيها خصومة، يقول أنا اختلفت أنا وأخى فى كذا أو اختلفت أنا ووالدى فى كذا أو حصل بيننا كذا، فيقول هذه خصومة مردها إلى القضاء، فيحيل ذلك إلى الحاكم الشرعى أو إلى القاضى الشرعى.

أما المفتى فإنما يتكلم فى المسائل التى لا تتعدى المستفتى إلى غيره مما له عليه أو معه خصومة فإذا تعدت فإن المسألة حينئذ لا تكون بابها الإفتاء بل تكون بابا آخر.

وينبنى على هذا تصرفات المفتى والقاضى، لهذا بحث العلماء فى مسألة مهمة فى تصرفات النبى ﷺ؛ هل تصرفات النبى ﷺ فيما جاءنا فى السنن، هل تبنى على أنه إمام المسلمين وولى الأمر، أم تبنى على أنه قاض ويحكم ويلزم، أو تبنى على أنه مفتٍ، أم تبنى على أنه داعٍ إلى الرشد، أم تبنى على أنه ينصح ويرغب؟ فهل تبنى على هذا أو على هذا؟

وقد حقق أهل العلم الراسخون فى هذا الباب أن أفعاله ﷺ وأحكامه فى السنة تدور عليها هذه الأحوال؛ تارة يلزم أو يعمل باعتباره ولى الأمر الأعظم باعتباره الإمام الأعظم، تارة باعتباره مفتيا، وتارة باعتباره قاضيا.

لهذا يقول **«لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيء فإنما هى قطعة من النار فليأخذ أو ليدع»** هنا منصبه ﷺ فى منصب فى عمل القاضى، وهو نبى يوحى إليه؛ لكن الله جل وعلا يبين لأمة محمد ﷺ أن المقام هنا ليس هو مقام إيضاح للنبى ﷺ من المصيب من المخطئ من الذى معه الحق من الباطل وإنما اعتبار الظاهر ليكون هذا سنة لأمته وليعمل به القضاة من بعده ﷺ، وهذا مهم فى تصرفاته ﷺ وفى أفعاله، بماذا نحمل أفعاله على أى باب؟ هل هو على أنه نبى يوحى إليه بالغيب، أو على أنه إمام نبى أو على أنه مفتٍ أو قاضٍ أو داعٍ أو ناصح يختلف باختلاف المقام، والصحابة فهموا ذلك.

فلما جاءت المرأة وأمر النبى ﷺ بها أن ترجع إلى زوجها فقالت: أحتم يا رسول الله؟ يعنى تلزمنى أن أرجع قال «لا» قالت: فإنى أكرهه. أو كما جاء فى الحديث.

فهو ﷺ تارة ينصح ولا يلزم وتارة يفتى وتارة يقضى إلى آخره.

من الفروق المهمة فى هذا الباب:

الفرق ما بين الاجتهاد المطلق والاجتهاد المذهبى النسبى والتقليد

أما الاجتهاد المطلق فهو أن يجتهد العالم فى إدراك الأحكام الشرعية من الأدلة بعد معرفة الأدلة ومعرفة أصول الاستنباط واللغة، وهذا إنما هو لعدد قليل من الأئمة فى الإسلام.

والقسم الثانى المجتهد المذهبى؛ يعنى مجتهد فى مذهب؛ يعرف مذهبا من المذاهب المذهب الحنبلى المذهب الشافعى إلى آخره، ويجتهد فى هذا المذهب فيختار فى هذا المذهب ما هو موافق للدليل، ما هو موافق لقواعد الشرع؛ لكن لا يخرج فى أصوله عن هذا المذهب، والذى لا يعلمه هنا يبنى فيه على المذهب.

والثالث التقليد، عرفه العلماء بأنه قبول قول الغير من غير حجة.

والأول والثانى من العلماء المجتهد المطلق أو المجتهد المذهبى هؤلاء من العلماء.

أما المقلد وهو الذى نقل كلام أهل العلم بلا حجة ولا يعرف من أين أخذوا، فقد قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى أجمع العلماء على أن المقلد ليس بعالم؛ يعنى الذى يقلد فى كل مسألة، ما يعرف الأدلة ما يعرف الاستنباط ما يعرف الراجح من المرجوح فى المذهب المعين، من أين أخذ علماء المذهب هذه المسألة؟ ما أصول المذهب؟ ما قواعده فى ذلك؟ بمعنى أنه يقبل هكذا لأنه قول صاحب الكتاب الفلانى أو نص عليه فى الروض أو التنبيه للشيرازى أو قاله النووى فى المجموع ونحو ذلك فهؤلاء مقلدة إذا نصوا على مسألة.

أما إذا اجتهد فى مذهب من المذاهب فهذا يقال له مجتهد نسبى.

إذا كان كذلك فالمقلد ليس بعالم، فليس للمقلد أن يفتى.

أما المجتهد المطلق فهذا لاشك أن له حقًّا أن يفتى لما معه.

أما المجتهد النسبى أو المذهبى فإنه يفتى، ويجب عليه أن يتحرى الحق الموافق لمطابقة هذه الفتوى، ولا يثق بأول خاطر بأن هذه المسألة نصوا عليها مع سعة الوقت للفتوى ويستعجل فى الإفتاء؛ بل يجب عليه أن يتأنى فإذا استبان له وتحقق فى المسألة بإتقان وإيقان فإنه حينئذ يبين ذلك لمن سأله إذا أراد ذلك.

الفرق الثالث:

الفرق ما بين ترك الفتوى والسكوت عن الحق

لاشك أن الصحابة لم يسكتوا عن حق تعيّن، وكذلك الصحابة رضوان الله عليهم تركوا الفتوى طلبا للسلامة.

والفرق بينهما أن ترك الفتوى عند عدم التعين، تعين الإفتاء فيها أن هذا يقتضيه الورع وهذا هدى السلف الصالح، أما إذا تعينت عليه بحيث إنه عنده علم وإذا تكلم فى المسألة لم يفتِ فإنه يؤول المستفتى إلى الجهل أو يأخذ بالهوى أو بالرأى أو نحو ذلك أو يسأل من لا علم عنده، فحينئذ يلزمه أن يفتى لأنه تعينت عليه ذلك، أما السكوت عن الحق فإن هذا مرتبط بسعة الوقت ومرتبط بالإمكان والمصالح التى يراها والمفاسد، وبالجملة فإن كتمان العلم وتأخير البيان عن وقت الحاجة هذا سكوت عن الحق فى وقته، وهذا يختلف عن الفتوى، فليس لأحد أن يسكت عن بيان الحق باللسان؛ بالأسلوب الشرعى الذى أمر الله جل وعلا به فى كتابه وسنّة نبينا ﷺ فى نحو قوله «**ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله من اشترط شرطا ليس فى كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط**» كما رواه البخارى ومسلم فى صحيحيهما من حديث عائشة فى قصة عتق بريرة المعروفة.

قواعد فى هذا الأمر:

أعنى فى الفتوى، القواعد كثيرة لكن نأخذ منها المهم بما يناسب المقام.

القاعدة الأولى: لا اجتهاد مع النص.

والعلماء نصوا على هذه القاعدة فى كتبهم، وبينوا أن النص إذا ورد فإنه ليس للعالم أن يجتهد؛ لأن الله جل وعلا قد حكم فيها وحكم فيها نبيه ﷺ فإنه حينئذ لا قول لأحد بعد ورود قول الله جل وعلا أو قول رسوله ﷺ، ولهذا تكلم ابن القيم رحمه الله فى كتابه إعلام الموقعين عن رب العالمين، أو معالم الموقعين عن رب العالمين؛ يعنى معالم عن طريق الإفتاء للذين يوقعون ويفتون عن رب العالمين تكلّم عنها بكلام طويل فى هذا الكتاب.

ومن فروع هذه القاعدة أنه لا تجوز الفتوى على خلاف النص.

وهنا نجد أن هناك اجتهادًا مع النص عند كثير من المتنسبين للعلم، والاجتهاد إذا ورد مع النص فله أحوال:

الحال الأولى: أن تكون المسألة المنصوص عليها هى عين المسألة المسؤول عنها، فهذه حينئذ لا يجوز الاجتهاد مع النص فى ذلك.

مثلا هل المجلس فيه خيار؟ يعنى إذا باع الإنسان بيعا، فهل له خيار المجلس، فهل يجتهد أم لا يجتهد؟ نقول هنا النبى ﷺ نص فقال «**البيعان بالخيار ما لم يتفرقا**» هنا نأتى لهذا الحديث.

بتمثيل آخر بأن بعض العلماء اجتهدوا مع ورود النص فقالوا لا خيار فى المجلس، لماذا؟ قالوا لأن قوله هنا «**ما لم يتفرقا**» ليس المقصود به التفرق فى المجلس ولكن التفرق فى القول بإمضاء المشترى شراءه وإمضاء البيع بيعه، وهذا مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى، حتى إن ابن أبى ذئب رحمه الله وكان بينه وبين الإمام مالك بعض ما يكون بين العلماء سئل عن هذه المسألة وقول مالك فى إنكار مجلس الخيار والإمام مالك من هو، فقال: يستتاب مالك فإن تاب وإلا قتل. وهو الإمام مالك رحمه الله تعالى، هو لا يريد بهذا إلا أن يشنّع على الذين يريدون أن يخالفوا النص، لأن النص أعظم من شأن العالم، والعلماء عدوا هذه من أبى ذئب من عباراته التى لا تسلم له.

المقصود هنا أن الاجتهاد مع النص إذا كانت المسألة عين المسؤول عنها موجودة فى

النص فلا يجوز الاجتهاد، أما إذا كان النص محتملا للاجتهاد فحينئذ يكون الاجتهاد ليس فى المسألة وإنما الاجتهاد فى فهم الدليل وهذا له بحث.

القاعدة الثانية: لا إنكار فى مسائل الاجتهاد.

العلماء نصوا فى قواعد هذا الباب على أن مسائل الاجتهاد لا إنكار فيها.

وتتبع هذه القاعدة بقاعدة أخرى وهى: لا إنكار فى مسائل الخلاف.

وهنا تحتاج هذه إلى شىء من التفصيل أما مسائل الاجتهاد فلا إنكار فيها بمعنى أن المسألة لم يرد فيها دليل من الكتاب أو السنة لم ينص فيها على شىء، ونزلت نازلة واجتهد العلماء فيها، فهنا لا ينكر على المجتهد فى هذه المسألة، لا إنكار فى مسائل الاجتهاد، أما مسائل الخلاف فمن أهل العلم من قال لا إنكار فى مسائل الخلاف، وهذا ليس بجيد وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية وبين تلميذه العلامة ابن القيم رحمه الله أن هذا قول من لم يحقق.

أما أهل التحقيق والدراية بكلام أهل العلم بالفتوى والحكم والاجتهاد والخلاف العالى والنازل فإنهم يقولون لا إنكار فى مسائل الاجتهاد.

أما مسائل الخلاف فهى التى اختلف فيها العلماء، والعلماء اختلفوا فى مسائل كثيرة جدًّا، المسائل المجمع عليها قليلة، أما المسائل المختلف فيها فهى بالألوف كما هو معلوم لمن يعلم الخلاف العالى فضلا على الخلاف النازل.

فهنا هل يقال لا إنكار فى مسائل الخلاف نقول: المسألة فيها تفصيل الخلاف على نوعين:

خلاف قوى، وخلاف ضعيف.

أما **الخلاف القوى**: فهو ما كان المجتهد فيه أو ما كان قائل هذا القول له شبهة من الدليل؛ لكنه اجتهد فى فهم الدليل، ولاجتهاده مساغ، فخالف فهذا نقول فيه خلاف قوى.

مثلا زكاة الحلى هل يجوز زكاة الحلى أم ما تجوز زكاة الحلى؟ واحد قال: ما أقول

يزكون عن الحلى ما يكون. وآخر يقول: لا لابد يزكون الدليل فيها كذا.

هنا هذه المسألة الخلاف فيها قوى فلذلك لا إنكار فيها.

مسألة قراءة الفاتحة للمأموم وراء الإمام فى الصلاة الجهرية واحد يقرأ والآخر لا يقرأ، هل نقول للذى لم يقرأ أعد صلاتك والقراءة فى الفاتحة ركن على القول الآخر؟ نقول: لا، هذه من المسائل التى الخلاف فيها قوى ولهذا لا إنكار فيها.

وهكذا فى مسائل كثيرة.

النوع الثانى المسائل التى الخلاف فيها ضعيف: فيه خلاف ولكنه ضعيف.

من مثل المعازف، سِماع المعازف ولا تقل سَماع؛ سِماع المعازف يعنى الإنصات إليها واستماع المعازف، فهناك من قال من التابعين وممن بعدهم قالوا بجواز ذلك، وذهب إليه بعض المشهورين وابن حزم وجماعة وكَتَب بعض أهل العلم فى نصرة هذا القول؛ لكن هذا القول وإن كان خلافيا؛ لكنه خلاف فى معارضة الدليل، والأدلة واضحة فى تحريم هذا الأمر، فحينئذ نقول الخلاف فى هذه المسألة ليس قويا؛ بل هو خلاف ضعيف فيه إنكار.

ومنه كشف وجه المرأة السفور إذا كان يفضى إلى الفتنة، فإن العلماء أجمعوا إلا من شذ أن وجه المرأة إذا كان فيها جمال أو أنه يفضى إلى تعرّض الناس لها أو تعرض الفسقة لها أو التلذذ بهذا النظر، فإنه لا يجوز لها الكشف، هذا باتفاق أهل العلم، إلا من شذ فقال الأصل فيه أنه يجوز كشفه، فنقول هنا هذه المسألة لا يقال فيها لا إنكار فى مسائل الخلاف؛ لأن الخلاف فيها ضعيف؛ لأن كشف الوجه إذا كان سيفضى إلى شهوة أو إلى فتنة أو إلى تعرض عليها، أو إلى من المفاسد فإنه حينئذ لا ينبغى أن يجعل الخلاف فيه قويا، أو أن الخلاف فيه معتبرا؛ بل يجب أن ينكر فى مثل هذه المسائل لأنه يفضى إلى الفتنة.

من القواعد أيضا المهمة فى باب الفتوى، هذه قاعدة كلية أجمع عليها العلماء: أن الشريعة جاءت لتحصيل المصالح وتكثيرها ودرء المفاسد وتقليلها.

الشريعة جاءت بتحصيل المصالح كل مصلحة فى دين الناس أو فى دنياهم فإن الشريعة جاءت بها وكل مفسدة فى دين الناس أو فى دنياهم فإن الشريعة جاءت بالنهى عنها ، وأصول الشرع وكليات الشرع الخمس تعود إلى هذا سواء كانت هذه الكليات راجعة إلى الضروريات أو راجعة إلى الحاجيات أو راجعة إلى التحسينيات كما هو التقسيم المعروف فى هذا الباب.

فإذا كان كذلك، فإن الفتوى يجب أن تعمل هذه القاعدة، فى أن الفتوى مرتبطة بأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح، فيكون المفتى إذا أفتى ينظر بأن الفتوى تحصل المصلحة وتدفع المفسدة.

مثلا هناك من يقول وهذا أحد الفتاوى الموجودة، وهذا يعظم إذا كانت الفتاوى فى العقيدة، فى عدم رؤية المصالح والمفاسد، أو كانت المسألة فى أمر يترتب عليه أمر من الحدود أو كبيرة من الكبائر، قال قائل من أهل هذا الزمان فى غير هذه البلاد: إن الرجل إذا وضع على ذكره عازلا يمنع الحبل فحينئذ يكون قد جامع المرأة بحائل، والعلماء نصوا على أن جِماع المرأة بحائل أنه لا حد فيه.

وهذا لاشك أنها فتوى أو حكم باطل؛ لأنه يفضى إلى مفاسد جاءت الشريعة بصدّها، مع أنه فى مبناه ليس على فهم لكلام أهل العلم؛ يعنى تفصيل الكلام فى المسألة يطول؛ لكن الشريعة جاءت لتحصيل المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها، فإذا قبل بهذا فإنه مع منافاته لحقيقة الزنا؛ لأن الزنا هو التلذذ بالجماع فى الفرج وهذا حصل، فإنه أيضًا يفضى إلى ما لا حد له من المفاسد والاستحلال والعياذ بالله.

أيضًا إذا كانت المسألة متعلقة بالعقائد، أو كانت المسألة متعلقة بعالم من أهل العلم فى الفتوى فى شأنه بأمر من الأمور، فإنه هنا يجب النظر فيما يؤول إليه الأمر من المصالح ودفع المفاسد، لهذا ترى أئمة الدعوة رحمهم الله تعالى من وقت الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن أحد الأئمة المشهورين إلى وقت الشيخ محمد ابن إبراهيم رحمه الله تعالى إذا كان الأمر متعلقا بإمام أو بعالم أو بمن له أثر فى السنة فإنهم يتورعون ويبتعدون عن الدخول فى ذلك.

مثاله الشيخ الصديق حسن خان القنوجى الهندى المعروف عند علمائنا له شأن

ويقدرون كتابه الدين الخالص مع أنه نقد الدعوة فى أكثر من كتاب له؛ لكن يغضون النظر عن ذلك ولا يصعدون هذا لأجل الانتفاع بأصل الشيء وهو تحقيق التوحيد ودرء الشرك.

المثال الثانى الإمام محمد بن إسماعيل الصنعانى المعروف -صاحب كتاب سبل السلام وغيره- له كتاب تطهير الاعتقاد وله جهود كبيرة فى رد الناس للسنة والبعد عن التقليد المذموم والتعصب وعن البدع؛ لكنه زل فى بعض المسائل، ومنها ما ينسب إليه فى قصيدته المشهورة لما أثنى على الدعوة قيل إنه رجع عن قصيدته تلك بقصيدة أخرى يقول فيها:

رجعت عن القول الذى قد قلت فى النجدى

ويعنى به الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ويأخذ هذه القصيدة أرباب البدع وهى تنسب له وتنسب أيضًا لابنه إبراهيم؛ وينشرونها على أن الصنعانى كان مؤيدا للدعوة لكنه رجع.

والشوكانى رحمه الله تعالى مقامه أيضًا معروف، الشوكانى له اجتهاد خاطئ فى التوسل، وله اجتهاد خاطئ فى الصفات وتفسيره فى بعض الآيات فيه تأويل، وله كلام فى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليس بجيد، أيضًا فى معاوية رضي الله عنه ليس بجيد؛ لكن العلماء لا يذكرون ذلك.

وألف الشيخ سليمان بن سحمان كتابه تبرئة الشيخين الإمامين يعنى بهما الإمام الصنعانى والإمام الشوكانى.

وهذا لماذا فعلوا ذلك؟ لأن الأصل الذى ينبى عليه هؤلاء العلماء هو السنة، فهؤلاء ما خالفونا فى أصل الاعتقاد، ولا خالفونا فى التوحيد ولا خالفونا فى نصرة السنة، ولا خالفونا فى رد البدع، وإنما اجتهدوا فأخطؤوا فى مسائل، والعالم لا يُتبع بزلته كما أنه لا يُتّبع فى زلته هذه تترك ويسكت عنها، وينشر الحق وينشر من كلامه ما يؤيد به.

وعلماء السنة لما زلّ ابن خزيمة رحمه الله فى مسألة الصورة كما هو معلوم ونفى إثبات الصورة لله جل وعلا رد عليه ابن تيمية رحمه بأكثر من مائة صفحة، ومع ذلك علماء

السنة يقولون عن ابن خزيمة إنه إمام الأئمة، ولا يرضون أن أحدا يطعن فى ابن خزيمة لأجل أن له كتاب التوحيد الذى ملأه بالدفاع عن توحيد الله رب العالمين وإثبات أنواع الكمالات له جل وعلا بأسمائه ونعوت جلاله جل جلاله وتقدست أسماؤه.

والذهبى رحمه الله فى سير أعلام النبلاء قال: وزلّ ابن خزيمة فى هذه المسألة.

فإذن هنا إذا وقع الزلل فى مثل هذه المسائل، فما الموقف منها؟ الموقف أنه ينظر إلى موافقته لنا فى أصل الدين، موافقته للسنة، نصرته للتوحيد، نشر العلم النافع، ودعوته للهدى، ونحو ذلك من الأصول العامة، وينصح فى ذلك وربما رُدّ عليه؛ لكن لا يقدح فيه قدحا يلغيه تماما.

وعلى هذا كان منهج أئمة الدعوة فى هذه المسائل كما هو معروف.

وقد حدثنى فضيلة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان حفظه الله تعالى حينما ذكر قصيدة الصنعانى الأخيرة:

رجعت عن القول الذى قد قلت فى النجدى

التى يقال إنه رجع فيها، أو أنه كتبها قال: سألت شيخنا الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله عنها هل هى له أم ليست له؟ قال فقال لى الشيخ رحمه الله: الظاهر أنها له. والمشايخ مشايخنا يرجحون أنها له؛ ولكن لا يريدون أن يقال ذلك لأنه نصر السنة ورد البدعة. مع أنه هجم على الدعوة تكلم فى هذه القصيدة على الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الشوكانى له قصيدة أرسلها للإمام سعود ينهاه فيها عن كثير من الأفعال من قتال ومن التوسع فى البلاد ونحو ذلك فيها أشياء.

لكن مقامهم محفوظ لكن ما زلوا فيه لا يتابعون عليه وينهى عن متابعته فيه.

فإذن الشريعة جاءت لتحصيل المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها، وهذه القاعدة المتفق عليها لها أثر كبير؛ بل يجب أن يكون لها أثر كبير فى فتوى المفتى وفى استفتاء المستفتى أيضًا.

إذا نظرنا إلى أنّ الحكم عند الله جل وعلا واحد، ومع ذلك الخمر تأخّر تحريمها، والزنا تدرّج الرب جل وعلا فى تحريمه؛ يعنى فى جملة أحكامه، فالخمر صار فيه تدرج

مع أن الحكم عند الله جل وعلا أنه حرام، وأنه محرم فى الإسلام؛ لكن لم يأت للناس دفعة واحدة؛ لأجل مراعات تحصيل المصالح ودرء المفاسد.

النبى ﷺ لما دخل الكعبة قال لعائشة «**لولا أن قومك حديثو عهدهم بكفر لهدمت الكعبة ولبنيتها على قواعد إبراهيم ولجعلت لها بابين**» قوله ﷺ «**لولا أن قومك حديث عهدهم بكفر**» يريد به أنه لا تتحمل عقولهم أن تهدم الكعبة وأن يُعاد بناؤها مع أن إعادة بنائها على قواعد إبراهيم هى الأفضل، وهو إرجاع الأمر على ما هو عليه؛ لكنه ترك ذلك ﷺ رعاية للمصالح ودرءا للمفاسد وبوّب عليه البخارى رحمه الله بقوله وهو الفقيه الإمام: باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقع فى أشد منه. يعنى أن يكون هناك اختيار الإمام المفتى يُعلن أو لا يعلن، يقول يفتى أو لا يفتى، إذا خشى أن يقصر فهم الناس عن الفتوى أو أن لا ينزلوها على فهم المفتى، أو أن تحدث من الأضرار أكثر من مصلحة الفتوى، فإنه يترك الاختيار حتى لا تُحدث الفتوى ما تحدث.

واليوم تسمعون كيف أن بعض المفتين يتكلم فى كل مسألة دون نظر، يأتى مستفت من أمريكا يمكن بلد -أستغفر الله وأتوب إليه- لا تعرف نور الله جل وعلا، الإسلام، ويسأل عن الهوى فى بلد فى الخليج، الواقع مختلف والزمان مختلف والشخص مختلف والحال مختلفة، ويأتى المفتى ويفتى فتعلن الفتوى على الجميع.

والفتوى غير الحكم، الحكم هذا واحد لا يتغير؛ لكن الفتوى تتغير بتغير المكان والزمان.

ولهذا تجد الإمام الشافعى رحمه الله تعالى لما ذهب إلى مصر من بغداد رجع وفيه فقه الشافعى القديم وفيه الفقه الجديد، الحنفية لهم أيضًا أقوال هؤلاء وهؤلاء، الإمام أحمد له فى بعض المسائل أربع روايات فى بعض المسائل خمس روايات، الفتوى تختلف الحكم واحد.

فإذن لا يقال إن كل فتوى هى حكم، الفتوى تتعلق بالشخص وتتعلق بالزمان وتتعلق بالمكان وتتعلق بالمصالح والمفاسد.

من أمثلة ذلك خذ مثلًا لو أن سائلا سأل فى بلد من بلاد الغرب فى أى بلد مثلا،

شاب هناك يريد أن يدرس: هل لى أن أتزوج امرأة وأنوى أنى إذا انتهيت هذه المدة سنة أو ستة أشهر أنى أطلقها؟ هل لى أن أفعل ذلك؟ فينظر المفتى إلى حاله فإذا به شاب وإذا به متدفق فإذا أغلقت له هذا الباب وإذا كان الاختيار عدم ذلك، فإنه قد يؤول إلى الزنا فلا شك أن هذا بالإجماع أخص، فيفتى هذا بما يناسبه فى شخصه وزمانه ومكانه، فذهبت الصحف والمجلات فأعلنت الفتوى للناس جميعا.

فإذن صرنا فى مشابهة للمتعة المحرمة بشكل أو بآخر، مع أن العلماء نصوا أن النية نية الطلاق فى العقد غير مؤثرة؛ لكن الناس لا يفهمون من الفتوى لا يفهمون حدود ما يفهمه المفتى، ولهذا يجب أن يراعى المفتى المصالح ويدرأ المفاسد فى جميع الاعتبارات فى ذلك.

القاعدة الأخيرة ولا نريد أن نطيل فى هذا الباب: الشريعة يسر.

كما ثبت عن النبى ﷺ أنه قال «**إن هذا الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه**»، وقد قال الله جل وعلا ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦] وقال جل وعلا ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق:٧]، وقال جل وعلا ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحج:٧٨] ونحو ذلك من الآيات فالدين يسر، هذه القاعدة حق لكنها استخدمت فى غير الحق.

الدين يسر ما معناه؟ معناه أن تشريع الإسلام يسر فى الأحكام، يعنى ما نص الله جل وعلا عليه، تشريع الصلاة تشريع الوضوء تشريع الصيام تشريع الزكاة، الزكاة اثنين ونصف فى المائة هذا يسر، ما كلفنا عشرة أو عشرين فى المائة من المال، يسر، الصيام شهر فى السنة يسر، صلاة الجمعة مرة فى الأسبوع، الصلوات خمس فى اليوم وليس بالخمسين هذا يسر.

فإذن معنى القاعدة أن أحكام الشريعة مبنية على اليسر.

هنا الأمر الثانى أن المجتهد فى المسائل التى لا نص فيها إذا صار هناك وجهان للقول فإنه ينبغى له أن يختار أيسرهما؛ لأن النبى ﷺ ما خيّر بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما، أما إذا اتضحت له المسألة فليس له الخيار ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا

﴿٣٦﴾ [الأحزاب: ٣٦]، فإذا كان كذلك فهذه القاعدة أعملها السلف فى شرح أحكام الإسلام وأعملها السلف فى المسائل الاجتهادية، إذا نزلت نازلة نظروا هذه فيها تضييق وهذه فيها سعة اختاروا ما فيه سعة.

ولأنه من القواعد التى اختارها الشافعى رحمه الله تعالى ووافقه عليها جمع من أهل العلم أن الأمر فى الشريعة إذا ضاق اتسع وإذا اتسع ضاق، معنى ذلك أن المجتهد ييسر فى الأمر.

قد قال سفيان الثورى رحمه الله فيما ذكره عنه النووى وجماعة قال: ليس العلم بالتشديد وإنما العلم الرخصة تأتيك من فقيه. لماذا؟ هذه الكلمة استغلها بعضهم فى أن التيسير والترخيص فى كل شىء، وهذا ليس بجيد؛ لماذا؟ لأن التشديد يُحسنه كل أحد إذا اشتبه على الواحد شىء، أتركه ما يصلح لا تأت هذا، هذا يحسنه كل أحد، والمرء قد يتورع فى نفسه؛ لكن فيما يفتى به الناس ينبغى أن ينظر ما ينبغى شرعا وألا يشدد على الناس، فى نفسه قد يختار الأشد تورعا أو بعدا؛ لكن فيما يفتى به الناس ييسر عليهم فى المسائل الاجتهادية.

قال: وإنما العلم الرخصة تأتيك من فقيه. يعنى أن الفقيه يعلم كتاب الله جل وعلا، ويعلم سنة رسوله ﷺ، يعلم كلام أهل العلم، فيعلم أن هذه الرخصة لا تخالف الكتاب ولا تخالف السنة ولا تخالف ما أجمع عليه أهل العلم، حينئذ التيسير فيه مدعاة.

فإذن التيسير أصل من أصول الشريعة فى تشريعات الشريعة كلها يسر والشريعة شملت أحكامها كل ما يحتاجه المكلف فإذن هى اليسر فى نفسها وإذا كان الأمر بالاجتهاد فإن المفتى ينبغى له أن يختار اليسر.

ما يلزم المفتى أن يتصف به:

لاشك إذا بينا هذه القواعد والأصول العامة، صفة المفتى ما هى؟ ما الذى يجب على المفتى أو ينبغى أن يتصف به؟

لم أجد أحسن من كلام ابن القيم رحمه الله تعالى فى إعلام الموقعين عن رب العالمين قال

رَحِمَهُ اللَّهُ: قال الإمام أحمد فى رواية ابنه صالح عنه: **ينبغى للرجل** -هذا كلام إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد- **ينبغى للرجل إذا حمل نفسه على الفتيا** -وانظر إلى تعبير الإمام حمل نفسه على الفتيا يعنى تجرأ وفعل وكان ينبغى له أن لا يحمل نفسه- **ينبغى للرجل إذا حمل نفسه على الفتيا أن يكون عالما بوجوه القرآن، عالما بالأسانيد الصحيحة، عالما بالسنن، وإنما جاء خلاف من خالف لقلة معرفتهم بما جاء عن النبى ﷺ، وقلة معرفتهم لصحيحها من سقيمها.**

وقال الخطيب البغدادى رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى فى كتابه الفقيه والمتفقه وقد عقد أبوابا وفصولا فى صفة المفتى والمستفتى والفتوى وهى فصول حسنة قال ما حاصله:

«أول أوصاف المفتى أن يكون بالغا، هذا وصف عام لأنه حكم تكليفى فيلزم فيه البلوغ.

الثانى أن يكون عدلا ثقة، عدلا لا يأتى ما يؤخذ عليه فى دينه بفسق أو كبيرة أو نحو ذلك، ثقة فيما ينقل عن الدين يتحرى لا يتجاسر لم يجرب عليه الكذب، لم يجرب عليه افتئات، لم يجرب نسبة أشياء إلى غير من تنسب إليهم، قال: لأن علماء المسلمين لم يختلفوا فى أن الفاسق غير مقبول الفتوى فى أحكام الدين، وإن كان بصيرا بها فإنه لا تقبل فتوى الفاسق.

الثالث أن يكون عالما بالأحكام الشرعية وعلمه بها يشتمل على معرفته بأصولها وفروعها، وأصول الأحكام فى الشرع أربعة:

أحدها: العلم بكتاب الله تعالى.

الثانى: العلم بسنة الرسول ﷺ.

الثالث: العلم بأقاويل السلف فيما أجمعوا عليه واختلفوا فيه ليتّبع الأحكام وليجتهد بالرأى فيما فيه الاختلاف.

والرابع: العلم بالقياس الموجب ليرد الفروع المسكوت عنها إلى الأصول المنطوق بها والمجمع عليها، حتى يجد المفتى طريقا للعلم بأحكام النوازل وتمييز الحق من الباطل، فهذا ما لا مندوحة للمفتى عنه ولا يجوز الإخلال بشىء منه».

انتهى كلام الخطيب البغدادى رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

الوصف الخامس أن يعلم المفتى أحوال الناس وأهواءهم وأغراضهم؛ لأنه ربما توصل الناس بكلام المفتى إلى أغراضهم وأهوائهم وهؤلاء الناس قد يكونون من علية القوم وقد يكونون من أهل الأهواء على أى اختلاف، فالمفتى إذا لم يعلم الشأن فإنه قد تُسَمّى له الأمور بغير اسمها وقد توصف له الأمور بغير وصفها، فحينئذ إذا علم الأهواء وعلم ذلك فيجب عليه حينئذ الحذر مما تحدثه فتواه فى الناس مما قد يكون من المفاسد التى يجب أن يصد عنها، أن يترفّع عنها رعاية للدين وحفاظا على الكلمة.

وهذه الأهواء قد تكون فى علاقة رجل بامرأته، وقد تكون فى علاقة رجل مع تركة يراد أن تقسم ويسأل فيها، وقد تكون علاقة رجل بوصية فى يده، وقد تكون علاقة الرجل بوقف، وقد تكون المرأة تسأل لشىء تصل به إلى غرض من أغراضها، وقد يكون الأمر أكبر من الوصول بالفتاوى إلى أشياء تغير فى الأمة وتقلب فى الأمة أشياء فحينئذ يجب الأمر أن يكون المفتى متثبتا متأنيا لا تصدر فتواه إلا بعد إيقان وإتقان ونظر فى المصالح والمفاسد حتى لا تعود الفتوى على أصل الشريعة وقاعدة الشريعة بالإبطال وهى أن الشريعة جاءت لتحصيل المصالح ودرء المفاسد.

المبحث الثاني: ما يلزم المستفتي أن يتصف به

هذا المفتى فى بعض الأشياء، لكن المستفتى ما حاله؟

المستفتى ينبغى له وبعض العلماء يقول يجب عليه أن يطلب الأعلم الأتقى لله ليسأله، مرة أنا فى الحرم فى مكة قابلنى شخص من الآفاق، قال: أنا أريد أستفتيك، فقلت له: تستفتينى لماذا اخترتنى أنا بالضبط ليش بالضبط استفت فلانًا، قال أخى باين، وأخبرته: الناس ينظرون إلى وجه أهل الخير مثلًا أو من ظاهره خير والله أعلم بسريرته وينظرون له ويقولون هذا طالب علم هذا شيخ.

بل قد رأينا فى مجتمعاتنا والمجتمعات القريبة منا أن كل من ظاهره الالتزام يسمى شيخا، الشيخ فلان والشيخ فلان والشيخ فلان، كلمة شيخ لم تكن تطلق إلا على العالم المتبحر الشيخ فلان، والآن زادوا فضيلة الشيخ، شىء فيه زيادة وتبدّل فى

الألفاظ مما يجب حماية الشريعة فيه؛ لأنه إذا سمّى واحدًا فلانًا وسمى فضيلة الشيخ، معناه أنه أهل، لاشك فيجب أن نتأنى فى الألفاظ وأن نصف الناس بما ينزلون به «**أنزلوا الناس منازلهم**» هذا حكم النبى ﷺ لا يثق المستفتى بظاهر المرء بل يبحث عن العالم الأعلم الأتقى لله؛ لأنه سيفتيه بما يجب عليه عند ربه جل وعلا، فإن قصّر فى البحث أو فى التحرى فإنه يأثم لأنه ما تحرى الصواب فى ذلك.

الصفة الثانية أن لا يُخفى شيئًا من الحقيقة عن المفتى؛ لأن المفتى يفتى على نحو ما يسمع، فإذا أخفى بعض الحقيقة فإنه لا ينجيه هذا، فيجب عليه أن يذكر كل الحقيقة حتى تكون الفتوى مطابقة للاستفتاء، قد كان العلماء الأقدمون إذا جاءتهم الفتوى، إذا جاءهم الاستفتاء فى ورقة كتبوا الفتوى تحتها مباشرة بكلام من طرف الصفحة لطرف الصفحة؛ يعنى ما يبقون مجال لكلمة تضاف، رعاية لجانب أن يأتى صاحب هوى ويضيف كلمة أو يحذف كلمة.

الوصف الثالث أن يجل العالم؛ لأن بعض المستفتين يأتى بعبارة فيها فضاضة أو فى وقت غير مناسب، أو أنه لا يصبر على العالم ونحو ذلك، فينبغى له أن يجل العالم أولا فى صيغة السؤال.

وهنا نَقْل يقول الخطيب أيضًا فى الفقيه والمتفقه ما نصه: لا ينبغى للمستفتى إذا سأل المفتى أن يقول له ما يقول صاحبك، أو ما تحفظ فى كذا؟ بل يقول ما تقول أيها الفقيه أو ما الفتوى فى كذا.

يعنى هذا من باب الأدب معه؛ لأن المفتى نفس بشرية، فأحيانا تكون صيغة السؤال غير جيدة، فلا ينشط لإعطاء الجواب كما ينبغى بما ينفع السائل، تعطى كلمات وجيزة السائل لا يستوعبها ويبنى عليها ويكون مخطئا، وهنا ينبغى للمفتى أن يتأنى وأن يصبر على وعر الناس، وكذلك المستفتى ينبغى له أن يُجل العالم وأن يصبر عليه وأن يستفتى بأناة وهدوء.

من صفات المستفتى أن المستفتى لا يلزم أن يسأل على الدليل، بعض الناس ظن أن المستفتى يجب عليه أن يسأل على الدليل ويقول إن الدليل على ذلك قول الله جل وعلا ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْـلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٤] فيقول اسألوهم

بالبينات والزبر، وهذا تفسير مخالف لما عليه المفسرون، فإن المفسرين جعلوا الجار والمجرور فى قوله ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾ أن هذا راجع إلى أول الآية فى تأييد كل نبى أوحى الله إليه بالبينات والزبر. أما السؤال فإنما يلزم أن يسأل فإذا أجابه المفتى العالم بجواب يلزمه أن يأخذ به بدون أن يسأله عن الدليل.

وإذا نظرنا فى المدونة للإمام مالك بن أنس أسئلة لمالك وأجوبة رجل كذا تجد أن أكثرها بل جلها بلا دليل.

مسائل الإمام أحمد تجد أن أكثرها أو جلها بلا دليل والمسائل المنقولة المعروفة عن أهل العلم أكثرها بلا دليل.

بهذا نقول إن المفتى يذكر الدليل هذا من باب الأفضلية إذا نشط لذلك وكان المستفتى يعى، أما إذا كان المستفتى لا يعى فإنه لا يذكر له الدليل.

الوصف الخامس ألا يكون للمستفتى غرض أو هوى فى استفتائه، وإنما غرضه بيان الحق وزوال الجهل والشبهة ليلتزمه المستفتى ويبنى عليه، هذه مسألة عظيمة فى الناس، فإن الناس يستفتون عن أشياء لهم غرض فيها؛ بل قد قيل إن السائل الواحد يتصل بسبعة أو ثمانية عنده أرقام المشايخ يتصل بهذا وهذا وهذا فى نفس المسألة، وإذا أحرجته فى السؤال قال أنا سألت فلانًا وقال لى كذا، أولا أشغلت المشايخ والوقت قصير والواجبات كثيرة جدًّا جدًّا جدًّا أكثر من الأوقات، والآن الواحد يستغفر الله جل وعلا عن ضعف الوقت لأداء الواجب.

الثانى فالذى ينبغى لك أن تجتهد فى البحث عن الأعلم والأفقه وتسأله ويلزمك أن تأخذ الفتوى عنه، أما أن تسأل سبعة ثمانية فهذا لا ينبغى فى ذلك.

ولهذا أقول ينبغى للذين يجيبون عن الأسئلة فى الإفتاء فى الاستفتاءات أن يأخذوا الحيطة والحذر، فكثير من المستفتين يسجّل الكلام، وربما يكون المفتى أو يكون المجيب على السؤال ربما يكون فى حال لا يحب أن يجيب عليها، أو ربما يكون ما تثبت من المسألة وظن أنها لن تتعدى هذا، وضعف ورعه أن يقول لا أدرى، فتسجل عليه كما سمعت من تسجيلٍ على بعض طلبة العلم سجّل له بكلام غلط بالاتفاق وغلط فيه وزل فيه خالف فيه لكن ذاك سجل سينقلها، حينئذ يقع الزلة والزلة.

ومن واجب المستفتى ولا يحل له أن يسجل كلام عالم دون إذنه لأن كلام العالم هذا فى تسجيله ينبنى عليه ما دونه غرق الأساس هذه تبعة للدين وللمستقبل فكل من أراد أن يسجل فليخبر المفتى أو من سأل أنا أريد أن أسجل الفتوى، فإن أذن وإلا فلا يجوز له أن يخدعه؛ لأن المفتى ينظر إلى أن هذا الجواب لواحد لكن إذا سجل صار لمئات.

وأنا اختبرت بعض الناس فى ذلك فكان الأكثرون يقولون نعم عندنا تسجيل، وخاصة فى الأزمة التى مرت أزمة الخليج وما تبعها، فكان أكثر من يتصل يكون معه تسجيل، أسأله معك تسجيل يقول نعم، ليش ما أخبرت؟ وهل المصلحة ضرب الأمة بعضها ببعض وتكثير الأقوال؟ تكثير الفتاوى؟ لا، المصلحة فى الائتلاف والاجتماع، والفرقة هى نصيب الشيطان من هذه الأمة.

مراتب الفتوى

مراتب الفتوى فيها مباحث الفتوى.

تارة تكون صريحة وتارة تكون تلميحا، فما كان صريحا هذا لا إشكال فيه، وما كان فيه تلميح أو فيه كناية فإنه يلزم فيه الإيضاح والسؤال.

ومن حيث الصحة وعدمها الفتوى يقال عنها صحيحة إذا وافقت الدليل أو وافقت قواعد الشرع ترتب عليها تحقيق المصالح ودرء المفاسد، ويقال لها فاسدة أو باطلة إذا كانت مصادمة لنص من الكتاب أو من السنة.

ننتقل إلى آخر البحث لأن الوقت ربما يقصر بنا.

فى آخر بحث بنا:

طرق مسايرة الفتوى للهوى

يعنى ما هى الطرق التى يخشى منها ليكون الهوى مأثرا على الفتوى؟

أولها تتبع الرخص واستدامة ذلك، فإن تتبع الرخص من العالم والرغبة فى أن يرخص ويرخص ويرخص فى أى قول يجده، هذا شاع فى فتوى بعض الناس فى هذا

الزمن، هذا ليس بطريق، أنه يبحث عن الرخصة كيفما كان، ويفتى بها الذى ينبغى؛ بل الذى يجب عليه أن يتحرى الحق وأن يفتى بما يرى أنه الصواب فى هذه المسألة.

قال الشاطبى رَحِمَهُ اللهُ فى الموافقات ما نصه: فإذا اعتاد الترخّص صار كل عزيمة فى يده كالشاقة منها. وهذا ظاهر وقد وقع المتوقع فى أصول كلية وفى فروع جزئية كمسألة الأخذ بالهوى فى اختلاف أقوال العلماء، ومسألة الإطلاق بالجواز عند اختلافهم بالمنع والجواز. وقال أيضًا: تتبع الرخص ميل مع أهواء النفوس والشرع جاء بالنهى عن اتباع الهوى.

الطريق الثانى إعمال الحيل المذمومة، فتجد أنه يجد حيلة للتخلص من الحكم الشرعى، والحيل ذم الله جل وعلا عليها اليهود ولعنهم بذلك؛ لأنهم استحلوا محارم الله بأدنى الحيل، وضابط الحيل المذمومة ما قاله الشوكانى فى السيل الجرار قال: كل حيلة تنصب لإسقاط ما أوجبه الله أو تحليل ما حرّمه الله فهى باطلة. لا يحل لمسلم أن يفعلها ولا يجوز تقرير فاعلها عليها ويجب الإنكار عليه.

أما إذا كانت الحيلة لا تنصب لإسقاط حكم شرعى؛ فإن بعض العلماء رخص فى الحيل وسمّى بعضهم بعض الحيل حيلا شرعية، نسبها للشرع، ولا يصح أن تسمى حيلا حينئذ؛ بل يقال رخص فى أنه يسلك طريقا للخروج من الإثم والإلزام بوجه من أوجه الشرع، هذا لا يسمى حيلة بل أخذ بطريق من الطرق.

لكن الحيل المذمومة كما ذكرنا هى ما نُصب من الحيل لإسقاط واجب أو تحليل محرم، يذهب يحتال على الربا بالعينة، يقول لك أنا أبيعك هذا القماش أو أكياس الأرز أنا بعت إياها الكيس بمائة وعشرين واشتريتها منك الكيس بمائة، يعطيه مائة ومائة وعشرين مؤجلة بعتك بمائة وعشرين بعد سنة، خلاص حط يدك عليها حط يده عليها استلمتها قال استلمتها فقال أنا أشتريها منك الكيس بمائة، خلاص اشتريتها ويذهب يعطيه الأكياس لها مدة طويلة مثل ما هو معلوم، هذا احتيال بيع العينة والعينة محرمة فى أنها احتيال على الربا.

قال الشاطبى رَحِمَهُ اللهُ فى الموافقات: إن اتباع الهوى فى الأحكام الشرعية مظنة لأن يحتال بها على أغراضه، فتصير كالآلة المعدة لاقتناص أغراضه، ويكون كالمرائى يتخذ

الأعمال الصالحة سلما لما فى أيدى الناس وبيان هذا ظاهر.

السبب الثالث من أسباب اتباع الهوى فى الفتوى حب استدامة الرئاسة والإمارة، وهذا أمر خطير لأنه ما أحد يعلم الشرع ويعرف أن الشرع يوافق أهواء الناس، الشرع لا يوافق أهواء الناس، الشرع حكم على الناس تارة يكون الشرع فيما يختاره الناس، وتارة يكون ما يضاد الناس فى أفعالهم، فإذا كان هذا الذى يفتى يريد استدامة الرئاسة ورضى الناس عنه ومحبتهم له وتوجيه وجوه الناس إليه، فإنه يقول لهم ما يرضيهم، يقول للناس ما يرضيهم يخشى أن ينصرفوا عنه.

نزيد بالمناسبة أو يقول فى المحاضرة ما يرضيهم ولا يبين لهم حكم الله جل وعلا وبيان الحق الواضح فحينئذ يقع فى الغلط.

نعم ليس كل حق يعلم يلزم بيانه فى كل زمان ومكان؛ لكن يجب على المرء أن لا ينطق بباطل، وأن لا ينسب للشريعة ما ليس منها بهذا نقول ما قاله ابن حزم فى ذلك، قال: إن الذى ينحرف فى الفتوى ويتبع هواه، يفتى بما يتفق له مستديما لرياسة أو لكسب مال، وهذا واقع يفتى بما اتفق ما يحرف المسألة، كلام رجال ما يخالف سهل، اعمل ما تريد، الرخصة تأتيك من فقيه هذا محمود يتحرى ويرخص ما فى الشرع، والشرع ولله الحمد لم يأت بما يشق على الناس لا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

السبب الرابع اتباع الآباء فى أصل الدين أو اتباع ما عليه المجتمع أو البلد، وجعل هذا مرجعا يرجع إليهم دون غيرهم.

السبب الخامس أيضًا مما يقال فى هذا أنّ من طرق دخول الهوى فى الفتوى تقديم العقل على ما دل عليه الشرع فى الفتوى نصا أو استنباطا أما النص فيأتى يقول لا يحسن الأخذ بهذا الحديث، هذا الحديث لا يناسب هذا الزمان، أو هذه السنة صالحة للصحابة للبدو، صالحة لزمان ما؛ لكن لا تصلح لزماننا، هذا التعبير ليس تعبير عالم، ليس تعبير متحرٍّ للحق فى مثل هذا.

لكن قد يأتى العالم ويقول إن هذه السنة مثلًا أو الفتوى هذا الدليل يترتب عليه مفسدة لو عمل به فإنه يؤخذ بالمصلحة فى ذلك؛ لأن المصلحة دلت عليها الشريعة مثل ما قالها ابن تيمية فى مسائل وقالها الإمام أحمد فى مسائل ونحو ذلك.

ويدخل فى هذا مسألة التحسين والتقبيح العقلى ومرجع الحكم على الدليل والاستنباط منه إلى العقل؛ بل زاد الأمر فى بعض المنحرفة فى هذا الباب إلى أن قالوا إنّ أصول الاستنباط للفتوى وللفقه التى قررها العلماء فى أصول الفقه يجب أن تغيَّر إلى أصول فقه جديدة تناسب العصر، فلا نقول مثلًا إنّ الدليل الكتاب والسنة والإجماع والقياس وكذا، نقترب لا نقول إن الأمر يدل على الوجوب؛ بل نفصل لا نقول إن الأصل فى الأمر الوجوب، لا نقول إن الأمر لابد أن يكون إما للوجوب أو للاستحباب أو الإباحة، إذا كان بعد نهى ونحو ذلك على ما هو معلوم وتفصيل الكلام فى هذا، يريدون أصول فقه جديدة، وإذا قننوها صار الاستنباط من الدليل على وفق أصول محرفة، وهذا أشد فى الانحراف فى الشريعة وتحكيم للهوى لا فى فهم الدليل؛ ولكن فى أصل الاستنباط من الدليل، وهذا أمر خطير للغاية لأثره على الأمة.

على كل حال لعل فيما ذكر كفاية، وهذا الموضوع مهم.

وأرجو أن يستزاد من البحث فيه وأن نتقى الله جل وعلا فى ذلك، وأوجه الخطاب فى ذلك إلى نفسى المقصرة أولا، وإلى كل أخ يخاف الله جل وعلا ويتقيه، ويرجو أن يخفف عنه الحساب فى ذلك أن يتقى الله فى الفتوى، أن يتقى الله فى الفتوى، وأن لا يقول فى مسألة إلا بعلم، وقد كان جمع من السلف يهربون إذا اجتمع إليهم أربعون، إذا اجتمع إليه أربعون رأى الناس كثير هرب، ليقولوا عنه ما يقولوا؛ لكن الرياسة والتصدر لكل مجال هذا أمر ليس بالسهل؛ فينبغى على الجميع الخوف من الله جل وعلا والتحرى فى ذلك واحترام أهل العلم ومحبة أهل السنة والائتلاف وعدم الاختلاف وتحرى الحق حيثما كان العبد».

❀ ❀ ❀

تقييد الفوائد

١- قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين ضمن فوائد لطلاب العلم:

اقتناص الفوائد والضوابط العلمية، الفوائد التى لا تكاد تطرأ على الذهن، أو التى يندر ذكرها والتعرض لها، أو التى تكون مستجدة تحتاج إلى بيان الحكم فيها، هذه اقتصها، قيدها بالكتاب لا تقول: هذا أمر معلوم عندى، ولا حاجة أن أقيدها، فإنك سرعان ما تنسى، وكم من فائدة تمر بالإنسان فيقول: هذه سهلة ما تحتاج إلى قيد، ثم بعد فترة وجيزة يتذكرها ولا يجدها؛ لذلك احرص على اقتناص الفوائد التى يندر وقوعها، أو يتجدد وقوعها، وأحسن ما رأيت فى مثل هذا كتاب «بدائع الفوائد» للعلامة ابن القيم، فيه بدائع العلوم، ما لا تكاد تجده فى كتاب آخر، فهو جامع فى كل فن، كلما طرأ على باله مسألة أو سمع فائدة قيد ذلك؛ ولهذا تجد فيه من علم العقائد، والفقه، والحديث، والتفسير، والنحو، والبلاغة.

أيضًا احرص على الاهتمام بالضوابط، ومن الضوابط ما يذكره العلماء تعليلًا للأحكام، فإنَّ كل التعليلات للأحكام الفقهية تعتبر ضوابط؛ لأنها تُبنى عليها الأحكام، فهذه احتفظ بها، وسمعت أن بعض الإخوان الآن يتتبعُ بهذه الضوابط فى الروض ويحررها، وقلت من الأحسن أن يقوم طائفة بهذا، تتبع الروض المربع من أوله إلى آخره كل ما ذكر علة يقيدها؛ لأن كل علة يبنى عليها مسائل كثيرة؛ إذ أن العلم له ضابط، ضابط يدخل تحته جزئيات كثيرة، فمثلًا: إذا شك فى طهارة ماء أو بنجاسته، فإنه يبنى على اليقين هذه على كل حال تعتبر حكمًا وتعتبر ضابطًا، أيضًا يعلل بأن الأصل بقاء ما كان على ما كان، فإذا شك فى طهارة طاهر فهو طاهر، أو فى طهارة نجس فهو نجس؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان، وهذا لو أن الإنسان كلما مر عليه مثل هذه التعليلات حررها وضبطها، ثم حاول فى المستقبل أن يبنى عليها مسائل جزئية لكان فى هذا فائدة كبيرة له ولغيره.

٢-قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ:

من الوصايا أيضًا التى ينبغى أن يعتنى طالب العلم بها وهى ذكرتها لكم قبل ذلك؛ لكن لابد من التأكيد عليها لابد يكون لطالب العلم كراس فوائد: الفوائد تمر، كثيرا ما تقرأ فائدة تمر، والفائدة ليس معناها أنها فائدة ضابط فقهى، ضابط فى الحديث، ضابط كلمة نفسية، لا، فائدة ممكن أن تكون حكمة، ممكن أن تكون سيرة من سير أهل العلم.

طالب العلم يحتاج إلى تنوع الفوائد عنده فى تفسير الآيات، فوائد فى الأصول فوائد فى المصطلح، فوائد في طبقات الرجال، فوائد فى العلل، فوائد فى السيرة، فوائد متنوعة، كذلك هناك فوائد من الحكم من كلام الأدباء؛ لأنه سيستفيد منها يوما لتنشيط نفسه.

فإذن لابد من كراس الفوائد تضع تلك الفوائد، هذه الفوائد بعد حين إذا رجعت لها استذكرتها تجد أنك تستفيد منها، كلما رجعت إليها استفدت، منها أشياء علمية إذا علا مقامك وجد أنها واضحات، يكتب مثلًا فى أول طلبه للعلم شروط لا إله إلا الله، بعد مدة يقول هذه صارت عندى من الواضحات، يكتب مثلًا تعريف الحديث المضطرب بعد فترة تكون عند هذا من الواضحات ما يحتاج أن يكتبه، الفرق مثلًا بين الحديث المرسل إرسالا خفيا والحديث المدلس، ما الفرق بين الإرسال الخفى والتدليس؟ تكون فائدة نفسية، وجدها ثم بعد زمن تكون معه واضحة، وهكذا فى أنواع من العلم كثيرة.

إذن طالب العلم يحتاج إلى كراس يجمع فيه ما يناسبه، آخر يجد أن الذى يناسبه فى حكايات العلماء يناسبه مثلًا فيهم مولده وفاته أشياء أخرى مما يهتم به، كل واحد له ميول يجد فيه؛ لكن إذا جمع كراسا وجد أنه فيه حياته، حتى إذا وجد ساعة أو ساعات فى نفسه فيها ركود فى طلب العلم أو يحب أن يستريح قلب هذه الكراسة وجد فيها فوائد هو انشرحت نفسه؛ لأنه كتب هذه وفيها فوائد يعجب بلطائف وهى علم أيضًا تذاكر العلم.

وما أحسن فعل ابن الجوزى لو استطعناه بعض الأحيان قال: وقد ابتليت بجماعة

فى صيد الخاطر بجماعة من البطّالين الذين يحبّون كثرة الزيارة، فإذا أتوا شغلت الوقت معهم فيما لا أحتاج معه إلى ذكر، فى تقطيع الورق أو برى الأقلام أو تسطيره أو نحو ذلك، وأنا مغهم فيما يريدون، وهذا من استغلال الوقت واستغلال الزمان؛ لأن العمر قصير خاصة فى فترة الشباب هى فترة التحصيل إذا فاتت كما قال عمر رضي الله عنه: تفقهوا قبل أن تسودوا. ويبدأ التسويد بالزواج، إذا تزوج المرء بدأ تسييده، نوع من الوقت يذهب إذ جاء عيال واجبات شرعية لابد من أدائها تكبر أسرته وهكذا تفقهوا قبل أن تسودوا فيستفيد طالب العلم من فترة شبابه.

لذلك ينبغى لنا أن نحض أنفسنا على هذه الآداب التى هى فى الواقع من صميم العلم؛ لأنها وسيلته والوسائل لها أحكام المقاصد.

وقال أيضا:

«من **المهمّات** فى مسير طالب العلم أن يعتنى بحفظ العلم المنتخَب، وأعنى بحفظ العلم المنتخب الذى يتصيّده من الكتب أو مما سمعه من العلماء أو المشايخ أو طلبة العلم؛ ذلك أنَّ تعليم العلم يكون معه فوائد قد لا يجدها الأكثرون فى الكتب، ولهذا لابد من التقييد، والتقييد يكون فى دفتر خاص، وقلّما تجد أحدا من أهل العلم إلا وكان له فى سِنِين الطلب دفترا خاصا، أوراق مجموعة يكتب فيها ما ينتخبه من المهمّات مما يقرأ أو مما يسمعه من الشيوخ؛ لأنك إذا كنت تقرأ ستجد أشياء كثيرة ليست ملفتة للنظر ولست بحاجة إليها فى فترتك التى تعيشُها، وتارة تجد أشياء مهمة، كذلك مما تسمعه من العلماء، أو من المعلمين فإن ثمة أشياء مهمة وثمة من قبيل الوصف؛ الوصف يمكن أن يُدْرَك بمراجعة بعض المراجع القريبة ونحو ذلك. أما ما كان من قبيل التعاريف أو التقاسيم أو التصوير أو ذكر الخلاف أو ذكر الراجح أو ذكر الدليل أو ذكر وجه الاستدلال فهذا لابد من تقييده.

إذن كان من اللوازم لك أن تتخذ لك كراسة خاصة تكتب فيها الفوائد؛ والفوائد هذه إما أن تكون مقروءة أو مسموعة.

والذى أريد أن تكتبه فى هذا المنتخب أو الكراسة أن تعتنى فيه بكتابة التعاريف أو الضوابط؛ لأن العلم نصفه فى التعاريف والضوابط، وأن تعتنى فيها بذكر القيود، إذا

سمعت قيدا فى مسألة فإن القيد أهميته كأهمية أصل المسألة؛ لأنه بدون فهم القيد يكون تصور أصل المسألة غير جيد؛ بل قد يكون خطأً فتنزلها فى غير منزلتها.

أو التقاسيم، تجد فى بعض كتب أهل العلم مثلًا قول بأن هذه المسألة تنقسم إلى ثلاثة أقسام، أو هذه الصورة لها ثلاث حالات، لها خمس حالات، لها حالتان وكلّ حالة تنقسم إلى حالتين، يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تعالى: **العلم إدراكه فى إدراك التقاسيم**.

فذهنُك من الحسن؛ بل من المتأكد أن تعوّده على ضبط التعاريف، ضبط القيود على إدراك التقسيمات، إذا رأيت فى كلام بعض أهل العلم أن هذه تنقسم إلى كذا وكذا فمن المهم أن تسجل ذلك وأن تدرسه أو تتحفظه، لأن فى التقسيمات ما يجلو المسألة، وبدون التقاسيم تدخل بعض الصور فى بعض، وتدخل بعض المسائل فى بعض، أما إذا قُسّمت فإن فى التقسيم ما يوضح أصل المسألة؛ لأن لكل حالة قسما.

وأيضًا من المهمات لك فى مسيرك فى طلب العلم فيما تقيده أن يكون لك تقييم بعد كل فترة من الزمن فيما كتبته فى تلك الكراسة أو الكراسات، ستجد أنك مثلًا بعد مضى سنة من طلبك للعلم تستغرب ما كتبته فى تلك السنة بعد مدة، لماذا؟ لأنك أول ما كتبت كانت المكتوبات، كانت المسائل جديدة عليك، فكتبت لتحفظ، وبعد أن حفظت ودرست وكررت ما كتبته فى هذه الكراسة، صارت واضحة وضوح اسمك لديك، وبالتالى فإن المعلومات تزيد وكلما ازدادت المعلومات بحفظ ما سبق يكون السابق واضحا لديك لست محتاجا لعناء فى تناوله من العقل أو الذهن؛ لأنه صار محفوظا متصوّرا بقيوده وبضوابطه. إذن من المهم أن ترتب نفسك فى أن تنتخب مما تقرأ أو مما تسمع أشياء مهمة تتعلق بما ذكرنا إمّا بالتعاريف وإمّا بالتقاسيم أو بالدليل أو بوجه الاستدلال، وهذا يشمل جميع العلوم سواء من ذلك العلوم الصناعية يعنى علوم الآلة أو العلوم الأصلية التى هى المقصودة.

حبذا لو تبدأ بهذا من اليوم فتجعل لك منتخبا تنتخب فيه الفوائد ثم تتحفظُها، ثم بعد مدة سترى أنها صارت سهلة ميسورة، فتنتقل إلى غيرها فيجتمع العلم بعد مدة».

❁ ❁ ❁

فن ترتيب المعلومات

قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ:

كثير من طلبة العلم من الشباب ومن من مضى عليه ومن له معلومات كثيرة، لذلك يستطيع يميز فى كلام المتكلم، والله هذه كلام صحيح؛ لكن عنده معلومات ومحفوظات ولكن لم يرتب. فإذن لابد لطالب العلم بعد حفظ القرآن والسنة أن يرتب، إذا رتب عقله فى المعلومات رتب قلبه فيما يحفظ فيما يعلم تتكاثر مع الزمن شيئًا فشيئًا حتى يكون عنده علم كثير وراسخ. والعلم كما تعلمون يأتى شيئًا فشيئًا.

من مزايا الترتيب أن المعلومة ما تمر وتذهب، إذا جاءت معلومة جديدة تستقر فى مكانها من القلب أو من العقل، أما إذا لم يرتب تأتى وتذهب، مرت عليه ونسيها، لكن إذا وطنت نفسك من الصغر على أن تكون مرتبا جاءت معلومة سمعت كلمة لأهل العلم وضعتها فى موضعها، فى الباب نفسها، فى الفقرة نفسها، إذا قرأت شيئًا مناسبا وضعته، إذا مرت بك لطيفة من لطائف العلم، فائدة من تراجم أهل العلم وضعتها فى موضعها. مرة مثلًا تلقى كلمة تتذكر شيئًا، يعنى تأتى وأنت تتكلم تذكر أشياء كثيرة؛ لكن فيه أشياء ما تتذكرها وهى عندك؛ ولكن ما خرجت فى ذلك، ولكن مرة أخرى تخرج ويخرج غيرها.

وهكذا يكون طالب العلم فى تجدد حتى إنه يلاحظ بعض الأحيان أن المعلومات تتزاحم ويختصر لأجل أن لا يطيل على الناس، وهذا هو العلم، لذلك نرى شيخ الإسلام ابن تيمية مثلًا فيما تقرؤون تتلاطم، المعلومات تتلاطم يطيل الاستطراد، أحيانا مجلدات ويقول يضيق المقام عن بسط هذه المسألة، لبسطتها فى موضع آخر، لأن المعلومات تزاحمت جدًا فما يستطيع أن يؤدى كل ما عنده فى هذا الموطن، هو حقيقة العلم؛ ولكن يأتى شيئًا فشيئًا بعد الحفظ ويكون معرفة كلام أهل العلم ويكون ترتيب الموضوعات وترتيب المعلومات.

طالب العلم والحفظ

١- سئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين:

كيف نرد على من قال: إن العلماء السابقين لم تكن لديهم المشاغل التى تؤثر على حفظهم كما هو حاصل لعلماء هذا الزمان، ومنهم من يكون ليس لديهم إلا التفرغ لطلب العلم وحفظه والجلوس بلا مشاغل، أما الآن فكثرت المشاغل الدنيوية التى تأخذ كل الوقت، والإنسان قد لا يستطيع الاستغناء عن هذه المشاغل؟

فأجاب - حفظه الله -: أقول لطالب العلم مادمت أنك قد فرغت نفسك للعلم فكن طالب علم حقًّا، وأعتقد أن البناء الذى فرغ نفسه للبناء لا يلتفت إلى عمل آخر، بل يلتفت إلى مهمته التى كرس نفسه لها وأرى أنها الخير له، فما دمت تعلم أن طلب العلم هو الخير وتريد أن تتخذه طريقًا لك فلا تلتفت إلى غيره.

وفى ظنى أن الرجل إذا ثابر مع الإيمان والإخلاص وصدق النية فإن الله سبحانه وتعالى يعينه ولا يعبأ بهذه المشكلات، والله عز وجل يقول: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، فعليك بصدق النية فى الطلب تجد الأمر سهلًا ومُيسرًا.

٢- وسئل الشيخ:

ما هى الطريقة الصحيحة فى طلب العلم هل يكون بحفظ المتون فى علوم الشريعة، أم فهمها نرجو التوضيح حفظكم الله تعالى؟

فأجاب بقوله: على طالب العلم أن يبدأ العلم شيئًا فشيئًا، فعليك أن تبدأ فى الأصول والقواعد والضوابط وما أشبه من المختصرات مع المتون؛ لأن المختصرات سُلّم إلى المطولات، لكن لابد من معرفة الأصول والقواعد، **ومن لم يعرف الأصول حُرم الوصول.**

كثيرًا من طلبة العلم تجده يحفظ مسائل كثيرة، لكن ما عنده أصل، لو تأتيه مسألة واحدة شاذة عما كان يحفظه، ما استطاع أن يعرف لها حلًّا، لكن إذا عرف الضوابط والأصول، استطاع أن يحكم على كل مسألة جزية من مسائله؛ ولهذا فأنا أَحُثُّ إخوانى على معرفة الأصول والضوابط والقواعد، لما فيها من الفائدة العظيمة، وهذا شيء جربناه وشاهدناه مع غيرنا على أن الأصول هى المهم، ومنها حفظ المختصرات، وقد أراد بعض الناس أن يمكروا بنا، قالوا لنا: إن الحفظ لا فائدة فيه، وإن المعنى هو الأصل، ولكن الحمد لله أنه أنقذنا من هذه الفكرة، وحفظنا ما شاء الله أن نحفظ من متون النحو وأصول الفقه والتوحيد.

وعلى هذا فلا يستهان بالحفظ، فالحفظ هو الأصل، ولعل أحدًا منكم الآن يذكر عبارات قرأها قبل يومين، فالحفظ مهم لطالب العلم حتى وإن كان فيه من الصعوبة، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن تكونوا مما اهتدوا بطريقة سلفنا الصالح، وأن يجعلنا من الهداة المهتدين، إنه جواد كريم.

٣- ويقول الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد فى كلام كأنه نفثة مصدور:

«فهل من عودة إلى أصالة الطلب فى دراسة المختصرات المعتمدة، لا على المذكرات وفى حفظها لا الاعتماد على الفهم فحسب، حتى ضاع الطلاب فلا حفظ ولا فهم».

ويعلق الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ على عبارة الشيخ بكر فيقول: «أى علم بلا حفظ يزول سريعًا، وكان زمان يعيبون علينا يقولون: لا تتعب نفسك فى حفظ المتن، وعليك بالفهم الفهم، لكن وجدنا أننا ضائعون إذا لم يكن عندنا حفظ، وما انتفعنا والله إلا بما حفظنا من المتون ولولا أن الله نفعنا بذلك لضاع علينا علم عظيم.

فلا تغتر بمن يقول: الفهم، ولهذا الدعاة القائلون بالفهم لو سألتهم أو ناقشتهم لوجدتهم ضحلاء، ليس عندهم علم.

٤- يقول الدكتور محمود الطناحي:

وقد وقعت على نص خطير جدًّا، وهو خير رد وأوفاه على هؤلاء الذين يشترطون للحفظ: الفهم، ويقولون: لا تطلبوا من الصبي حفظ ما لا يفهم، فإن هذا غير مجد في العملية التعليمية. يقول أبو الفتح عثمان بن جني: «قال لنا أبو علي الفارسي يومًا قال لنا أبو بكر ابن السراج: إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه، فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه».

وهذا كلام صحيح، يصدقه الواقع وتؤكده التجربة، فإن الإلحاح بالحفظ الدائم المستمر مما يمهد للفهم لا محالة. وآية ذلك أن صغار التلاميذ في دور الحضانة والروضة يرددون مع إطلالة كل صباح النشيد الوطني لبلادهم، وهم بالقطع لا يعرفون شيئًا عن معاني مفرداته فضلًا عن تراكيبه، ولكنهم بمرور الأيام يدركون ويفهمون. والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى في اكتساب وإدراك المعارف.

ونحن الذين حفظنا القرآن صغارًا نعرف هذا من أنفسنا، فما زلنا نذكر ألفاظ القرآن وتراكيبه الغريبة علينا في مطالع أيامنا، ثم إضاءة معانيه في نفوسنا بعد ذلك بالتدريج، وإن كنا لا ندرك بالضبط متى تم هذا، كما لا يدرك الناظر في السماء انسلاخ النهار من الليل إلا حين يغشاه نوره ويغمره سناه.

وليس أدل على أهمية «الحفظ» في العملية التعليمية في تراثنا، من هذا القدر الهائل من المنظومات في اللغة والنحو والفرائض «المواريث» والقراءات، وعلوم الحديث والأصول والبلاغة والمنطق والعروض والميقات والطب، وكل ذلك لضبط القواعد وتثبيت الأحكام. وما أمر «ألفية ابن مالك» ببعيد!.

ومع المنظومات المطولة في النحو والصرف كان هناك البيتان والثلاثة والأربعة لضبط القاعدة وترسيخها. فهذا جمع التكسير ينقسم إلى جموع قلة وإلى جموع كثرة، وللأول أربعة أوزان، وللثاني سبعة عشر وزنًا، ولصعوبة حصر هذه الأوزان صاغها بعضهم شعرًا ليسهل حفظها، فجموع القلة جمعت في قوله:

بأفعل ثم أفعال وأفعلة وفعلة يعرف الأدنى من العدد

كـأفـلـس وكـأثـواب وأرغـفـة وغلمة فاحفظها حفظ مجتهد

وجموع الكثرة جمعت فى قوله:

فى السفن الشهب البغاة صور مرضى القلوب والبحار عبر

غـلـمـانـهـم لـلأشـقـيـاء عـمـلـه قطاع قضبان لأجل الفيلة

والـعـقـلاء شـرد ومـنـتـهـى جموعهم فى السبع والعشر انتهى

هذا إلى الضوابط النثرية، مثل «سألتمونيها» لضبط حروف الزيادة، و«سكت فحثه شخص» لضبط الحروف المهموسة. فبهذه الضوابط الشعرية والنثرية تعلمنا الأدب واللغة والنحو، وتعلم من قبلنا، لأننا سلمنا ولأنهم سلموا من زلازل التطوير وأعاصير التيسير. وإنه لواجب علينا إذا أردنا الخير لهذا الجيل أن نحيى فيهم مهارات الحفظ، ونقدم لهم قواعد العربية من خلال النصوص التراثية الموثقة».

العناية بحفظ القرآن والسنة

١- قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين:

«الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد: فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة.

نعم، إن خير الحديث كتاب الله تعالى لأنه كلام الله عز وجل تنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين (جبريل) على قلب النبى ﷺ ليكون من المنذرين بلسان عربى مبين.

وقد جاءت نصوص الكتاب والسنة فى فضل تلاوة القرآن والعمل به فقال الله

تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٠﴾﴾ [فاطر: ٢٩-٣٠]، وثبت عن النبى ﷺ أنه قال: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**» [البخارى (٥٠٢٧)]، وعن عائشة رضي الله عنها عن النبى ﷺ قال: «**مثل الماهر بالقرآن مثل السفرة الكرام البررة، ومثل الذى يقرؤه وهو عليه شاق له أجران**» [متفق عليه، البخارى (٤٩٣٧)، ومسلم (٧٩٨)]، وعن أبى موسى الأشعرى رضي الله عنه أن النبى ﷺ كان يقول: «**مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن كمثل الأتروجة طعمها طيب، وريحها طيب، ومثل الذى لا يقرأ القرآن كمثل التمرة، طعمها طيب ولا ريح لها، ومثل الفاجر الذى يقرأ القرآن كمثل الريحانه ريحها طيب ولا طعم لها، ومثل الفاجر الذى لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة، طعمها مر، ولا ريح لها**» [البخارى (٥٠٢٠)، مسلم (٧٩٧)]، وعن أبى أمامة قال: سمعت النبى ﷺ يقول: «**اقرءوا القرآن، فإنه يأتى شافعًا لأصحابه، اقرءوا الزهراوين البقرة وآل عمران، فإنهما يأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو غيابتان، أو فرقان من طير صواف تحاجان عن صاحبهما**»[مسلم (٨٠٤)].

ولما كانت تلاوة القرآن وتعلمه وتعليمه بهذه المثابة، هبَّ كثير من الشباب فى بلادنا وغيرها إلى تلاوة الكتاب العزيز تعلمًا، فأنشئت فى بلادنا جماعات تحفيظ القرآن الكريم فى مدن وقرى كثيرة تحت إشراف ورعاية وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والتحق بها ولله الحمد جم غفير من الشباب، ولم يقتصر نشاطها على الذكور، بل شمل النساء أيضًا، وحصل بذلك خير كثير حتى حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب كثير من هؤلاء الشباب، فالحمد لله رب العالمين.

وإنى لأحث إخوانى الذين من الله تعالى عليهم بالأولاد، أن يشجعوا أولادهم على الالتحاق بهذه الجماعات، وأن يتعاهدوهم حال التحاقهم، ويستعينوا على ذلك بالاتصال بالمسئولين فى هذه الجماعات للمتابعة، فإن تلاوة كتاب الله من أسباب الصلاح، وصلاح الولد خير للوالد فى دنياه وبعد مماته، كما قال النبى ﷺ: «**إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**» [أخرجه مسلم].

ولا شك أن الالتحاق بهذه الجماعات أعنى جماعات تحفيظ القرآن يحصل به مصالح وتدرأ به مفاسد.

* يحصل به حفظ القرآن الكريم ومحبته والميل إليه.

* ويحصل به ربط الدارس ببيوت الله عز وجل المساجد.

* ويحصل به استغلال الوقت بهذا الهدف النبيل.

* ويحصل به من حسن رعاية الطالب ما يثاب عليه أبوه أو غيره من ولاة الأمور.

* يحصل به ثواب المجتمعين على تلاوة كتاب الله تعالى فى بيت من بيوته، فما اجتمع قوم فى بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده، وكما تحصل به هذه المصالح فإنه تندرئ به مفاسد.

يندرئ به ضياع الوقت الذى هو أشد ضررًا من ضياع المال، فإن المال له ما يخلفه والوقت لا يخلفه شيء، فإن كان كل وقت مضى لا يرجع كما قيل: أمس الدابر لا يعود.

تندرئ به مفسدة الفراغ، فإن للفراغ مفسدة، بل مفاسد كما قيل:

إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أى مفسدة

* فمن مفاسد الفراغ أن الشباب ينشأ على حياة ضياع لا جدية فيها.

* ومن مفاسد الفراغ أنه قد يكون سببًا للتخريب.

* ومن مفاسد الفراغ أنه يفضى إلى التسكع فى الأسواق والتجول الذى ربما يفضى إلى فساد الأخلاق.

* ومن مفاسد الفراغ البدنى أنه يفضى إلى الفراغ الذهنى، فيتبلد الذهن، ويكون الشاب سطحيًّا ليس عنده تفكير عميق ولا ذهن حاد.

وإنى لأحث إخوانى الذين من الله عليهم بالمال أن يجودوا بشيء مما مَنَّ الله به عليهم، فإن بذل المال فى هذه الجماعات من أفضل الأعمال منها مشاركة الباذل

العامل فيها فى الأجر، كما جاء نحو ذلك فيمن جهز غازيًا قال النبى ﷺ: «**من جهز غازيًا فقد غزا**» [البخارى (٢٨٤٣) ومسلم (١٨٩٥)].

كما أحث سائر إخوانى المسلمين على تشجيع هذه الجماعات بكافة أنواع التشجيع المعنوى والمادى، عملًا بقول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

وأسأل الله تعالى أن يجعلنا جميعًا ممن حقق ذلك بمقاله وفعاله، وأن يهب لنا منه رحمة إنه هو الوهاب، والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، والذين اتبعوهم بإحسان مدى الأوقات.

٢- سئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين- حفظه الله تعالى -:

ذُكِرَ عن ابن الوزير رحمه الله أن الصحابة، أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا رضي الله عنهم لم يحفظوا القرآن الكريم، وكذلك ما ورد عن الأئمة كعثمان بن أبى شيبة - على قدره - أنه لم يحفظ القرآن، الأشياء التى تدعو بعض طلبة العلم لترك حفظ كتاب الله هل هذا صحيح؟

فأجاب قائلًا: أنا أستبعد أن أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا وهؤلاء الأجلّة من الصحابة لم يحفظوا كتاب الله، هذا بعيد، وتعلم أن القرآن جُمِعَ على عهد أبى بكر، وعلى عهد عثمان كيف يجمعون ولا يحفظون؟! بعيدًا جدًا، ولكن حتى لو روى عنهم فيجب أن ننظر فى الإسناد أولًا، ثم إذا صح الإسناد فنقول: إن الذى تحدث عنهم وقال: إنهم لم يحفظوا القرآن كله، تحدث عمّا علم، ويبعده جدًا أن مثل هؤلاء لا يحفظون القرآن، ولا ينبغى أن يثنى الرجل عن حفظ القرآن مثل هذه الروايات.

٣- قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ -حفظه الله-:

«أيضًا مما يعتنى به طالب العلم فى المرحلة الثالثة فى تنشيط نفسه لطلب العلم حتى لا يفتر أن يكون دائم الاتصال بربه جل وعلا، وخاصة كلام الله جل جلاله، وطالب العلم الذى يغفل عن القرآن تلاوة وحفظا؛ بل حفظا قبل التلاوة، ثم تلاوة فإنه مجروح يعنى قد أصيب -ليس مجروح فى عدالته- يعنى قد أصيب فى نفسه لأنه بدون القرآن ما تسلم النفس لا تنشرح للعلم وللطلب لأن العلم ما هو؟ تفقه فى كتاب الله جل وعلا وفى سنة رسوله ﷺ.

ولذلك أنا أعتب على كثير من الإخوة ممن لهم مدة طويلة فى طلب العلم أنهم لم يحفظوا القرآن، إلى متى؛ لأن الشباب عمر سيذهب والزمن ينقضى، وقوة الذهن وقوة الحافظة والفراغ أسباب تعينك على حفظ كتاب الله جل وعلا، والقرآن ميسر ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر: ١٧].

وطالب العلم إذا لم يحفظ القرآن فلن تأتيه الاستدلالات، إذا سمع استدلالات أهل العلم فلن يحفظ، هل يحفظ كل آية تمر به؟ العلم ما هو؟ العلم دليل من الكتاب أو من السنة أو من كلام الصحابة أو كلام أهل العلم، هذا هو العلم، فإذا لم يحفظ القرآن ولم يحفظ السنة؛ يعنى يحفظ كثيرا من السنة. تأتى مواضع الاستدلال فتفوته، لذلك تأتى كلمات يعوزها الحجة، يعوزها الدليل، الدليل نور كلام الله جل وعلا نور فى صدرك وأيضًا نور فى الحجة والاستدلال.

إذن طالب العلم لا يليق به أن يكون غير حافظ لكتاب الله جل وعلا، فمن منَّ الله جل وعلا عليه بحفظ كتابه فليشكر الله جل وعلا على هذه النعمة التى وصفها الله جل وعلا فى سورة العنكبوت بقوله ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]؛ بل هو آيات بينات فى صدور الذين أوتوا العلم، وهو نور كتاب الله جل وعلا الذى فيه الحجة فيه العظة وفيه العبرة، وأُنس العبد المؤمن أنس طالب العلم وحجته بلا كتاب كيف يحتج وبما يحتج؟ يكون دائمًا من أهل الرأى أو ممن يقل استدلالهم بالقرآن، إذا خطب خطبة إما أن تكون فى آية أو لا تكون وإذا تكلم فيقل استدلاله بكتاب الله جل وعلا، هذا ضعف، لذلك طالب العلم كلما قوى حفظه لكتاب الله، وكأنه هو يتلو مواقع الاستدلال فإنه سيكون عنده بينة حتى يحتج للناس على نور؛ لأن كتاب الله جل وعلا معه.

إذن فلابد له من العناية بكلام الله جل وعلا حفظا ثم تلاوة وتعاهدا، ثم فقها، لابد من فقه القرآن والأحكام، يمر على التفسير يمر على كتاب فى أحكام القرآن ونحو ذلك فيعرف ما اشتمل عليه هذا الكتاب.

ثم العناية بسنة النبى ﷺ، وسنة النبى ﷺ -ولله الحمد- محفوظة فى الكتب والعلماء المأمونون على نشر السنة وعلى بيانه وبيان أحكمها وما اشتملت عليه ولله الحمد موجودون، فطالب العلم إذا حفظ منها ما تيسر فإنه يسهل عليه حينئذ أن يفهم معانى

الأحاديث؛ يعنى يحفظ الأربعين النووية، يحفظ فى الأحكام: عمدة الأحكام، بلوغ المرام، يكرر ذلك كثيرا، يحفظه مرة واحدة، ثم إذا مثلًا ما تعاهد وتفلت منه يكرر ذلك يمر عليه مثلًا كم شهر مرة على البلوغ، يكون معه الأحاديث تكون معه، سنة النبى ﷺ، كذاك يكون مبتدئا إلى أحاديث الجوامع التى أوردها مثلًا النووى فى رياض الصالحين يحفظ من الأبواب، النووى فى كل باب تجد أنه يذكر الآيات من كتاب الله جل وعلا التى تدل على ما بوب له ثم يذكر الأحاديث، يتأمل طالب العلم يحفظ هذه الآيات ويحفظ الأحاديث أو شيئًا، ويوطن نفسه بعد ذلك على ما معرفة العناوين، معرفة الأقوال؛ يعنى يعرف الموضوعات؛ يعنى يُصغى إلى موضوع تدبر القرآن، ثم يضع فى ذهنه كل ما مر على آية فيها التدبر وضعها فى مكانها المناسب، إذا حفظ القرآن يسهل عليه، يبقى المسألة لطالب العلم ترتيب فقط؛ يعنى تجد أنه يستدل بخمس آيات ست آيات فى الموضوع الواحد، ما يعوزه التذكر ولا الحفظ فى ذلك، كذلك إذا كانت معه أحاديث كثيرة، فإنه ينتبه ففى الموضوع الواحد يجرى عدة أحاديث فى ذهنه حتى تجتمع تحت الأبواب ثمان آيات والأحاديث ثم مع بعد ذلك كلام أهل العلم فى بيان ذلك، فإذا رغب أن يتكلم فى أى زمان وفى أى مكان لم يعوزه التحضير ولا يعوزه الجهد فى الاستعداد ويبدأ والله جل وعلا يفتح عليه لم؟ لأن الآلات معه، معه القرآن ومعه السنة؛ يعنى ما شاء الله جل وعلا من القرآن وما شاء من السنة، معه الموضوعات والعناوين، ثم يبين، والعلم ما هو النافع للناس؟ هو كلام الله جل وعلا وكلام رسوله ﷺ، ثم بيان أهل العلم لمعانيهما.

فالعلم كما قال الحافظ الذهبى:

العلم قال الله قال رسوله قال ... الصحابة ليس خلف فيه

ما العلم نصبك للخلاف سفاهة ... بين الرسول وبين رأى فقيه

أو كما قال ابن القيم فى نويته:

والعلم قال الله قال رسوله قال ... الصحابة هم أولوا العرفان

ما العلم نصبك للخلاف ... بين الرسول وبين رأى فلان

وقال فى بيان العلم:

والجهلُ داء قاتلٌ وشفاؤه أمران فى التركيب متفقانِ
نص من القرآن أو من سنة وطبيب ذاك العالم الربانى
والعلم أقسام ثلاث ما لها من رابع والحق ذو تبيانِ
علم بأوصاف الإله وفعله وكذلك الأسماء للديانِ
والأمر والنهى الذى هو دينه وجزاؤه يوم المعاد الثانى
والكلُّ فى القرآن والسنن التى جاءت عن المبعوث بالفرقان
والله ما قال امرُؤ متحذلق بسواهما إلا من الهذيان

فى أول الأبيات قال:

والجهلُ داء قاتلٌ وشفاؤه أمران فى التركيب متفقانِ

يعنى شيء واحد

نص من القرآن أو من سنة وطبيب ذاك العالم الربانى

إذن طالب العلم إذا حفظ القرآن حفظ من السنة ما حفظ يرتب نفسه على الأبواب يقرأ ويقرأ ويمر على الأحاديث ولم يرتب قلبه ولم يرتب عقله، لا، تعوزه الحجة، إذا أتى موضوع ما تجد عنده بيان فيه؛ لكن يبتدر الجمع، ثم بعد ذلك يبدأ يرتب المعلومات التى فى ذهنه، ويضع لنفسه عناوين.

موضوع مثلًا التقوى فى الآيات التى فيه، آيات التقوى فى القرآن كثيرة، يرتبها، مثلًا الأمر بها، درجات التقوى، ثم يقول مثلًا ثواب المتقين، آثار التقوى فى الدنيا، آثار التقوى فى الآخرة، وتكون معه فى كل مقام فى كل موضوع من ذلك يكون معه الآية الحديث فى ذلك، إذا احتاج فى أى مقام فإنه يقول ذلك.

مثلا طالب العلم ما يحسن يحتاج إليه يأخذ يخطب يوم الجمعة فجأة غاب الخطيب، ما يستطيع أن يخطب يقول أنا ما استعددت، لأن الذى ينبغى أن العلم يتحرك مع

طالب العلم، يتحرك معه بمحفوظه، بما تحفظ، فإذا كانت المعلومات مترتبة فإنه يكون الأمر سهلا.

وكذلك إذا احتيج له فى مجلس مثلًا جلس وأراد أن ينفع الناس يتكلم بماذا؟ لابد أن يعرف ما ينفع الناس من الحديث فى بعض المقامات تصلح الموضوعات العامة، العوام من أقاربه أو أمام من أهلك فى بيتك أو نحو ذلك، تبدأ فى الموضوع تذكر به، يكون فيه صلة عامة فى ذكر مثلًا التقوى، التوحيد، وأصوله، وبما يتصل بذلك، لابد يكون الموضع مرتب عندك...

الموضوعات مع أدلتها وكلام أهل العلم فيها مرتبًا».



الفرق بين كتب الفقه وكتب الحديث

قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ:

من المسلَّم به لدى كل طالب علم حريص عليه أن طلب العلم هو غاية ما يحصله المرء لنفسه من الخير، لأن العمل تابع للعلم، والعمل بلا علم لا ينفع، لأن من شرط صحة العمل وصحة النية الإخلاص والعلم بما يميز به عمله ويفرق به بين العادة والعبادة، فكثيرون يعملون أعمالًا هى من جهة العادات، أو قد يعملوها من جهة الجبلة والطبيعة أو بما جرى عليه أهله ومجتمعه، لكن العلم يحمله على أن يفرق بين نية العمل الذى يتقرب به إلى الله جل وعلا وبين العمل الذى يعمله عادة والعمل الذى يريد به أن يكون وسيلة إلى أمر محبوب.

وطالب العلم فى طريقه فى طلب العلم يحتاج إلى فرق مهم وهذا الفرق كثيرون لم يدركوه، وهو الفرق بين تناول كتب الفقه وكتب الحديث، كتب الفقه فيها كلام على المسائل الفقهية وفيها الأدلة وفيها الخلاف. وكتب الحديث فيها أيضًا الكلام على المسائل الفقهية وفيها الأدلة وفيها الخلاف والترجيح. فمن جهة النظر إلى المحتوى قد يتشابه هذا وهذا، ولهذا يشتكى كثير من طلاب العلم الذين فى الكليات الشرعية، كلية الشريعة أو كلية أصول الدين فى الرياض أو فى نحوهما يشتكون من أنهم إذا دخلوا الكلية وابتدأوا فى دراسة الفقه والحديث، يشتبه عليهم تقرير هذا وتقرير هذا، يشتبه عليهم شرح الأستاذ الذى يدرسهم الفقه مع شرح الأستاذ الذى يدرسهم الحديث، من جهة أن كلًا منهما يورد أدلة وخلافًا وتصويرًا للمسألة وربما كان إيراد هذا يختلف عن إيراد ذاك من جهة الاستيعاب أو الاستدلال أو بيان وجه الاستدلال أو استخدام علوم الآلة أو الترجيح... إلى غير ذلك، وهذا يجعل طالب العلم فى كثير من الالتباس فى جهة تحصيل العلم، وهل يطلب علم الأحكام من كتب الحديث أو يطلبها من كتب الفقة؟ وبسبب عدم معرفة كيفية تناول الأحكام هل هو من كتب الحديث أم من كتب الفقه وما ميزة هذه وهذه؟ وهل هذه تعارض هذه أم لا؟ بسبب عدم العلم

بهذه المسائل، حصل نقص عند كثيرين من طلاب العلم، وما اكتملت ملكتهم فى العلم من جهة التكامل بين هذين العلمين العظيمين، الفقه والحديث.

لهذا نقول: إن كتب الحديث كما هو معلوم سابقة لكتب الفقة وأول ما دون العلم دون على جهة الرواية والإسناد، حتى ما كان من فتاوى ووقائع وأسئلة نقلت فى مصنفات أهل العلم المختصة أو العامة نقلت بالأسانيد، فعلم الحديث من حيث هو رواية ودراية يشتمل على إسناد وعلى متن، وهذا المتن قد يكون مرفوعًا للنبى ﷺ وقد يكون قولًا لصاحب أو قولًا لتابعى أو ما دون ذلك.

يستعمل كثير من أهل الحديث هذه الكلمة: رواية ودراية، وفى تفسير الرواية والدراية اختلاف، فمنهم من يقول: الرواية هى نقل الحديث بالإسناد. والدراية هى تمحيص هذا الاسناد من حيث الصحة وعدم الصحة، من حيث هل هو مستقيم أم غير مستقيم؟ هل هو معلول أم غير معلول؟ هل يحتج به أم لا يحتج به؟ وهذا قول طائفة كثيرة من أهل العلم.

وآخرون يقولون: الرواية راجعة إلى النقل، والدراية راجعة إلى فقه الحديث، وفقه الحديث هو درايته. والرواية هى النقل، فيدخل على هذا فى النقل مصطلح الحديث، يستعمل مصطلح الحديث، والنظر فى الرجال. وتكون الدراية هى الفقه، يعنى النظر فى المتن.

هذا كان سابقًا، ولهذا مصطلح الحديث سابقٌ لأصول الفقه، وأصول الفقه أتت بعده من جهة التصنيف، من جهة تقعيد الفن، ومن جهة الاستعمال أصول الفقه سابقة لأصول الحديث، للمصطلح، لأن أصول الفقه هى أصول الاستنباط، وهى موجودة فى زمن النبى ﷺ قبل أن يكون ثَمَّ أسانيد.

لهذا تنظر إلى علم الفقه وعلم الحديث إلى أنه لا انفصال بينهما فى الحقيقة، فالفقه هو فقه الأحكام الشرعية وهذا يكون مبنيًا على أدلة، ومن الأدلة السنة. ينتج من ذلك أن أدلة الفقيه أعم من أدلة المحدث، بمعنى أن الكتاب الذى يعرض لمسائل الفقه تكون أدلته أوسع من أدلة الكتاب الذى يعرض لفقه الحديث، لِمَ؟ لأن من نظر فى فقه الحديث يكون الدليل هو الذى يتكلم عليه من الحديث، عنده حديث فى البلوغ

ويشرحه، أو حديث فى منتقى الأخبار ويشرحه، مثل نيل الأوطار، أو حديث فى البخارى يشرحه أو نحو ذلك، فيكون شرحه مبنيًا على هذا الحديث، واستنباطه للحكم بما فى هذا الحديث من الحكم.

أما الفقيه فإنه يستنبط الحكم من عدة أدلة، قد يكون الدليل نصًا من الكتاب أو السنة، وقد يكون إجماعًا، وقد يكون قياسًا شموليًا، وقد يكون قياس علة، وقد يكون قول صاحب، أو قول إمام... الخ

نرجع إلى تأصيلها فنقول: المقصود من هذا أن كتب الفقه تختلف عن كتب الحديث من جهة الأدلة.

إن كتب الحديث إذا رجعنا إلى أولها فتجد أن الإمام يبوّب على الحديث بما فيه من الفائدة، لكن لا يرى الاختلاف الذى فيه، فمثلًا الإمام البخارى فى تبويباته يبوِّب على فقه الحديث الذى عنده، أبو داود فى تبويبه يبوّب على فقه الحديث الذى عنده، الترمذى النسائى ابن خزيمة... إلخ يبوِّبون ناظرين فى التبويب - والتبويب هو عبارة عن الحكم أوالفائدة - راجع إلى فقههم إلى هذا المتن.

لكن إذا نظرت فى المسألة نفسها نظرتها فى كتب الفقه فتجد أن الفقيه يستدل بعموم آية، أو بمفهوم آية، أو يستدل بعدد من الأحاديث، أو يستدل بقاعدة أو أقوال الصحابة.. الخ.

رجع الأمر إلى أنه فى الزمن الأول قبل شيوع المصنفات وشروح الحديث المطولة، المحدِّث يستنبط بناءً على هذا المتن الذى عنده، ولا ينظر إلى جميع أدلة المسألة، لا ينظر إلى كل ما فى المسألة من الأقوال، لهذا يدخل فى نظره إلى هذا المتن فيستنبط منه، أما المفتى أو الفقيه إذا أراد أن ينظر فى هذه المسألة التى تناولها الحديث فإنه يستحضر أشياء أخر، لهذا صار كلام الفقهاء يختلف عن كلام طائفة من أهل الحديث، لِمَ؟ لأنه قد يكون المحِّدث ينظر إلى هذا المتن باستنباط ما فيه فوائد من هذا المتن دون النَظر إلى أن هذه الفائدة هل هي الحكم فى نفس الأمر أم أنه يأتى معارض فينظر إليه من جهة أخرى، وقد ذكرت لك فيما مضى أن الأقوال المتضادة أو الأقوال المتقابلة فى الفقه، فإنه يكون القول أرجح إذا كان المعارض له أقل، فإن القولين المختلفين فى الفقه لا تظن

أن أحد القولين له دليل والآخر ليس له دليل، هذا نادر، بل الأكثر - وجُل المسائل - يكون هذا القول له أدلته وهذا القول له أدلته، ولكن أى القولين يكون أرجح؟ القول الأرجح هوالذى يكون الاعتراض على ما استدلَّ به أصحابه أقل من الاعتراض على القول الآخر.

وهذه فائدة رصينة مهمة يحتاجها الناظر فى كتب الفقه وكتب الحديث جميعًا.

هذه الأقوال المتقابلة والاختلافات جاءت نتيجة إلى نظر العلماء فى المسائل الفقهيه، بعد ذلك صنفت متون الفقه ثم صنفت المطولات فى الفقه، ثم ظهرت شروح كتب الحديث، شروح كتب الحديث استفادت من كتب الفقه، فأوائل كتب الفقه التى بسطت القول فى المسائل الفقهية الخلافية كتب ابن المنذر، ومثلها مع شيء من الاختلاف المصنفات، مصنف ابن أبى شيبة ومصنف عبد الرزاق وأشباه هذه، فتجد أن هذه بسطت القول فى المسألة بذكر أقوال العلماء المصنفات بدون ذكر أدلتهم لأنها رواية، ومثل كتب ابن المنذر تجد أنه يذكر القول ويذكر دليله.

ظهرت كتب الفقه بعد ذلك فيها ذكر الخلافيات وفيها دليل كل قول إذا كان الكتاب فى الفقه عامًّا مقارنًا يقارن فيه صاحبه بين المذاهب، أما إذا كان كتاب مذهب خاص فإنه لا يورد أدلة الأقوال الأخرى.

خذ مثلًا كتاب ابن حزم «المحلى بالآثار شرح المجلى بالاختصار» وهو كتاب ألّفه للمبتدئ من طلاب العلم كما نص عليه فى أثناء كلامه على صور صلاة الخوف، قال: «وإنما كتبنا هذا الكتاب للمبتدئ من طلاب العلم وتذكرة للفقيه، وهذا واقع من جهة أن الناظر فيه يجد أنه يذكر أقوالًا متعددة بالإسناد، فهو عبارة عن جمع ما يراه ناصرًا لأصل المسألة، وقد يذكر الخلاف ويذكرالترجيح، أما الاستيعاب فإنه فى كتب مطولة أُخر.

فى هذا الكتاب مثلًا هل هو كتاب فقه أم كتاب حديث، هو على طريقة كتب ابن المنذر من جهة أنه يذكر المسألة ويذكر الاستطراد بذكر الأدلة تارة بالإسناد، وقليلًا بلا إسناد.

إذا نظرت فى هذا الكتاب يحصل عندك شيء من التردد فى فهم المسألة، لم؟ لأنه جاء

تقرير المسألة مع بيان الخلاف مع الأسانيد مع الدراية مع الاستنباط مع رأى ابن حزم الأصولى، مع رده على المخالفين.

مثال آخر: كتب ابن عبد البر «التمهيد» «والاستذكار» وغيرها، شروح الموطأ، لكنها شروح نظر فيها إلى المسألة لا إلى المتن، فهو قد يشرح المتن ثم يخرج من المتن إلى المسألة ثم يفصل الكلام فى المسألة كأنها مسألة فقهية مستقلة، وهذا نوع من شروح كتب الحديث نقابله بكتاب ابن حزم، فكتب ابن عبد البر وكتاب ابن حزم متقابلان، هذا له طريقته وهذا له طريقته، إذا نظرت فى هذا وهذا وجدت أن طريقة الفقهاء موجودة فى كتاب ابن حزم، وطريقة المحدِّثين موجودة فى كتاب ابن عبد البر، فى الجملة.

بخلاف ما يظنه كثيرون، أن كتاب ابن حزم هو كتاب حديث، هو كتاب فقه، لكن فقه بناه على الأثر بتوسع، فكأنه صوّر المسائل الفقهية كمتن فقهى ثم استوعب ما فى المصنفات وما نقل عن السلف فى هذه المسائل ونظر فيها نظرًا مختصرًا، فهو كتاب فقه توسع فيه فى الاستدلال.

تطورت المسألة من جهة التاريخ فدخلنا إلى مرحلة «المغنى لابن قدامة، وما ماثله، مثل «المجموع شرح المهذب» للنووى، كتابان متقاربان من جهة أنهما كتابان فقهيان منهجهما واحد من جهة الفقه، هذا المغنى كتاب حنبلى يعرض فيه الأدلة والخلاف، وكتاب النووى كتاب شافعى يعرض فيه لتأصيل المسألة والأدلة والخلاف، يمتاز كتاب النووى عن كتاب ابن قدامة بأن فيه استيعابًا للغويات، وفيه الحكم على كثير من الأدلة من جهة الإسناد، يقول: هذا إسناده صحيح، إسناده قوى، إسناده ضعيف... إلخ، وله ترجيحاته المخالفة للمذهب، كما أن ابن قدامة له ترجيحاته المخالفة للمذهب.

فى مقابلتهما نذهب إلى كتب الحديث فى ذلك الزمان «فتح البارى» مثلًا - بعده بزمان - فيه عرض المسألة بحسب إيراد البخارى واستيعابه للأدلة أو للخلاف هو بحسب حاجة المسألة إلى ذلك.

فنخلص من هذا العرض الموجز إلى أن كتب الفقه وكتب الحديث يخدم بعضها

بعضًا، فمن نظر فى شروح كتب الحديث وأراد أن يستفيد، فلا بد أن يكون مؤصلًا فى الفقه، فإذا أصل فى الفقه كان نظره فى كتب الحديث جيدًا، لِمَ؟ لأن كتب الحديث ما تصوّر المسألة، وإنما تبنى على أن المسألة صورتها واضحة، وأما كتب الفقه فهى تصور المسألة ثم تذكر دليلها - هذا واحد.

الثانى: أن كتب الحديث ليس فيها استيعاب للأدلة على اختلافها، لكن كتب الفقه تجد أنه يذكر دليل المسألة إذا كان من الكتاب أو السنة أو القياس أو القواعد إلخ ذلك. يذكر كل ما فى الباب عنده من أدلة فى هذه المسألة؟

الفرق الثالث: أن كتب الحديث فيها إيراد المسألة بحسب مجىء هذا الحديث دون تكامل للباب، يعنى الباب فى كتب الحديث لا يتكامل فى ذهن طالب العلم، فإذا نظرت مثلًا فى كتاب الجهاد فى البخارى، أو الإمارة فى مسلم، أو نظرت فى باب من الأبواب فى كتب الحديث فتجد أن هذه الأبواب فيها من الفوائد بقدر مجيئها فى السنة لأنه مبنى على الاستدلال من السنة فقط، لكن كتب الفقه يكون فيه عرض الباب بذكر المسائل التى تدخل تحت هذا الباب ودليلها من القرآن أو من السنة - وهو موجود فى كتب الحديث- أو من القياس أو من القواعد أو من قول صاحب أو استنباط، أو فتوى للإمام، فتجد أن المسائل فى كتب الفقه أكثر منها فى كتب الحديث.

يعنى ذلك أن من نظر فى كتب الحديث جميعًا فإنه يخلص بنتيجة وهى أن المسألة إذا كان دليلها حديثًا عن النبى ﷺ فهو موجود فى كتب الحديث بتفصيل وببيان الخلاف فيه ودرايته وروايته وما يتصل بذلك، لكن إذا كان دليلها قاعدة عامة، دليلها آية، دليلها القياس، دليلها قول صاحب، دليلها فتوى الإمام، فلا تجدها فى كتب الحديث.

ينبنى على ذلك أن الناظر فى كتب الفقه يكون الباب فى ذهنه أرتب وأوسع، لكن كتب الفقه فيها قصور - فى العموم - من جهة النظر فى الحديث أو فى المتن بدون تأثر صاحب المذهب بمذهبه فى النظر، لأنه يكون الدليل من السنة مثلًا فى البخارى لكن فى كتاب المذهب الفقهى ولو كان مطولًا خلافيًا، فيه الخلاف العالى والنازل، لكن يكون نظره فى الحديث بناءً على مذهبه، هذه الحيثية هى نوع من القصور فى كتب الفقه من جهة طالب العلم المتوسع، فيكملها بالنظر فى كتب الحديث، لكن كتب الحديث -

يعنى الشروح المطولة - تجد أن المسألة لا يتصورها طالب العلم تصورًا جيدًا، يعنى فى المسائل التى تحتاج إلى تصور، أما فى المسائل الواضحة فليس الكلام فيها، فلا يتصور المسألة تصورًا واسعًا، لا يتصور المسألة تصورًا دقيقًا، لا يستخدم أصول الفقه فى الاستنباط، بخلاف كتب الفقه الموسع.

تستخدم أصول الفقه فى كتب الحديث المطولة إذا احتاج إلى الترجيح فى الخلاف.

من الفروق المهمة أن يظن طالب العلم أن شارح الحديث أقرب إلى الاجتهاد من شارح المتن الفقهى، أو يكون - هذا الشارح - ولو كان يورد الأدلة، لكنه لا يسلم من التعصب.

أما شارح الحديث فقد يظن كثير من طلاب العلم أنه يسلم من التعصب، فيقبل على كتب الحديث بناءً على أن أصحابها متجردون - رحم الله أهل العلم جميعا. وكتب الفقه يقول: لا عندهم تقليد، وعندهم نصرة لمذاهبهم، فلا ينظر فيها، وهذا غلط من جهة أن أصول الاستنباط التى بها يستنبط العالم ما هى؟ العالم الذى سيشرح كتب الحديث يستنبط من الأدلة ويرجح بناءً على ماذا؟ لا شك أنه بناء على ما عنده من أصول الفقه، - لأن أصول الفقه هى أصول الاستنباط- فهو سينظر فى هذه المتون، ويستنبط ويرجح بين الأقوال، لكنه لن يسلم من التقليد لأنه سيرجح بناءً على ما فى مذهبه من أصول الفقه، ويظن الناظر أنه يرجح بناءً على الصحيح المطلق، وهذا غير وارد البتة، لأنه ما من شارح للحديث، إلا وعنده تبعية فى أصول الفقه، أصول الاستنباط، فهو سيشرح ويقول: هذا الراجح لأنه كذا، فيأتى طالب العلم المبتدئ أو المتوسط ممن ليس له مشاركة فى الاستنباط عميقة، فينظر إلى ترجيح صاحب الحديث بأنه أكثر تجردًا من ترجيح صاحب الفقه، وهذا غلط لأن صاحب الفقه متأثر فى استنباطه بمذهبه، وكذلك شارح الحديث متأثر فى استنباطه بمذهبه، لكن بما أنه يشرح الحديث فينظر الناظر إلى أنه متجرد، وهو متجرد بلا شك لن ينصر ما يعتقد أنه غير صحيح، لكن سيتأثر فى الباطن بأصول الفقه التى دَرَسَها، ولهذا لا بدّ أن تعلم أن الشراح إنما هم أتباع مذاهب، وليسوا مجتهدين الاجتهاد المستقل أو المطلق، لأن الاجتهاد المطلق أو المستقل - على خلاف فى التسمية والتعريف - راجع إلى أنه يجتهد فى أصول الفقه كما أنه يجتهد فى النظر فى الرجال، فله اجتهاداته فى الفنين جميعًا، مثل

الأئمة الأربعة، وبعض من اندرست مذاهبهم كسفيان والأوزاعى وابن جرير، فهؤلاء لهم اجتهادات فى أصول الفقه وفى الرجال جميعًا، وكذلك ابن حزم له طريقة مخالفة لما قبله فى أصول الفقه أصول الاستنباط وكذلك فى النظر فى الرجال، لا يقلد، وإنما له نظره المستقل، فهذا يسمى مجتهد مستقل، لكن بعدما دوِّنت المذاهب وانتشرت لا يوجد هذا، حتى شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فإنه فى أصول الفقه وهى أصول الاستنباط يتبع مذهب الحنابلة، إلا ما ندر مما رجحه أو بحثه بحثًا مستقلًا، مثل الكلام فى عموم البلوى وأشباه ذلك، فى مسائل أخذها من غير أصول الحنابلة، ولهذا إذا نظرت فى المسودة، مسودة آل تيمية فى أصول الفقه وجدت أن استدراكات شيخ الاسلام على قول أبيه وجده فى هذه المسائل نادرًا أو قليلًا.

إذا أتيت إلى مثل الحافظ ابن حجر والنووى وأشباه هؤلاء، فإنه من جهة الاستنباط سيدخلون فى النظر، هل هذا اللفظ من ألفاظ العموم أم لا؟ هل المفهوم يخصص أم لا؟ هل مفهوم المخالفة معتبر فى هذا أم لا؟ هل الدلالة دلالة نصية أو دلالة ظاهر؟ هل ينسخ هذا هذا أم لا؟ فيرى طالب العلم الذى ليس عنده مشاركة فى كتب أهل العلم فى الأصول، يرى أن ما ذكره شارح الحديث أرجح مما ذكره الفقيه، لِمَ؟ لأن هذا يشرح كتاب الحديث ويعتمد على السنة وذاك يعتمد على كتاب المذهب، وهو فى الواقع ليس الأمر كذلك، لأن هذا وهذا جميعًا يتأثر فى الاستنباط والنظر بأصول الفقه التى دَرَسَها. وهى أصول مذهبه.

فالنووى وابن حجر رحمهما الله تعالى فى الاستنباط فى أكثر المسائل بل فى جل المسائل هم تبع للشافعية، ويأتى الناظر ويقول: رجّحه النووى، ويذهب عن قول ابن قدامة مثلًا أو يذهب عن قول فلان من الحنفية أو غيره باعتبار أن ذاك ينصر مذهبه لأنه رأى القول فى كتاب فقهى، وهذا لن ينصر مذهبه باعتبار أنه وجده فى كتاب شرح مسلم أو البخارى أو غير ذلك، هذا من عدم معرفة الفرق بين كتب الفقه وكتب الحديث.

فى كثير من المسائل يأتى طالب العلم وينقل أقوالًا عن الحافظ ابن حجر أو عن النووى، حتى فى صورة المسألة، حتى فى نوعية النظر فى الخلاف، وإذا تأمل وتوّسع وجد أنهم نقلوها من كتب الفقه الشافعية، وعلماء الشافعية رحمهم الله تعالى خدموا

كتب الحديث، ولهذا صارت ترجيحات المحدثين المتأخرين - أو الناظر فى كتب الحديث من المتأخرين - تبعًا لترجيحات الشافعية لأنهم خدموا كتب الحديث أكثر من غيرهم. خدمة الحنفية لكتب الحديث قليلة، خدمة الحنابلة لكتب الحديث أقل، وهكذا.

فإذن طالب العلم الذى يريد أن يؤسس نفسه من جهة النظر - بدون أن يكون يومًا بالخليصا ويومًا بجزوى - يكون دقيقًا فى النظر فى أنه ينظر فى كتب الفقه وكتب الحديث ويعلم هذه ما مميزاتها، وهذه ما مميزاتها، وحتى تصل إلى منهجية دقيقة فى هذه المسألة فرتب نفسك فى مراحل:

المرحلة الأولى: أنه إذا عرضت لك المسألة فى كتب الحديث، فاطلب تصورها من كتب الفقه، لأن تصوير شروح الحديث غالبًا ما يكون ناقصًا، بناءً على أن الناظر فى هذا الكتاب - وهو كتاب فيه الخلاف والترجيحات - ليس من الطلاب المبتدئين، خلاف حال كثيرين من الشباب أو طلبة العلم الصغار، فإنه يقبل على هذه الكتب المطولة وهو لا يعرف صورة المسألة أصلًا أو مقدماتها فى كتب الفقه، فأولًا تطلب صورة المسألة من كتب الفقه، ثم تنظر فى كتب الفقه ما دليل المسألة؟ فإن كان دليلها من القرآن فهذه ظاهرة، فى أنك لن تجد الكلام مفصلًا عليها فى كتب الحديث إلا إذا كان ثم حديث يدل عليها، فإذا كان دليلها من القرآن فتحتاج إلى كتب أحكام القرآن، كتب أحكام القرآن كل كتاب تبع لمذهبه، أحكام القرآن للقرطبى مالكى، أحكام القرآن للكياهراس شافعى، أحكام القرآن للجصاص حنفى، أحكام القرآن لعبد الرزاق الرسعنى حنبلى، وهكذا. فإذًا هناك تأثيرات أيضًا من هذه الجهة، فلا يظن الظان أنه بوجود المسألة فى كتاب أحكام القرآن فإنه خلص المؤلف فيها من التقليد، ليس كذلك، بل تجد أنهم ينصرون مذاهب فيها الدليل واضح من الكتاب، لكن يدخلون فى النظر منه من جهة أصول الفقه، فينصرون المذهب الخاص لقناعتهم بذلك. من جهة الدليل والاستدلال.

فإذن صورة المسألة أولًا أخذناها ثم يليها دليلها، فإن كان من القرآن فظاهر. إذا كان من السنة فتنظر إلى قول شارح كتاب الفقه، وبعده تنظر إلى قول علماء الحديث وشراح الحديث فى كتبهم، فيكون النظر فى كتب أهل الحديث المطولة نظر فى هل إيراد

هذا الكتاب - الكتاب الفقهى - لهذا الدليل والاستدلال كاملًا أم غير كامل؟ هل الأسانيد صحيحة أم لا؟ هل الدليل صحيح من جهة النقل أم لا؟ ثم النظر فى الدلالة، هل هى كما قال أم لا؟ فيكون فى هذه المرحلة تخدم كتب الحديث كتب الفقه ويكون الناظر فى كتب الحديث مؤصلًا فى المسألة الفقهية بعد معرفة دليلها.

المرحلة الرابعة: أن ينظر فى الدليل إذا كان من جهة القواعد، القواعد - كما ذكرنا - قسمان: قواعد متفق عليها وقواعد مختلف فيها.

القواعد المتفق عليها هذه تمشى مع جميع المذاهب، أما المختلف فيها فكل مذهب له قاعدة، ودليل هذه القاعدة فى المذهب تارة يكون مبنيًّا على فهمهم لدليل من الكتاب أوالسنة، وتارة يكون مبنيًّا على فروع منقولة عن إمام المذهب.

فإذا كان الدليل من التقعيد عامًّا يعنى من القواعد الكلية فإن هذا القول به ظاهر وواضح، أما إذا كان هذه القاعدة دليلها خاصًّا بمذهب أو فروع منقولة فى مذهب فإنه لا تخلو المسألة أيضًا من جهة النظر إلى تنازع فى الفهم والدلالة وفى دليل هذه القاعدة، تجد قواعد يستدل بها الشافعية لا يوافقهم عليها الحنابلة، قواعد عند الحنفية ليست مستقيمة عند المالكية والحنابلة والشافعية، قواعد يذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية خرج بها عن بقية المذاهب، تعقيدات واضحة من دلالة النصوص العز ابن عبد السلام أتى بقواعد فى كتابه «القواعد الكبرى» قواعد الأحكام فى مصالح الأنام فى كثير من التقعيدات - كثير ليس الأكثر - خرج بها عما هو صواب فى نفسه، وهكذا، فإذًا إذا كان الدليل بالقاعدة لا يعنى أنه صحيح مطلقًا، بعض طلبة العلم أو الشباب إذا قيل له القاعدة كذا يظن إنها خلاص انتهت مسلّمة، بمعنى أنها كالنص، لا، ينظر فى القاعدة إذا كانت كلية فهذا صحيح، أما إذا كانت قاعدة خاصة بمذهب من المذاهب فيعرض لها النزاع كما يعرض لأى مسألة فقهية.

بعد ذلك تنظر فى قول الصحابى، هل استدلوا بأقوال الصحابة أم لا؟ هل هذا الصاحب له مخالف أم لا؟ إلخ تنظر فيما يأتى به من الأدلة، وللنظر فى كتب الفقه أو كتب الحديث رتب نفسك فى تصوّر أى مسألة لاستيعاب ما فيها بهذه المراحل الستة - هذا الآن تقسيم آخر -.

الخطوة الأولى: تصوير المسألة. يعني أى مسألة تعرض عليك فى كتب الفقه أو كتب الحديث رتبها حتى تفهمها بفقه على هذه المراحل الستة. . .

الخطوة الثانية: حكم المسألة بحسب ما عُرف فى كتاب فقه أو كتاب حديث إلخ، ما حكمها؟ مثلًا فى المتن الفقهى يقول: كذا جائز، أو ويشترط كذا، فما هى صورة هذا الشرط، والشرط حكم فتفهم الصورة ثم تفهم الحكم.

الخطوة الثالثة: دليل هذا الحكم، بحسب إيراد المؤلف، ثم ينظر فى هذا الدليل بحسب الخطوات التى ذكرتها لك من قبل.

الخطوة الرابعة: وجه الاستدلال، وهو استخدام أصول الفقه فى النظر فى الأدلة، كيف استنبط من هذا الدليل ذلك الحكم.

الخطوة الخامسة: الخلاف فى المسألة، ما هو الخلاف فى المسألة؟ الأقوال الأُخر؟ وذاك القول الآخر تعامله بنفس الطريقة، ما دليل القول الآخر؟. ما وجه الاستدلال؟ إلخ.

الخطوة السادسة: الترجيح.

فلو جعلت لكل مسألة فى كتاب فقه أو كتاب حديث هذه المراحل فى النظر، وجدت أن كتب الفقه وكتب الحديث غير متعارضة، هذا يخدم هذا وهذا يخدم هذا، وهو الذى تراه فى صنيع العلماء والأئمة، ما ترى عالمًا يزهد فى كتب الفقه، أو ترى عالمًا يزهد فى كتب الحديث، حاشا وكلا، بل يقول: كتب الحديث هى الأصل، وكتب الفقه هى استيعاب للأبواب بحسب أدلة المسائل.

هذا يحتاج إلى مزيد بسط وتفصيل فى بعضه، لكن الخلاصة من هذه الكلمة الموجزة أن طالب العلم ينظر إلى كتب الفقه وكتب الحديث على أنها شيء واحد غير منفصل.

وإذا نظر الناظر وقال: لا ليس الأمر كذلك، كتب الحديث هى الأصل استنباط من السنة، وأما كتب الفقه فهى آراء الرجال، فنقول: هذا الكلام غير دقيق، من مارس النظر فى هذه وهذه، ولمن استقبل استفتاءات الناس ومشاكل الناس، لكن طالب العلم من حيث نظره لنفسه صح، هو يحتاج إلى نوع معين فيستوعب ما فيه،

لكن من حيث فهم الباب فهمًا كليًا فإنه لا بد له أن ينظر فى هذا وهذا لا يستغنى عن هذا ولا عن هذا.

جرّب فى هذه وخذ مسألة، وانظر لها فى كتاب فقه، فتجد أنها مذكورة ودليلها وقد يكون ثم خلاف بحسب الحكم، لكن تجدها فى شرح كتاب من كتب الحديث قد يورد لك خلافًا وأقوالًا فيها، إذا نظرت فى كتاب فقهى أطول منه ستجد أنه يورد لك هذا، وذكرت لك فى البداية كتب ابن المنذر، فإن كتب أهل الحديث فى الخلاف وكتب الفقهاء فى الخلاف، معتمدة بكثرة على كتب ابن المنذر، ومنها الموجود ومنها غير الموجود، وكتب ابن المنذر من أشهرها الأوسط والبسيط، الأوسط موجود أكثره، والبسيط موجود قطع يسيرة منه، ونحو ذلك وكتب ابن عبد البر، تجد أنه ما يورد فى المغنى أو ما يورد فى المجموع شرح المهذب أو فى خلافيات أهل العلم هى مبنية على هذه الكتب.

فإذًا الناظر من طلاب العلم ينبغى له أن يكون جامعًا فى النظر بين هذا وهذا، لا يكون زاهدًا فى كتب الفقه فيحرم النظر وفهم الفقيه وذهن الفقيه وشمولية الفقيه فى الباب، ولا يكون زاهدًا فى كتب الحديث لأجل أنها أدلة، والأدلة موجودة فى كتب الفقه، فيفوته كثير من البسط فى المسائل والخلاف ومعرفة آراء أهل العلم فى المسألة، حتى يكون ترجيحه ونظره على أساس. وهو الاطلاع على أقوال الناس فى المسألة.

❀ ❀ ❀

طالب العلم والأخذ عن الكتب

١- سئل الشيخ عبد العزيز بن باز:

ما رأى فضيلتكم فى هذه العبارة التى تتردد على ألسنة كثير من طلبة العلم، وهى «من كان شيخه كتابه ضل عن صوابه»؟

الجواب: المعروف أن من كان شيخه كتابه فخطؤه أكثر من صوابه، هذه هى العبارة التى نعرفها.

وهذا صحيح: أن من لم يدرُس على أهل العلم، ولم يأخذ عنهم، ولا عرف الطرق التى سلكوها فى طلب العلم، فإنه يخطئ كثيرًا، ويلتبس عليه الحق بالباطل، لعدم معرفته بالأدلة الشرعية، والأحوال المرعية التى درج عليها أهل العلم، وحققوها وعملوا بها.

أما كون خطئه أكثر فهذا محل نظر، لكن على كل حال أخطاؤه كثيرة؛ لكونه لم يدرس على أهل العلم، ولم يستفد منهم، ولم يعرف الأصول التى ساروا عليها فهو يخطئ كثيرًا، ولا يميز بين الخطأ والصواب فى الكتب المخطوطة والمطبوعة.

وقد يقع الخطأ فى الكتاب، ولكن ليست عنده الدراية والتمييز فيظنه صوابًا، فيفتى بتحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحل الله، لعدم بصيرته؛ لأنه قد وقع له خطأ فى كتاب، مثلًا: لا يجوز كذا وكذا، بينما الصواب أنه يجوز كذا وكذا، فجاءت «لا» زائدة، أو عكسه: يجوز كذا وكذا.

والصواب: ولا يجوز فسقطت «لا» فى الطبع أو الخط، فهذا خطأ عظيم.

وكذلك قد يجد عبارة: ويصح كذا وكذا، والصواب: ولا يصح كذا وكذا، فيختلط الأمر عليه لعدم بصيرته، ولعدم علمه، فلا يعرف الخطأ الذى وقع فى الكتاب، وما أشبه ذلك.

٢- سئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين: - غفر الله له -:

هل يجوز تعلم العلم من الكتب فقط دون العلماء، وخاصة إذا كان يصعب تعلم العلم من العلماء لندرتهم، وما رأيك فى القول القائل: من كان شيخه كتابه، كان خطؤه أكثر من صوابه؟

فأجاب قائلًا: لا شك أن العلم يُحصَّل بطلبه عند العلماء، وبطلبه فى الكتب؛ لأن كتاب العالم هو العالم نفسه، فهو يُحدِّثك من خلال كتابه، فإذا تعذر الطلب على أهل العلم، فإنه يطلب العلم من الكتب، ولكن تحصيل العلم عن طريق العلماء أقرب من تحصيله من طريق الكتب؛ لأن الذى يحصله عن طريق الكتب يتعب أكثر، ويحتاج إلى جهد كبير جدًّا، ومع ذلك فإنه قد تخفى عليه بعض الأمور، كما فى القواعد الشرعية التى قعَّدها أهل العلم والضوابط، فلابد أن يكون له مرجع من أهل العلم بقدر الإمكان.

وأما قولهم: من كان دليله كتابه، فخطؤه أكثر من صوابه، فهذا ليس صحيحًا على إطلاقه، ولا فاسدًا على إطلاقه، أما الإنسان الذى يأخذ العلم من أى كتاب يراه، فلا شك أنه يخطئ كثيرًا، وأما الذى يعتمد فى تعلمه على كتب من رجال معروفين بالثقة والأمانة والعلم فإن هذا لا يكثر خطؤه، بل قد يكون مصيبًا فى أكثر ما يقول.

٣- سئل الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ:

يقول بعض العلماء: «لا تأخذ القرآن من مُصحفى ولا العلم من صحَفى» فما هو ضابط العلم هذا؟ وهل القراءة فى كتب الفقه والتفسير والتوحيد الميسرة من ذلك «حاشية كتاب التوحيد» «والقول المفيد»، و«الشرح الممتع» و«تفسير ابن سعدى»، «وابن كثير» و«زاد المعاد»، ونحوها من الكتب الميسرة وما هى التى لا بد لها من شيخ ومعلم؟

الجواب: لا تأخذ القرآن من مُصحَفى يعنى ممن حفظ القرآن وقرأه من المصحف ما قرأه على شيخ لا تأخذ منه القرآن لأنّه يكون ولابد يفوته بعض الأشياء إما فى

الضبط أو فى آداب التلاوة، أو فى التجويد أو فى الوقف أو نحو ذلك مما يتميز به القارئ عن غيره، سابقا قبل أنْ يكون هناك شكل للمصحف يعنى شكل تام بالحركات فى وقت مقولة هذه الكلمة كانت المصاحف بلا شكل بنقطٍ ولكن لم تكن مشكولة فكان يحصل فيها خلل وتصحيف حتى نسب لبعض الكبار من المشهورين تصحيفات فى ذلك مثل ما يروى عن ابن أبى شيبة عثمان ومثل ما يروى عن غيره من تصحيفات فى التلاوة بل قد ذكرَ لى بعض الثقات أنّ أحد الأساتذة فى جامعة من الجامعات غير الشرعية كان يدرس مادة ثقافة أو شيء من هذا فأتى وهو يقرأ بسرعة، يملى عليهم أو عنده أوراقه التى يطالع فيها، قال: وقال تعالى: ﴿وإذ نتفنا الحبل فوقهم﴾ نقل لى الثقة هذا وكان حاضرا، يقول: فقلنا له: يا شيخ الآية فى سورة الآعراف: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾ مااستسلم هو للحق، قال: لا. لا. فيها قراءات: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ﴾ فيها قراءات!! هذا من الاستهانة بالعلم... طيب تعلم هذا أو تخلصا؟ إنْ كان تخلصا هذا والعياذ بالله تتخلص أنت من التبعة، وتنسب شيئًا لـ... يعنى عدم احترام للعلم... إلخ المقصود هذا من جهة الصَّحَفى من جهة أنه يقرأ وهو ما يعرف، مرة أيضًا واحد فى مكتبة أنا سمعته لا بل سمعه غيرى وهو الذى حدثنى بها يقول يسأل وهو جاء من غير هذه البلاد وهو ما يعرف القرآن وعنده ولد عليه سورة الظاهر يحفظها قال السورة... السورة... هو عنده منهجه يبدأ من سورة الهَمْزة... إلخ، وهى سورة الهُمزَة... يبدأ من سورة الهَمْزَة... إلخ!!

فمثل هذا هو الذى قيل فى هذه الكلمة لا تأخذ القرآن من مُصحفى لأنه يدرس بالباطل وبالغلط..

«ولا العلم من صحَفى» وهى أصح من صُحُفى لأنّ النسبة للجمع لابد من إعادتها للمفرد، القاعدة فى النسبة فى النحو عند البصريين أنّ النسبة تكون للمفرد مثلًا ستنسب للدول لا تقول دُوَلى وإنما تنسب إليه بالمفرد دَوْلَة، ترجع الجمع إلى مفرده ثم تنسب إليه فتكون النسبة دَوْلى ستنسب للصُحف لابد أنْ ترجعها إلى مفردها صحيفة فتنسب إليها صَحَفى.

فى المدينة مدنى وهذه هى القاعدة إلّا فى ما شذّ لأجل وقوع الالتباس مثل النسبة للمدائن -المدائن المعروفة- بالمدائنى، وأشباه ذلك لأجل أنه لو أرجعت إلى أصلها

مدينة ونسب إليها مدنى لوقع الالتباس بين المدنى نسبة إلى المدائن والمدنى الذى هو نسبة إلى المدينة فى بحث معروف فى النحو.

المقصود أنّ صحتها صَحَفى بفتحتين وليس صُحُفى مثل ما هو شائع فى الأخبار وفى بعض الجرائد إلى آخره.

«لا تأخذ العلم من صَحَفى»، يعنى ممن قرأ فى الكتب دون أشياخ لأنه سيرجح من عند نفسه سيرجح بناءً على ما قرأه والعلم لا يؤخذ هكذا العلم منه شيء للترجيح ومنه شيء للبحث، الأقوال كثيرة وتنوع الأقوال وما أورده أهل العلم فى شروحهم هذا طويل لكن منه شيء للاطلاع منه شيء لمعرفة ما قيل فى المسألة للنظر لعله يكون له شواهد له قوة... الخ.

فمن كان علمه من الصُّحُف فإنه لا يكون على الجادة السوية بل لابد أنْ تجد عنده شواذ وعنده أغلاط يخالف بها أهل العلم، ولهذا عابوا على ابن حزم مثلًا أشياء فى مسائل الحج، وهِم فيها وانتقدها ابن القيم فى زاد المعاد وعقد لها فصلا طويلا، أغاليط ابن حزم فى الحج لأنه ما حج أصلا، ولا تلقى كتاب الحج عن أحد من أهل العلم، وكذلك ابن القطان الفاسى العالم المشهور صاحب كتاب «بيان الوهم والإيهام» انتقده الذهبى وغيره بأنه لم يأخذ علم الرجال ولا علم الحديث عن المشايخ عن العلماء، لهذا وقع فى أوهام وفى أشياء تفرد بها كثيرة ولهذا سلسلة العلم إذا اتصلت يكون الاجتهاد واقع فى أصوله ما يكون بعيد، والذين خرجوا بأقوال شاذة فى الأمة أو أقوال غريبة خالفوا بها قول المحققين من أهل العلم أو الجمهور لابد أنْ يكون فيهم هذا المَنْزَع أنهم فاتهم الأخذ عن الأشياخ فى ذلك وهناك أمثلة فى التاريخ كثيرة، المرء يحرص على أنْ يستفيد من أهل العلم لأجل أنْ يكون طلبه للعلم على أصوله أما من أخذ من الصحف دون الأشياخ فإنّ هذا يكون عنده نقص.

إذا حصل أنه أخذ عن الأشياخ فى أصول العلوم ثم توسع بالقراءة فى الكتب فلا عيب، هذا سنة كثير من أهل العلم بل الأكثر من أهل العلم أنهم لا يظَلون أعمارهم يقرأون على المشايخ بل جملة من عمره يقرأ فإذا حصل الأصول وشهد له بذلك واستشار شيخه ممكن أنه بعد ذلك يترك القراءة للمشايخ ويأخذ يقرأ لوجود الأصول عنده الأصول فى التوحيد والأصول فى التفسير الأصول فى الحديث وفى الفقه...

إلخ، يعنى الأشياء التى يربط بها العلم وكما ذكرتُ لك فى أول الكلام:

«كان العلم فى صدور الرجال ثم انتقل إلى بطون الكتب ولكن بقيت مفاتيحه بأيدى الرجال».

أهمية دراسة المتون

١- قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدى:

«الأمور النافعة فى الدين ترجع فى أمرين: علم نافع، وعمل صالح، أما العلم النافع فهو العلم المزكى للقلوب والأرواح، المثمر لسعادة الدارين، وهو ماجاء به الرسول ﷺ من حديث وتفسير، وفقه، ومايعين على ذلك من علوم العربية، بحسب حالة الوقت والموضع الذى فيه الإنسان.

وتعيين مايشتغل به من الكتب يختلف باختلاف الأحوال والبلدان، والحالة التقريبية فى نظرنا هذا: أن يجتهد طالب العلم فى حفظ مختصرات الفن الذى يشتغل به، فإن تعذر، أو قصر عليه حفظه لفظًا، فليكرره كثيرًا، حتى ترسخ معانيه فى قلبه، ثم تكون باقى كتب الفن كالتوضيح والتفسير لذلك الأصل الذى أدركه وعرفه.

فلو حفظ طالب العلم «العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، و«ثلاثة الأصول»، و«كتاب التوحيد» للشيخ محمد، وفى الفقه: «مختصر الدليل» و«مختصر المقنع»، وفى الحديث: «بلوغ المرام»، وفى النحو: «الآجرومية»، واجتهد فى فهم هذه المتون وراجع عليها ماتيسر من شروحها، أو كتب فنها، فإنها كالشروح لها لأن طالب العلم إذا حفظ الأصول، وصار له ملكة تامة فى معرفتها، هانت عليه كتب الفن كلها الصغار والكبار، ومن ضيع الأصول حرم الوصول.

فمن حرص على هذه العلوم النافعة، واستعان بالله أعانه وبارك له فى علمه، وطريقه الذى سلكه. ومن سلك فى طلبه للعلم غير الطريقة النافعة، فاتت عليه الأوقات، ولم يدرك إلا العناء، كما هو معروف بالمشاهدة والتجربة.

أما الثانى وهو العمل الصالح، فالعمل الصالح هو الذى جمع الإخلاص لله، والمتابعة للرسول ﷺ..».

❀ ❀ ❀

٢- قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ:

المتون، ما أحسن قول الشاعر فيها:

غيرى جنى وأنا المعذب فيكم فكأننى سبابة المتندم

المتن كلمات سهلة؛ يعنى كلمتين أو ثلاثًا؛ لكن كل كلمة لها تفصيلات، ولهذا من فوائد المتون فى استيعابها أو فهمها وتقريرها أو شرحها، من فوائدها أنها تعوّد الذهن على الدقة والضبط، بخلاف القراءة فى الكتب المطولة فإنها تعوّد الذهن على أن تكون الأفكار سائحة، ما يدرى من أين يبتدئ وما يدرى أين ينتهى، عند الضبط والتحليل فالمتون، العلماء من قديم يعتنون بها لأن من فوائد العناية بها أن الذهن ينبنى بناء خاصًا...

يقال فلان قرأ فتح البارى، قرأ صحيح مسلم، قرأ، ما تجد هذه، لم؟ لأن هذه المتون الصغيرة القصيرة، هذه إذا شُرحت بحقها، وكان الطالب عنده استعداد لتقبل الشرح، يَبنى ذهنه لدقة الأخذ ودقة التعبير عن المسائل؛ كل كلمة لابد لها معنى، وإذا بنى ذهنه على هذا الفهم، أيضًا يتبع ذلك بناء اللسان، لسانه، تفكيره، دقته فى نظره، وتركه وتفسيره للأشياء، حتى فى علاقاته مع الآخرين، ونظرته للأمور يكون عنده شيء من الدقة، وهذه من الفوائد التى من أجلها اهتم العلماء بهذه المتون القصيرة، ليس فقط لأنها متون قصيرة يمكن أن تنهى بسرعة، لا؛ ولكن لأجل أنّ شرحها يعوِّد الطالب على أنّ العلم ليس بكثرة الكلام، العلم مركّز؛ كلمة، وهذه معانيها، تفصيلها يكون على هذا النحو، أما من جهة الكلام فإنه سهل؛ أى واحد منكم، والحمد لله الآن انتشرت القراءة، والكتب موجودة، ممكن يقرأ بابًا كاملًا ويأتى ويلقيه، لكن هذا ما يكون مرتّبا، ما يكون دقيقا، تجد أنه عنده معلومات؛ لكن غير مرتبة، سائحة بعضها من هنا، وبعضها من هنا، لهذا بالمناسبة لما انتقل الأخ للعام نقول أن النهى، الكلام على النهى ربما طال، نعم، هى كم؟ سطرين تقريبا ولكنها فيها كفاية إن شاء الله.

❀ ❀ ❀

طالب العلم والظاهرية

١- سئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين:

من الملاحظ فى الصحوة الإسلامية الاتجاه إلى العلم - ولله الحمد والمنة - وخصوصًا علم السنة النبوية - على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم - ومن الملاحظات:

أ- التعرض للصحيحين [البخارى، ومسلم] نقدًا، تضعيفًا وتصحيحًا من قبل بعض طلبة العلم الذين لم ترسخ أقدامهم فى هذا العلم، علمًا بأن هذين الكتابين من أصول السنة والجماعة، وقد تلقتهما الأمة بالقبول؟

ب- رواج مذهب الظاهرية عند غالبية الشباب، والإعراض عن كتب فقهاء الأمة؟

ج- انشغال بعض طلبة العلم الشريف به عن العلوم الضرورية لطلبة العلم الشرعى قبل القرآن الكريم واللغة العربية والفقه والفرائض. . . إلخ؟

د- شيوع ظاهرة التعالم، والتصدر للتدريس، والفتيا من قبل بعض طلبة العلم الذى لا يعرف لهم شيوخ، ولا قدم ثابتة فى العلم، وإنما هى القراءة ومطالعة الكتب؟

فأجاب - حفظه الله ورعاه -:

أ- لا شك أن هذه الصحوة صاحبها - ولله الحمد - حب اتباع السنة والحرص عليها، ولكن كما ذكرت صار ينتهج هذا النهج قوم لم يبلغوا ما بلغ أهل العلم من قبلهم فى التحرى والدقة، وربط الشريعة بعضها ببعض، وتقييد مطلقها، وتخصيص عامها، والرجوع إلى القواعد العامة المعروفة بالشريعة، فصاروا يلتقطون من كل وجه، حتى فى الأحاديث الضعيفة التى لا يعمل بها عند أهل العلم لشذوذها ومخالفتها لما فى الكتب المعتمدة بين الأمة، تجدهم يتلقفونها، ويحتدون فيها وفى العلم بها، وفى

الإنكار على من خالفها، وكذلك أيضًا تجدهم قد بلغ ببعض العجب إلى أن صاروا يعترضون على «الصحيحين»، أو أحدهما من الناحية الحديثية، ويعترضون على الأئمة من الناحية الفقهية، الأئمة الذين أجمعت الأمة على إمامتهم وحسن نيتهم وعلمهم، فتجد هؤلاء الذين لم يبلغوا ما بلغه من سبقهم يتعرضون لهؤلاء الأئمة، ويحُطُّون مِنْ قدْرهم، وهذه وصمة عظيمة لهذه الصحوة، والواجب على الإنسان أن يتريث، وأن يتعقل، وأن يعرف لذوى الحق حقهم، ولذوى الفضل فضلهم، وإنما يعرف الفضل من الناس أهله، نسأل الله لنا ولهم الهداية والتوفيق.

ب- هذا أيضًا من البلاء، ولعل فى جوابى السابق ما يدل عليه؛ لأن مذهب الظاهرية كما هو معروف مذهب يأخذ بالظاهر، ولا يرجع إلى القواعد العامة النافعة، لو أننا ذهبنا نتتبع من أقوالهم ما يتبين به فساد منهجهم، أو بعض منهجهم لوجدنا الكثير، ولكننا لا نحب أن نتتبع عورة الناس.

ج- لا شك أن الأولى بطالب العلم أن يبدأ أولًا بكتاب الله - عز وجل -، فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا لا يتعلمون عشر آيات حتى يتعلموها وما فيها من العلم والعمل، ثم بالسنة النبوية، ولا يقتصرون على معرفة الأسانيد والرجال والعلل، إنما يحرصون على مسألة فقه هذه السنة؛ لأن النبى ﷺ يقول: «**رُبَّ مُبلغ أوعى من سامع**» [البخارى (٦٧)].

ويقول: «**رُبَّ حامل فقه ليس بفقيه**» [الترمذى (٢٦٦٥)]. والناس الآن فى ضرورة إلى معرفة الأسانيد وصحتها، وفى ضرورة أيضًا إلى الفقه فى هذه السنن الواردة عن النبى ﷺ، وتطبيقها على القواعد والأصول الشرعية، حتى لا يضل الإنسان ويضل غيره.

د- يجب أن يعلم الإنسان المفتى، أنه سفير بين الله وبين خلقه، ووارث لرسول الله ﷺ، فلابد أن يكون عنده علم راسخ، يستطيع به أن يفتى عباد الله، ولا يجوز للإنسان أن يتصدر للفتوى والتدريس وليس معه علم؛ لأن الرسول ﷺ أخبر: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبق عالمًا، اتخذ الناس رءوسًا جُهّالًا فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا**» [البخارى (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣)].

والحمد لله، الإنسان الذى يريد الخير، ولكنه يأتى يدركه وينشره، فإنه إن فسح له الأجل حتى أدرك ما أراد فهذا هو مطلوبه، وإن لم يفسح له فى الأجل، وقضى الله عليه الموت، فإنه كالذى يخرج من بيته مهاجرًا إلى الله ورسوله، ثم يدركه الموت، فقد وقع أجره على الله.

وكم من إنسان تَعَجَّل فى التدريس والفتيا فندم؛ لأنه تبين له أن ما كان يقرره فى تدريسه أو يفتى به فى فتواه كان خطأ، والكلمة إذا خرجت من فم صاحبها ملكته، وإذا كانت عنده ملكها.

فليحذر الأخوة الذين هم فى ريعان طلب العلم من التعجل، وليتأنوا حتى تكون فتواهم مبنية على أسس سليمة، وليس العلم كالمال يتطلب الإنسان فيه الزبائن ليدرك من يبيع، بل يدرك من يشترى منه، بل العلم إرث كالأنبياء - عليهم الصلاة والسلام-، فيجب على الإنسان أن يكون مستشعرًا حين الفتوى شيئين:

الأولى: أنه يقول عن الله عز وجل وعن شريعة الله.

الثانى: أنه يقول عن رسول الله ﷺ؛ لأن العلماء ورثة الأنبياء

٢- وسئل الشيخ: بعض المبتدئين يبدأون فى القراءة من كتاب «المحلى» لابن حزم بحجة التمرن على المناظرة، وحينما تنصحهم بأن هذا سابق لأوانه، فيقولون: يزيد التمرن، فهل هذا صحيح؟

فأجاب بقوله: مناظرة ابن حزم - رحمه الله - مناظرة صعبة يُشدد على خصمه، ويحصل منه أحيانًا سب لمخالفه فهو رحمه الله كان شديدًا جدًا، وأخشى أن يكون طالب العلم الصغير إذا تعود على مثل ما كان عليه ابن حزم أخشى عليه من المماراة، فلو أنه سلك مسلكًا سهلًا لكان أحسن، وإذا حصل على قدر كبير من العلم - إن شاء الله - وعرف كيف يستفيد من ابن حزم فليطالع فى كتابه؛ لذلك لا أنصح بمطالعته للطالب المبتدئ، لكن التمرن على المجادلة لإثبات الحق أمر لابد منه، فكثير من الناس عنده علم واسع، لكنه عند المجادلة لا يستطيع إثبات الحق.

طالب العلم والتحزب

سئل الشيخ عبد العزيز بن باز:

أنا طالب علم، كثيرًا ما يُوجَّهُ إلى المسائل عن أمر من الأمور، سواء في العبادة أو غيرها، فأعرف الإجابة جيدًا، إما عن سماع أحد المشايخ، أو في الفتاوى، ولكن يصعب على استحضار الدليل الصحيح، فقد يصعب على ترجيحه، فبماذا توجهون طلبة العلم في ذلك؟

الجواب: لا تفت إلا على بصيرة، وأرشدهم إلى غيرك ممن تظن فى البلد أنه خير منك وأعلم بالحق، وإلا فقل: «أمهلونى حتى أراجع الأدلة وأنظر فى المسألة»، فإذا اطمأننت إلى الصواب بالأدلة، فأفتهم بما ظهر لك من الحق.

وأوصى المدرسين لأجل هذا السؤال وغيره أن يعنوا بتوجيه الطلبة إلى هذا الأمر العظيم، وأن يحثوهم على التثبت فى الأمور، وعدم العجلة فى الفتوى والجزم فى المسائل إلا على بصيرة، وأن يكونوا قدوة لهم فى ذلك بالتوقف عما يشكل والوعد بالنظر فيه بعد يوم أو يومين، أو فى الدرس الآتى، حتى يتعود الطالب ذلك من الأستاذ بعدم العجلة فى الفتوى والحكم، إلا بعد التثبت، والوقوف على الدليل، والطمأنينة إلى أن الحق ما يقوله الأستاذ، ولا حرج أن يؤجل إلى وقت آخر حتى يراجع الدليل، وحتى يراجع كلام أهل العلم فى ذلك. فقد أفتى مالك فى مسائل قليلة، وردّ مسائل كثيرة، قال فيها: «لا أدرى»، وهكذا غيره من أهل العلم.

فطالب العلم من مناقبه أن لا يعجل، وأن يقول لا أدرى فيما يجهل.

والمدرسون عليهم واجب عظيم، بأن يكونوا قدوة صالحة فى أخلاقهم وأعمالهم للطلبة، ومن الأخلاق الكريمة أن يُعوِّد الطالب كلمة «لا أدرى»، وتأجيل المسائل، حتى يفهم دليلها وحتى يعرف حكمها، مع التحذير من الفتوى بغير علم، والجرأة عليها، والله ولى التوفيق.

٢- سئل الشيخ عبد العزيز بن باز:

ما هو موقف المسلم من الخلافات المذهبية المنتشرة بين الأحزاب والجماعات؟

الجواب: الواجب عليه أن يلزم الحق الذى يدل عليه كتاب الله وسنة الرسول ﷺ، وأن يوالى على ذلك ويعادى على ذلك، وكل حزب أو مذهب يخالف الحق يجب عليه البراءة منه وعدم الموافقة عليه.

فدين الله واحد، وهو الصراط المستقيم، وهو عبادة الله وحده واتباع رسوله محمد ﷺ.

فالواجب على كل مسلم أن يلزم هذا الحق، وأن يستقيم عليه، وهو طاعة لله واتباع شريعته التى جاء بها نبيه محمد ﷺ، مع الإخلاص لله فى ذلك، وعدم صرف شىء من العبادة لغيره سبحانه وتعالى، فكل مذهب يخالف ذلك وكل حزب لا يدين بهذه العقيدة يجب أن يبتعد عنه، وأن يتبرأ منه، وأن يدعو أهله إلى الحق بالأدلة الشرعية، مع الرفق وتحرى الأسلوب المفيد، ويبصرهم بالحق.

[مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة (ج٥، ص١٥٧- ١٥٨) الشيخ ابن باز].

٣- سئل الشيخ مقبل الوادعى:

ما هو الموقف الصحيح السليم للعالم ولطالب العلم وللداعى إلى الله من الجماعات والأحزاب والتنظيمات الإسلامية المعاصرة؟

الجواب: موقف العالم والداعى إلى الله وطالب العلم، بل موقف كل مسلم أنه يجب عليه أن يذكرهم بالله سبحانه وتعالى، وأن يحذرهم مغبة الفرقة، ويحذرهم أيضًا ما وقع فيه الشباب من الانحراف بسبب هذه الحزبيات، بل من الشكوك، فإذا كان هذا الحزب يقوم ويدعو إلى حزبه، وهذا الحزب يقوم ويدعو إلى حزبه، وذاك يقوم ويدعو إلى حزبه، فيبقى الشاب حيران لا يدرى من يتبع، وقد شكا إلينا هذا غير واحد من إخواننا.

فينبغى لطلبة العلم وللدعاة إلى الله أن يظهروا البراءة من هذه الحزبية، وبحمد الله

لنا شريط فى هذا بعنوان «نصيحتى للعلماء والبراءة من الحزبية»، ومن فضل الله أن هذا الشريط عند أن سمعه بعض الأفاضل من علماء نجدهم تبرأوا من الحزبية وقاموا ينفرون عنها، ولعلهم قد نسوا، أو أنستهم الأحداث، وإلا فصار له أثر، وأصبح الحزبيون يستحى أحدهم أن يقول: أنا حزبى.

وربما بعضهم يحلف ويقول: والله ما أنا حزبى، وهو يسافر من صنعاء إلى مأرب من أجل أن يدعو إلى حزبيته، ومن صنعاء إلى عدن وهو يدعو إلى حزبيته، ومن صنعاء إلى حضرموت وهو يدعو إلى حزبيته، فلا أدرى أتحيل علينا فى اليمن بقوله: والله ما أنا بحزبى، أم هو لا يدرى ما معنى الحزبية؟

والناس ينقسمون إلى قسمين: إلى حزب الرحمن، وإلى حزب الشيطان.

فالحمد لله علماء أجلاء إذا عرفوا خطورة الحزبية وأن «سعيد حوى» يقول: العلماء الذين يقفون فى طريق دعوتنا عليكم أن تسحبوا عليهم طلبتهم؛ حتى لا يشعر إلا وهو وحيد، ولا يجد من يعلمه.

فهذا ديدنهم، والحمد لله كثير من الشباب قد شعر بخطورة الحزبية.

وأما البراءة فهذا أمر مهم؛ لأنهم يعتبرون على بدعة، والرسول ﷺ يقول: «**كل بدعة ضلالة**»، ويقول: «**إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة حتى يدع بدعته**».

بدعة ضلالة تكاد أن تكون مكفرة، إذا والى لأجل الحزب، وعادى لأجل الحزب فيخشى عليه من الكفر ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾.

وبعد هذا لا أدرى أين عقول كثير من الشباب، الحزبيون يفتضحون مرارًا ومرارًا، ثم لا ندرى إلا وقد أصبح الشباب يهرول بعدهم، إنها المصالح، وليس من أجل الدين. والله المستعان.

❋ ❋ ❋

٤- سئل فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن العثيمين:

ما توجيهكم حول ما يحصل من البعض من التفرق والتحزب؟

فأجاب فضيلته بقوله: لا شك أن التحزب والتفرق فى دين الله منهى عنه محذر منه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام: ١٥٩] فلا يجوز للأمة الإسلامية أن يتفرقوا أحزابًا، لكل طائفة منهج مغاير لمنهج الأخرى، بل ا لواجب اجتماعهم على دين الله على منهج واحد، وهو هدى النبى ﷺ وخلفائه الراشدين والصحابة المرضيين، لقول النبى ﷺ: «**عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة**» [الترمذى: ٢٦٨٥].

وليس من هدى النبى ﷺ وخلفائه الراشدين أن تتفرق الأمة أحزابًا لكل حزب أمير ومنهج، وأمير الأمة الإسلامية واحد، وأمير كل ناحية واحد، من قِبَل الأمير العام.

وإنما أمر النبى ﷺ باتخاذ أمير فى السفر؛ لأن المسافرين نازحون عن المدن والقرى التى فيها أمراء من قبل الأمير العام، وربما تحصل مشاكل لا تقبل التأخير إلى وصول هذه المدن والقرى، أو مشاكل صغيرة لا تحتمل الرفع إلى أمراء المدن والقرى؛ كالنزول فى مكان والنزوح عنه وتسريح الرواحل وحبسها ونحو ذلك، فكان من الحكمة أن يؤمر المسافرون أحدهم لمثل هذه الحالات.

ونصيحتى للأمة أن يتفقوا على دين الله ولا يتفرقوا فيه، وإذا رأوا من شخص أو طائفة خروجًا عن ذلك نصحوه وبيّنوا له الحق وحذروه من المخالفة وبينوا له أن الاجتماع على الحق أقرب إلى السداد والفلاح من التفرق. وإذا كان الخلاف عن اجتهاد سائغ فإن الواجب أن لا تتفرق القلوب وتختلف من أجل ذلك، فإن الصحابة

الكرام ﷺ حصل بينهم خلاف فى الاجتهاد فى عهد نبيهم ﷺ وبعده، ولم يحصل بينهم اختلاف فى القلوب أو تفرق، فليكن لنا فيهم أسوة، فإن آخر هذه الأمة لن يصلح إلا بما صلح به أولها.

وفقنا الله إلى ما يحبه ويرضاه.

* * *

طالب العلم والتمذهب

١- سئل الشيخ عبد العزيز بن باز:

لقد ظهر بين الشباب ظاهرة، ألا وهى أنهم يقولون لا نتبع شيئًا من المذاهب الأربعة، بل نجتهد مثلهم، ونعمل مثلما عملوا، ولا نرجع إلى اجتهادهم، فما رأيكم فى هذا، وما نصيحتك لهؤلاء؟

الجواب: هذا الكلام قد يستنكر بالنسبة لبعض الناس، ولكن معناه فى الحقيقة لمن تأهل صحيح، فلا يجب على الناس أن يقلدوا أحدًا، ومن قال: إنه يجب تقليد الأئمة الأربعة، فقد غلط، إذ لا يجب تقليدهم، ولكن يستعان بكلامهم، وكلام غيرهم من أئمة العلم، وينظر فى كتبهم رحمهم الله، وما ذكروا من أدلة، ويستفيد من ذلك طالب العلم الموفق.

أما القاصر فإنه ليس أهلًا لأن يجتهد، وإنما عليه أن يسال أهل الفقه، ويتفقه فى الدين، ويعمل بما يرشدونه إليه، حتى يتأهل، ويفهم الطريق التى سلكها العلماء، ويعرف الأحاديث الصحيحة والضعيفة، والوسائل لذلك فى مصطلح الحديث، ومعرفة أصول الفقه، وما قرره العلماء فى ذلك، حتى يستفيد من هذه الأشياء، ويستطيع الترجيح فيما تنازع فيه الناس، أما ما أجمع عليه العلماء فأمره ظاهر، وليس لأحد مخالفته، وإنما النظر فيما تنازع فيه العلماء.

والواجب فى ذلك: رد مسائل النزاع إلى الله ورسوله كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ١٠].

أما أن يجتهد وهو لا يستطيع ذلك، فهذا من الأغلاط الكبيرة، ولكن يسعى بالهمة العالية فى طلب العلم، ويجتهد ويتصبر، ويسلك مسالك أهل العلم.

فهذه هى طرق العلم فى دراسة الحديث، وأصوله، والفقه وأصوله، واللغة العربية

وقواعدها، والسيرة النبوية، والتاريخ الإسلامى.

فيستعين بهذه الأمور، على ترجيح الراجح فى مسائل الخلاف، مع الترحم على أهل العلم، ومع السير على منهجهم الطيب، والاستعانة بكلامه وكتبهم الطيبة، وما أوضحوه من أدلة وبراهين فى تأييد ما ذهبوا إليه، وتزييف ما ردوه. وبذلك يوفق طالب العلم لمعرفة الحق، إذا أخلص لله، وبذل وسعه فى طلب الحق، ولم يتكبر. والله سبحانه ولى التوفيق.

[مجلة البحوث الإسلامة (٤٧)، (ص١٦٠- ١٦١) ابن باز].

٢- وسئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين- غفر الله له - عن أقسام الناس فى طلب علم الكتاب والسنة الصحيحة؟

الجواب: انقسم الناس فى طلب علم الكتاب والسنة إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: من تجده معرضًا عن الكتاب والسنة، مُكبًّا على الكتب الفقهية المذهبية، يعمل بما فيها مطلقًا، ولا يرجع إلا إلى ما قاله فلان وفلان من أصحاب الكتب المذهبية.

القسم الثانى: من أكبَّ على علوم القرآن مثل علم التجويد أو ما يتصل بمعناه أو إعرابه وبلاغته، وأما بالنسبة للسنة وعلم الحديث فهو قليل البضاعة فيها، وهذا قصور كبير بلا شك.

القسم الثالث: من تجده مُكبًّا على علم الحديث، وعلم تحقيق الأسانيد، وما فيها من علل، وما يتعلق بالحديث من حيث القبول والردّ، ولكنه فى علوم القرآن ضعيف جدًّا، فلو سألته عن تفسير أوضح آية فى كتاب الله، فلا يعرف تفسيرها، وكذلك فى علوم التوحيد والعقيدة لو سُئل لم يعرف، وهذا قصور كبير بلا شك.

القسم الرابع: من كان حريصًا على الجمع بين الكتاب والسنة الصحيحة، وما كان عليه سلف الأمة مما يتعلق بعلم الكتاب والسنة، ومع ذلك ليس مُعرضًا عما قاله أهل العلم فى كتبهم، بل هو يقيم له وزنًا، ويستعين به على فهم الكتاب وسنة رسوله ﷺ؛ لأن العلماء - رحمهم الله - بعلمهم وضعوا قواعد وضوابط وأصولًا

ينتفع بها طالب العلم، حتى المفسر فى تفسير القرآن، وحتى طالب العلم فى معرفة السنة أو فى شرح معانيها، فيكون مركزًا على الكتاب والسنة، ومستعينًا بما قاله أهل العلم فى كتبهم، وهذا هو خير الأقسام.

ولننظر هل نحن طبقنا سير العلم على هذه الطريقة الأخيرة، أو أننا من القسم الأول أو الثانى أو الثالث، فإذا كان غير القسم الأخير، فإنه يجب أن نصحح طريقنا؛ لأن الله يقول فى كتابه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، وأولى الأمر: يشمل العلماء ويشمل الأمراء ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ الآية [النساء: ٥٩].

ونحن دائمًا لاسيما إذا رجعنا إلى المأخوذ عن الصحابة والتابعين، نجدهم دائمًا يتحاكمون إلى كتاب الله وإلى سنة رسوله ﷺ، ومع ذلك فإنى لا أقول: إنه يجب أن تهدر أقوال العلماء، بل أقوال العلماء لها قيمتها ووزنها واعتبارها، ويستعان بها على فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

٣- قال الشيخ العثيمين:

«**إذا قال قائل**: كيف توفق بين ما قلت من الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟ مع أننا نجد أن أناسًا يتبعون الكتب المؤلفة فى المذاهب، ويقول: أنا مذهبى كذا، وأنا مذهبى كذا، وأنا مذهبى كذا!!، حتى إنك لتفتى الرجل وتقول له: قال النبى ﷺ: كذا.

فيقول: أنا مذهبى حنفى، أنا مذهبى مالكى، أنا مذهبى شافعى، أنا مذهبى حنبلى... وما أشبه ذلك.

فالجواب: أن نقول لهم إننا جميعًا نقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله. فما معنى شهادة أن محمدًا رسول الله؟

قال العلماء: معناها: طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع.

فإذا قال إنسان: أنا مذهبى كذا، أو مذهبى كذا، أو مذهبى كذا.

فنقول له: هذا قول الرسول ﷺ، فلا تعارضه بقول أحد، حتى أئمة المذاهب ينهون عن تقليدهم تقليدًا محضًا ويقولون: متى تبين الحق فإن الواجب الرجوع إليه.

فنقول لمن عارضنا بمذهب فلان أو فلان: نحن وأنت نشهد أن محمدًا رسول الله، وتقتضى هذه الشهادة ألا نتبع إلا رسول الله ﷺ، وهذه السنة بين أيدينا واضحة جلية، ولكن لست أعنى بهذا القول أن نقلل من أهمية الرجوع لكتب الفقهاء وأهل العلم، بل إن الرجوع إلى كتبهم للانتفاع بها، ومعرفة الطرق التى بها تستنبط الأحكام من أدلتها، من الأمور التى لا يمكن أن يحقق طلب العلم إلا بالرجوع إليها.

ولذلك نجد أولئك القوم الذين لم يتفقهوا على أيدى العلماء، نجد أن عندهم من الزلات شيئًا كثيرًا؛ لأنهم صاروا ينظرون بنظر أقل مما ينبغى أن ينظروا فيه، يأخذون مثلًا «صحيح البخارى»، فيذهبون إلى ما فيه من الأحاديث، مع أن فى الأحاديث ما هو عام ومخصص، ومطلق ومقيد، وشيء منسوخ، لكنهم لا يهتدون إلى ذلك، فيحصل بهذا ضلال كبير

٤- سئل فضيلة الشيخ:

متى يكون طالب العلم متبعًا لمذهب الإمام أحمد؟

فأجاب بقوله: مذهب الإمام أحمد وغيره من الأئمة قسمان: مذهب شخصى، ومذهب اصطلاحى، فأنت تكون متبعًا له شخصيًا إذا أخذت برواية من الروايات عنه، ولكنك لست آخذًا بالمذاهب المصطلح عليه إذا كان يخالف المصطلح عليه، والمذهب المصطلح عليه أحيانًا ينص الإمام أحمد على أنه رجع عنه، وعلى أنه لا يقول به، لكن لكل أناس من أصحاب المذاهب طريقة يمشون عليها.

٥- وسئل الشيخ:

ما توجيه فضيلتكم - حفظكم الله تعالى - لطالب العلم المبتدئ، هل يُقلِّد إمامًا من أئمة المذاهب، أم يخرج عنه؟

فأجاب قائلًا: قال الله عز وجل: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء:٧]، فإذا كان هذا طالبًا ناشئًا لا يعرف كيف يخرج الأدلة، فليس له إلا

التقليد، سواء قلد إمامًا سابقًا ميتًا، أو قلد إمامًا حاضرًا - عالمًا من العلماء - وسأله، هذا هو الأحسن، لكن إذا تبين له أن هذا القول مخالف للحديث الصحيح، وجب عليه أن يأخذ بالحديث الصحيح.

٦- وسئل فضيلته:

كثر عند بعض الشباب الصالح القول بعدم التقليد، مستدين إلى بعض أقوال ابن القيم - عليه رحمة الله - فما قولكم؟

فأجاب بقوله: الحقيقة أنني أؤيد هذا، أن الإنسان لا يركن إلى التقليد؛ لأن المقلد قد يخطئ، ولكني مع ذلك لا أرى أن نبتعد عن أقوال أهل العلم السابقين حتى لا نتشتت ونأخذ من كل مذهب، لأننا وجدنا أن الإخوة الذين ينكرون التقليد وجدناهم أحيانًا يضيعون حتى يقولوا بما لم يسبقهم إليه أحد.

ولكن إذا دعت الضرورة إلى التقليد فإنه لابد منه لقول الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء:٧]، فأوجب سبحانه سؤال أهل الذكر إذا كنا لا نعلم، وسؤالهم يتضمن اعتماد قولهم وإلا لم يكن لسؤالهم فائدة.

فالتقليد كما قال شيخ الإسلام بمنزلة الميتة إن اضطررت إليها فكلها، وإن استغنيت عنها فهي حرام عليك، فمتى نزل بالإنسان نازلة ولا يتمكن من مطالعتها في الكتب التي تسوق الأدلة فلا حرج عليه حينئذ أن يقلد، ولكنه يقلد من يراه أقرب إلى الحق في علمه وأمانته، وأما مادام عنده قدرة على استنباط الأحكام من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فإنه لا يقلد.

٧- سئل الشيخ:

ذكرتم - جزاكم الله خيرًا- أن الاعتماد على أقوال الرجال خطأ، يضر طالب العلم، فهل يُفهم من هذا عدم التمذهب أو الرجوع إلى مذهب معين فيما يشكل من الأحكام؟

فأجاب بقوله: التمذهب بمذهب معين إذا كان المقصود منه أن الإنسان يلتزم بهذا المذهب معرضًا عما سواه، سواء كان الصواب في مذهبه أو مذهب غيره، فهذا لا

يجوز، ولا أقول به، أما إذا كان الإنسان يريد أن ينتسب إلى مذهب معين، لينتفع بما فيه من القواعد والضوابط، ولكنه يرد ذلك إلى الكتاب والسنة، وإذا تبين له الرجحان فى مذهب آخر ذهب إليه، فهذا لا بأس به، والعلماء المحققون كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، هم من هذا النوع، هم محققون، ولهم مذهب معين، ولكنهم لا يخالفون الدليل إذا تبين لهم

٨- وسئل الشيخ:

طالب العلم المبتدئ هل يبدأ فى طلب العلم بالبحث عن الأدلة، أم يقلد فى ذلك أئمة أحد المذاهب، ما توجيه سماحتكم - حفظكم الله تعالى -؟

فأجاب قائلًا: الطالب المبتدئ فى العلم يجب عليه البحث عن الدليل بقدر إمكانه؛ لأن المطلوب الرجوع إلى الدليل؛ ولأجل أن يحصل له التمرن على طلب الأدلة وكيفية الاستدلال، فيكون سائرًا إلى الله على بصيرة وبرهان، ولا يجوز له التقليد إلا لضرورة، كما لو بحث فلم يستطع الوصول إلى نتيجة، أو حدثت له حادثة تتطلب الفورية، فلم يتمكن من معرفة الحكم بالدليل قبل فوات الحاجة إليها، فله حينئذ أن يقلد بنية أنه متى تبين له الدليل رجع إليه، وإذا اختلف عليه المفتون، فقيل: يخير، وقيل: يأخذ بالأيسر؛ لأنه الموافق لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقيل: يأخذ بالأشد؛ لأنه أحوط، وغيره مشتبه، وقد قال النبى ﷺ: «**من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه**» [البخارى (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)].

والأرجح أن يأخذ بما يغلب على ظنه أنه أقرب إلى الصواب، لكونه قائله أعلم وأورع، والله أعلم.

❀ ❀ ❀

نصيحة مهمة لكل معلم يشتكي كسل طلبته

ويقول الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في إحدى رسائله إلى الشيخ عبد الله بن عقيل:

الإخوة الطلبة على ترتيبهم السابق، الاستمرار حاصل والتجرد المطلوب ممن لا عذر لهم مفقود، ونرجو الله للجميع أن يسلك بنا وبكم أقرب الطرق الموصلة إلى ما يحبه ويرضاه، وأن ينمي الخير ويبارك في العمل.

ومن الأسباب المعوقة عن الإقبال بالكلية على العلم من بعض المحصلين اشتغال كثير منهم بالأسباب الدنيوية لأنها تأخذ جمهور وقت الإنسان، ولهذا نفرح منهم ونغتنم الاستمرار والتشمير ولو على وجه ضعيف، ومع ذلك فإننا إذا رأينا اشتغالهم الدنيوية في الوطن هان الأمر على الاشتغال بأوطان أخر تمنع الاشتغال بالعلم بالكلية، لأن الذي ينبغي: المجاراة على حسب الأصول وتشجيع كل أحد بحسبه وتيسير الأمور.

ولهذا في الأوقات يتعين على كل من عنده علم أن ينشر بحسب قدرته ويلقيه على الناس على اختلاف طبقاتهم من طلبة وعوام وخواص على قدر ما تسنح الفرصة، فلو أجرى أهل العلم هذا المجرى لحصل خير كثير، فما لا يدرك كله لا يترك كله.

ولا ينبغي لهم أن يملكهم اليأس ويعتذروا بكسل الناس، وليقتدوا بمعلم الخير وإمام الخلق صلوات الله وسلامه عليه، فإنه ما زال يدعو الخلق في جميع الأوقات، ويكرر الدعوة مع إعراض المدعوين

ومعارضتهم، ويدعو إلى سبيل ربه بالتي هي أحسن، ولا يمل «ولا يسأم من» من الدعوة والتعليم، سواء وافق إقبالًا من الناس ونجاحًا، أو صادف نفورًا وإعراضًا، هذا حاله مع الأعداء المكذبين.

فكيف لا يكون أهل العلم هكذا مع إخوانهم المسلمين، يساعدون مقبلهم، ويذكرون غافلهم، ويهدون جاهلهم، ويعرضون الخير على معرضهم ويعلمون أنه في الإمكان الجمع بين الدين والدنيا، فإنَّ الشارع مبعوث بصلاح الأمرين، بل كل منهما مفتقر إلى الآخر؛ الدين والعلم وتوابع ذلك هو المقصود، والدنيا ومقاصدها [ ] ترتب على الوصل بينهما مصالح عظيمة، وكم فات بالفصل بينهما ومعاداة أحدهما للآخر مضار كثيرة، فنسأل الله تعالى أن يمن علينا وعليكم بالعلم النافع والعمل الصالح آمين».

❀ ❀ ❀

الباب الرابع

مكتبة طالب العلم

الشيخ محمد بن صالح العثيمين

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله:

التعامل مع الكتب يكون بأمور:

الأول: معرفة موضوعه حتى يستفيد الإنسان منه؛ لأنه يحتاج إلى التخصص، ربما يكون كتاب سحر، أو شعوذة، أو باطل، فلابد من معرفة موضوع الكتاب، حتى تحصل الفائدة منه.

الثانى: معرفة مصطلحاته، وهذا فى الغالب يكون فى مقدمة الكتاب؛ لأن معرفة المصطلحات يحصل بها أنك تحفظ أوقاتًا كثيرة، وهذا يفعله العلماء فى مقدمات الكتب، فمثلًا: نعرف أن صاحب «بلوغ المرام» إذا قال: متفق عليه يعنى: رواه البخارى ومسلم، لكن صاحب «المنتقى» على خلاف ذلك، فإذا قال - صحاب المنتقى -: متفق عليه، فإنه يعنى: رواه الإمام أحمد والبخارى ومسلم، كذلك فى كتب الفقه يفرق بين القولين، والوجهين، والروايتين، والاحتمالين، فالروايتان عن الإمام، والوجهان عن الأصحاب، وهم أصحاب المذهب الكبار أهل التوجيه، والاحتمالان للتردد بين القولين، والقولان أعم من ذلك كله.

كذلك يحتاج أن تعرف مثلًا: إذا قال المؤلف إجماعًا أو وفاقًا، إذا قال: إجماعًا، يعنى: بين الأمة، وإذا قال: وفاقًا، يعنى: مع الأئمة الثلاثة، كما هو اصطلاح صاحب «الفروع» فى فقه الحنابلة، وكذلك بقية أصحاب المذاهب، كلٌ له اصطلاح، فلابد أن تعرف اصطلاح المؤلف.

الثالث: معرفة أسلوبه وعبارته، ولهذا تجد أنك إذا قرأت الكتاب أول ما تقرأ، لاسيما فى الكتب العلمية المملوءة علمًا، تجد أنه تمر بك العبارة تحتاج إلى تأمل وتفكير فى معناها؛ لأنك لم تألفه، فإذا كررت هذا الكتاب ألفته.

وهناك أيضًا أمر خارج عن التعامل مع الكتاب، وهو التعليق بالهوامش أو الحواشى، فهذا أيضًا مما يجب لطالب العلم أن يغتنمه، وإذا مرت به مسألة تحتاج إلى

شرح، أو إلى دليل، أو إلى تعليل، ويخشى أن ينساه، فإنه يعلق إما بالهامش - وهو الذى على اليمين أو اليسار - أو بالحاشية - وهى التى فى الأسفل -، وكثير ما يفوت الإنسان مثل هذه الفوائد التى لو علقها لم تستغرق عليه إلا دقيقة أو دقيقتين، ثم إذا عاد ليتذكرها بقى مدة يتذكرها، وقد لا يجدها، فينبغى على طالب العلم أن يعتنى بذلك، لاسيما فى كتب الفقه، يمر بك فى بعض الكتب مسألة وحكمها، ويحصل عندك توقف وإشكال، فإذا رجعت للكتب التى أوسع من الكتاب الذى بين يديك، ووجدت قولًا يوضح المسألة، فإنك تعلق القول من أجل أن ترجع إليه مرة أخرى إذا احتجت إليه دون الرجوع إلى أصل الكتاب الذى نقلت منه، فهذا مما يوفر عليك الوقت.

الأمر الثانى: مطالعة الكتب على نوعين:

أولًا: مطالعة تدبر وتفهم، فهذه لابد أن يتأمل الإنسان ويتأنى.

ثانيًا: مطالعة استطلاع فقط ينظر من خلالها على موضوع الكتاب، وما فيه من مباحث، ويتعرف على مضمون الكتاب، وذلك من خلال تصفح وقراءة سريعة للكتاب، فهذه لا يحصل فيها من التأمل والتدبر ما يحصل فى النوع الأول.

الأمر الثالث: جمع الكتب:

ينبغى لطالب العلم أن يحرص على جمع الكتب، ولكن يبدأ بالأهم فالأهم، فإذا كان الإنسان قليل ذات اليد، فليس من الخير وليس من أهل الحكمة أن يشترى كتبًا كثيرة يلزم نفسه بغرامة قيمتها، فإن هذا من سوء التصرف، وإذا لم يمكنك أن تشترى من مالك فيمكنك أن تستعير من أى مكتبة.

الأمر الرابع: الحرص على الكتب المهمة:

يجب على طالب العلم أن يحرص على الكتب الأمهات الأصول دون المؤلفات حديثًا؛ لأن بعض المؤلفين حديثًا ليس عنده العلم الراسخ؛ ولهذا إذا قرأت ما كتبوا تجد أنه سطحى، قد ينقل الشىء بلفظه، وقد يحرفه إلى عبارة طويلة لكنها غثاء، فعليك بالأمهات كتب السلف؛ فإنها خير وأبرك بكثير من كتب الخلف؛ لأن غالب كتب المتأخرين قليلة المعانى كثيرة المبانى، تقرأ صفحة كاملة يمكن أن تلخصها بسطر أو

سطرين، لكن كتب السلف تجدها هينة لينة سهلة رصينة، لا تجد كلمة واحدة ليس لها معنى. ومن أجلِّ الكتب التى يجب على طالب العلم أن يحرص عليها، كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله، ومن المعلوم أن كتب ابن القيم أسهل وأسلس؛ لأن شيخ الإسلام ابن تيمية كانت عبارته قوية لغزارة علمه وتوقد ذهنه، وابن القيم رأى بيتًا معمورًا، فكان منه التحسين والترتيب، ولسنا نريد بذلك أن نقول: إن ابن القيم نسخة من ابن تيمية، بل ابن القيم حر، إذا رأى أن شيخه خالف ما يراه صوابًا تكلم، لما رأى وجوب فسخ الحج إلى العمرة، وأن ابن عباس رضي الله عنهما يرى أنه يجب على من لم يسق الهدى إذا أحرم بحج أو قران أن يفسخه إلى عمرة، وكان شيخ الإسلام يرى أن الوجوب خاص بالصحابة، قال: وأنا إلى قوله أميل منى إلى قول شيخنا، فصرح بمخالفته، فهو رحمه الله مستقل، حر الفكر، لكن لا غرو أن يتابع شيخه رحمه الله فيما يراه حقًّا وصوابًا، ولا شك أنك إذا تأملت غالب اختيارات شيخ الإسلام وجدت أنها هى الصواب، وهذا أمر يعرفه من تدبر كتبهما.

الأمر الخامس: تقويم الكتب:

الكتب تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: كتب خير.

القسم الثانى: كتب شر.

القسم الثالث: كتب لا خير ولا شر.

فاحرص على أن تكون مكتبتك خالية من الكتب التى ليس فيها خير، أو التى فيها شر، وهناك كتب يقال إنها كتب أدب، لكنها تقطع الوقت وتقتله فى غير فائدة، وهناك كتب ضارة ذات أفكار معينة، وذات منحنى معين، فهذه أيضًا لا تدخل المكتبة سواء كان ذلك فى المنهج، أو كان ذلك فى العقيدة، مثل كتب المبتدعة التى تضر فى العقيدة، والكتب الثورية التى تضر فى المنهج، وعمومًا كل كتب تضر فلا تدخل مكتبتك؛ لأن الكتب غذاء للروح، كالطعام والشراب للبدن، فإذا تغذيت بمثل هذه الكتب صار عليك ضرر عظيم، واتجهت اتجاهًا مخالفًا لمنهج طالب العلم الصحيح».

الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ

٢-قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ:

«من المعلوم أن العلم يتلقى بأحد طريقين إمَّا عن طريق المشافهة والسماع ومجالسة أهل العلم وأخذ العلم عنهم سماعًا وإمَّا أن يكون عن طريق الكتب بالمطالعة والنظر والاستفادة والأوَّل هو طريق الثانى والثانى صوابه مبنى على الأوَّل كما قال بعض أهل العلم «كان العلم فى صدور الرجال ثم صار فى بطون الكتب وبقيت مفاتيحه بأيدى الرجال» يعنى أنَّ طالب العلم الكتب له مهمة ولكن هذه الكتب إنَّما يُحْسنُ التعامل معها ويحسن فهمها من أسَّس نفسه عن طريق طلب العلم على أهل العلم وخالطهم وفهم مراد أهل العلم بكلامهم فيما دونوه فى الكتب.

التدوين، تدوين العلم فى الكتب قديمٌ فى الناس فكانت الحضارات السالفة لحضارة الإسلام كانوا يعتنون بالكتابة، وكانت كتب الله جلَّ وعلا تكتب كما قال جلَّ وعلا: ﴿وَمَآ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّن كُتُبٖ يَدۡرُسُونَهَا﴾ وقال جلَّ وعلا: ﴿فِيهَا كُتُبٞ قَيِّمَةٞ ۝٣﴾ وربنا جلَّ وعلا خَطَّ لموسى عليه السلام فى الألواح وكتب له فيها وبقيت الكتب فى الناس يتداولونها بالكتابة وكان من الأمور المهمة أن تحفظ من التغيير والتبديل وأن يهْتَمَّ بها الناس وأن يحافظوا عليها وهذه المسألة عامة فى الأمم وكتب الله جلَّ وعلا جعلها الله سبحانه وتعالى ابتلاءً وامتحانًا للأمم هل يحافظون عليها أم لا؟ فحصل فى الكُتُبِ قبل القرآن عدم المحافظة حيث دخلها التحريف فى اللفظ ودخلها التحريف فى المعنى بما هو معلوم وخصَّ الله جلَّ وعلا هذا القرآن وعلوم نبى الإسلام محمد ﷺ خصها بالحفظ كما قال جلّ وعلا ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ والذكر هنا هو القرآن، والسنة المبينة له محفوظة أيضًا فالله جلَّ وعلا حفظ القرآن وحفظ السنة ومعنى ذلك أن هناك أشياء مما يكتب يطرأ عليه التحريف والتغيير والتبديل فليس كل ما كُتب يعدُّ صحيحًا، وليس كل ما زُبرَ فى الورق عُدَّ نافعًا وصوابًا بل لا بدَّ أن يكونَ من العلم المحفوظ ويكون حفظه حفظ ألفاظه وحفظ معانيه أيضًا من

التغيير والتبديل فى أوائل هذه الأمة ما كتب من الصحابة السنة إلّاَ نفرٌ قليل وهكذا فيمن بعدهم كتبوا أشياء من التابعين كما هو معلوم فى صحيفة همام بن مُنَبِّه عن أبى هريرة وكغيرها كتبوا أشياء من السنة وحفظت أيضًا رسائل للمصطفى ﷺ إلى ملوك الأطراف وإلى عماله والأمراء ﷺ وكذلك حفظت رسائل للخلفاء الراشدين وللأمراء من بعدهم ومراسلات الصحابة فيما بينهم حتَّى جاء وقت تدوين العلم فصنِّفت المصنفات ودونت وتوسع الناس فى ذلك حتَّى صار التصنيف فى كل أنواع العلوم، فصنف أول ما صنف فى الحديث والسنة ثم صنف فى التفسير ثم صنف فى اللغة ومعانى القرآن ثم توسعت التصانيف والكتب لمَّا كان الأمر كذلك العلماء أوصوا الطلاب بحفظ الكتاب من التغيير والتبديل؛ لأن الكتاب يكتب وينسخ والنسخ والكتابة إذا كانت صحيحة فإنَّ الكتاب يكون صحيحًا وإذا كانت الكتابة غير دقيقةٍ وكان النسخ غير دقيق دخل من الخلل فى العلم من جهة عدم الدقة فى الكتابة وعدم الدقة فى النسخ، ولهذا ذَكَرَ طائفة من الأدباء ومنهم الجاحظ فى كتابه «الحيوان» وذكره غيرهُ أيضًا أن من أهل العلم من كان يقتنى من الكتاب الواحد ثلاث نسخ برواية واحدة وربما إذا تعددت الروايات أيضًا حرصوا أكثر على إقتناء كل الروايات التى رُوى بها الكتاب وهذا لأجل الحرص على دقة العلم ودقة تلقيه لأنَّه ربما اختلف لفظ عن لفظ أو سقطت جملة أو تحرف فى موضع فبان فى الموضع الآخر. أهل العلم أوصوا طلاب العلم أن يحرصوا جدًّا على كتبهم بأن يكون الكتاب محفوظًا من التغيير والتبديل وأن يكون التقييد عليه له آدابه وأن يكون طالب العلم فيما يكتبه على الكتاب بعد نسخه من تعليقات ومن حواشٍ ومن فوائد ومن مطالب وأشباه ذلك أن يكون دقيقًا فيما يكتب حتَّى يتسنى له أن يستفيد مما كتب وحتَّى لا يتغير الكتاب بكتابة فى أثناء الأسطر وأشباه ذلك لهذا جعل أهل العلم فى كتب الرواية وكتب طلب العلم جعلوا آدابًا لطالب العلم فى تعامله مع الكتاب، فالكتاب لطالب العلم أشبه ما يكون بأحد أعضائه فكُتُب طالب العلم خلاياه التى يعيش بها وهى سمعه وبصره الذى لو فقده لضعف فى العلم شيئًا فشيئًا وترى أن الذى يَضْعُفُ فى المطالعة ويَضْعُفُ فى النظر فى العلم وفى القراءة تجد أنَّه يضعف قليلًا قليلًا يُنسى العلم شيئًا فشيئًا حتَّى يكون أمِّيًا بعد مرِّ سنين من الزمان وهذا لأن مطالعة العلم فى الكتب من أهم ما يكون وهذا يتطلب أن يكون لطالب العلم صلة عظيمة بالكتاب وهذه الصلة لها آدابها ولها رونقها ولها

شروطها التى بينها أهل العلم فى كتبهم ككتاب مثلًا (الجامع) لابن عبد البر وكتاب ابن جماعة فى أدب الطلب «تذكرة السامع والمتكلم» وكتب كثيرة فى هذا ذكروا كيف يتعامل طالب العلم مع الكتب ونذكر من هذا أشياء وقبل أن ندخل فى الآداب العامة فإنَّا نذكر أنّ اهتمام طالب العلم بكتبه يدل على اهتمامه بالعلم فمن الآداب التى ينبغى لطالب العلم أن يعتنى بها :

أوَّلًا : أن يرتب كتبه حتَّى يتسنى له أن يراجع إذا كانت مسألة يحتاج أن يراجع لها بعض الكتب فلا بدَّ له من أنْ يرتبها وترتيب الكتب بحسب حال هذا الطالب فإذا كان يحتاج إلى أن يرتب كتب التفسير جميعًا وكتب الحديث جميعًا ويصنف التفسير إلى علومه والحديث إلى علومه والفقه إلى مذاهبه وأشباه ذلك فلا بأس، وإذا كان يرى ثمَّةَ ترتيب آخر له يرى أنه أنفع له فلا بأس، المقصود أن يكون الكتاب فى مكانه الذى إذا احتاجه طلبه، **والكتب على قسمين**: كتب كبيرة وكتب رسائل صغيرة أمَّا الكتب الكبيرة فهذه سيراها فى المكتبة لأنَّها كبيرة عشر مجلدات وخمسة عشر مجلد وثلاثة وأربعة فهذه ظاهرة ولكن الذى يحتاج إلى العناية به الرسائل الصغيرة التى هى مهمة وربما يكون فيها من العلم ما ليس فى الكتب الكبار إذا احتاج أن يراجع كتابًا منها أو رسالة فبحث عنه لا يجده لِمَ؟ لأنه ما وضعه فى مكانه المناسب وهذه الرسائل الصغيرة ينبغى أن يهتم بها فى أن تكون فى مكان مستقل يعنى أن لا تكون ضمن البحوث أو ضمن الكتب الكبيرة فيضع كتابًا كبيرًا وبجنبه كتاب صغير عبارة عن أوراق وبجنبه رسالة أربعين صفحة أو خمسين صفحة إلخ وهذا النوع اعتنى به العلماء حيث وضعوا له ما أسموه بالمجاميع ترون فى فهارس المخطوطات ما يسمَّى مجموع، المجموع عبارة عن مجلد أو أكثر فيه عشر رسائل أو فيه اثنا عشرة رسالة أو أكثر من ذلك. فإذا تهيأ لطالب العلم أن يجمع هذه الرسائل الصغيرة فى مجموع ويجمع النظائر فى مجلد يعنى يجعل الرسائل التى فى آداب طلب العلم فى مجلد مستقل أو الرسائل التى فى مصطح الحديث الصغيرة فى مجلد مستقل أو الرسائل التى فى علوم التفسير أو علوم القرآن يجعلها مجموعة أو ما أشبه ذلك، كذلك الكتب والرسائل الفقهية يجعلها مستقلة ومن المناسب فى الكتب والرسائل الفقهية أن يبوبها على حسب أبواب الفقه مثلًا يجعل رسالة فى الجنايات فى موقعها فى الفقه فيرتب الكتب يبتدئ بالرسائل التى فى الطهارة ثم الرسائل التى فى الصلاة ثم الصلاة أيضًا لا يرتبها فى داخلها شروط الصلاة أولًا ثم يجعلها بالأحكام التى فيها

سجود السهو يجعلها فى مكانها التى فى الزكاة أيضًا يجعلها بعد الصلاة وهكذا فى نظائرها، يعنى أن يرتب هذه الرسائل الصغيرة التى قد لا يصل إليها لو احتاج فى خضم كتبه أن يرتبها بحسب موضوعات الفقه كذلك غيرها من العلوم فى التاريخ أو فى العقيدة أو ما أشبه، ذلك يجعل العقيدة العامة مستقلة فى الكتب أو الرسائل العامة فى العقيدة أو التى تبحث فى مسألة فى العقيدة يرتبها على مباحث العقيدة حتَّى يتسنَّى له مراجعة ذلك. إذن أول أدب أن يحسن الترتيب والترتيب ترتيب المكتبة هو عنوان طالب العلم فى عنايته بكتبه أمَّا إذا أتى وكان المكان متيسرًا ووجدت أن الكتب مبعثرة إلخ فهذه لها أحدُ احتمالين إما أن يكون من كثرة بحثه وكثرة مطالعته للكتب جعلها تنتشر وهذا أمر محمود لكن لا بد أن يكون بعدها يرجعها إلى ترتيبها وإمَّا أن يكون هو أصلًا غَير مرتب وقد ذكر الحافظ ابن حجر فى كتابه فى قضاة مصر الذى سماه «رَفْعُ الإِصْر عن قُضَاةِ مِصْر» تَرْجَمَ لأحد القضاة قضاة مصر حيث تولى القضاء وكان يجلس فى مكان فيه كُتُبُه وكانت كتبه حَسَنَةَ التصفيف، مصففه بطريقة جميلة فدخل عليه أحد الناس من طلاب العلم وقال له ما أحسن تصفيف هذه الكتب قال الحافظ ابن حجر يُعَرِّضُ به أن حسْنَ تصفيف الكتب يدل على عدم المطالعة فيها وعدم الاشتغال ففهم القاضى هذا وأسرها فى نفسه قال حتَّى تولَّى هذا الرجل الذى انتقد القاضى بحسن تصفيف كتبه قال تولى الكتابة للناس فى أنكحتهم يعنى عقود النكاح وما يُسَمَّى مأذون الأنكحة، فَعَثر منه القاضى على غلطة منه فى أحد صكوك النكاح قال فَعَزَّرَهُ تَعْزِيرًا بليغًا أنه حفظ تلك الكلمة، المقصود أنَّه استدل بحسن التصفيف على عدم الاشتغال وهذا ليس بمُطَرِّد بل طالب العلم إذا أراد أن يشتغل بفنٍ أو ببحث فيجلب عددًا من الكتب تكون أمامه ويبحث فى هذا وهذا وإذا انتهى منها أرجعها فى أماكنها حتَّى يتسنَّى له أن يطالعها.

الأدب الثانى: من آداب التعامل مع الكتب أن يهتم طالب العلم بالنُّسَخ المصححة، فى القديم كان الكتاب يشترى من الورّاقين يقال فلان ورَّاق يعنى عنده مكان ينسخ فيه الكتب ويبيعها أو يبيع لمن أراد أن يبيع كتبه يسمَّى هؤلاء الوراقين الذين يعتنون بنسخ الكتب باليد أو بيع الكتب، وهؤلاء الوراقون منهم المعتنى ومنهم غير المعتنى وأشبه ما يكون فى هذا الزمن بالمطابع المطابع الموجودة الآن هى ورثت عمل الوراقين فيما مضى من الزمان لهذا نقول إن صنعة الورَّاقين فيما مضى تناولها

أهل العلم بالتحليل وأن طالب العلم يحرص على أن يشترى كتابًا مصححًا مدققًا أو أن ينسخ بيده ويقابل ما نسخ بأصله أو أنْ يشترى كتابًا ويقابِلَه بنسخة معتمدة مقروءة على أهل العلم وأشباه ذلك يعنى أن طالب العلم مع الكتب لا بدَّ له من أن يعتنى بالنسخ الصحيحة فى النسخ المخطوطة أو فى المطبوعات وفى هذا الزمن عناية جلّ طلاب العلم بالمطبوعات، ولهذا نقول المطبوعات كثيرة وقد ابتدأت الطباعة باللغة العربية منذ أكثر من خمسة قرون يعنى منذ أكثر من خمسمائة سنة ابتدأت الطباعة بالعربى يعنى من نحو سنة ألف وأربعمائة أو ألف وخمسمائة بالميلاد لأنها هكذا أُرِّخت يعنى من نحو خمسمائة سنة أو أربعمائة سنة وزيادة وأكثر ما طبع فى اللغة العربية فى البلاد العربية والإسلامية منذ نحو مائتين سنة من الزمان وما قبل ذلك تطبع فى بلاد الغرب لاهتمامهم بالطباعة المقصود من هذا أنَّ الكتب طباعتها قديمة واليوم الذى يطرح فى السوق أنواع من دور النشر وأنواع من الكتب وأنواع من أسماء المحققين أو أسماء المصححين إلخ ولهذا حصل مرات أنه تنقل عبارات وجمل عن كتب مطبوعة مؤخرًا وتكون طباعتها غير صحيحة وغير دقيقة فيقع الخلط كما حصل لى مثلًا عدة مرات فى قاعات الجامعة من أنى أقرر شيئًا مثلًا بناء على نسخة من المطبوعات الصحيحة ويأتى بعض الطلاب مجتهدًا ويبرز الكتاب الذى طبع مؤخرًا فإذا الكلام الذى فيه غَيْرُ صحيح لأنَّ الطَبَعَات المتأخرة ليست كلها معتنى بها وهكذا الطبعات المتقدمة، إذن فالمطبوعات سواء منها ما طبع قديمًا أو ما طبع حديثًا لا بدَّ لك من البحث هل هذه الطبعة صحيحة وإذا أردت أن تعتنى بشراء كتاب أو أن تعتنى بعلم ما فلا بد أن تحصل الكتب الصحيحة المطبوعة بدقة فيه فتسأل أهل العلم أو الذين يعتنون بهذا الجانب فتقول مثلًا الكتاب الفلانى ما النسخة المعتمدة منه مثلًا تقول تفسير القرطبى ما أصحُّ نُسَخِهِ. تفسير الطبرى ما أصح نسخه. صحيح البخارى ما أصح نسخه التى تقتنيها وتكون عندك فى المكتبة ما تحتاج معها إلى نسخة أخرى الملاحظ اليوم مع كثرة المطبوعات تجد أن دور النشر تطبع لغرض التجارة بطبعات لا تأمنها فلهذا ينبغى لك أن تسأل عن الطبعة التى تقتنيها أو الطبعة التى تريد شراءها فلا تشتر أى كتاب طرح أمامك بل تسأل عنه وتعرف دار النشر التى أصدرته وإذا كان اعتنى به أحد المحققين تسأل هل هذا المحقق دقيق أو غير دقيق، هل هو تجارى أو غير تجارى، إلخ يعنى أن اهتمام طالب العلم بالنسخة الصحيحة التى يقتنيها لابد منه تشترى مثلًا كتابًا بعد

السؤال عنه تقول مثلًا تفسير القرطبي النسخة الصحيحة منه ماهي فإذا أجبت على هذا السؤال ذهبت وحرصت أن تقتني هذه النسخة سواء كانت مطبوعة أو مصورة أو مطبوعة طبعًا حديثًا بالكمبيوتر يعني أن تحرص على النسخ الصحيحة من الكتب الملاحظ أنَّ من جهة نظري فيما بأيدي الإخوان من الكتب أنَّ كثيرًا منها يكون نسخًا غير صحيحة، تكون نسخة لكن غير دقيقة اعتنى بها أحد الناس عناية لا تسمَّى عناية أو يقال إنَّها صححت بمعرفة الناشر أو ما أشبه ذلك ويكون فيها من الأغلاط والسقط وأشباه ذلك ما يعيبها ولا يصلح أن تقتنى لطالب علم يرجع إليها ويبحث من خلالها إذن فالأدب الثاني أن يحرص طالب العلم على اقتناء النسخ الصحيحة سواءً كانت مطبوعة طبعات قديمة أو كانت مطبوعة حديثًا المهم أن تكون نسخة صحيحة فيعرف دور النشر المعتنية الدقيقة ودور النشر التي لا تعتني حتَّى يميز يعرف المحققين الذين يتاجرون والمحققين الذين يعتنون بتحقيقاتهم ويعرف أيضًا مزايا الطبعات وتعدد الطبعة للكتاب الواحد وميزة هذه على هذه، نتفرع من هذا إلى أن طالب العلم يعتني برؤية التحقيقات وما يعمله المتأخرون من حواش وتعليقات لا بدَّ له أن يعرف أيضًا طبعات الكتاب لأنَّه حصل مثلًا أن المحقق يرجع إلى جزء وصفحة فهذا يظن أن الكتاب إنَّما طبع مرةً واحدة فيذهب ويرجع إلى الجزء والصفحة هذه فلا يجده فيقول إنَّ هذا وَهِمَ أو غَلِطَ أو نحو ذلك وقد يكون الكتاب طبع مائة مرة أو عشرين مرة أو ثلاثين مرة أو خمس أو أربع إلخ فإذن معرفة طالب العلم بطباعة الكتب وعدد مرات طباعتها وميزات هذه وهذه هذا أيضًا من مُكَمِّلات العلم ومن مُلَحِه التي هي من الآداب العامة التي ينبغي لطالب العلم العناية بها.

الأدب الثالث: مع الكتب الحرص على نظافة الكتاب وطريقة حفظه يعني أن يكون الكتاب نظيفًا ليس عليه غبار يعلق به أو يكون متسخًا أو أن يكون عليه كتابات سيئة أو أن يضعه في موضع غير لائق به يعني أن يضع الكتاب فيما يكون لائقًا به.

فمما لا يليق بالكتب خاصة كتب أهل العلم التي فيها بيان معاني الكتاب والسنة أن تكون عليها الأتربة أو أن تكون متسخة، تنظيف الكتب هذا دليل توقير ما اشتملت عليه وتعظيم شعائر الله وقد قال جلَّ وعلا ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ فإذا كان الكتاب في التفسير أو كان في السنة أو كان في الفقه الحلال والحرام أو في العقيدة فإن النفس تنبعث في المحافظة عليه وفي تنظيفه من إجلال الله جلّ

وعلا وإجلال العلم الشرعى الذى هو مأخوذ من الكتاب والسنة، كذلك أن يكون طالب العلم فى تعامله مع الكتاب من جهة صيانته وحفظه بأن لا يتخذه صندوقًا لأوراقه ورسائله الخاصة أو الفواتير فواتير الكتب ونحو ذلك فتأخذ وتنظر كتابًا من الكتب فتجد أن فيه فاتورة ورسالة، وفيه قلم، وفيه داخلة محاية وإلخ وقد قال بعض العلماء: «لا تجعل كتابك بوقًا ولا صندوقًا» هذا من الأدب المهم مع الكتاب أن لا تجعله صندوقًا يعنى أن تجعل فيه الأقلام وتجعله مستودعًا للفلوس والريالات يعنى تفتح الكتاب تجد فيه كل هذا ثم تلاحظ أن الجلدة تغيَّرت والكتاب تغير وإلى آخره من جراء عدم الصيانة كذلك لا تجعله بوقًا يعنى لا تلف الكتاب لفًّا لا يليق به فمثلًا تجد أن بعضهم يلف الكتاب ويأخذه ويجعله كأنَّه بوقًا له هذا لا يليق؛ لأنَّ الكتاب فيه كلام الله جلَّ وعلا وكلام رسوله ﷺ فلا يليق أن يجعل بهذه المثابة كذلك لا يليق أن تضع عليه كأس ماء أو شايًا أو ما أشبه ذلك، كتب أهل العلم التى فيها نصوص الكتاب والسنة تجعل أعلى ما تجعل أسفل وتجعل فوقها دفاتر بيضاء وأشباه ذلك وهذا مما يجعل فى القلب تعظيمًا لكلام الله جلَّ وعلا وكلام رسوله ﷺ وكل ما استفيد من العلوم من هذين الأصلين كذلك مما يتعلق بحفظ الكتاب أن ينتبه طالب العلم فى طريقة الكتابة عن الكتب أحيانًا نرى بعض الكتب يعلق عليها حواشى بحيث أنَّه تضيع فائدتها وقد نهى العلماء، فيما سبق عن الخط الصغير على الكتب أن تكتب الكتب بخط دقيق أو أن يعلق عليها من الفوائد ما يكون بخط دقيق بحيث إذا أراده طالب العلم لم يتهيأ له أن يستفيد منه وندم فيما يُذكر الإمام أحمد مرة على أنَّه كتب أحاديث بخط دقيق لما احتاج لها فى كِبَرِهِ لم يحسن أن يستخرج تلك الفوائد لأنَّها كانت بخط صغير وتقارب الحبر مع بعضه حتَّى فاتت الفائدة، بعض العلماء لا يكون خطه حسنًا أو بعض طلاب العلم لا يكون خطه حسنًا هذا ليس بعيب لكن أن يرتب الكتابة بحيث تكون بخط واضح ولهذا كان بعض العلماء ممن خطه غير جيد هو نفسه لا يحسن قراءة خطه مثل شيخ الإسلام ابن تيمية كان هناك أحد طلابه هو الذى يستخرج كتابه وقد ذُكر هذا فى التراجم ونبَّه عليه الحافظ ابن كثير فى الجزء الرابع عشر من البداية والنهاية فى سنة وفاة تلميذ شيخ الإسلام قال: «وكان هو الذى يحسن استخراج الخطبة الثانية لابن تيمية وإذا أراد ابن تيمية أن يأخذ موضعًا لا يستخرجه إلاَّ هو لأن شيخ الإسلام يكتب بسرعة ويشتبه فربما التبس عليه» لكن هذا من دقته يحسن ذلك لكن هذا قد لا يتهيأ

دائمًا ؛ لهذا طالب العلم يحتاج إلى معرفة كيف يكتب على الكتب نبه علماء الحديث فى آداب الكتابة أن طالب العلم إذا أراد أن يكتب فيبتدئ فى الكتابة من السطر الذى فيه أو عليه التعليق ثم يرتفع إلى أعلى ولا ينزل إلى أسفل يعنى قرأت على شيخ أو تعلق على كتاب فأتيت على موضع فتبدأ بالكتابة من هذا السطر إلى أعلى لأنه ربما أتى فى السطر الذى بعده فائدة تحتاج إلى الكتابة عليها فالتبس عليك فكيف تكتب؟ تبدأ تُعَرِّج عليه، وإذا كتبتَ إلى أعلى فحبذا أن تكون الكتابة واضحة وفيها نوع ميول متساوى الأسطر حتى أيضًا إذا احتجت إلى ضبط يمكن إدخاله فى الفراغات فيما بين الميول، ربما بعضكم رأى بعض الكتب القديمة المحشاة فتجد أن الكتابة أتت على شكل مثلثات هذا ليس عبثًا لكن لأنه يكتب بهذه الطريقة على طريقة الأقدمين لأنَّه قد يحتاج إلى ضبط بعد ذلك فيدخله فى هذا الفراغ أو أن يقابل هذا الكتاب بنسخة أخرى فيقول: فى هذا الفراغ نسخة كذا وكذا وهكذا فإذن تهتم بوضوح الخط وبأن يكون مرتبًا فى معرفة مكان البداية فإذا أتيت إلى ما كتبته أنت وعلقته، اعرف أن هذه الجملة التعليق عليها سيكون بهذا الاتجاه وحبذا لو راجعتم كتب المصطلح فقد بَيَّنوا كيف تكتب وتحشى على الكتب فى ضوابط لهم وتفصيلات سواء كانت فى التضبيب أو بيان الكلمة والتصحيح عليها أو كانت حاشية أو بيان نسخة أو كيف تكتب صحة العبارة أو ما أشبه ذلك فنحيلكم على كتب المصطلح لأنهم كتبوا فى هذا وأوفوا المقام...

من آداب الكتب **أيضًا** التى ينبغى العنايةُ بها أن يكون طالب العلم له فوائد ينتخبها من الكتاب يعنى أنَّه إذا قرأ كتابًا لا يثق بحافظته وذاكرته ولو كان شبابًا بل فوائد هذا الكتاب ينتخبها فى دفتر خاص عنده أو يشير إليها فى ديباجة الكتاب فى ورقة فى أوله بأن يضع شبيهًا بالفهرس له لأنَّ هذه الفوائد التى تناسبه قد لا تناسب شخصًا آخر فتحتاج أنت إلى أن تراجع ما استفدته من هذا الكتاب، وقبل ليلتين أخذت كتاب «الفضل المبين فى شرح الأربعين» لجمال الدين القاسمى، من مكانه فى المكتبة وقد كنت قرأته منذ نحو عشر سنوات، فلما نظرت فى أوَّله فإذا بى قد ذكرت الفوائد التى فيه، وهى فوائد كثيرة تسعين فى المائة منها نسبته فبدل أن أقرأ الكتاب مرة أخرى فإذا هذه فائدة وهذه فائدة ومن الفوائد التى كانت فيه مثلًا الفرق مابين العالم والعارف ولِمَ عدل الصوفية عن العالم إلى العارف؟ لماذا يقولون العارف فلان ما يقولون العالِمَ هذه من الفوائد ومن الفوائد أيضًا نقلٌ كان جيدًا ومتينًا عن ابن حزم فى

«الفِصَل» فى معنى قضى وقدَّر وقال فى آخره جمال الدين القاسمى: «وهذا ألطف ما قيل فى معنى قضى وقدَّر» أو «القضاء والقدر» وأحقه بالقبول؛ وهو كما قال وربما نذكره لكم فى مكانه هذه الفوائد التى تكتبها فى صدر الكتاب مهمة إذا راجعت بعد حين تجد أنَّ الفوائد أمامك يعنى أن الكتاب إذا قرأته أو أن الكتب إذا قرأتها فتنتخب منها ما تراه مفيدًا لك وتجعله فى صدر الكتاب فى الورقة الأولى على شكل فهرس فيه عبارة مختصرة وهذا لا شك أنَّه مهم جدًّا لطالب العلم إذا حصل أن تجعل له دفترًا خاصًّا تنتخب فيه ما تحتاجه فهذا مهم وسترجع إليه ولا بد بعد زمن يعنى لا يناسب أن تقرأ هكذا وتقول هذه القراءة كافية لأنَّك بعد شهر أو شهرين أو ثلاثة أو سنة تنسى لكن لو قيَّدت فإنَّك قد ترجع إليه بعد سنين فتجد أن الفوائد ماثلة أمامك وكما قيل: «الفهم عرض يطرأ ويزول، والكتابة قيد» تقيد ما فهمته أو تقيد ما استفدته.

من الآداب أيضًا المتعلقة بالكتاب أدب الإعارة والإعارة للكتب منهى عنها إلَّا لمُؤتَمنٍ عليها لأنَّ كتابك أنت أولى الناس به إلَّا إذا وجدت من هو حريص على الكتب وإذا استفاد منها أرجعها وذُكر فى ترجمة الخطيب البغدادى رحمه الله تعالى أنَّ رجلًا طلب منه أن يعيره كتابًا فقال: «لك ثلاثة أيَّام فقال قد لا تكفى قال قد عددتُ أوراقه فإن احتجت إلى نسخه فالثلاثة كافية وإن احتجت إلى قراءته فالثلاثة كافية وإن كنت تريد أن تستكثر به فأنا أولى بكتابى» وهذا صحيح فالجزء الأول من كتاب كبير من ثمانية مجلدات عندى -ما أريد أن أذكره ربما يسمعه هذا فيظن أنَّه تعريض به- استعاره أحد الإخوة وإلى الآن من اثنى عشرة سنة ما وصلنى وهو يقول ما أدرى أين ذهب وأيضًا الجزء الثامن من كتاب آخر قد لا آسف عليه كثيرًا له أكثر من عشرين سنة إلى الآن ما رجع ولذلك قال القائل:

لا تعيرنَّ كتابًا واجعل العُذْر جوابًا
من أعارنَّ كتابًا فلعمرى ما أصابا

وقال آخر: «آفة الكتب إعارتها»، وقيل لرجل فى الهند كوَّن مكتبة عظيمة: كيف كونت هذه المكتبة؟ قال: من استعارة الكتب قال كيف؟ قال استعير كتابًا فلا أردّه فتكونت هذه المكتبة، فقيل له أليس هذا جناية على من استعرت منهم، قال من أعار الكتاب فهو مجنون ومن ردَّ من استعار فهو أكثر جنونًا منه؛ وهذا لأنَّ الكتاب النفوس

متعلقة به وقد ذكر الحافظ ابن رجب فى مسألة فى كتاب القواعد ضمن قاعدة أنَّ الكُتُبَ لا قطعَ فى سرقتها يعنى إذا سَرَقَ كتابًا فعند بعض العلماء لا يقطع لأنَّ فيه شبهة أنَّ الحق فى الكتاب للجميع فلهذا قد يأخذ بعض طلبة العلم مثلًا أو بعض الزملاء كتابًا ويرى أنَّ له حقًّا فيه خاصة إذا كان وقفًا أو كان مهدى إليك أو ما أشبه ذلك فيتساهل فيه يتساهل فيه ثم تخسر أنت الكتاب فإذا لم تعلم أنَّ هذا الذى طلب الإعارة جادٌّ وسيستفيد منه فى أيَّام يسيرة وليالٍ وإلّا فلا تعر الكتاب لأنَّ فى إعارته حرمانك من الاستفادة وليس كل مستعير للكتاب مأمونًا على الكتاب فكم استعار أناسٌ وما ردُّوا الكتب.

أيضًا من الآداب المتعلقة بالاهتمام بالكتاب والحديث ذو شجون ويطول أنْ يستعرض طالب العلم كُتُبَهُ بين حين وآخر يعنى أن لا يجمع الكُتُبَ دون استعراض لها يأتى لما أخذ الكتاب ويضعه وأخذ الكتاب ووضعه أخذ الكتاب ووضعه ثم إنما يراجع طائفة قليلة منها لا بدَّ من استعراضها تأتى وتستعرض هذه الكتب حتَّى تتذكر الموضوعات لأنَّ من الناس من اشترى الكتاب مرتين وثلاث وأربع لأنَّه ينسى أن الكتاب عنده لقلة استعراضه لكتبه أمَّا لو أنَّه كثير الاتصال بكتبه خاصة فى مثل بلادنا مكتبات بعض طلاب العلم كبيرة إذا ترك الاستعراض فربما طلب الكتاب من غيره وهو عنده أو نسى ما فى الكتب أو احتاج إلى موضوعه ولم يراجع فيه إلخ من الآداب أيضًا المتعلقة بالكتب الإهتمام بكتب الوقف والكتب الموقوفة يعنى التى عليها طبعٌ أنَّه وقف أو ختم بأنها موقوفة أو أشباه ذلك هذه الاحتفاظ بها فى مكتبتك لا بدَّ أن يكون على شرط الواقف، والواقف حين وقفها جعل على طلبة العلم وإذا كنت لا تستفيد من الكتاب وغيرك بحاجة إليه فدفعك الكتاب إلى من يحتاجه أولى نعم قد يكون لك حاجة فيه ولو مرة فى السنة تراجع فيه فهذا لا بأس لأنّ الكتاب موقوف على طلاب العلم لكن إذا كنت لا تراجعه تمر عليك سنين أربع خمس سنين وأنت لا تراجعه وتعرف أن نفسك ليست ذات همَّة فى مراجعة هذا الكتاب أو الكتب بعامة أو قد لا تحتاجه فى المستقبل فإنَّ الاحتفاظ به مع هذه الحال خلاف الأولى وبعض أهل العلم يقول لا يجوز الاحتفاظ به بل يدفع إلى مستحقه يدفع إلى من ينتفع به لأنَّ الواقف وقفه على من ينتفع به وإذا كنت لا تنتفع به فمن ينتفع به أولى ومن هنا كان كثيرٌ من طلاب العلم من يتنزَّه عن الاحتفاظ بالكتب الموقوفة إذا كان عنده فضل مال يمكن أن يحصِّل الكتاب

ببذل ماله لأنَّه ربما يركن الكتاب ولا يستفيد منه فإذا كان موقوفًا ربما لحقه إثم بحبسه عمن ينتفع به وهذا ربما ظهر أكثر فى البلاد التى يكون الكتاب فيها شحيحًا.

من الآداب أيضًا المتعلقة بالكتاب أن تهتم فى الكتاب بتجليده وبطانته وظهارته حتَّى يكون الكتاب بالوضع اللائق به لأن طالب العلم حين يقتنى الكتاب لا بد أو نقول الأفضل له أن يستحضر نوعين من النية أما الأولى فأن ينوى الانتفاع به فى تخليص نفسه من الجهل والثانى أن ينوى أن يستفيد غيرُه من هذا الكتاب إمَّا أهله وولده وإمَّا من يكون عنده أو أن يوقف الكتب بعده أو أن يبذلها لغيره بإهداء أو أن يبيعها إلخ وهذا يعنى أنَّه كلما اعتنى بالكتاب من جهة جلده والمحافظة عليه ربما يبقى أكثر فى المستقبل كلما كان ذلك أكثر فى الأجر والثواب ومن عجائب التفريط فى الكتب ما ذكره القِفْطِي صاحب كتاب «إنباء الرُّوَاة» ربما ذكرته لك مرة فى قصته مع كتاب «الأنساب» للسمعانى وكان حريصًا على الكتب جدًّا فجمع مكتبة من أنفس ما جمع قال عُرض على كتاب الأنساب للسمعانى بخط مصنفه الأجزاء الثانى والثالث والرابع، والأول مفقود بخط مؤلفه السمعانى وبين القفطى والسمعانى نحو مائتين وخمسين عامًا أو قريبًا منها فاشترى هذه الثلاثة قال اشتريتها فلما مضى مدَّة من الزمن وهو يسأل عن الكتاب عن الجزء الأول ويسأل فَظَنَّ أنَّه فقد وانتهى وبخط مصنفه عُرْضَةٌ إلى أنه أُعير ففقد أو أنَّه ضاع أو الخ قال فمرَّةً جاءنى خادمى بصرة من بُقُول يعنى الخضروات هذه وقد لفت بورق كتاب قال فأخذت الورقة قبل البقول -لأن مالها قيمة عنده بالنسبة لهذه الورقة- يقول فلما نظرت إليها فإذا هو خط السمعانى الذى أعرف فأتيته بنسخة الأنساب فإذا هذا الورق من الجزء الأول المفقود قال فذهبت سريعًا إلى الذى يبيع البقول فوجدت عنده بعض أوراق بقيت من هذا فقلت له أين بقية هذه الأوراق قال لففنا بها البقول فتفرقت فى البيوت فقال: إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون مأساةٌ مصائب قوم عند قوم فوائد هذا يأسى على فقده وذاك فَرِح لأنه وجد هذه الأوراق التى لا قيمة لها بخط الحافظ السمعانى يلف بها البقول ويعطيها الناس قال فأقمت مناحة أو قيل فأقام مناحة شهرًا من الزمان على العلم وأهله وعلى كتاب «كتاب الأنساب» للسمعانى نريد من هذا نقول أن الكتب لا بد من العناية بها من جهة تجليدها ومن جهة حفظها هذا وجدها مفرقة فسهل أن تتفرق الأوارق وأن تضيع لكن لو كانت محفوظة مضموم بعضها إلى بعض لكان ذلك أدعى إلى استمرارها فى مكتبتك والمسائل المتعلقة

بذلك كثيرة لعل فيما ذكرنا تنبيهًا على بعض ما يحتاج إليه اسأل الله جلَّ وعلا لى ولكم التوفيق والسداد والصلاح والرشاد وصلى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد.

❊ ❊ ❊

الشيخ مقبل بن هادى الوادعى

وقال الشيخ مقبل تحت عنوان: كتب الهدى وكتب الضلال:

«فكتب الزيغ والضلال باب الشر مفتوح لها. أما كتب الخير فكتب وهابية خطيرة، ولا يستحيون أن يعربوا للناس عن جهلهم حيث يقولون: إن «صحيح البخارى» وهابى. يا مسكين البخارى من علماء القرن الثالث، ومحمد بن عبد الوهاب لم يكن له إلا نحو مائة وخمسون أو مائتا سنة، أو نحو ذلك منذ توفى رحمه الله تعالى، فكم بين البخارى وبين محمد بن عبد الوهاب؟.

رب كتاب يكون سببًا لهدايتك ولإنقاذك من النار، ولقد أحسن من قال:

وقائلة أنفقت فى الكتب ما حوت يمينك يا هذا فقلت دعينى

لعلى أجد منها كتابًا يدلنى لأخذ كتابى فى غد بيمينى

ويقول: ثعلب فى شأن إقباله على العلم، وإقباله على التأليف يقول:

إن صحبنا الملوك تاهوا علينا واستخفوا كبرًا بحق الجليس

أو صحبنا التجار صرنا إلى الدنيا وصرنا لعد الفلوس

فلزمنا البيوت نستخرج العلم ونملأ به بطون الطروس

هذا شأن علمائنا المتقدمين الذين استفاد المسلمون وغير المسلمين من كتبهم، فألفوا رحمهم الله فى مجالات شتى، ورُب مسألة أفرِدت بالتأليف مثل: الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم والإسرار بها، لا أقول أفردت بالتأليف فقط، بل أفردت بالتآليف: كابن الجوزى والخطيب، والدارقطنى، وابن عبد البر له كتاب بعنوان «الإنصاف فى مسالة الخلاف»، فهؤلاء الأربعة الذين ألفوا فى هذه المسألة التى أفردت، والصحيح فى هذه المسالة أن الإسرار هو الصحيح، لما رواه البخارى ومسلم فى «صحيحيهما» عن أنس رضي الله عنه قال: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر

فكانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين، فهذا هو الصحيح من أقوال أهل العلم، وليست المسألة مقصودة، ما هى إلا عارض.

الناس يختلفون فى شأن الكتب، فالعامى ينبغى أن يقتنى «رياض الصالحين»، و«تفسير ابن كثير» و«بلوغ المرام»، و«فتح المجيد شرح كتاب التوحيد»، «الدر النضيد فى إخلاص كلمة التوحيد»، وهذا الأخير للشوكانى، و«تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد» للصنعانى، فهذه الكتب ينبغى أن يقتنيها العامى، وكذلك «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان».

أما الذى هو أرفع منزلة من العامى فينبغى أن يقتنى:

١- «صحيح البخارى».

٢- «صحيح مسلم».

وهكذا إن استطاع أن يقتنى الأمهات الست، فهذا أمر حسن.

هذا مثل الذى يقرأ ويكتب ويحسن القراءة والكتابة، وهو محب للعلم، هذه الكتب بحمد الله ميسرة.

أما الباحث، فهذا ينبغى أن يحرص على اقتناء كتب السنة كلها، لا ينبغى أن يترك كتابًا من كتب السنة وهو يستطيع أن يقتنيه، فينبغى لطالب العلم أن يحرص على اقتناء الكتب الطيبة، دع عنك من ضل وانحرف، فمن طلبة العلم من يكون متخرجًا من الجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة، أو متخرجًا من الجامع الأزهر بمصر، أو متخرجًا من الجامع الكبير بصنعاء، أو متخرجًا من جامع الهادى بصعدة إلى غير ذلك، وما تدرى وأصبح يؤثر على ما عند الله فصار حاله كما قيل:

عنوا يطلبون العلم فى كل بلدة شبابًا فلما حصلوه وحشروا

وصح لهم إسناده وأصوله وصاروا شيوخًا ضيعوه وأدبروا

فمالوا على الدنيا فهم يحلبونها بأخلاقها مفتوحًا لا يصرر

فيا علماء السوء أين عقولكم وأين الحديث المسند المتخير

فالكتب بحمد الله موجودة وجزى الله علماءنا خيرًا، وننصح طلبة العلم أن يحرصوا على اقتناء الكتب حتى لو باع أحدهم سيارته، ولو باع أحدهم عمامته؛ من أجل أن يشترى كتابًا، الكتاب الواحد يساوى الدنيا.

والباحث ممكن أن يقتنى الأمهات الست بشروحها مثل:

١- «فتح البارى شرح صحيح البخارى»، وأحسن طبعة له هى الطبعة السلفية؛ لما فيها من بيان مواضع الحديث.

٢- «صحيح مسلم» بشرح النووى.

٣- «سنن أبى داود مع عون المعبود»، وهى مطبوعة طبعتين إحداهما بمصر، والأخرى بالهند.

٤- «تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى»، مطبوعة طبعتين إحداهما بمصر، والأخرى بالهند، فالطبعة الهندية أصح وهى فى خمسة مجلدات مع المقدمة، والطبعة المصرية أسهل قراءتها على طالب العلم.

٥- «سنن ابن ماجه بشرح مختصر» وأحسن طبعاته الآن ما هو بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى.

٦- «سنن النسائى» فهناك «سنن النسائى الصغرى» عليها حاشية للسندى، وحاشية للسيوطى، وهى مرقمة ومفهرسة لأبى غدة.

٧- «مسند الإمام أحمد»، إن استطعت أن تقتنى تحقيق أحمد شاكر فعلت، وإلا «فمسند أحمد» وهو ستة مجلدات، والبحث فيه صعب، لكن قد يسر الله بفهارس له.

٨- «مصنف عبد الرزاق».

٩- «مصنف ابن أبى شيبة».

١٠- «مسند أبى يعلى».

١١- «كشف الأستار عن زوائد البزار».

١٢- «مسند الحميدى».

١٣- «صحيح ابن حبان» الذى قربه بعض العلماء.

١٤- «صحيح ابن خزيمة».

١٥- «المعاجم الثلاثة للطبرانى» [المعجم الكبير - الأوسط - الصغير]. وهناك كتب مفيدة ينبغى أن تقتنى مثل:

١٦- «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر.

١٧- «نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية للزيلعى».

١٨- «نيل الأوطار» للشوكانى.

١٩- «سبل السلام» للصنعانى.

وجميع كتب الشيخ ناصر الدين الألبانى ينبغى أن تقتنى كلها، فلا يستغنى باحث عن كتب الشيخ ناصر الدين الألبانى حفظه الله تعالى. ومن كتب الفقه المهمة:

٢٠- «المحلى» لأبى محمد ابن حزم.

٢١- «الإحكام فى أصول الأحكام»، لأبى محمد ابن حزم.

٢٢- «زاد المعاد».

٢٣- «المغنى» لابن قدامة.

٢٤- «طرح التثريب فى شرح تقريب الأسانيد» للحافظ العراقى ولولده.

٢٥- «مجمع الزوائد».

٢٦- «المطالب العالية».

٢٧- «المستدرك».

٢٨- «الحلية» لأبى نعيم.

فالذى يقرأ وعنده محبة للعلم، لا تدرى إلا وقد كون له مكتبة؛ لأنه ربما يرى

حديثًا ويعزى إلى كتاب فتقول: هذا الكتاب ينبغى أن أشتريه، وأنا عند أن كتبت فى «الطليعة فى الرد على غلاة الشيعة»، وكان عندى دولاب، وكنت أظن أنه قد جمع كتب الدنيا، فلما كتبت وصار يعزى إلى مصادر أخرى ليست عندى فحرصت على اقتناء تلك المصادر، ثم لما كتبت فى «الصحيح المسند من أسباب النزول» رأيت أن المكتبة لا تزال ناقصة، والله سبحانه وتعالى هو الذى ييسر بقيمة الكتب حتى لو اقترضت، فى ذات مرة كنت أريد أن أشترى «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، ولعله بنحو مائتى ريال سعودى، وكنت بمكة، فقلت لصاحب لي: أقرضنى، فقال: فى أى شيء؟ قلت: أشترى كتابًا، فقال: لا، لو كان من حاجات البيت أو ثياب، أو كذا يقرضنى، لكن كتاب لا يقرضنى، وما درى أخونا إلا وأنا متحمل للكتاب، فقال: من أين جاء لك ؟ قلت: يسر الله سبحانه وتعالى، هو أخ فى الله يحبنا فى الله جزاه الله خيرًا.

فإذا اهتم الإنسان بالكتب، فإن الله سبحانه وتعالى ييسر، ولست أريد منك أن تجمع الكتب للزينة كما يفعل بعض الناس، زرنا بعض الناس وهو من أهل السنة، فإذا مكتبته جديدة حاله كما قيل:

وعند الشيخ أسفار كبار   مجلدة ولكن ما قراها

تقتنى الكتب وتعكف على قراءتها كما قالت امرأة الزهرى للزهرى عندما وجدته عاكفًا على كتبه، وربما قصر فى عشرتها قالت: والله لكتبك هذه أضر على من ثلاث ضرائر، فهكذا ينبغى لطالب العلم إما أن يجعل العلم تابعًا للدنيا، فهذا لا يحصل على علم، وأن يجعل العلم وسيلة للدنيا، أو يجعل الدعوة وسيلة للدنيا.

ونرجع إلى كتب الجرح والتعديل، وهذه الكتب مهمة، ووفق الله علماءنا، إن كنت تقرأ فى السير فأنت تعثر كل وقت على علم، أو تقرأ فى «ميزان الاعتدال»، «وميزان الاعتدال» هذا قيل فيه: إنه أحسن كتب الذهبى، حتى أن الحنفية والأشعرية والشيعة متألمون من «ميزان الاعتدال» يقولون: إنه إذا ترجم لحنفى، أو أشعرى قرمط ترجمته، وإذا ترجم لحنبلى أطال، قال الشوكانى فى البدر الطالع: لا، ولكن الرجل اشرأب قلبه بعلم الحديث، فإذا ترجم لمحدث أطلق عنان القلم فى ترجمته، وإذا ترجم لغير محدث لم يبال به، أما الشيعة فجن جنونهم من الميزان حتى قال قائلهم:

في كفة الميزان ميل راجح عن مثل ما في سورة الرحمن
فاجزم بخفض النصب وارفع رتبة للآل واكسر شوكة الميزان

والحمد لله الميزان هو الذى كسرهم ولم يكسروه، لم يزل الناس يتنافسون فى اقتناء «ميزان الاعتدال» و «لسان الميزان»، وبقية كتب الإمام الذهبى رحمه الله تعالى.

ومن الكتب المفيدة للباحث: «تاريخ بغداد»، وهكذا «تاريخ ابن عساكر» الذى سرقه علينا أهل صعدة عند أن وصل إليهم من القصيم، فاعتبروها غنيمة أصبحوا يماطلون حتى تركناه لهم، والذى سرقه هو مسئول الإعلام بصعدة، هذا الكتاب لا يستغنى عنه، ومن الكتب المفيدة التى يقال: لو اقتنى الشخص ما اقتنى من كتب الرجال والتراجم لما استغنى عن «التاريخ الكبير» للبخارى؛ لأنه كتاب تاريخ وتراجم، وجرح وتعديل، وتعليل وتصحيح وتضعيف، فهو كتاب قيم ينبغى أن يقتنى.

وكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبى حاتم، فربما تجد الرجل ليس فيه جرح ولا تعديل فى «تاريخ البخارى»، وتجده فى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم قد تكلم عليه.

أما «تاريخ بغداد» فقد قالوا فيه: ينبغى أن يسمى تاريخ الدنيا؛ لأن بغداد فى وقته كانت العاصمة وكان العلماء يردون إليها من جميع الأقطار الإسلامية، فهو يعتبر مترجمًا لأكثر علماء المسلمين، ومن الكتب المفيدة «تواريخ ابن معين رحمه الله تعالى». وكذلك كتب الدارقطنى رحمه الله تعالى.

وكتب تراجم الصحابة مثل: «الإصابة» هذا كتاب عظيم، أما كتاب «حياة الصحابة» فيه الغث والسمين، فلا ينبغى أن يعتمد عليه.

وهكذا «أسد الغابة» من الكتب القيمة، وكتاب «الاستيعاب» للحافظ ابن عبد البر.

ومن كتب المراجع المفيدة التى ينبغى لطالب العلم أن يقتنيها كتب شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن القيم رحمهما الله، ولا مجال لتعددها، فإنها لو عددت لما كفاها صفحات الكتاب.

ومن الكتب التي لم نذكرها «السنن الكبرى» للبيهقي، وهو كتاب عظيم في العبادات وفي الأحكام، حتى إن بعض علمائنا يقول: لو أغنى كتاب عن كتاب لأغنت «السنن الكبرى» للبيهقي عن بقية الكتب في العبادات والأحكام.

«وتعظيم قدر الصلاة» لمحمد بن نصر المروزي، و«المنتقى» لابن الجارود، و«المسند المنسوب للشافعي»، و«البداية والنهاية في التاريخ»، و«التمهيد لابن عبد البر»، و«تفاسير السلف» [تفسير الحافظ ابن كثير، وتفسير ابن جرير، وتفسير البغوي]، فهذه التفاسير ينبغي أن يحرص على اقتنائها، ولا تغني المختصرات عن تفسير ابن كثير، ينبغي أن تقتني تفسير ابن كثير، فهو من أكبر المراجع؛ لأنه ربما ينقل من كتب ليست في متناولنا، ونجد النقل بالسند ويصحح ويضعف، فهو كتاب قيم ينبغي أن يحرص على اقتنائه.

كتب العقائد من أسهلها: وأحسنها: «السنة» لابن أبي عاصم، التي قام بتخريجها وتحقيقها الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله تعالى، ومنها «السنة» لعبد الله بن أحمد، ومنها كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي، [قلت (أحمد): وفيه أشعرية] وكتاب «التوحيد لابن خزيمة»، وكتاب «الإيمان لابن منده»، و«الطحاوية»، وإن استطاع أن يقرأ في الكتب المتقدمة فهي أسهل، فربما يجد كلام الكلابية وكلام البشرية، وكلام المريسية وغير ذلك فيصعب عليه، لكن كتب المتقدمين التي لم تشب بعلم الكلام سهلة.

ومن الكتب النفيسة كتاب «الشريعة» للآجري، وكتاب «الرد على الجهمية»، وكتاب «خلق أفعال العباد»، وكتاب «شرح اعتقاد أهل السنة» للالكائي.

وننتقل إلى كتب المصطلح: من الممكن أن تقتصر على «الباعث الحثيث»، إذا لم تجد من يدرسك، وممكن أيضًا «تدريب الراوي»، ذكرنا هذين الكتابين لسهولتهما.

وأما إذا وجدت من يدرسك «فمقدمة ابن الصلاح»، و«النكت للحافظ ابن حجر»، و«التقييد والإيضاح» للحافظ العراقي، و«الكفاية» للحافظ الخطيب، و«الجامع لأخلاق الراوي والسامع» للحافظ الخطيب، و«كتاب الرامهرمزي»، فهو يعتبر أول كتاب ألف في المصطلح ، واسمه «المحدث الفاصل»، وكتاب «فتح المغيث»

على ما فيه من الأخطاء المطبعية، وقد أخبرت أن بعضهم يحققه، فأسأل الله أن يعينه، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم من أحسن الكتب، وكتاب «شرف أصحاب الحديث» من أحسن الكتب أيضًا، و«التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل» من أحسن الكتب.

ونرجع إلى كتب اللغة: منها ما يمكن أن تستفيد منه، ولو لم تجالس العلماء، وتطلب العلم عند العلماء، مثل: «القاموس»، و«تاج العروس»، و«لسان العرب» لأنها تتحدث عن معانى المفردات، أما مسألة النحو فلابد أن تطلبه عند أهل العلم؛ لأنه ربما تقرأ الشيء ولا تفهمه، وهكذا أصول الفقه لابد أن تستفيد منه عند أهل العلم فربما تقرأ الشيء ولا تفهمه، ومن الناس من يفهم مع كثرة القراءة ومروره بالقواعد فى مثل: «نيل الأوطار» تمر به قواعد.

وننتقل إلى كتب العلل: والأمر مهم فى كتب العلل، فرب حديث سنده مثل الشمس، ويكون معللًا، ومن أحسنها كتاب «العلل» لابن أبى حاتم الموجودة بأيدينا، وكتاب الدارقطنى هو يعتبر أوسع وأحسن، لكنه لم يكمل طبعه، وكتاب «العلل الكبير» للترمذى مرتب ومشروح بحمد الله، و«العلل الصغير» للترمذى أيضًا شرحه الحافظ ابن رجب بشرح قيم تشد إليه الرحال، أما «العلل للإمام أحمد» فهى علل تراجم، و«العلل لعلى بن المدينى» لا يوجد منه إلا جزء صغير.

ومن الكتب المفيدة أيضًا: «أضواء البيان»، وكتاب «جامع الأصول» كتاب طيب يُستفاد منه، وكتاب «شرح السنة للبغوى» كتاب طيب ويستفاد منه.

وفى أصول الفقه منها: «إرشاد الفحول» ومنها «مذكرة الشيخ الشنقيطى»، والشيخ الألبانى حفظه الله تعالى يقول: أحسنها «الإحكام فى أصول الأحكام» لابن حزم رحمه الله تعالى.

ولست أدعوك إلى أن تكون ظاهريًا جامدًا، كأبى محمد ابن حزم، لكنه يستفاد من كتبه، فجزاه الله عن الإسلام خيرًا.

ومن الكتب القيمة: «تغليق التعليق» فيما يتعلق بالأحاديث المعلقة فى صحيح البخارى.

و«الرسالة» أيضًا للشافعى فى أصول الفقه، و«المجموع» للإمام النووى، و«المغنى» لابن قدامة، ويقتنيان للاستفادة منهما، أما الجد والاجتهاد ففى حفظ كتاب الله، وفى حفظ أحاديث رسول الله ﷺ، ولكن يبقيان مرجعًا إذا عرضت مسألة وأحب أن يراجعها فيهما.

هناك أحاديث مشتهرة على الألسنة منها ما هو صحيح، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو موضوع، وما لا أصل له. من هذه الكتب: «المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة» هذا كتاب قيم، وزاد ونقص صاحب «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر على ألسنة الناس»، لكن «المقاصد الحسنة» أحسن منه، حيث إن مؤلفها عالم، أما صاحب «كشف الخفاء ومزيل الإلباس» فربما يذكر الحديث الذى هو باطل ويسكت عليه مثل: حديث إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور، ويذكر فى مقدمته أن الشخص ممكن أن يعرف الحديث أنه صحيح، أو أنه ضعيف بمجرد الكشف، يكشف له حتى يكون صحيحًا، لو هو ضعيف عند المحدثين؛ لأنه يكشف له عند أن يلقيه جبريل إلى النبى ﷺ، ويكون ضعيفًا، ولو كان صحيحًا عند المحدثين، فأتى بطامة فى مقدمة كتابه، «طامة صوفية». وكذا كتاب «أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب» من الأحاديث المشتهرة.

وننتقل إلى الأحاديث الموضوعة من أحسنها «الموضوعات» لابن الجوزى، و«الأباطيل» للجوزقانى، و«اللآلئ المصنوعة» للسيوطى، وكأنها رد على «الموضوعات» لابن الجوزى.

«والفوائد المجموعة» للشوكانى، ولا يكاد يبين كيف ذلك ؟ مثلًا : يذكر الحديث ثم يذكر قول السيوطى، ولا يدرى الشخص هل الشوكانى مع السيوطى، أم الشوكانى مع ابن الجوزى ؟ لكن يسر الله عالمًا جليلًا فعلق عليه وهو : عبد الرحمن المعلمى رحمه الله تعالى.

ومن الكتب المفيدة: «دلائل النبوة» للإمام البيهقى، و«دلائل النبوة» للحافظ أبى نعيم رحمه اله تعالى، وكتب «الزهد»، منها كتاب «الزهد للإمام أحمد»، و«الزهد لوكيع»، و«الزهد لهناد بن السرى»، و«الزهد لابن المبارك».

وفى القدر: كتاب ابن القيم «شفاء العليل»، وقد قلنا إنه يحرص على اقتناء كتب شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن القيم، وفى «مجموع الفتاوى» مجلد كامل فى القدر.

وننتقل إلى كتب الطبقات: منها كتاب «الطبقات» لابن سعد، ومنها «طبقات الحفاظ» للحافظ السيوطى، وكتاب «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبى، ومنها «طبقات الشافعية» للسبكى، ومنها «طبقات الحنابلة» لابن أبى يعلى، ثم لابن رجب، وكتاب «المنهج الأحمد فى ترجمة أصحاب الإمام أحمد»، و«طبقات القراء» للحافظ الذهبى، و«طبقات النحويين» للسيوطى، و«طبقات المفسرين» للداودى، و«طبقات الفقهاء».

ومن الكتب المهمة: كتاب «شعب الإيمان» للحافظ البيهقى رحمه الله تعالى، و«الأم» للشافعى، و«طبقات خليفة بن خياط»، وكتاب «البعث والنشور».

ومن كتب التراجم أيضًا: «الأنساب» للسمعانى، و«الكنى» للدولابى.

ومن الكتب المهمة للباحث: «تحفة الأشراف»، و«المعجم المفهرس».

أما كتب الزيغ والضلال: فكتب الشيوعية، والبعثية، وكتاب القذافى الذى وزع فى عام من الأعوام فى المعرض، ولا مجال لسردها ولذكرها بأكملها.

وكذلك كتب الصوفية، فلا ينبغى أن يعتمد عليها، وكتب الرافضة والشيعة هاهنا، لا ينبغى أن يعتمد عليها.

وكتب الأدب التى ربما تثير الغرائز الجنسية لا يعتمد عليها.

وكتب أصحاب الحداثة لا ينبغى أن يعتمد عليها، وكتاب «الأغانى» للأصفهانى، فقد رد عليه «بالسيف اليمانى فى نحر الأصفهانى».

وكتب ابن عربى مثل: «الفصوص»، «والتفسير»، فهو صوفى خبيث، كافر أكفر من اليهود والنصارى، فلا ينبغى أن يعتمد على كتبه.

وكتب الغزالى الأخيرة، ونعنى محمدًا الغزالى مثل: «دستور الوحدة الثقافية»، ومثل «هموم داعية»، ومثل «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث»، على كل فلا يعتمد على كتبه.

ومن **الكتب الزائغة كتاب**: «بدائع الزهور»، فلا ينبغى أن يعتمد عليه، وأيضًا كتاب «تنبيه الغافلين» لأبى الليث السمرقندى.

وكتاب «عيون المعجزات» لرافضى أثيم، فيه الكفر البواح، و«الكافى» للكلينى أيضًا، وكتاب «أسنى المطالب فى نجاه أبى طالب»، وكتاب «سلونى قبل أن تفقدونى»، و«متن الأزهار»، و«شرح الأزهار».

«وتفسير الزمخشرى» معتزلى لا يعتمد عليه، وهو جاهل فى الحديث، يصحح ما يهوى ويضعف ما لا يوافقه.

وأيضًا كتب الحزبيين، كونوا على حذر من كتب الحزبيين.

والترابى أيضًا له كتب وهو من ذوى الزيغ والضلال.

وأبو رية أيضًا صاحب «أضواء على السنة»، وهى فى الحقيقة ظلمات على السنة، هو ضليل من أئمة الضلال.

«أشعار المقالح» لا ينبغى أن يعتمد عليها، بل فى ديوانه بعض الكفريات.

وكتب السحر والشعوذة مثل «شمس المعارف» وكتاب «الرحمة».

فعلى طالب العلم أن يستفسر، وأن يسأل أهل العلم ما هى الكتب التى أشتريها.

وكتب ابن علوان مثل: كتاب «المهرجان».

«ومنشورات صاحب بيت الفقيه»، دجال من الدجاجلة، وقد تكلمنا على شىء من ترهاته فى «إرشاد ذوى الفطن لإبعاد غلاة الروافض من اليمن».

وكتاب «طبقات الشعرانى»، و«الميزان» له أيضًا من كتب الزيغ والضلال.

والمجلات التى تأتى من قبل أعداء الإسلام، أو يكتبها الحزبيون، ينبغى لطالب العلم أن يبتعد عن هذه الكتب، كتب الزيغ والضلال والجرائد والمجلات، لا ينبغى لطالب علم أن يشتغل بها، لكن العالم الذى لديه القدرة على الرد عليها لا بأس أن يأخذها من أجل الرد عليها.

وكتب الموالد بجميع ألوانها وأشكالها، ينبغى أن يبتعد عنها، وكتاب «على من المهد

إلى اللحد» من كتب الزيغ والضلال.

ومن الكتب الطامة ما كتبه يوسف هاشم الرفاعى الذى طبعه أهل الحديدة على حسابهم علماء اليمن - قولوا جهلاء اليمن - ومخرفو اليمن، ولا تقولوا: علماء اليمن، فإن هذا إساءة إلى اليمن كلهم بأنهم على خرافة، أما اليمنيون فهم بريئون مما احتوى على ذلكم الكتاب من الضلال، وكان ينبغى أن نفصل عن هذه الكتب شيئًا، ولكن الوقت لا يتسع للتفصيل.

أما كتب ابن سيناء، فإن كان فى الطب فلا بأس أن يستفاد منها، وإن كان فى العقائد فهو ينكر المعاد وهو يعتبر ملحدًا، بل يقول شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن القيم: إنه من أتباع العبيدين أصحاب مصر.

وكتب النبهانى أيضًا من كتب الزيغ والضلال.

ونذكر شيئًا من كتب الطب: منها: «الطب النبوى» للحافظ ابن القيم، وهو مأخوذ من «زاد المعاد»، ومنها «الطب النبوى» للحافظ الذهبى، ومنها «الطب النبوى» للسيوطى، ومنها «الطب النبوى» لأبى نعيم، وهناك كتب فى الطب العربى ينبغى أن تقتنى، ويُستفاد منها مثل: «المعتمد فى الطب والحكمة»، وفيه بعض الضلال، وبعض الزيغ، ولكن ينبغى أن يقتنيه من يستطيع أن يميز، وكتاب «معجزات الشفاء»، فهو كتاب طيب.

ومن الكتب المفيدة كتاب أخينا محمد بن عبد الوهاب العبدلى الوصابى «القول المفيد فى أدلة التوحيد»، هذا كتاب مفيد ننصح باقتنائه.

وكتب أخينا مصطفى بن العدوى حفظه الله ينبغى أن تقتنى مثل: «الصحيح المسند من أذكار اليوم والليلة»، و«الصحيح المسند من فضائل الصحابة»، «الجامع لأحكام النساء»، لعله كتاب لم يؤلف مثله، وقد خرجت منه أجزاء وتحقيقه للمنتخب تحقيق طيب.

وكتاب «الأذان» لأخينا أسامة القوصى حفظه الله، وهو من الكتب عديمة النظير، كتاب قيم جدًا، ننصح جميع إخواننا باقتنائه، فجزى الله مؤلفه خيرًا.

وكتاب «إصلاح المجتمع للبيحانى» كتاب قيم.

وكتاب «السياسة الشرعية» لشيخ الإسلام ابن تيمية يا حبذا لو اقتناها الزعماء وغيرهم.

وكتب أبى إسحاق الحوينى تحقيقات طيبة مفيدة جزاه الله خيرًا.

ومن الكتب المفيدة كتاب: «قراع الأسنة فى نفى التطرف والغلو والشذوذ عن أهل السنة» لأخينا فى الله عبد العزيز بن يحيى البرعى حفظه الله.

ومن الكتب القيمة كتاب «الاعتصام» للشاطبى، و«بدع التعصب المذهبى» لأخينا عيد عباس، ومن الكتب التى ينبغى أن تقتنى «الإبداع فى مضار الابتداع».

هذا ما يسر الله تذكره حال المحاضرة، وذكرنى ببعضه إخوانى فى الله جزاهم الله خيرًا. والحمد لله رب العالمين. [قمع المعاند (ص٤٩٢-٥٠٧)].

❁ ❁ ❁

كيف يبنى طالب العلم مكتبته

للشيخ عبد الكريم الخضير

سجل الشيخ العلامة عبد الكريم الخضير عدة حلقات نفيسة تحت هذا العنوان وسأثبت هنا بعض هذه الحلقة وهى مهمة جدًّا لطالب العلم:

السائل: لعلنا نكمل ونستمر فيما يتعلق بمكتبة طالب العلم فيما يتعلق بالتفسير وعلوم القرآن.

الشيخ: طالب العلم يحتاج من كتب التفسير ما يعينه على فهم كتاب الله عز وجل، وما يعينه على تدبر كتاب الله، وما يعينه على الاستنباط من كتاب الله. فهناك كتب مختصرات مناسبة للمبتدئين وإن كان فى بعضها بعض المخالفات التى يجب التنبيه عليها.

هناك تفسير مناسب لطبقات المجتمع كله، تفسير إنشائى مستمد من كتب التفسير الموثوقة **وهو تفسير الشيخ عبد الرحمن بن سعدى**، هذا مناسب للمتعلم وغير المتعلم، للمتخصص فى العلوم الشرعية وفى غيرها، للطبيب، للمهندس، للمثقف، للتاجر، لرب الأسرة، لربة البيت، كل يستفيد منه، لأنه صيغ بأسلوب العصر. [وأحسن طبعاته هى التى نشرتها دار ابن الجوزى].

هناك أيضًا تفسير مختصر جدًّا وغير منتشر بين طلاب العلم للأسف وهو يفيد كثيرًا وهو تفسير الشيخ فيصل بن مبارك: «توفيق الرحمن لدروس القرآن»، هذا الكتاب مطبوع قديما وطبع حديثا. وقد طبع فى أربعة أجزاء وهو مستمد ومختصر من الطبرى والبغوى وابن كثير وهذا كتاب رغم اختصاره نافع فى بابه لمن لا يسعفه الوقت للرجوع إلى الأصول القديمة لاسيما الثلاثة المذكورة.

هناك أيضًا تفسير مناسب ومختصر جدًّا هو «**تفسير الجلالين**» جلال الدين المحلى وجلال الدين السيوطى وهوأشبه ما يكون بالمتن، متن علمى متين بحاجة إلى مطالعة حواشى ويحتاج أيضًا إلى من ينبه على ما فيه من ملحوظات من أهل العلم، وإلا

فالكتاب من أنفع ما ينفع طالب العلم لأنه مختصر جدًا. [وأحسن طبعاته هى التى نشرتها دار الكيان].

وهناك تفسير أوسع منه بل أشهر وهو «تفسير البيضاوى» أوسع من «الجلالين» وهو أيضًا كتاب متين متقن يستفيد منه طالب العلم لاسيما ما يتعلق بالصناعة اللفظية، عليه حواشى عديدة، والعلماء لهم به عناية عجيبة، فقد بلغت الحواشى عليه أكثر من (١٢٠) حاشية، ويندر أن يأتى نسخة من تركيا أو سوريا وليس عليها حواشى قلمية فالكتاب وضع له القبول. هناك تفسير مختصر جدًا يسمى «التسهيل» تفسيرابن جزى الكلبى، وهو تفسير مختصر ومحرر ومتقن ومضبوط، وهناك أيضًا تفسير النسفى، وهذه كلها مختصرات لكن تفسير الشيخ ابن سعدى لا يستغنى عنه أحد. وتفسير فيصل بن المبارك أيضًا يحتاجه طالب العلم لا سيما عند ضيق الوقت وتفسير الجلالين أيضًا مهم بالنسبة لطالب العلم، وكذلك تفسير البيضاوى وما عليه من حواشى، ونذكر بعضها مثل حاشية زاده، التى يتفق المترجمون على أنها أفضل الحواشى، هناك حاشية الشهاب، وهناك حاشية القونوى وهناك حاشية ابن التمجيد، وهناك حاشية الكازرونى، حواشى كثيرة منها المطبوع ومنها المخطوط. هناك كتب فى التفسير أطول من هذه يتصدرها تفسيرالإمام الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى، وهو مناسب لكافة المتعلمين، قد يمله غير المتخصص فى السنة لكثرة ما يسوقه من آثار بالأسانيد، وما فيها من تكرار. ولذا انبرى لاختصاره جمع من أهل العلم، من أفضل المختصرات اختصار الشيخ أحمد شاكر «عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير». [نشرتها دار الوفاء] ومنها «تيسير العلى القدير» للشيخ محمد نسيب الرفاعى رحمة الله على الجميع، هذه مختصرات جيدة لتفسيرالحافظ ابن كثير على أن الأصل لا يغنى عنه شيء، لكن من كان يمل من ذكر الأسانيد لأنها أمور قد لا يستفيد منها كثير من قراء التفسيرفهذه المختصرات تكفيه إن شاء الله. وأيضًا هناك «تفسير البغوى» وهو تفسير أثرى سلفى، لا يخلو من ملاحظات يسيرة جدًا لكنه فى الجملة أثنى عليه شيخ الإسلام وأئمة الإسلام وواقع الكتاب يشهد بذلك. [دار طيبة]

«**تفسير الخازن**» وهو مختصر من البغوى مع إضافات، وله شهرة وانتشار فى غير هذه البلاد، وصاحبه يذكر أقوال بعض المتصوفة وله عناية بذكر ما يتعلق بالمرققات «الرقائق».

أما «تفسير الزمخشرى»: وهو «الكشاف» على ما فيه من اعتزاليات يقرأه طالب العلم بحذر ويقرأ ما كُتب من حواشى تبين هذه الاعتزاليات. وفيه حواشى تبين اعتزاله. «ابن المُنِّير» وغيره بَين اعتزاله. وكثير من أهل العلم تصدى له. على كل حال هو مفيد فى بابه يستفاد منه فى الناحية اللغوية.

«تفسير الخطيب الشربينى» وهو يكاد يجمع بين البيضاوى والزمخشرى. أطول من هذه الكتب تفسير إمام المفسرين محمد بن جرير الطبرى الذى هو أعظم تفسير على الإطلاق، ويجمع تفاسير السلف بالأسانيد، والكتاب مطبوع مرارًا، طبع أولًا فى المطبع الميمنية، ثم فى بولاق، ثم حققه محمود شاكر، وحقق إلى «سورة إبراهيم» فى ستة عشر جزءًا. أُكْمل بعد ذلك، ثم حققه الدكتور عبدالله التركى، وطبعة الشيخ أحمد شاكر أنا قرأتها بكاملها، وهى من أنفس ما يقتنيه طالب العلم، فإذا أضيفت إلى طبعة بولاق التى هى الأصل واعتمد عليها الشيخ محمود شاكر اعتمادًا مع ما وجده من نسخ لكن طبعة بولاق لا يعدلها شيء، ثم طبعة الشيخ أحمد شاكر اعتمدت على هذه بدقة.

طبعة الشيخ عبدالله التركى إقتنيتها مؤخرًا، ولا أستطيع الحكم عليها. هناك من له عناية باللغة عليه أن يعتنى بتفسير «البحر المحيط» لأبى حيان، والبحر المحيط يكاد يكون كتاب لغة، وله مختصرات: «النهر الماد من البحر»، و«الدر اللقيط من البحر المحيط» المقصود أن هذا الكتاب ينفع فى الناحية اللغوية فى القرآن. وهناك تفسير الرازى ويسمى «التفسير الكبير» للفخر الرازى وهذا التفسير طالب العلم المبتدئ والمتوسط الذى لم يتأهل للنقد لا ينبغى أن ينظر فيه البته، لأن مؤلفه بارع قد يمرر كثير من الشبه على آحاد المتعلمين، بل قد لا يدرك بعض المتأهلين بعض الشبه والسياقات التى يسوقها فى تقرير بعض الشبه. واتهم فى ذلك، حتى قيل إنه يسوق الشبه نقدًا ويجيب عنها نسيئة، يضعف عند ردها.

هناك شبه لا يرتضيها وليست من مذهبه يعنى أعظم من مذهبه، فوق مذهبه، ثم بعد ذلك يسوقها ويجليها بقوة ثم يضعف عن ردها، ولذا لا ينصح طالب العلم بقراءة هذا التفسير حتى يتأهل. أما إذا تأهل فالتفسير فيه فوائد وقد قيل فيه: إن فيه كل شيء غير التفسير، لكن هذا جور، ففيه تفسير.

هناك **«تفسير ابن عطية»** أثنى عليه شيخ الإسلام متداول محقق وهو كتاب نافع. [نشر بالمغرب].

هناك **«تفسير الألوسى» أيضًا**، تفسير مطول أسمه «روح المعانى»، لأبى الثناء محمود الألوسى الجدّ، فليس المؤلف محمود شكرى بل الجدّهذا التفسير جمع فيه ما هب ودب، ونقل فيه النقول المتباينة فيقول قال شيخ الإسلام ابن تيمية، ويقول قال الإمام المحقق ابن القيم، ويقول قال محيى الدين ابن عربى قُدِّس سره، وهذا خلط، والمقصود أن فيه فوائد يستفيد منه طالب العلم لا سيما المتأهل وفيه أيضًا عناية بالتفسير الإشارى تفسير الصوفية. على كل حال الطالب المتأهل لا خوف عليه، على أنه ينبغى لطالب العلم أن يجعل فى مكتبته ختم لتبرأ ذمته يكتب فيه: هذا الكتاب فيه مخالفات عقدية، هذا الكتاب فيه كذا، هذا الكتاب مذهب صاحبه كذا، ليبرأ من عهدة وجوده ممن يأثره بعده أو يطلع عليه فى مكتبته ويتأثر بمثل هذه الكتب، لذا كان عليه أن يختم هذا الكتاب.

هناك كتب ألفت فى جوانب من القرآن مثل: **«أحكام القرآن»**، أحكام القرآن أولاها أهل العلم عناية من ذلك «أحكام القرآن للشافعى» فقد جمع من كلام الشافعى. و«أحكام القرآن لإبن العربى» كتاب لطيف ونفيس طبع فى أربعة أجزاء، وفيه نكت ولطائف ونوادر حصلت لابن العربى مع شيوخه، ومع بعض أقرانه، وفى رحلاته. المقصود أن طالب العلم يستفيد من هذا الكتاب. هناك «أحكام القرآن للجصاص». إستنباط أحكام القرآن من وجهة نظر الحنفية كتاب ماتع نافع جامع، لكن لا يسلم من لوثة إعتزال. هناك «أحكام القرآن للطبرى الهراسى» وهو أيضًا كتاب نافع وفيه لطائف وفوائد، وللطبرى موقف من الحنابلة وقصته مشهورة. وهناك الجامع وهو بحق «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبى - وكل الصيد فى جوف الفرا - هذا التفسير جامع على اسمه، وطبع مرارًا وأجود طبعاته طبعة دار الكتب المصرية ليست الأولى، ولكن الطبعة الثانية، وهناك ثانية أكثر من مرة. الكتاب يشكل فى طبعته. الجزء الأول طبع خمس مرات، الجزء من الثانى إلى الثانى عشر طبع ثلاث مرات ثم من الثالث عشر إلى العشرين طبع مرتين ثم من الواحد إلى العشرين هذه الطبعة الأخيرة بدار الكتب المصرية التى قوبلت على نسخ كثيرة. فبعض الأجزاء قوبل على ثلاث عشرة نسخة، فالكتاب عنى به من ناحية الطباعة عناية فائقة. وفيه الإحالات السابقة واللاحقة

وهذه ميزة، فالكتاب الكبير عشرون مجلدًا، فإذا قال تقدم، قال الطابع: أنظر جزء كذا صفحة كذا، وإذا قال سيأتى، يقول: انظر صفحة كذا جزء كذا، هذه ميزة الطبعة الثانية، أما الطبعة الأولى فليس فيها مثل هذا، بل الطبعة الأولى الثلاث مجلدات الأولى ليس فيها إحالات، ولا فيها تعليقات، وليس فيها آيات، بينما الطبعة الأخيرة كاملة من كل وجه. المقصود أن هذا الكتاب بحر محيط فيما يتعلق بأحكام القرآن، وممكن أن يؤخذ منه فقه المالكية. يعنى ما ينسبه إلى المذاهب الأخرى قد يقع فيه شيء من الخطأ فى النسبة، لا من حيث أن هذا القول لا يوجد فى هذا المذهب، لكن قد لا يكون هو المعتمد فى المذهب، فعلى طالب العلم أن يعنى به عناية كبيرة. هناك كتب فى إعراب القرآن وكتب فى علوم القرآن كثيرة جدًّا، كل فن من الفنون يحتاج إلى حلقة.

والآن نعود إلى استكمال الكتب:

هناك كتب إعراب القرآن: للكعبرى والنحاس، والمتأخرون أيضًا لهم مساهمات جيدة فى هذا الباب وعندى أن كتب إعراب القرآن ينبغى أن يستفاد منها، ويفاد منها فى فهم القرآن، وفى إتقان اللغة، وفى إتقان النحو والصرف، فطالب العلم إذا عنى بكتب إعراب القرآن استفاد فوائد عظيمة أتقن اللغة من جهة، وفهم القرآن. وخير ما يمرن عليه طلاب العلم فى اللغة وهذا إقتراح نوجهه إلى المتخصصين فى هذا الباب أن يعربوا القرآن، درس نحو مثلًا أو فى نهاية الفصل يكلف الطلاب بإعراب الفاتحة مثلا، ثم بعد ذلك يقابل إعرابهم بكتب إعراب القرآن فيصوب ويسدد، ويمكن أن يقوم به أى شخص، بمفرده يقوم بهذا العمل، يعرب الفاتحة ثم يعرض ما كتبه على كتب إعراب القرآن ويستفيد فوائد عظيمة.

هناك كتب علوم القرآن: «مقدمة التفسير» لشيخ الإسلام ابن تيمية فى غاية الأهمية، وفيها توجيهات وأمور لا توجد فى غيرها، و«منظومة الزمزمى» منظومة مختصرة وعليها شروح، و«الإتقان فى علوم القرآن» للسيوطى وهو كتاب جامع، و«البرهان» للزركشى كتاب حافل، و«مناهل العرفان» للزرقانى أيضًا هذا كتاب مرتب ومنظم رغم أنه ناقص، و«القواعد الحسان فى تفسير القرآن» للشيخ عبد الرحمن بن سعدى من خير ما يستفيد منه طالب العلم، المقصود أن الكتب كثيرة، ولسنا بصدد سرد قوائم للكتب أو أسماء الكتب، لأن هذه تكفل بها المختصون فى كل فن.

أما العقيدة:

لما ظهرت الفرق والطوائف واحتاج الناس إلى تدوين العقيدة المستمدة من الكتاب والسنة. ألف العلماء المتقدمون كتب العقائد وسموها كتب السنة بالأسانيد وجمعوها من الكتاب والسنة ومن أقوال الصحابة والتابعين التى هى العمدة فى هذا الباب، وليس لمتأخر أن يخرج عن هذه المصادر فى هذا الباب، فهناك كتب كثيرة منها «السنة» للإمام أحمد أو عبد الله بن الإمام أحمد [دار رمادى]، وهناك «الإبانة» أيضًا [دار الراية]، وهناك كتب كثيرة، لكن مما ينبغى أن يعنى به طالب العلم بالنسبة لكتب العقيدة: كتب شيخ الإسلام ابن تيمية الذى أحاط بما قاله السلف فى هذا الباب، وجمع ما كتبوه وما ذُكر وما نقل عنهم، وحرره وضبطه وأتقنه فى كتب كثيرة كالواسطية [دار ابن عفان] والحموية [دار الصميعى] والتدمرية [دار العبيكان]، أيضًا «مجموع الفتاوى» فيه مجموعة بحوث كثيرة جدًّا فى هذا الباب، له أيضًا كتب مطولة فى هذا الباب، وله «درء تعارض العقل والنقل» [بتحقيق محمد رشاد سالم] الذى (ما فى الوجود له نظير ثان) كما يقول ابن القيم، وله أيضًا «نقض التأسيس».

وله أيضًا «منهاج السنة» فى الرد على المخالفين من الرافضة [بتحقيق محمد رشاد سالم]، وله أيضًا «اقتضاء الصراط المستقيم فى مخالفة أصحاب الجحيم» فى التشبه [دار العاصمة]. المقصود أن كتب شيخ الإسلام لا يستغنى عنها طالب علم، ولا يمكن الإحاطة بها فى هذه العجالة. كتب ابن القيم أيضًا، «الصواعق» [دار العاصمة، وطبع مختصر بدار أضواء السلف] و«النونية» [دار ابن الجوزى] وغيرها من كتبه التى خدمت هذا المجال. مؤلفات أئمة الدعوة: الشيخ المجدد الشيخ محمد ابن عبد الوهاب وعلى رأسها «كتاب التوحيد»، و«كشف الشبهات» [دار الصميعى]، «الأصول الثلاثة»، «القواعد الأربعة»، كتب لا يستغنى عنها طالب العلم. أيضًا كتب تلاميذه من أولاده وأتباعه المدونة فى الدرر السنية لا يستغنى عنها أيضًا طالب العلم. المقصود أن الكتب كثيرة والوقت ضاق جدًّا.

أما بالنسبة للفقه:

فهناك كتب للمتقدمين ألفها الأوائل من أصحاب المذاهب وأتباعها من

تلاميذهم، ثم وجد أيضًا كتب لهذه المذاهب المتبوعة من قبل المتوسطين، والمتأخرين، ولهم طرق وقواعد فى ترتيبها وأولوياتها والمذهب عندهم بالنسبة للمتقدمين والمذهب عند المتأخرين، والمذهب عند المتوسطين، وهذا يحتاج إلى مزيد بسط، لكن لو اقتصرنا على بعض الكتب المختصرة فى المذاهب وجدنا مثلًا عند الحنابلة كتاب «الزاد» [دار الوطن] أو «دليل الطالب» [مؤسسة الرسالة] أو «عمدة الفقه».

أما مؤلفوها: «فالزاد» لشرف الدين موسى الحجاوى، و«الدليل» للشيخ مرعى الكرمى الحنبلى، و«العمدة» للموفق، ثم بعد ذلك ألف بعده «المقنع» للطبقة الثانية، و«الكافى» للطبقة الثالثة، ثم «المغنى» للمنتهين [دار عالم الكتب]. على كل حال كتب الفقه تحتاج إلى بسط، وهى مرتبة عند أصحابها على سائر المذاهب، لكن على الطالب المنتهى الذى يحتاج إلى مراجع تهمه تحرر هذه المسائل على طريقة هذه المذاهب. وإن كانت هذه الكتب ليست دساتير لا يحاد عنها، بل هى كتب بشر من خلال ترجيحاتهم. قد يكون فيها الراجح وقد يكون فيها المرجوح فينظر فيها والحَكَم هو الدليل. إذا فالطالب المنتهى إذا اقتنى هذه الكتب المختصرة مع شروحها، اقتنى أيضًا «المغنى» لابن قدامة. و«المجموع» للنووى [دار المطبعى] و«الاستذكار» لابن عبد البر أو أحد شروح [مختصر الخليل] على ما فيها من تعقيد لمن لم يألف مختصر خليل وشروحه. أما كتب الحنفية عندهم كتب من أنفسها «شرح فتح القدير» لابن الهمام. والكتب مشكلتها أنها كثيرة جدًّا. وأيضًا علم شيخ الإسلام فى «مجموع الفتوى» من (٢١) إلى آخر الفتاوى لا يستغنى عنها طالب العلم فى هذا الباب. وأيضًا «المحَلَّى» لابن حزم للمنتهين من طلاب العلم لا يمكن أن يستغنى عنه، لأنه فقه السلف، لولا ما فيه من شدة على الأئمة، فطالب العلم المبتدئ والمتوسط لا ينبغى أن ينظر فى هذا الكتاب، لئلا يكتسب من حدة المؤلف، فشدّ على كثير من أهل العلم، وقال فى حقهم بعض العبارات التى لا تليق بمقامهم.

السائل: نرجو وصية لطالب العالم!

الشيخ: طالب العلم أولًا وآخرًا ينبغى أن يستحضرأثناء الطلب وأثناء الاقتناء وأثناء المطالعة أن يستحضر الإخلاص لله عز وجل، أثناء شراء الكتاب، وأثناء مطالعته، وأثناء الإفادة منه، لأن الهدف من القراءة تحصيل العلم الشرعى، والعلم

الشرعى من علوم الآخرة المحضة التى لا تقبل التشريك. فعلى طالب العلم أن يستحضر الإخلاص، والنية شرود وفى خضم هذا الكم الهائل من الكتب ويبحث يمين ويسار وقد يغفل عن هذا، فعليه أن يستحضر هذا فهو الأساس وهو الأصل. على طالب العلم أن يهتم باقتناء الطبعات المصححة والمحققة وسبق أن أشار الشيخ عبدالمحسن إلى شىء من هذا ويسأل عما يشكل عليه من أمر الطبعات، فكم من طبعة مصحفة ومحرفة اعتمد عليها من لا يعرف، وأن يفرق بين المطابع. وأيضًا لا يعتمد الطالب على الكتاب ويهمل حضور الدروس فمن كان علمه من كتابه كان خطأه أكثر من صوابه. الطالب الذى لا يعرف الكتاب إلا فى الدرس عند الشيخ قَـلّ أن يفلح، لا بد أن يعنى بالمطالعة قبل الحضور والمراجعة بعد الحضور والمذاكرة مع الزملاء. الشيخ عبدالقادر بن بدران له درس مع مجموعة من الطلاب عند شيخ من الشيوخ يقول: أولًا نحفظ القطعة ثم كل واحد فى زاوية من المكان يشرح هذه القطعة قبل الاطلاع على الشرح، ثم بعد ذلك يطالعون الشرح، الصواب يُقر ويشاد به والخطأ يصحح، وبهذا يثبت العلم، يقرءون الحواشى، يذهبون إلى الشيخ يسدد ما عندهم ويزيد ما عندهم. والمطالعة يختلف الطلاب فيها إختلافًا كبيرًا، منهم من هو صبور دؤوب يأخذ الكتاب لا يخلطه بغيره حتى ينتهى، ومنهم الملول يخبط هذا ساعة وهذا ساعة. فالصبور الدؤوب ليس عنده مشكلة، فهو يقرأ الكتاب حتى ينتهى بالطريقة التى تُشْرح فيما بعد إن شاء الله.

أما الملول يجب أن يضع جدول بحيث لا يرتبك يضع جدول ثابت، فبعد صلاة الصبح له قراءة فى كذا، وبعد انتشار الشمس فى كذا، جدول يلزم به نفسه. أيضًا أثناء المطالعة يستحضر الطالب نفسه، ويفرغ نفسه من المشاغل، ويصحب أقلام ملونة يدون بها المسائل، وكثير من المخطوطات والمطبوعات القديمة مكتوب عليها: «قف» «تأمل» للأمور المهمة. بعض شيوخنا له طريقة فى كتبه، وُجِدَت بعد موته يضع نقطة حمراء وأحيانًا سوداء وأحيانًا زرقاء وأحيانًا خضراء. الحمراء: لما يريد أن يراجعه فيحفظه، الزرقاء: لما يريد أن يراجعه ويكرر النظر فيه، الخضراء: لما يريد أن ينقله إلى مذكراته. وكل طالب علم لا بد أن يكون لديه مذكرة. المقصود أنه لابد من التمييز بين ما يقرأ، والكلام فى ذلك يطول.

السائل: تحدثنا عن مكتبة طالب العلم، وتحدثنا عن بداية التدوين، وعن بعض

المكتبات العامة والخاصة التى اشتهرت فى العالم الإسلامى فى الماضى، وأشرنا أيضًا إلى جزء يسير مما يتعلق ببناء طالب العلم لمكتبته فى التفسير وعلوم القرآن. بقى لنا مواضيع عديدة حول بناء مكتبة طالب العلم، أستأذنكم بأن ن-بدأ فضيلة الشيخ بالحديث عن السنة النبوية عن الحديث كيف يبنى طالب العلم مكتبته فى هذا العلم المهم؟

الشيخ: الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد: فعلم السنة بل السنة النبوية من أهم ما ينبغى أن يعنى به طالب العلم لأنها هى المبينة للقرآن، ومفسرة له. فلتكن همة طالب العلم مصروفة لحفظ ما صح عن النبى ﷺ، وفهمه، بمطالعة ما اعتمد عند أهل العلم من شروح وإلا فالشروح لا يمكن الإحاطة بها. فعلى سبيل المثال صحيح الإمام البخارى رحمه الله شروحه بالمئات، فبما يعتنى طالب العلم من هذه الشروح، وهل يغنى بعضها عن بعض؟ قديمًا قيل: لا يخلو كتاب من فائدة، فإذا أمكن لطالب العلم أن يجمع أكبر قدر ممكن من هذه الشروح لتكون مراجع له عند الإعواز والحاجة فهذا هو المطلوب، لكن قد لا يتيسر ذلك لضعف القدرة المادية مثلًا أو ضيق المكان أو غير ذلك من الظروف التى تضطّر بعض طلاب العلم على عدم استكمال ما ينبغى استكماله من الشروح فضلًا عن الإحاطة بجميع ما دون فى هذا الباب. فلا شك أن هذه الكتب إذا أردنا الاستغناء التام ببعضها عن بعض لم يمكن لنا ذلك، نقول لا يمكن الاستغناءالتام ببعضها عن بعض بدليل انه لا يمكن أن تستغنى بفتح البارى مثلًا بغيره من شروح الصحيح ولا يمكن أن تستغنى بعمدة القارئ عن غيره من الشروح وهكذا.

لأن لكل كتاب من هذه الشروح له ميزة لا توجد فى غيره، لكن إذا أراد الطالب أن يقتصر على شرح واحد، يُنظر له فيما يحقق الهدف فى الجملة، يعنى فى الغالب دون الإحاطة بجميع ما يحتاجه لحل هذا الكتاب، فمثلًا صحيح البخارى وهو أولى ما يعنى به طالب العلم لأنه أصح ما كتب فى السنة بل أصح ما دونه البشر وأصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل شُرح شروح كثيرة جدًّا.

ولا غرابة فى أن يشرح بمئات الشروح، وأشرنا فى الحلقة السابقة أن تفسير البيضاوى عليه أكثر من مائة وعشرين حاشية، هذا المدون المعروف، منها ما هو كامل

ومنها ما هو ناقص ومنها ما هو مختصر ومنها ما هو مطول، هناك حواشى قلمية لا يمكن الإحاطة بها على تفسير البيضاوى، وقل مثل هذا فى التفاسير الأخرى، إذا فماذا عن صحيح الإمام البخارى شرح بمئات الشروح والمعدود منها الآن أكثر من مائة سردا هذه المدونة وهناك الشروح المطولة والمختصرة والتامة والناقصة، النفيسة وهناك شروح أيضًا فيها غث كثير، المقصود أننا اخترنا أهم هذه الشروح لتكون بين يدى طالب العلم، فمن ذلك أول هذه الشروح شرح الخطابى أبى سليمان حمد بن محمد البستى هذا أقدم الشروح. اسمه «أعلام الحديث» طبع باسم أعلام الحديث لأن أكثر النسخ على هذا، وكانت شهرته عند أهل العلم «أعلام السنن» فى مقابل «معالم السنن» فى شرح سنن أبى داود له هذا الكتاب مختصر جدًّا يعنى لو طبع بالحرف الذى طبع به فتح البارى لجاء فى مجلد واحد، لكن طبع محققا فى أربعة مجلدات.

السائل: والمحقق الموجود مخدوم؟

الشيخ: هو رسالة علمية. هو أيضًا طبع محققا تحقيقا أقل من مستوى هذا الذى أشرنا إليه وهو لأحد الأمراء من آل سعود طبع بجامعة أم القرى هذا تحقيق رسالة علمية، هناك طبعة قبل هذه الرسالة فى المغرب فى مجلدين هذه طبعة نادرة جدًّا. يمكن الاستفادة من شرح الخطابى، لأن الشراح ينقلون عنه كثيرًا وإن كانت زُبَدُه أودعت فى الشروح التى جاءت بعده يعنى إذا كان الطالب يُعنى بالجمع فمن خير ما يقتنى هذا الكتاب وإن أراد الإكتفاء فيكتفى عنه بغيره من الشروح التى تليه.

هناك أيضًا شرح الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى واسمه «فتح البارى»، وابن رجب رحمه الله تعالى كعادته يشرح السنة بالسنة ويشرح السنة بأقوال الصحابة والتابعين وسلف هذه الأمة، المقصود أن هذا الشرح فيه نَفَس السلف الصالح، فعمدته كلام السلف وهذه ميزة الحافظ ابن رجب رحمه الله، ويعنى بها عناية فائقة، ويمتاز بها عن غيره فى جميع مؤلفاته. والكتاب مطبوع مرتين. على كل حال الكتاب ليس بكامل فيه خروم كثيرة، هو أولًا إلى «كتاب الجنائز» فى الجملة. وفى الذى وجد منه خروم كبيرة جدًّا، يعنى بين حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه فى كتاب الإيمان فى الشبهات إلى الحديث الذى يليه فى الطهارة أكثر من مائتى حديث مخروم، وكم فى شرح هذه الأحاديث من علم عظيم من علم السلف، فالحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى يعنى بعلم السلف وبأقوال السلف،

ويُنَكِّب جانبًا عن أقوال المتأخرين واصطلاحاتهم، فمن يطالع هذا الكتاب وطالع أيضًا شرح الأربعين له عرف قدر هذا الرجل، وله رسالة فى الباب اسمها فضل علم السلف على الخلف، رسالة نفيسة لا يستغنى عنها طالب العلم، رسالة فى غاية الجودة. والكتاب مطبوع مرتين إحداهما بتحقيق ثمانية، طبعتها ونشرتها دار الغرباء طبعة جيدة فى الجملة فيها مقابلة نسخ وفيها تعليقات، وفيها ترقيم. فهى طبعة جيدة أنا قرأتها كلها والملاحظات عليها يسيرة، والطبعة الثانية للشيخ «طارق عوض الله» وهو من خيار طلاب العلم، كان من المجودين، لكن لا يوجد له أثر فى هذا الكتاب إلا النشر، فلو أتحفنا بشىء من علمه فى تعليقات على هذا الكتاب يفيد طالب العلم، لأن له عناية بالرواية وله عناية بعلل الحديث، وسبق أن نشر «جامع العلوم والحكم» ومثله نشْره أيضًا «لسبل السلام»، فهو يُعنى بتصحيح الكتاب لكن لمساته فى التعليقات التى تفيد طالب العالم ليست على مستوى علمه الذى نعرفه عنه، أنا قابلته شخصيًا، عرفته عن قرب، هو من خيار من يتصدى لنشر الكتب فى العصر الحديث، على كل حال أنا عنايتى بتحقيق الثمانية لأنها خرجت أولًا فوقعت موقعها، وقرأتها وراجعت طبعة الشيخ طارق وهى جيدة فى الجملة. هناك أيضًا شرح الكرمانى اسمه «الكواكب الدرارى»، وهذا الشرح شرح ماتع نفيس، فيه فوائد كثيرة جدًّا، وفيه لطائف وطرائف، كثيرمنها يتعلق بتراجم الرواة، فيذكر فى ترجمة الراوى أطرف ما يذكر من أخباره، وهذا ينشط القارئ. على أوهام فى الكتاب لأنهم يقولون إنه أُخذ علم هذا الكتاب من الكتب، ومعروف أن الذى علمه من كتبه ليس علمه كمن زاحم أهل العلم،

وهنا أبيات ذكرها بعضهم:

يظن الغمر أن الكتب تُهْدى	أخافهم لإدراك العلوم
وما يدرى الجهول بأن فيها	غوامض حيرت عقل الفهيم
إذا رمت العلوم بغير شيخ	ضللت عن الطريق المستقيم
وتلتبس الأمور عليك حتى	تكون أضل من توم الحكيم

وقالوا عن «ابن حزم» إنه أخذ علمه من الكتب، ولذا خف عنده الأدب بالنسبة

لأهل العلم كما ينبغى وإلا فالرجل من أهل العلم كما هو معروف على ما عنده من خلل فى العقيدة، لكن أرسل لسانه فى بعض أفاضل هذه الأمة وخيارها، وعلى كل حال هذه من عيوبه. ويقول أهل العلم إن وضعه الاجتماعى بين وزارة وبين تضييق وإهانه وإحراق كتب. على كل حال ابن حزم له وعليه، وليس هذا مجال بسط مثل هذا الكلام. «الكواكب والدرارى» هذا من أولى ما يبتدئ به طالب العلم بالقراءة، لأنه يشد الطالب ويحفزه على القراءة، والكتاب ليس بطويل طولا مملًا.

السائل: الكواكب طبع فى كم مجلد.

الشيخ: طبع فى خمسة وعشرين جزءًا صغار، وأجزاء صغيرة جدًا يعنى هو إثنى عشر مجلد وحرفه كبير، يعنى هو مناسب جدًّا للقراءة، على أوهام فيه أحيانًا تقع منه الأوهام بحيث يكون رد هذه الأوهام فى الكتاب المشروح - الرد فى الكتاب المشروح - حتى قال الحافظ ابن حجر: (وهذا جهل بالكتاب الذى يشرحه) أحيانًا منها يفهم فهما وينجع فى الفهم ويحمل الخطأ للإمام البخارى، وأحيانًا - وهذا نادر- يسئ الأدب مع الإمام البخارى، ولكن هذه نادرة جدًّا، تعقبه الشراح وكلهم اعتمدوا عليها ممن جاء بعده، لم يستغن عنه، فاعتمدوا عليه وأفادوا منه فائدة كبيرة، وكشف لهم عن كثير من الأمور، بل فتح لهم الطريق لكنهم تعقبوه، بعضهم يتعصب عليه وبعضهم ينصفه، على كل حال الكتاب نادر وماتع على الأوهام التى ذكرناها فيه، فلو قدر أن تنشر هذه الأوهام، وهى عندنا مدونة على الكتاب كله، والردود عليهم من الشروح الأخرى مع الكتاب، لكان الكتاب غاية فى النفاسة، لكن طالب العلم المبتدئ يقرأ الكتاب وهو لا يعرف أن هذه أوهام، فتقع منه موقع القلب الفارغ، فعلى كل حال هذا الكتاب نفيس وممتع ويشد القارئ. أيضًا وفق بطبعة جميلة جدًّا، وحرف جميل، فالكتاب أنصح به ويرجع إليه، والكتاب طبع فى المطبعة المصرية، والمطبعة المصرية هذه طبعت مجموعة من الكتب أبدعت فى طباعتها، يعنى طبعت هذا الكتاب وطبعت تفسير الرازى وطبعت شرح النووى وطبعت مجموعة من الكتب.

الشيخ: لكن لو طبعوا تفسير الطبرى وتفسير ابن كثير وفتح البارى لكان وفقوا فى ذلك، أيضًا هناك شرح العينى «عمدة القارئ»، وعمدة القارئ كتاب مرتب على الفنون لبدر الدين العينى.

السائل: على الفنون أم على الأحاديث يا شيخ؟

الشيخ: الأحاديث على ترتيب البخارى، لكن شرح كل حديث يرتبه يبدأ بالمناسبة، ثم الرواة، ثم اللغة، ثم المعانى، ثم البيان، والبديع، والمقصود ترتيبه بديع وهذا فى رُبْع الكتاب الأول، أما فى الربع الثانى فأقل، والنصف الأخير مختصر جدًّا، وهذا الكتاب فى الجملة نافع، فبسبب ترتيبه لا تتعب فى البحث عما تريده مع طول الكتاب، الكتاب مطبوع فى تركيا فى أحد عشر مجلدًا كبار، ثم طبع فى المطبعة المنيرية فى خمسة وعشرين جزءًا، ثم طبع بعد ذلك فى مطبعة الحلبى فى عشرين جزءًا، والطبعة المنيرية نفيسة، أما الطبعة التركية فجيدة فى الجملة، لكن التعامل معها فيه شيء من الصعوبة لتداخل المباحث، أما الطبعة المنيرية ففصلوا المباحث بعضها عن بعض، فصلوها وحرفه فى الغالب جميل وترتيبهم بديع فى الطباعة، شرح العينى هذا اعتمد على الشروح المتقدمة، بحيث كانت مقدمته مأخوذة بحروفها من مقدمة النووى على البخارى فى حدود عشر أو إحدى عشرة، أو اثنى عشرة صفحة بحروفها من شرح البخارى للنووى. فالنووى شرح قطعة من البخارى فشرح بدء الوحى والإيمان فقط، وهذه القطعة طبعت فى المطبعة المنيرية مع مجموعة اسمها شروح البخارى للنووى والقسطلانى وصديق لبدء الوحى والإيمان من صحيح البخارى. هذه المقدمة استلها العينى من شرح النووى، ثم بعد ذلك أخذ يشرح الأحاديث، ويفيض فى الشرح وينقل عن الحافظ ابن حجر كثيرًا، لكنه لا يسميه بل يبهمه، فيقول قال بعضهم، ثم يتعقبه كثيرًا.

السائل: وهو معاصر له يا شيخ؟

الشيخ: نعم من الأقران. إذا انتهى مجلد من شرح الحافظ ابن حجر، اسْتُعِير بعلم الحافظ ابن حجر للعينى واطّلع عليه. ونقل منه الصفحة والصفحتين، فتصدى للرد عليه، وبينهما ما بين الأقران من المنافسة، وهناك كتاب فى الباب اسمه «مبتكرات اللآلئ والدرر فى المحاكمة بين العينى وابن حجر» للبوصيرى وهو شخص معاصر، أيضًا ابن حجر له كتاب «انتقاض الاعتراض» يذكر كلامه ثم يذكر كلام العينى وتعقبه عليه، ثم ينقضه، وأجاب كثيرا من الإشكالات التى أوردها العينى والتعقبات، لكنه أبقى أشياء فبيض لها ولم يتيسر له إكمالها، «مبتكرات اللآلئ والدرر» فيه محاكمات

كثيرة بين الشيخين بإنصاف، لكن بقيت هناك أشياء ما تطرق لها ابن حجر نفسه ولا البوصيرى فى «المبتكرات»، بقيت أمور تحتاج إلى محاكمة بين الشيخين، وتحتاج إلى مزيد عناية. وعندنا بعض المدونات فى شيء منها. شرح العينى قلنا أنه طبع ثلاث مرات. ثلاث طبعات هى الطبعات التى يمكن يستفاد منها طالب العلم، الطبعة التركية ثم المنيرية ثم الحلبية، أما الطبعات الأخيرة، طبعات المطابع التجارية المتأخرة كما سبق لنا أن أشرنا فى الحلقة السابقة، مع مداخلة الدكتور عبد المحسن العسكر، أشرنا إلى أن تولى هذه المطابع الحديثة للكتب الكبيرة التى تحتاج إلى لجان متخصصة لتصحيحها وتصويبها يقع فيها الخطأ الكثير، لذا من كان عنده طبعات قديمة أو مصورة على هذه الطبعات القديمة فليستمسك بها، لا سيما الكتب الكبيرة التى ما جُمع لها نسخ واعتنى بها، وقورن بين هذه النسخ. فالكلام السابق ليس على إطلاقه، فقد يتيسر وجود نسخة صحيحة من الكتاب، ويعتمد المتقدمون فى المطابع القديمة على نسخ حسب تيسرها لهم. وهم مع ذلك لا يشيرون إلى فروق النسخ، ثم يتيسر للمتأخر أن وقف على نسخة المؤلف، أو نسخة قوبلت على نسخة المؤلف، أو لأحد تلاميذ المؤلف أو ما قرب من عصره، وفيها عناية ومقروءة من قبل أهل العلم، ثم يطبع الكتاب عنها، تكون له ميزة.

شرح الحافظ ابن حجر واسمه «فتح البارى» كما هو معروف، وهو أشهر من نار على علم، عنى به العلماء عناية فائقة طبع للمرة الأولى فى بولاق سنة ألف وثلاثمائة، ثم بعد ذلك طبعه صديق حسن خان فى الهند فى ثلاثين جزء، وهى طبعة نفيسة ونادرة إلا أن الاستفادة من قبل أوساط المتعلمين فى غاية الصعوبة لعدم تعلمهم وتمرنهم على الخط الفارسى، نعم هو باللغة العربية لكن الخط الفارسى متعب بالنسبة لآحاد المتعلمين، ثم بعد ذلك طبع طبعات كثيرة، فطبع فى المطبعة الخيرية وهى طبعة جيدة، ليست مثل بولاق إلا أنها طيبة، يعنى ينبغى لطالب العلم أن يعتنى بها إذا لم يتيسر له طبعة بولاق، ثم طبع بالمطبعة البهية، ثم طبع بالمطبعة السلفية وبعناية الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله.

السائل: معنا اتصال هاتفى نأخذ الاتصال لأنه قد يكون تعليق على هذه. معى الشيخ صالح بن مقبل العصيمى. السلام عليكم.

الشيخ صالح: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته. أقول يا شيخ تحدثت كثيرا عن «فتح البارى» وعن الاشكالية التى حدثت خلال وضع نصوص البخارى فى طبعة الفتح غير التى اعتمدها الحافظ ابن حجر، أولًا من المعلوم أن الحافظ ابن حجر لم يدل متون أحاديث البخارى فى «الفتح»، فهل هناك إمكانية أن يعاد طبع «الفتح» مع نصوص الإمام البخارى بحيث تكون نصوص موافقة للشرح؟

الشيخ: أما ما يتعلق بفتح البارى مثل ما ذكرنا طبع الطبعة الأولى فى بولاق وهى مجردة من المتن، على ما أراد الحافظ ابن حجر، المتن وضعه الطابع فى الحاشية لا علاقة له فى الشرح، وهكذا جاءت الطبعة الخيرية بعدها والهندية كلها المتن مفصول فصلًا تامًا عن الشرح، وأيضًا البهية كذلك، والحلبية طبع فيها فى سبعة عشر جزءا، المتن مفصول عن الشرح. أول من أدخل المتن فى الشرح محمد فؤاد عبد الباقى فى الطبعة السلفية الأولى، التى عنى بها الشيخ عبد العزيز بن باز رحمة الله عليه فى الجزء الأول والثانى وشيء من الثالث أدخلوا المتن فى الشرح، الحافظ ابن حجر فى المقدمة أشار إلى أنه سوف يدرج المتن فى الشرح، ثم عدل عنه فى مقدمة المجلدالأول، فرأى أن إدخال المتن فى الشرح يطيل الكتاب، والمتن معروف ومتداول ومشهور بأيدى طلاب العلم كلهم، فلا يحتاج إليه، هل يتصور أن الشخص يكتفى بفتح البارى عن صحيح البخارى ولو كان الصحيح فى الشرح، إذًا الحافظ ابن حجر وجهة نظره أن المتن لا يدخل فى الشرح، وهذا ما استقر عليه رأيه ومع هذا اعتمد الحافظ ابن حجر على رواية أبى ذر، وأشار إلى ما عداها عند الحاجة. والتصرف فى الكتاب من قِبَل من أدخل المتن فى الشرح على غير مراد المصنف، ولذا لم يوفقوا فى اختيار متن يوافق الشرح، فتجد الحافظ يشرح يقول: (قوله) وتنظر إلى المتن فلا تجده، لأنه معتمد على رواية معينة. وهذا من شؤم التصرف فى كتب العلماء. المؤلف ما أراد أن يدخل المتن. تدخل أنت المتن لماذا؟! الأمر الثانى: ليتك لما أدخلت المتن تدخل متن يوافق الشرح، وهى رواية أبى ذر. طبع «الفتح» بعد ذلك فى المطبعة السلفية الطبعة الأولى، وهى طبعة عنى بها الشيخ ابن باز رحمه الله. فى المجلد الأول قابلها على نسخ خطية وقف عليها، وجئ بها وأحضرت لديه. فالمجلد الأول والثانى علق على المخالفات العقدية، وعلق على بعض المسائل الحديثية والاصطلاحية، ولكنها قليلة، نبه على جميع المسائل العقدية التى خالف فيها ابن حجر فى المجلد الأول والثانى، وأوائل الثالث، ثم انشغل

رحمة الله عليه لما تولى رئاسة الجامعة الإسلامية نيابة عن شيخه الشيخ محمد بن إبراهيم رحم الله الجميع، فقال لمحب الدين الخطيب صاحب المطبعة السلفية اضبط على بولاق، لأن من خلال المقابلة وجد أن بولاق ما فيها إشكال فهى طبعة نفيسة. ولنا أمنية فى طبعة بولاق - بهذه المناسبة - أن يصنع بها كما صنع فى «الصحيح» الطبعة السلطانية فترقم، يوضع أمام كل حديث بداية شرحه، رقمه، وأطرافه، ورقمه فى التحفة، والإحالة على الشروح الأخرى، ويصور على ورق الشمواه الجديد، فيصبح أنفس من الأصل، ويتداول بين الناس. وقد كان امتلاك النسخة السلطانية من «فتح البارى» حلم لدى طلاب العلم لماذا؟ لأنها مطبوعة سنة ألف ثلاثمائة وإحدى عشر، الأمر الثانى أن كلها مكتوب عليها وقف فى كل صفحة من الكتاب، (وقف لله تعالى لا يباع ولا يوهب ولا يورث) الصفحة الأولى مكتوب عليها (وقف لله تعالى)، والتى تليها (لا يوهب ولا يورث ولا يباع) وذلك فى كل صفحة من الكتاب. هذا الأمر حقيقة خدم الكتاب ونشر الكتاب بين طلاب العلم، الأمنية أن تكون هذه الخدمة أيضًا لفتح البارى، لماذا لا يفعل به كما فعل بالصحيح، ترقم أحاديثه ويحال على الأطراف وعلى الشروح الأخرى، ورقم الحديث من تغليق التعليق، وتحفة الأشراف فيكمل العمل ويصور تصويرًا جميلًا بالألوان مثل الأصل، فتكن أنفس من الطبعة الأصلية، هذه أمنية فنعود إلى الكلام. فقال الشيخ ابن باز: اطبعوا على طبعة بولاق، وطبعة بولاق فيها أخطاء يسيرة جدًّا جدًّا، وقف عليها صديق حسن خان العالم المعروف الهندى، الذى تولى إمارة هناك فى بهوبال فأعاد طبعه عنده فى الهند فى ثلاثين جزءًا، ولم تسلم أيضًا الطبعة الهندية وتسمى الأنصارية من الأخطاء. وطبع الكتاب بعد ذلك طبعات كثيرة لا تعد، لأهمية الكتاب وشهرته، وإفادة طلاب العلم منه، لا تسلم من أخطاء، وبعضها أمثل من بعض كما هو معروف.

السائل: لكن يا شيخ لما طبعها كما ذكرت الشيخ: محب الدين الخطيب رحمه الله أدخل أيضًا المتن خلاف لرواية أبى ذر؟

الشيخ: أدخل المتن ملفقًا ليس على رواية معينة، يعنى ملفق من روايات، وهذا خلاف ما يوصى به أهل الحديث، ينبغى أن يكون كتابك على رواية واحدة.

السائل: والآن لا يوجد كتاب على رواية أبى ذر بالنسبة لفتح البارى.

الشيخ: ليس هناك رواية لأبي ذر لفتح البارى، رواية أبا ذر لمتن الصحيح.

السائل: أقصد ما أحد أدخل الآن رواية أبي ذر فى شرح فتح البارى مطبوعا أبدا.

الشيخ: الشيخ عبد القادر شيبة الحمد وقف على نسخة فى مكتبة الحرم المدنى، كُتب عليها رواية أبي ذر، ويأتى مثلها كثير من المغرب فلهم عناية بهذه الرواية، لكن يوجد بينها وبين ما اعتمده الحافظ شيء من الاختلاف، فالشيخ وفقه الله لمس الحاجة الماسة لرواية أبي ذر، فوقف على هذه النسخة وكانت مخرومة مجلد فأكملها من الأزهر. وعلى كل حال يُشكر على هذا الاهتمام، لكن يبدو أن الذين طبعوا الكتاب ما اختاروا الطبعة المناسبة من طبعات الشرح، نعم فهذه الرواية التى كتب عليها رواية أبي ذر فيها اختلاف - وإن كان يسير- بين ما اعتمده الحافظ ابن حجر وبينها. لكن الذين طبعوا الكتاب ما اختاروا الطبعة الأمثل لمّا أرادوا أن يدخلوا المتن فى الشرح. وليت الشيخ أفرد المتن الذى وقف عليه ونشره كما هو، وعنى بشرح القسطلانى وذكر فروق الروايات، والطبعات القديمة للصحيح، طبعة بولاق الأولى والثانية، الأولى السلطانية والتى تليها، وإلا فالصحيح طبع قبل ذلك فى بولاق طبعات لكنها خالية من ذكر الروايات. ثم ما دام الكلام فى البخارى فالطبعة السلطانية التى طبعها السلطان عُنى بها بضعة عشر من أهل العلم، فهى طبعة صحيحة ومتقنة، فيها ما يقرب من مائة خطأ تلافاه أصحاب مطبعة بولاق فى الطبعة الثانية سنة ألف وثلاثمائة وثلاثة عشر وأربعة عشر، فصححوا هذه الأخطاء، فطلعت الطبعة الثانية أصح من الأولى، لكن الذى صور الكتاب واعتنى به صحح الأخطاء، فخرج فى مجلدات كبيرة من «دار المنهاج».

السائل: لكن هم طبقوا ما ذكرت أنت قبل قليل من الأمنية؟

الشيخ: نعم وهذه الأمنية منذ أكثر من خمسة عشر سنة وأنا أعرض الكتاب على المطابع ليخدموه هذه الخدمة، وكلهم يرحب بالفكرة ويرى أهمية هذا العمل، ومع ذلك ما رأينا شيء، لما خرج هذا الكتاب جئ لى بنماذج من مطابع، وأنهم بدءوا يشتغلون، ويرقمون وكذا، وعلى كل حال الجهود موفقة، وما زال الناس لهم عناية بسنة النبي ﷺ. بعد طبعة بولاق أخذ عنها الطبعة الميمنية، ثم بعدها الطبعة الخيرية، وكلها بفروق النسخ مأخوذة من بولاق، ثم الحلبية، والحلبية هذه صورت، وصور

معها مقال للشيخ أحمد شاكر، عن الصحيح وعناية اليونيني به ورواية الصحيح، صور هذا المقال للشيخ أحمد شاكر وألصق بما صور عن الطبعة الحلبية واشتهر بين طلاب العلم، مع الأسف الشديد أن هذه طبعة الشيخ أحمد شاكر، والشيخ أحمد شاكر لا عناية له بالصحيح أعنى عناية ظاهرة منشورة، يعنى ما نَشر شيء عن الصحيح إلا هذا المقال، استُل هذا المقال فوضع مع ما صور عن الطبعة الحلبية فروج باسم طبعة الشيخ أحمد شاكر هذا ترويج، وإلا فالشيخ أحمد شاكر لا عناية له بهذه الطبعة على أقل الأحوال التى ذكر اسمه عليها، هذا مجرد ترويج تجارى، ومع الأسف أنه انطلى على كثير من طلاب العلم، بل على بعض أهل العلم، أهل العناية بالكتب، يقول: هذه طبعة الشيخ أحمد شاكر، لكن الشيخ أحمد شاكر ليس له طبعة للصحيح. نعم الشيخ أحمد شاكر له مقال عن الصحيح، ذكر فيه عناية اليونينى بالصحيح، وذكر بعض الروايات استل هذا المقال، وصورالطبعة الحلبية فجُعل مقدمة لها وقيل هذه طبعة الشيخ أحمد شاكر.

طبع البخارى مرارا عشرات المرات لأهميته، لكن ينبغى أن يعنى طالب العلم بهذه الطبعة التى أشرنا إليها، وهى الطبعة السلطانية التى أُكملت بهذه الخدمة.

هناك أيضًا من الشروح شرح القسطلانى واسمه «إرشاد السارى»، «إرشاد السارى» هذا يمكن أن يكون ملخص أمين من «فتح البارى» و«عمدة القارئ» مع إفادته من الشروح الأخرى، هذا الكتاب لا يغنى عنه غيره لمن أراد ضبط الصحيح، ضبط رواة الصحيح، ضبط صيغ الأداء، ضبط المتون، يعنى ضبطُ بالحرف، فيشير إلى اختلاف جميع الروايات، ولو لم يترتب عليها فائدة. فيشير إليه «القسطلانى»، وهذه عناية فائقة بالكتاب. وإذا نظرنا إلى معاناته عن البحث عن النسخة الأصلية اليونينية، بحث عنها مدة طويلة فلم يقف عليها، وقف على الفرع فرع اليونينية وقف عليها، ثم بعد ذلك قابل كتابه أكثر من خمسة عشر أو ستة عشر مرة، قابل نسخته على الفروع وعنى بها، ثم بعد ذلك وقف على المجلد الثانى من الأصل من اليونينية، وجده يباع أى النصف الثانى فاشتراه، وقابل عليه الفرع، فوجده مطابق لا يختلف بشىء، ثم وجد المجلد الأول بعد مدة طويلة فقابل كذلك، ولذلك يقول (كذا فى فرع اليونينية كهى)، ما يقول كذا فى اليونينية فرعها، لأنه قابل كتابه على الفرع، ثم وجد الأصل كهى: أى كالأصل. أقول الكتاب له أهمية كبرى لطالب العلم، فهو يعنى بالروايات، ومن باب

الإنصاف وقفنا على فروق عند الحافظ ابن رجب لا توجد عند اليونيني ولا عند القسطلاني فروق في الروايات، يدل على طول باع ابن رجب في هذا الباب، وعنايته بالصحيح أيضًا. عرفنا أن عناية القسطلاني بالصحيح، فهو بالحرف يبين فروق الروايات، وقبله اليونيني، وهو اعتمد على اليونيني. واليونيني قبل ابن رجب، ومع ذلك ابن رجب وقف على فروق لا توجد لليونيني ولا عند القسطلاني، وإرشاد الساري هذا مطبوع مرارًا، يعني إذا عرفنا أن بولاق ما طبعت «عمدة القارئ»، ولا طبعت الكرماني، وطبعت «فتح الباري» مرة واحدة، وطبعت القسطلاني الأولى والثاني الحجم الكبير جدًّا، والثالثة والرابعة حجم متوسط بدون حواشي بدون هوامش، الخامسة والسادسة والسابعة وعلى هامش القسطلاني شرح النووي على مسلم، يعني كم طبع في بولاق؟ سبع مرات، طبعته المطبعة الميمنية مرتين، وطبع في الهند وطبع في غيرها من أقطار الدنيا، أعني القسطلاني، لماذا؟ لأهميته، على أن هذه الشروح لا تسلم من المخالفات العقدية، فجلّ الشراح على عقيدة الأشعري رحمه الله. وهذه من أهم الشروح بلا شك، وهناك شروح متأخرة كثيرة جدًّا، فهناك «فيض الباري» لأنور الكشميري، وهناك «لامع الدراري»، وهناك «كوثرالمعاني» وهناك شروح لا تعد ولا تحصى، للمتقدمين والمتأخرين، فلا تحصى شروح البخاري.

السائل: نأخذ مسلم يا شيخ.

الشيخ: «صحيح مسلم» لمسلم بن الحجاج، هو ثاني كتب السنة، عند جمهور أهل العلم، وإن قدمه المغاربة مع أبي علي النيسابوري على صحيح البخاري، عني به المغاربة عناية كبيرة، عنوا به أكثر من صحيح البخاري.

وعلي النيسابوري يقول: ما تحت أديم السماء كتاب في العلم أصح من كتاب مسلم، على أنه ينازع في كون كلمة «أصح» تنفي المساواة، وهذه مسألة طويلة الذيول مبحوثة في كتب علوم الحديث. أقول صحيح مسلم عني به أهل العلم، وشروحه شروح كثيرة جدًّا لكنها كلها لا تسلم من إعواز، قد يحتاج طلاب العلم إلى ما يحل بعض الإشكالات مع توافر الشروح! أول هذه الشروح «المُعْلِم» لأبي عبد الله المازري، كتاب لطيف في ثلاثة أجزاء، وهو بداية باكورة.

السائل: شرح كامل لمسلم؟

الشيخ: مر على مسلم كله فى الجملة، يعنى يفوته أشياء كثيرة جدًّا لم ينبه عليها، لكن الكتاب مختوم بآخر مسلم. هذا الكتاب باكورة ينبغى أن يُعنى به طالب العلم من هذا الباب، لأن القاضى عياض جاء فأكمله فى كتاب «إكمال المعلم»، ألف كتابه «إكمال المعلم» وهوكتاب نفيس، اعتمد عليه كثير ممن جاء بعده، وفيه شيئ من البسط. ثم «إكمال إكمال المعلم» للأُبِّى، وهذا الكتاب أيضًا فيه فوائد وطرائف، كثير مما يحتاجه طالب العلم مما يتعلق بالكتاب، وهناك أيضًا، «مُكَمِّل إكمال الإكمال» للسنوسى، وهذه الشروح سلسلة، لا يغنى بعضها عن بعض.

السائل: طبعت مجموعة يا شيخ؟

الشيخ: هى ما طبعت مجموعة، طبع بعدها كلها «المعلم» فقد طبع متاخرًا، و«إكمال المعلم» أيضًا طبع أخيرًا، وطبع قبله «إكمال إكمال المعلم» للأُبِّى، ومعه بنفس الطبعة «مكمل إكمال الإكمال» للسنوسى، فتصور طبع «إكمال إكمال المعلم» و«المُكَمِّل» قبل «المعلم» و«إكماله»، على كل حال طالب العلم ينبغى أن يعنى بهذه الكتب الأربعة، وإذا انضم إليها شرح النووى على مسلم، وهذا لا يستغنى عنه طالب العلم على إختصاره، كتاب مبارك، فيه فوائد وقواعد، وضوابط وتحريرات، وتحقيقات، لا يستغنى عنها طالب العلم، وهذا الشرح - أعنى شروح النووى - كامل.

وقد طبع شرح النووى مرارا، طبع بالهند سنة ألف ومائتين وسبعين، وست وسبعين، وطبع خمس أو ست مرات بالهند، إلى سنة سبعين بعد الثلاثمائة وهو يطبع فى الهند فى مجلدين، طبعته المطبعة الكستلية فى خمسة مجلدات، وهى التى يعتمد عليها أوائل المحققين كالشيخ أحمد شاكر وغيره. ثم طبع بالمطبعة البهية المصرية فى ثمانية عشر جزءًا فى طباعة فاخرة، وهى صحيحة بالجملة، وهى لا تسلم من بعض الأخطاء كأى عمل بشرى، لكنها طبعة جيدة، «شَرْحُ النووى» يمر فيه كلمات تدور كثيرا، يسأل عنها طلاب العلم، منها: قوله: (قال صاحب المطالع)، (قال صاحب التحرير)، فهو ينقل بكثرة عن هذين الكتابين، فيعنى «مطالع الأنوار» لابن قرقول، وصاحب التحرير «التحرير لشرح صحيح مسلم» لأبى عبدالله محمد بن إسماعيل الأصفهانى. والنووى ينقل عنهما بكثرة فيقول: حكى صاحب المطالع، وقال صاحب التحرير،

وقال القاضى، فالنووى اعتمد على ما تقدمه، لكن النووى له نفس فى الكتاب وتحريرات وتحقيقات، لا يستغنى عنها طالب علم. هناك أيضًا «المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم» للقرطبى، «المفهم» للقرطبى، و«تلخيص مسلم» له أيضًا، اختصر فيه صحيح مسلم، والمقصود بالقرطبى: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبى شيخ أبى عبدالله صاحب التفسير، ومن الطرائف أن شخصًا جاء لى بقول نسبه لشيخ الإسلام ابن تيمية، فقلت له المصدر؟ قال: تفسير القرطبى، فقلت كيف؟ قال: يقول (قال شيخنا أبو العباس) وهذه العبارة يكررها ابن القيم كثيرا يقول (قال شيخنا أبو العباس) و(سألت شيخنا أبا العباس) و(رحم الله شيخنا أبو العباس) وهكذا، فجاء بهذا القول ونسبه إلى شيخ الإسلام، لأن القرطبى قال (قال شيخنا أبو العباس)، مع العلم بأن القرطبى التلميذ المفسر قبل شيخ الإسلام ابن تيمية، فالقرطبى المفسر يعنى بقوله (قال شيخنا أبو العباس): أحمد بن عمر صاحب «المفهم». «المفهم» لأبى العباس القرطبى، كتاب من نوادر الكتب ففيه فوائد غزيرة جدًا فى سائر العلوم، فيه قواعد وضوابط حديثية، وفقهية، وأصولية، لا يستغنى عنها طالب علم، طبع «المفهم» أخيرًا أكثر من طبعة، وهو محقق فى رسائل علمية

لعلها أن تنشر، وإن كان نشرها فيه شيء من الصعوبة، لأن الرسائل سبع أو ثمان رسائل وكل رسالة ثلاث مجلدات أو أربعة فيطول بذلك الكتاب.

السائل: عندكم فى الجامعة كامل؟

الشيخ: نعم هو عندنا فى قسم السنة وعلومها كامل، والكتاب كما ذكرنا كتاب نفيس.

هناك أيضًا «فتح الملهم بشرح صحيح مسلم» لشبير أحمد العثمانى، هذا هندى متأخر من علماء الهند لكنه لم يكمله وأطال فيه النفس، وفيه فوائد وطرائف، واستطرادات، وأشياء مفيدة، تفيد طالب العلم لا سيما بالنسبة لصحيح مسلم، هذه الشروح كلها لو صيغت فى شرح واحد لم تعادل فتح البارى كلها ولذا لو انبرى بارع للتنكيت على شرح النووى، يعنى على صحيح مسلم وشرح للنووى، ويُذكر فى مؤلفات الحافظ ابن حجر أن له نكت على شرح النووى، والنكت توضح الإشكالات وتذكر ما أغفله صاحب الكتاب، وتناقشه، فهى قريب من الحواشى، إلا أن الحواشى

تعرض لكل شيء، بينما النكت تعنى بالمهمات. «فتح الملهم» هذا طبعت مقدمته وثلاث مجلدات كبار، ثم أكمل فى ستة مجلدات أخرى. أقول: لا يزال الإعواز فى صحيح مسلم قائم، فلو اعتنى طالب علم متمكن لشرح صحيح مسلم من كل وجه، نظير شروح البخارى، أو أقل الأحوال بالتنكيت على أحد هذه الشروح، وذكر ما أهمل أحيانًا فى صحيح مسلم. يرد إشكالات كثيرة، مثل (قال أبو أحمد)، وذلك فى متن صحيح مسلم، فتبحث عن أبى أحمد هذا، وكثير من طلاب العلم لا يصل إليه، لأنه لا يشير إليها الشراح (أبو أحمد) هذا هو الجلودى راوى الصحيح، ففى الصحيح (قال أبو أحمد)، ثم بعد ذلك يسوق الخبر أو بعض الإسناد من غير طريق مسلم لأن فى الصحيح مباشرة (قال أبو أحمد) فتذهب إلى رجال الكتب الستة فما تجده، فمثل هذه الأمور وغيرها مما اشتمل عليها الصحيح من تنبيهات ولطائف وعلل، يشير إليها الإمام مسلم، وفوائد اصطلاحية فى باق سياق المتون والأسانيد، شيء ما يخطر على البال، فلو اعتنى به بارع وتصدى له، وتفرغ له، فسوف يطلع عمل جليل، وعندنا بعض المقيدات فى هذا الباب، لكن نسأل الله جل وعلا أن يعين على الإتمام.

سنن أبى داود ثالث الكتب عند الأكثر، وأبو داود هو سليمان بن الأشعث السجستانى، وسننه عنى بها أهل العلم، حتى قالوا: إنه يكفى المجتهد فى أحاديث الأحكام، نعم هو يكاد يكون فيه أحاديث الأحكام، وفيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث فى أحاديث الأحكام، وهى أصح ماوقف عليها أبو داود، وإن ذكر فى رسالته إلى أهل مكة أنه ذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما فيه من ضعف أو وهن شديد بينه، على كل حال الكتاب لا يستغنى عنه طالب علم. قلنا إن العناية ينبغى أن تكون بالصحيحين ثم بالسنن، «الدهلوى» له نظر آخر، يقول ينبغى أن يبدأ طالب العلم بسنن أبى داود والترمذى لأن فائدته منهما أقرب من الفائدة فى الصحيحين، يعنى صحيح البخارى مستواه رفيع، فليس فائدته قريبة مثل سنن أبى داود وسنن الترمذى، وإن كان فى الترمذى إشارات وأشياء تحتاج إلى عناية، الدهلوى يقول ينبغى أن يعنى طالب العلم فى البداية بسنن أبى داود والترمذى، ثم بالبخارى ومسلم، ثم بالنسائى وابن ماجه، على هذا الترتيب وإن كانت الأولويات عند أهل العلم بالبخارى، ثم مسلم، ثم أبى داود، ثم الترمذى، ثم النسائى، ثم ابن ماجه.

أقول: سنن أبى داوود بهذه المثابة وهو ثالث الكتب عند الأكثر، عنى به أهل

العلم، من أول من شرحه أبو سليمان الخطابى فى كتاب أسماه «معالم السنن» وهذا الكتاب على أنه مختصر إلا أنه شرح مبارك، فيه فوائد وطرائف ولطائف وأشياء يحتاجها طالب العلم ولا يستغنى عنها من يعنى بسنن أبى داود.

السائل: هو نفس شارح البخارى؟

الشيخ: نعم هو نفسه.

السائل: هناك «أعلام سنن» وهنا «معالم سنن»؟

الشيخ: نعم، لكنه - كما ذكرنا هناك - أنه طبع تبعا لأكثرالنسخ باسم «أعلام الحديث» «معالم السنن» لأبى سليمان الخطابى طبع فى حلب، الطبعة الأولى فى أربعة أجزاء، ثم طبع بعناية الشيخ أحمد شاكر ومحمد حامد الفقى فى ثمان أجزاء، مع المختصر للمنذرى ومع التهذيب لابن القيم، فالمعالم على اختصاره كتاب ينبغى أن يعنى به طالب العلم. هناك أيضًا شرح لابن رسلان أحمد ابن الحسين الشافعى، شرح حافل مشحون بالفوائد لا سيما ما يتعلق بالفقه وأصوله وقواعده، فنسأل الله جل وعلا أن ييسر نشره، لأنه محقق وجاهز للنشر فى رسائل علمية، أما النشر العام فلم يتيسر إلى الآن، شرح العينى شرح جيد إلا أنه ناقص.

السائل: العينى شارح البخارى؟

الشيخ: نعم بدر الدين العينى شارح البخارى، لكنه ناقص، وطبع ما وجد منه فى خمسة مجلدات أو ستة. ومن هذه الشروح بل من أهمها «عون المعبود» لشمس الحق العظيم أبادى شرح متوسط مطبوع فى أربعة مجلدات كبيرة فى الهند، هذه الطبعة جميلة نفيسة، إلا أنها مثل ما ذكرنا عن الطبعة الهندية لفتح البارى، أن الذى لم يتعود على الحروف الفارسية تصعب عليه قراءة هذه الطبعة، طبع بعد ذلك فى المطبعة السلفية بالمدينة عن الطبعة الهندية، وطابعه لم يعرف أن يقرأ تلك الحروف الفارسية، فتصحف عليه كثير، إلا أن طبعته «لعون المعبود» أمثل من طبعته «لتحفة الأحوذى» مثلًا، والشخص هو نفسه، وطبعته «لتحفة الأحوذى» أمثل من طبعته «للموضوعات» لابن الجوزى، وطبعته «للموضوعات» أمثل بكثير من طبعته «لفتح المغيث» للسخاوى.

السائل: كلها نقلها عن الطبعة الهندية؟

الشيخ: نعم فعون المعبود طبع بالهند وأخذ عنها، وتحفة الأحوذى أيضًا طبع بالهند وأخذ عنها، وفتح المغيث للسخاوى طبع بالهند وأخذ عنها، وهذا الرجل لا علاقة له بالعلم الشرعى، لكنه نشر بعض الكتب بمشورة من صاحب المكتبة السلفية، «عون المعبود» هذا كتاب متوسط، ونَفَس المؤلف حديثى، لا ينحاز إلى أى مذهب من المذاهب. ولذا وفق فى كثير من مباحثه يُعنى بتخريجات المنذرى، وتصويبات ابن القيم وتعليله للأحاديث، ونقل عن فتح البارى وغيره من الشروح، شرحه وسط يعنى يفيد منه طالب العلم، ولا يضجره بطوله. «بذل المجهود» للسهارنفورى، كتاب مطبوع أيضًا فى عشرين جزءًا، لكنه يختلف عن عون المعبود، عون المعبود يشرح الحديث بنَفَس أهل الحديث لا ينحاز إلى مذهب، لكن هذا صاحب بذل المجهود ينحاز إلى مذهب أبى حنيفة، لا شك أنه وجّه بعض الأحاديث أو كثير من الأحاديث لخدمة المذهب، والكتاب لا يخلو من فائدة، فيه فوائد كثيرة جدًّا ولا يمكن بالنسبة لسنن أبى داود أن يستغنى عنه طالب علم لطوله وكثرة مباحثه. هناك كتاب «المنهل العذب المورود» للشيخ محمود خطاب السبكى، «المنهل العذب المورود فى شرح سنن أبى داود» هذا الكتاب أنجز منه مؤلفه عشرة أجزاء، وطريقته ترتيب مواد الشرح على الفنون، كما فعل العينى فى «عمدة القارئ» فهو شرح مرتب، فيه طول، إلا انه لم يكمل، وشرح منه عشرة اجزاء، وشرع ابنه أمين بن محمود خطاب السبكى فى إكماله، وخرج للابن أيضًا ستة أجزاء، ويقال إنه أكمله أو قرب من إكماله. [صدر شرح الأب عن دار المنار].

هناك كتاب ليس بشرح فى الحقيقة لكنه لا يستغنى عنه من يعانى سنن أبى داود، ويعنى بسنن أبى داود، وهو «تهذيب السنن» لابن القيم، وكلامه منصب على بيان علل الأحاديث، وبنَفَس الأئمة الكبار المتقدمين، إذا عرض لحديث بين جميع ما قيل فيه، وما فيه من علل، وكثير منها من استنباطاته وإدراكه للعلل والخلل، فهو إمام فى هذا الباب. يتكلم عن علل حديث واحد فى عشرين أو ثلاثين صفحة، يسيل واديه هناك كما يقال (حتى يملأ الخوابى ويبلغ الروابى) رحمة الله عليه، هناك حواشى على السنن مثل حاشية السيوطى «مرقاة الصعود»، هناك شخص مغربى اسمه البجمعوى اختصر بعض كتب السيوطى، فالسيوطى له شروح مختصرة جدًّا على الكتب الستة، فقام هذا المغربى فاختصرهذه الشروح، «فالتوشيح على الجامع الصحيح» للسيوطى فى مجلد على

«صحيح البخارى» شرح مختصر جدًا، جاء هذا المغربى فقال «روح التوشيح» فاختصر هذا المختصر، أيضًا للسيوطى «الديباج» فى جزء صغيرعلى «صحيح مسلم»، جاء البجمعوى هذا فاختصره فى «وشى الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» وهكذا «مرقاة الصعود» للسيوطى فاختصره المغربى فى «درجات مرقاة الصعود»، وهكذا على بقية الكتب الستة، وحواشيه على الكتب الستة مطبوعة فى ستة أجزاء صغيرة. ونقتصر على هذا الحد من سنن أبى داود.

السائل: سنن الترمذى يا شيخ.

الشيخ: نعود إلى جامع أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى، وهو من الجوامع لأن كتب السنة منها الجوامع التى تشمل أبواب الدين، ومن أهمها البخارى ومسلم والترمذى، ومنها السنن ومن أهمها سنن أبى داود والنسائى وابن ماجه، ومنها المصنفات كمصنف ابن أبى شيبة ومصنف عبدالرازق، وهى قريبة فى مادتها وترتيبها من السنن، إلا انها لكثرة ما فيها من آثار تختلف عن كتب السنن، منها أيضًا الموطأات، ومنها المعاجم، ومنها المسانيد، إلى غير ذلك من الكتب. جامع أبى عيسى الترمذى أحد الجوامع التى تشتمل على أبواب الدين، وعنى به العلماء عناية فائقة، لكثرة ما يحويه من أحاديث ومن علوم ومن معارف فى السنة، ومن تنبيهات اصطلاحية ونقل لأقوال أهل العلم، وذكر شواهد الحديث المذكور، فالترمذى يعقب على الحديث الذى يرويه فى قوله: (وفى الباب عن فلان وفلان) هذه شواهد للحديث، يُعنى بها الشراح ويخرجونها. والآن نعرض لبعض شروح الترمذى.

منها «عارضة الأحوذى» لابن العربى المالكى، عارضة الأحوذى هذا كتاب جيد متوسط الحجم، لأبى بكر ابن العربى المالكى يُعنى بالمسائل الفقهية، وإن كان لا يغفل بعض الكلام اليسير المختصر على لطائف الإسناد وما أشبه ذلك، لكن سوء الطباعة حال دون الإفادة منه، طبع فى مطبعة الصاوى والتازى طبعات سيئة للغاية. وعندنا فى نسختنا التصويب أكثر من الكتابة، وفيه إسقاط أحاديث بشروحها، وفيه إدخال كلام ليس لابن العربى، فيه إقحام لكلام ليس للترمذى. هم أرادوا طباعة الكتاب فاستعاروا نسخة أحمد شاكر من جامع الترمذى، والشيخ أحمد شاكر له تعليقات على نسخته خرج بعض الأحاديث، فأدخلوها فى الكتاب، ومن هذا تعرف قيمة هذه

الطبعة. فالكتاب - أعنى عارضة الأحوذى - لو يُبحث عن نسخ له، ويحقق ويخرج على مراد المؤلف، ويعلق على ما فيه من مخالفات عقدية يسيرة، لكان الكتاب يسد ثغرة، وإن كان لا يفى بالغرض، لكنه نافع، فيه فوائد ولطائف لا توجد عند غيره.

هناك أيضًا كتاب اسمه «النفح الشذى» لابن سيد الناس، وهذا من أنفع الشروح وأمتعها وأنفسها، هذا الكتاب لم يكمله ابن سيد الناس، وسعى الحافظ العراقى فى إكماله، ولابنه أبى زرعة أيضًا تكملة، وللسخاوى أيضًا تكملة، المقصود أن هذا الكتاب أبدع فيه ابن سيد الناس، وأيضًا لا يقل دونه إبداع الحافظ العراقى.

السائل: أكمله بنفس الاسم «النفح الشذى»؟

الشيخ: نعم «تكملة النفح الشذى» لكنه لم يطبع منه سوى جزئين، بتحقيق الأستاذ البارع الشيخ الدكتور أحمد معبد، من خيار من عرفناهم من أهل هذا الشأن، كان عندنا فى قسم السنة، ونفع الله به نفعًا عظيمًا، وهو من نوادر الرجال، وبعدما ذهب الشيخ إلى مصر - حقيقة - أنا قصرت فى حقه كثيرًا، المقصود أن الشيخ أخرج المجلد الأول والثانى، وأطال النفس جدًّا فى التعليقات، وليست من التعليقات التى ترهق الكتاب، مثل تعليقات بعض الناس التى هى مجرد نقل من كتاب إلى كتاب، فينقل التهذيب إلى حاشية كتاب كذا، أويفرغ كتاب من كتاب، لا، الشيخ له وقفات وله لمسات وله تحقيقات لا توجد عند غيره، وهو من أهل هذا الشأن، لكن إطالته بهذه الطريقة بحيث يترجم لراوى مثل ابن إسحاق فى سبعين صفحة. طالب العلم بحاجة إلى أن يكون هذا التعليق بحثًا مستقلًا عن ابن إسحاق، فمثل هذه الاستطرادات رغم أهميتها وجودتها، وإمامة الشيخ أحمد فى هذا الباب، لا شك أنها تعوق دون إخراج الكتاب، فمن سنين لم يخرج الثالث، ومن سنين يقولون الثالث فى الطريق، لكن ماذا عن الرابع والخامس والعاشر، وبهذه الطريقة يمكن أن يخرج فى خمسين أو ستين مجلدًا والله المستعان. على كل حال شرح ابن سيد الناس لجامع الترمذى يفاد منه، وأيضًا مقدمة ابن سيد الناس فيها لفتات واختيارات اصطلاحية لا توجد عند غيره، نقل كثير منها إلى كتب المصطلح.

هناك «تحفة الأحوذى» للمباركفورى، كثير من طلاب العلم ممن لا يعنى بجمع كل ما كتب حول هذه الكتب، يقول: إذا أردت أن أقتنى واحدًا فهل أقتنى «عارضة

الأحوذى» أو«تحفة الأحوذى»؟ نقول: اقتن تحفة الأحوذى لأنه وفّى بعناصر الشرح المطلوبة، أما العارضة فقد تجد حديثًا ما شرح، وقد تجد حديثًا شرحه مبتورًا، قد يكون مردّ هذا إلى النسخة التى اعتمد عليها وسوء الطباعة، لكن على الوضع القائم «تحفة الأحوذى» أفضل بكثير، ويعنى أيضًا المباركفورى بتخريج الأحاديث التى أشار إليها الترمذى بقوله: (وفى الباب).

هناك أيضًا من مختصرات السيوطى على هذه الكتب، وهى شروح مختصرة جدًّا: «قوت المغتدى على جامع الترمذى» ومختصره الذى أشرنا إليه «نفع قوت المغتدى». أيضًا تعليقات الشيخ أحمد شاكر على جامع الترمذى لا يستغنى عنها طالب علم، وهى أيضًا منهج لتحقيق الكتب. وهى فى مجلدين جامع الترمذى بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، يستفيد منها طالب العلم فى التصحيح، يستفيد منها أيضًا منهجية التحقيق، نعم قد نختلف مع الشيخ أحمد ؒ فى توثيق بعض الرواة وتضعيفهم، حيث وثق فى تعليقاته أكثر من عشرين راوٍ جماهيرأهل العلم على تضعيفهم، نختلف معه فى هذا، لكن لا يعنى أننا لا نفيد منه، فالشيخ مدرسة فى التحقيق. وتحقيقه لرسالة الإمام الشافعى ينبغى أن يدرس فى قاعات البحث فى الدراسات العليا ليحتذى، فهى إبداع، نعم عندنا نسخة مخطوطة من «الرسالة» للإمام الشافعى، فيها زوائد على ما ذكره مما وقف عليه من النسخ، لكن يبقى أنه إمام فى باب التحقيق العلمى الدقيق.

نأتى إلى سنن أبى عبدالرحمن النسائى، ورغم أهميته وما فيه من كم من أحاديث الأحكام، وما فيه من علل يشير إليها فى تراجم الأبواب، إلا أنه بحاجة ماسة إلى شرح متكامل يُعنى بالرجال والمتون والتصحيح والتضعيف، يُعنى فى الدرجة الأولى بهذه التراجم، التى هى علل، ويقينى أن هذه العلل التى أشار إليها فى هذه التراجم هى العائق عن شرح الكتاب.

هناك شروح مختصرة للسيوطى «زهر الربى على المجتبى» وحاشية للسندى، فيها إعواز كبير، فما تفى بالغرض. هناك أيضًا شرح مطول جدًّا لمعاصر اسمه «ذخيرة العقبى فى شرح المجتبى» للشيخ محمد بن على آدم أثيوبى، هذا مدرس فى دار الحديث، هذا شرح مطول جدًّا، يعنى يبلغ الأربعين مجلدًا، وذكر لى أنه عدل عن هذا الطول إلى النصف تقريبًا، وخرج منه تسعة مجلدات بشرح مطول جدًّا، يأتى إلى الرواة فيترجم

لكل واحد منهم، ويذكر جميع ما قيل فيه، وهذه أمور لا تنتهى، لكن جَمع مادة تنفع القارئ، لاسيما فى مثل هذا الكتاب الذى الأمة فى حاجة ماسة إليه، والساحة تكاد تكون معدمة من شرح يسعف طالب العلم. هناك أيضًا الحواشى السلفية على سنن النسائى، مطبوعة فى مجلد كبير فى الهند، ثم طبعت بعناية الشيخ أبى الأشبال فى خمسة أجزاء، فيها فوائد وطرائف ونفائس، وكتب السنة حقيقة بحاجة إلى شروح تجمع الشروح السابقة، وتصوغها صياغة يفهما طلاب العلم، وأيضًا تضيف إليها ما استجد من حوادث ونوازل تدل عليها هذه الأحاديث، يمكن أن تستنبط أدلتها من هذه الأحاديث والله المستعان.

سادسًا: «سنن ابن ماجه»، وهذا هو سادس الكتب عند الأكثر، وأول من أدخله مع الأمهات: أبو الفضل بن طاهرفى شروط الكتب وفى أطرافه، وإن كان ابن الأثير وقبله رزين فى «تجريد الأصول» جعلوا بدله الموطأ، وهناك من جعل «الدارمى» هو سادس الكتب، لكن بعد أبى الفضل بن طاهر كل الناس تتابعوا على جعل سنن ابن ماجه هو سادس الكتب لكثرة زوائده وفوائده، شروح سنن ابن ماجه كثيرة، لكن الموجود منها المطبوع قليل، منها شرح «مغلطاى» علاء الدين بن قليج الحنفى هذا شرح طويل ونفيس وماتع، إلا أنه لم يشرح المقدمة، ما شرح المقدمة التى فى السنن فيها أكثر من ثلاثمائة حديث، تركها وبدأ من أبواب الطهارة، ثم أكمل العبادات إلى آخرها. شرح السيوطى اسمه «مصباح الزجاجة» مختصر جدًّا وطبع مختصره «نور مصباح الزجاجة»، فيما يقرب من مائة صفحة، انظر إلى شدة الإختصار!: شرح لكتاب كبير فى مائة صفحة، شرح برهان الدين الحلبى سبط بن العجمى هذا لم يطبع، حاشية بن حسن السندى مطبوعة وفيها فوائد ولطائف، وهناك شرح زوائد سنن ابن ماجه لسراج الدين بن الملقن، وله أيضًا زوائد النسائى، وزوائد أبى داود، وزوائد الترمذى، تصدى لهذه الزوائد فشرحها، شرح زوائد ابن ماجه فى ثمانية مجلدات، فهو شرح مطول. إلى غير ذلك من الشروح التى لا يمكن استيعابها.

السائل: عفوًا يا شيخ، سائل يسأل حول اسم ابن ماجه هل هو بالتاء أم بالهاء؟ ويقول إنى تعبت فى البحث عن تحقيق هذه المسألة.

الشيخ: ابن ماجه وابن منده وابن داسه كلها بالهاء فى الوقف والدرج، تقول:

ماجه، منده، داسه، حتى فى الدرج.

من أهل العلم من جعل السادس: الموطأ «موطأ الإمام مالك بن أنس»، وعلى هذا صنيع ابن الأثير فى «جامع الأصول» وقبله رزين فى «تجريد الأصول»، ومنهم من جعل السادس: ابن ماجه، تقدم الكلام عن ابن ماجه مع الكتب الخامسة السابقة، التى هى دواوين الإسلام المشهورة. الآن نتحدث عن موطأ الإمام مالك بن أنس، والموطأ كما هو معروف لإمام دار الهجرة مالك بن أنس بن أبى عامر الأصبحى، إمام المذهب المشهور المعروف، نجم السنن، هذا الكتاب ألفه الإمام مالك رحمه الله تعالى وتلقاه عنه جمع غفير من أهل العلم، بحيث صارت له روايات متعددة، من أشهرها رواية يحيى بن يحيى الليثى، وعليها جلّ الشروح. ومنها رواية محمد بن الحسن، ومنها رواية أبى مصعب الزهرى، والروايات كثيرة جدًّا يصعب حصرها، لكن أهمها ما يقرب من العشرين وهى مدونة ومعروفة يطول الكلام فيها، يهمنا رواية يحيى بن يحيى التى عليها الشروح، والتى عنى بها أهل العلم، ومن أهم شروحها وأعظم تلك الشروح «التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد» للإمام أبى عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى، كتاب عظيم مكث فى تصنيفه ثلاثين عاما، وأودعه من نفائس العلوم والفنون ما يعجز اللسان عن وصفه، فالكتاب عنى بالموطأ، وبأقوال مالك ومذهب مالك، وأشار إلى المذاهب الأخرى، وله اختيارات وترجيحات يخالف فيها مذهب الإمام رحمه الله، فابن عبد البر حافظ المغرب وهو إمام من أئمة المسلمين مكث فى تصنيف هذا الكتاب ثلاثين عاما وقال عنه ابن حزم: إنه لا يعلم فى الكتب فى الكلام على فقه الحديث أنفس من هذا الكتاب، بل لا يعلم ما يماثله ولا يدانيه ولا يقاربه، هذا الكتاب رتبه ابن عبد البر على شيوخ الإمام مالك فى موطئه، ولذا يصعب الوقوف على الأحاديث المرادة منه إلا بعد معرفة الشيخ، ثم الشيوخ رتبهم على حروف الهجاء على طريقة المغاربة، وهى أيضًا تختلف عن ترتيب طريقة المشارقة، فالصعوبة من جهتين من كونه مرتب على الشيوخ، ولو كان مرتب على الأبواب على ترتيب مالك رحمه الله لكان أولى، لكن هذه وجهة نظر الإمام ابن عبد البر، تمنينا طويلا أن يرتب على ترتيب الموطأ، فخرج له ترتيبات كثيرة منها أول ما خرج له ترتيب «المغراوى» وهو من شيوخ المغرب، وهو ترتيب ابتكره، قدم فيه مسائل الاعتقاد وعناية الشيخ المغراوى بالعقيدة معروفة حفظه الله، لكن كنت أتمنى أن يرتب الكتاب على ترتيب الموطأ نفسه يمشى على

أحاديث الموطأ.

فتمنيت أن يرتب على ترتيب الإمام مالك، فالكتاب إما أن يبقى على أصله ترتيب ابن عبدالبر، أو يُرْجع إلى أصل الأصل وهو ترتيب الإمام مالك رحمه الله، فخرج له أكثر من ترتيب بهذه الصفة تحقيقًا لهذه الأمنية، ومن أفضل ما وقفت عليه من هذه الترتيبات: ترتيب الشيخ عطية سالم رحمه الله وله عناية فائقة بالموطأ، وعناية بالإمام مالك على وجه الخصوص، فجاء ترتيبه على الوجه المناسب، وهو من أهل الخبرة بالموطأ وله معرفة بكتب ابن عبدالبر. وترتيب الشيخ عطية سالم طبع قبل ثمان أو تسع سنوات. وهو الذى رتبه بيده مشى على الموطأ، ولما كانت طباعة «التمهيد» لابن عبد البر قد طالت حتى استغرقت خمس وعشرين سنة، فكان الشيخ رحمه الله كل ما يخرج جزء يرقم الحديث برقم الموطأ، ثم بعد ذلك يرتب هذه الأحاديث، ثم إذا خرج الثانى أضاف ما فيه من أحاديث على الطريقة التى اتبعها، ثم خرج كتاب «التمهيد» مرتبًا ترتيب الموطأ، وهذا عمل جليل، وقد يبدو فى ظاهر الأمر أنه ليس بشىء مجرد تقديم وتأخير وترتيب، لكنه عمل جيد مفيد يفيد طالب العلم كثيرًا. الإمام ابن عبدالبر عُنى بشرح الأحاديث المرفوعة فى هذا الكتاب، وأبدع فى كتابه، وكمله بكتاب آخر أسماه «كتاب الاستذكار فى بيان مذاهب فقهاء الأمصار» أى من خلال الموطأ شرح فيه الأحاديث المرفوعة والموقوفات، وأشار إلى أقوال مالك، وأقوال غيره من أهل العلم، فالاستذكار جاء تكميلًا للتمهيد الذى هو لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد، معانى وأسانيد هذا «التمهيد»، هذه الصفة الغالبة، وفيه كلام على فقه الحديث كثير، لكن الكلام على الأحكام فى «الاستذكار» أظهر، وهما كتابان متكاملان فلو جمع بينهم. والمحقق «للاستذكار» نقل بعض النقول مما يحتاج إليه من «التمهيد» فطال الكتاب جدًا حيث خرج فى ثلاثين جزءًا. وهو أقصر من التمهيد.

من أهم شروح الموطأ أيضًا «المنتقى» لأبى الوليد الباجى، وهو من كبار المالكية يفيد منه طالب العلم فائدة جيدة، من شروحه أيضًا شرح الزرقانى، فهوأيضًا كتاب نافع ومفيد، وشرحُ مختصر جدًا للسيوطى اسمه «تنوير الحوالك».

«ولى الله الدهلوى» نظر إلى الموطأ فوجد فيه أقوال مالك، فأضاف إليه أقوال أبى حنيفة والشافعى وسماه «المسوى»، فجاء شرحه المختصر جدًا جامعًا للمذاهب الثلاثة

وتولينا شرح المسوى مدة، أضفنا إليه مذهب الإمام أحمد.

السائل: ولم يكتمل عملكم يا شيخ؟

الشيخ: لا ما اكتمل المشاريع كثيرة والله المستعان. هناك شرح مطول طبع فى ستة مجلدات فى الهند، ثم طبع فى خمسة عشر جزءًا اسمه «أوجز المسالك» هذا الكتاب مع أن مؤلفه متأخر، إلا أن جودته تظهر فى رجوع المؤلف إلى كتب أصحاب المذاهب، يعنى لو جئنا إلى الشروح مثل «فتح البارى» أو «عمدة القارئ» أو غيرها من الشروح، أو كتب التفسير التى تنقل أقوال الفقهاء مثلًا، تجدهم ينقلون عمن ينقل المذهب، فلا تثق بهذا النقل لا من جهة الخلل فى أمانة مؤلفه، لكن قد ينقل رواية غير معروفة فى المذهب، رواية عن الإمام غير معتبرة فى المذهب، يعنى مرجوحة، تعرف أن المذاهب فيها روايات، والشافعى عنده أقوال، وأحمد عنده روايات وهكذا، فهذا الكتاب عنى بهذا عناية طيبة، فصار ينقل المذاهب من كتب أصحاب المذاهب، فهذه فائدته، وهو كتاب موسع فى خمسة عشر جزءا.

السادس، أى سادس الكتب على قول: «هو سنن الدارمى» وهو كتاب نافع وماتع، وفيه أحاديث عوالى كثيرة لتقدم مؤلفه، فهو شيخ لأصحاب الكتب، فيه عوالى والعوالى يعنى بها أهل العلم، وفيه زوائد أيضًا، إلا أن زوائد ابن ماجه أكثر، ولذا صارت العناية به أكثر، لا أعرف له شرحًا عند المتقدمين، إلا أنه خرج له شرح متأخرًا جدًّا، ولا يسلم من ملاحظات كبيرة.

هناك أيضًا الكتب التى رتبت على الأبواب، وتأتى بعد الصحيحين والسنن، كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدك الحاكم، وسنن البيهقى، ومنتقى ابن الجارود، هذه كتب مهمة لطالب العلم، ينبغى أن يعنى بها لاسيما سنن البيهقى، الذى جمع، فهو بحر محيط يحتاجه الفقيه، ولا يستغنى عنه طالب علم، ففيه أدلة المذاهب كلها، وإن كان نَفَس البيهقى شافعى، وتراجمه تؤيد فى الغالب مذهب إمامه، لكنه يذكر فى الباب كل ما يقف عليه، فهو كتاب عظيم، فإذا ضم سنن البيهقى إلى الكتب الستة، وأفيد من الكتب التى ذكرت: صحيح ابن خزيمة، وابن حبان، ومستدرك الحاكم، ومنتقى ابن الجارود، والدارمى، يكون طالب العلم حينئذن أنهى ما يحتاج إليه من الكتب المبوبة والكتب المبوبة التى رتبت على الأبواب يقدمها أهل

العلم على المسانيد، مهما جلّت إمامة صاحب المسند، كمسند الإمام أحمد، ولذا يقول الحافظ العراقى رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى:

ودونها فى رتبة ما جعل على المسانيد فيدعى الجفل، ويعنى بدونها السنن. لأن صاحب السنن يترجم بحكم شرعى، فيحرص على أن يستدل لهذا الحكم الشرعى بأقوى ما عنده من الأدلة، بينما صاحب المسند يترجم بترجمة راوى صحابى فيقول: أحاديث أبى بكر الصديق فيجمع ما وقف عليها من أحاديث هذا الصحابى، لأنه لا يستدل بحكم شرعى ولذا تأخرت رتبتها، وإن كان مسند الإمام أحمد على وجه الخصوص مقدم عند جمع من أهل العلم، ومعتنى به من الحنابلة وغيرهم، فالحافظ ابن كثير وهوشافعى المذهب يستظهر المسند، فشرط الإمام أحمد فى مسنده لا يقل عن شرط أبى داود كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، مع أن شرط أبى داود أقوى من شرط بقية السنن، «مسند الإمام أحمد» من دواوين السنة الجامعة، نعم ترتيبه على المسانيد عاق الإفادة منه عند كثير من طلاب العلم، فلو رتب على الأبواب وترجم لأحاديثه. وقد حصل أن رتب من قِبل جمع ممن تقدم كابن عروة المشرق، وأيضًا الساعاتى فى «الفتح الربانى». وشرح ترتيبه عن الساعاتى بحاشية، فى أولها تستطيع أن تسميها شرح، لكن فى منتصفها الثانى أو قبله هى حاشية، واسم هذا الشرح «بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى». أيضًا الشيخ عبدالله القرعاوى له ترتيب للمسند اسمه «المحصَّل» وهو كتاب جيد يفيد منه طالب العلم. فأقول ترتيب المسند على هذه الطريقة جعلت كثير من طلاب العلم لا يعنون به، مع أنه ينبغى أن يكون محط عناية لإمامة مؤلفه وجمعه، فهو يجمع من الأحاديث ما يقرب من ثلاثين ألف، وإن قال المترجمون أن فيه أربعين ألف، لكن واقعه لا يصل إلى الثلاثين.

السائل: لكن الصعوبة هى فى البحث فيه فكيف يمكن أن يتخطاها طالب العلم، فإذا كان عنده حديث عن أبى هريرة، وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مكثر، فكيف يمكن أن يحصل على الحديث من مسند الإمام أحمد؟

الشيخ: عن طريق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ومن طريق أطراف المسند للحافظ ابن حجر. المسند عليه حواشى للشيخ أحمد شاكر نافعة يفيد منها طالب العلم، وغالبها فى الرواية أى فى جرح وتعديل الرواة، وإن ظهر تساهله رَحِمَهُ اللَّهُ وصحح

بعض الأسانيد التى لا تصل إلى درجة الصحة. وعلى طالب العلم أن يعنى بكتب أحاديث الأحكام ومن أهمها: العمدة، والمحرر، والبلوغ، والمنتقى، والإلمام، وغيرها من الكتب التى ألفها أهل العلم لتقريب هذه الأحاديث لطلاب العلم، ولذا جردوها عن الأسانيد، وأتبعوها بعزو مختصر وأحكام مختصرة تناسب الحفظ، وهذه الكتب كلها مشروحة، «العمدة» لها شروح كثيرة جدًّا، و«المحرر» عناية الناس به أقل من البلوغ، وإن كان «المحرر» عندى أنفس وأتقن، «البلوغ» عنى به الناس ودرسوه وشرحوه وله شروح كثيرة متداولة.

«المنتقى» أيضًا عنى به الناس وشرحوه، مع كثرة أحاديثه. «والإلمام» لابن دقيق العيد، شرحه مؤلفه فى كتاب من أعظم كتب شروح كتب أحاديث الأحكام اسمه «الإمام شرح الإلمام» ولابن دقيق العيد أيضًا كتاب آخر اسمه «الإمام» بين فيه علل الأحاديث، وطوّل فيه جدًّا، ينبغى لطالب العلم المتقدم لا المبتدى أن يعنى بكتب العلل، كعلل «على ابن المدينى» و«ابن أبى حاتم» و«الدارقطنى» و«علل الترمذى» الكبرى والصغرى، ويراجع ما كتب عليها من تنبيهات وشروح وتخاريج، يفيد منها ويسأل عما يشكل عليه، وأيضًا يعنى بكتب مشكل الحديث، لأنه يوجد إشكالات فى الأحاديث تحلها كتب المشكل، ويراد بمشكل الحديث: اختلاف الحديث، ومختلف الحديث يراد به التعارض بين الأحاديث، فهذه الكتب كفيلة بحل هذا التعارض وإزالة التعارض، والتعارض إنما هو فى الظاهر فلا يوجد حديثان صحيحان متعارضان تعارضًا حقيقيًا، لأنه كلام من لا ينطق عن الهوى ﷺ، ولكن فيما يظهر ويبدو للقارئ. ثم بعد هذه الكتب: كتب اختلاف الحديث تزيل هذا الإشكال. عليه أيضًا أن يُعنى بكتب غريب الحديث، التى هى بمثابة شرح ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوى، و«غريب الحديث» غير«الغريب من الحديث»، فغريب الحديث شرح المشكل من الألفاظ، ومشكل الحديث واختلاف الحديث فى التعارض الظاهر، أما الغريب من الحديث: ما يتفرد به راوى واحد فذاك فى المتن وهذا فى الإسناد، ومن أهم ما كتب فى غريب الحديث: «غريب الحديث لأبى عبيد القاسم بن سلام» وهو إمام فى هذا الباب، وأيضًا «غريب الحديث لابن قتيبة» و«الفائق» للزمخشرى، وهو إمام فى العربية وإن كانت البدعة أثرت على بعض كتبه، أيضًا ابن الأثير وكتابه «النهاية» كتاب جامع بَيْن كُتب من تقدم، فكتب الغريب فى الحقيقة كثيرة جدًّا لكن هذه من أهمها لأبى عبيد

وابن قتيبة والزمخشري وابن الأثير. ومن أراد أن يقتصر على كتاب واحد لضيق ذات اليد، أو لضيق المكان، وما أشبه ذلك، فعليه «بالنهاية» لابن الأثير، وله ملخص اسمه «الدر النثير» للسيوطي.

طالب العلم عليه أن يطلع على كتب الموضوعات، وهي المكذوبة المختلقة على النبي ﷺ، لئلا يروج بعضها عليه، وكانت عناية المتقدمين بها فائقة، فالبخاري رحمه الله تعالى يحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح، فمعرفة مثل هذه الأمور لئلا يغتر بها الناس، فكتب الموضوعات مثل: «الموضوعات» لابن الجوزي على تساهل في شرطه، حيث أدخل بعض الأحاديث التي لا تصل إلى درجة الوضع، فأحاديث ضعيفة كثيرة دخلت في الكتاب لا تصل إلى درجة الوضع، بل أحاديث حسنة دخلت بل صحيحة لكنها قليلة، يقول الحافظ العراقي رحمه الله تعالى:

وأكثر الجامع فيه إذ خرج   لمطلق الضعف عنى أبا الفرج

يعني ابن الجوزي. وهنا كتاب «اللآلئ المصنوعة» مأخوذ من «موضوعات» ابن الجوزي وغيره، وهو أقرب منه إلى الدقة في الحكم على الحديث بالوضع، وكتاب «الأسرار المرفوعة» لعلي قارئ، و«الفوائد المجموعة» للشوكاني، المقصود أن هذا الموضوع صُنف فيه كثيرا وعلى طالب العلم أن يعنى به.

أيضًا يعنى بكتب علوم الحديث من أولها كتاب «المحدث الفاصل» للرامهرمزي، نعم الكتاب لم يستوعب باعتباره من اللبنات الأولى في التأليف في هذا الفن، وطبيعي أن أول شخص يؤلف يحصل عنده نقص ثم يُكْمِل فيما بعد، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم كتاب نفيس يُعنى به طالب العلم، وإن قال الحافظ ابن حجر: إنه لم يهذب ولم يرتب قال في مقابل ذلك ابن خلدون في مقدمته الشهيرة: إنه أول من هذب هذا العلم ورتبه، ابن حجر يقول: لم يهذب ولم يرتب، وابن خلدون يقول: أول من هذب ورتب، فهل في هذا تعارض؟ نعم فكيف يدفع مثل هذا التعارض؟ كلامهما صحيح يمكن تنزيله بأن: «لم يهذب ولم يرتب» بالنسبة لمن جاء بعده، فالذين جاءوا بعده أكثر ترتيبًا وتهذيبًا، لكن إذا نظرنا إليه بالنسبة لمن ألف في الفن قبله فهو «أول من هذب ورتب» على كلام ابن خلدون فلا تعارض.

ومن الكتب المهمة فى الباب كتاب «الكفاية» للخطيب وفيه قوانين الرواية، كتاب مفيد ونافع، بالأسانيد، والخطيب له فى كل باب وفى كل نوع من أنواع علوم الحديث مصنف خاص، حتى قال ابن نقطة: «كل من أنصف عرف أن أهل الحديث عيال على كتب الخطيب»، وإن ناله من ناله من بعض المتأخرين من أنه خلط هذا العلم وأدخل فيه أصول الفقه ومزج بينها وعلم أصول الفقه متأثر بعلم الكلام، كل هذا لا يحط من قيمة الكتاب ولا من إمامة مؤلفه، للخطيب بالمناسبة كتاب فى غاية الأهمية لطالب العلم اسمه «الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع» كتاب يتعين على طالب العلم أن يطلع عليه، والتأدب بآداب أهل العلم، لما نرى من وجود شيء من الغلظة والجفوة بين طلاب العلم، لا أقول هذا موجود بكثرة لكنه موجود، فغالب طلاب العلم ولله الحمد أخذوا العلم من أبوابه وتحلوا بآدابه، لكن يوجد بين طلاب العلم من ينصح بقراءة مثل هذا الكتاب، فإذا قرأنا لمثل هذا الكتاب، وقرأنا «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر، و«فضل علم السلف على الخلف» لابن رجب، وطالب العلم عليه أن يقرأ مقدمة الخطيب لكتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق» ليعرف كيف يتعامل مع الكبار، أيضًا بعد «الكفاية» يقرأ «علوم الحديث» لابن الصلاح هذا الكتاب الذى لما كتبه ابن الصلاح جمع فيه غالب مؤلفات الخطيب، واطلع على كتب من تقدم: الرامهرمزى والحاكم وغيرها، من الكتب التى صنفت فى هذا الباب، ورتب الباب ترتيبًا بديعًا، وإن كان يحتاج بعض الأبواب إلى تقديم وتأخير لكنه جمع، فاشتغل الناس به فكان قطب رحى دار حوله الناس حتى قال الحافظ: «لا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر»، فالكتاب اختصر مرارا، وشرح مرارا، ونظم مرارا، نظمه كثير، وشرحه كثير، وعلق عليه، ونكتوا عليه وأيضًا اختصروه، فهناك مختصرات للنووى وابن كثير وغيرهم، وهناك حواشى للحافظ العراقى، والحافظ ابن حجر، وبرهان الأبناسى، والزركشى وغيرهم.

أما النظم فقد نظمه الخوينى فى ألف وخمسمائة بيت، ونظمه أيضًا الحافظ العراقى فى ألفيته الشهيرة التى عنى بها الناس وشرحوها شروح كثيرة، هناك أيضًا ألفية السيوطى، والمفاضلة بين الألفيتين يطول التصدى لها فى مثل هذه الحلقة، وإلا فالسؤال عنها كثير، وأقول بكلام موجز مختصر: ألفية العراقى عندى أرجح من وجوه، والبسط لا يحتمله هذا المقام. هناك أيضًا «توضيح الأفكار» للصنعانى كتاب

نفيس، يحتاج إليه طالب العلم. هناك أيضًا «نخبة الفكر» للحافظ بن حجر وشروحها كثيرة، وأيضًا «تدريب الراوى» للسيوطى كتاب جامع جمع فيه كثير مما يحتاجه طالب العلم، وللمتأخرين أيضًا مشاركة طيبة مثل «توجيه النظر» للجزائرى، و«قواعد التحديث» للقاسمى وغيرها.

يحتاج أيضًا طالب العلم لكتب الرجال، ككتب السؤالات للأئمة، وهذه معروفة عند أهل الحديث، يسألون عن أحاديث، يسألون عن رواة ويجيبون بكلام لا يستغنى عنه طالب العلم، لأن هؤلاء الأئمة هم العمدة، وعليهم المعول فى هذا الباب، فيحتاج الطالب إلى كتب السؤالات، وكتب التواريخ، كتواريخ البخارى وابن أبى خيثمة؛ وتواريخ الإمام يحى بن المعين، و«الجرح والتعليل» لابن أبى حاتم، وطبقات ابن سعد، و«الثقات والمجروحين» لابن حبان، و«الكنى» للإمام مسلم، و«الكمال» للحافظ عبدالغنى وما دار فى فلكه، «فالكمال» جمع رجال الكتب الستة فدار الناس فى فلكه، فألف الحافظ المزى «تهذيب الكمال» فأوفى على الغاية وبلغ النهاية فى هذا الكتاب بحيث ألغى الأصل. ثم ذهبه الذهبى فى «تذهيب تهذيب الكمال» و«الكاشف» له أيضًا مختصر، وهناك أيضًا «الخلاصة للتذهيب» للخزرجى، وأيضًا الحافظ ابن حجر له مساهمة قوية فى الباب، له «تهذيب التهذيب» وله أيضًا «التقريب» وله أيضًا كتب فى هذا الباب يطول ذكرها.

من أهم كتب الرجال كتاب «الكامل» لابن عدى من أنفس ما يحتاجه طالب العلم فى هذا الباب، وميزته أنه يذكر فى ترجمة كل راوى ما يستغرب وما ينكر من مروياته وما يعل، أيضًا «الميزان» للذهبي وهو ملخص للكامل وفيه إضافات للحافظ الذهبى، و«لسان الميزان» وهو ملخص من «الميزان» لابن حجر وهناك «الضعفاء» للعقيلى، أيضًا يحتاج الطلاب لتواريخ البلدان، فقد لا يجد الترجمة فى كتب الرجال المعروفة فيضطر أن يرجع إلى تواريخ البلدان، ومن أهمها «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادى، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«تاريخ جرجان» للسهمى، و«تاريخ أصفهان» لأبى نعيم. على كل حال هذه كتب يحتاج إليها طالب العلم، فقد يكون الراوى من أهل هذه البلاد، فينتبه له صاحب التاريخ ويغفل فى كتب التراجم لقلة ما روى مثلًا، فلا يعنى به أهل العلم لندرة ما روى، لأنه قد يرد فى شاهد، وقد يرد فى متابع فلا يعنى به من يتصدى للتصنيف فى كتب الرجال أصالة، لكن كتب تواريخ البلدان، هو بصدد

أن يترجم لعلماء هذه البلاد فينقب عنهم.

السائل: ويحكمون فى كتب التواريخ على الرجال؟

الشيخ: نعم يبينون ما لهم وما عليهم، وهذه ميزتهم.

هناك كتب فى الكنى والأنساب والألقاب، وكتب فى المشتبه والضبط، لا يستغنى عنها طالب العلم، يطول المقام لبسطها، فلعلنا نكتفى بهذا القدر فيما يتعلق بالحديث لضيق الوقت.

السائل: لعلنا نأخذ إذا تكرمتم يا شيخ ما يتعلق بكتب العقيدة على الأقل نأخذ كتب العقيدة.

الشيخ: بالنسبة للعقيدة وينبغى لطالب العلم العناية بها لأهمية العقيدة، العقيدة هى الأصل، والأصل أن اعتقاد المسلم مأخوذ من الكتاب والسنة، ولذا قدمنا الكلام على ما يتعلق بالكتاب والسنة، وإلا فالعقيدة هى الأصل، وهى ما يعقد عليه القلب مما يجب لله عز وجل، فيبدأ الطالب بمختصرات شيخ الإسلام الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللهُ مثل: «الأصول الثلاثة» و«القواعد الأربعة» و«كشف الشبهات» و«التوحيد» وما كتب عليها من شروح وما سجل عليها من دروس، فينبغى لطالب العلم أن يعنى بها ويحضر الدروس التى تقام لشرحها، فيبدأ بالأصول الثلاثة والقواعد الأربعة وكشف الشبهات والتوحيد وشروح كتاب التوحيد، لأهمية الموضوعات التى طرقها الشيخ عليه رحمة الله مثل: «تيسير العزيز الحميد» و«فتح المجيد» و«قرة عيون الموحدين» و«إبطال التنديد»، وشروح المشايخ المعاصرين كالشيخ ابن باز وابن عثيمين والفوزان وغيرهم، المقروءة والمسموعة، فطالب العلم عليه أن يعنى بها عناية فائقة، أيضًا يعنى بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وكتب ابن القيم يعنى «بالواسطية» و «الحموية» و«التدمرية» و«شرح الأصفهانية» وهذه من كتب شيخ الإسلام وعليها شروح وتعليقات، وللعلماء بها عناية إقراء وتدريسًا وتقريرًا، فالواسطية شرحت شروح كثيرة، منها للشيخ عبدالعزيز بن ناصر الرشيد توفى رَحِمَهُ اللهُ والكتاب من أنفس الشروح، وأقدمها أيضًا الشيخ زيد الفياض له شرح اسمه «الروضة الندية» شرح طيب استقاه من كتب شيخ الإسلام وابن القيم، الشيخ ابن

عثيمين له أيضًا شرح على الواسطية، والشيوخ كلهم لهم شروح على الواسطية لأهميتها، المؤلف رحمه الله برع فى تقديم عقيدة السلف فى أبواب مهمة من أبواب العقيدة بأبسط عبارة وأيسرها، من نصوص الكتاب والسنة، وبين وسطية مذهب أهل السنة من بين سائر الفرق، فيذكر الطرفين طرفى النقيض ويخلص من هذين الطرفين إلى أن مذهب أهل السنة وسط بين هذين الطرفين.

السائل: بعض الذين قاموا بتدريس هذه المادة أخرجوا مجموعة من الكتب فى هذه العقيدة، بعضها وضُع على شكل سؤال وجواب تسهيلًا لفهم هذه ا لعقيدة.

الشيخ: هذا معروف، والشيخ ابن سلمان له سؤال وجواب على العقيدة الإسلامية. نعم، هم يضعون أسئلة لطلابهم كى يجيبوا عنها من خلال الشرح، وهذه طريقة معروفة. كتب شيخ الإسلام مهمة جدًّا كالواسطية، والحموية والتدمرية والقواعد التى ذكرها الشيخ رحمه الله تعالى لا يستغنى عنها طالب علم، شرح «الأصفهانية» أيضًا من الكتب التى ينبغى أن يعنى بها طالب العلم، و«مجموع الفتاوى» من الأول إلى التاسع مهم بالنسبة لطالب العلم أيضًا، » منهاج السنة» كتاب مبسوط لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، رد فيه على الرافضة بأقوى عبارة بالاستدلال بالكتاب والسنة، وبالنقول من كتبهم، وفيه من العلوم ما لا يعرف قدره إلا من قرأ الكتاب، وعندنا مدونات فوائد من هذا الكتاب فى كل فن، أيضًا لشيخ الإسلام «درء تعارض العقل والنقل» وله أيضًا «نقض التأسيس» وهذه من الأعاجيب، من أعاجيب المصنفات درء تعارض العقل والنقل يقرر شيخ الإسلام فى هذا الكتاب الكبير عشرة مجلدات يبين فيه ويقرر أنه لا يمكن أن يحصل التصادم بين العقل الصريح والنقل الصحيح. يستشكل بعض الناس لكن هذا سببه لوثة فى عقله وتأثر فى فهمه.

السائل: هل خدم الكتاب؟

الشيخ: نعم خدم وطبع «درء التعارض» و«منهاج السنة» بتحقيق الشيخ محمد رشاد سالم بإشارة من الجامعة المباركة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

يقول ابن القيم:

اقرأ كتاب العقل والنقل الذى ما فى الوجود له نظير ثانى

لكن من ينبرى لفهم جميع ما كتبه الشيخ رحمه الله تعالى نعم وكذلك «التأسيس».

السائل: نذكر فى دراستنا يا شيخ أخذنا ما يقارب ستين صفحة من «درء التعارض» تعتبر فصل دراسى كامل بالنسبة لنا ولن نستطيع حتى فك بعض رموزه.

الشيخ: بل فيه موضوعات وصفحات بالمئات يطويها طالب العلم، ومرّ على فى «منهاج السنة» فى الجزء الأول ثلاثمائة صفحة أنا قرأتها، لكن لا أوصى طالب العلم بقراءتها، وفى الجزء السادس أيضًا كذلك صفحات يطويها طالب العلم، يصعب عليه فهمها «نقض التأسيس فى الرد على أساس التقديس» كتاب عظيم جدًّا حقق فى ثمان رسائل دكتوراه، يعنى شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وهو يكتب هذا الكتاب لا أتصور أن الكتاب أخذ عليه شهر، والكتاب حقق فى أربعين سنة، يعنى ثمان رسائل، وكل رسالة فى خمس سنوات أوأربع سنوات، يعنى ما يقرب من أربعين سنة.

وكذلك التأسيس أصبح نقضه أعجوبة للعالم الربانى

ومن العجائب أنه بسلاحهم أرداهُمُ تحت الحضيض الدانى

بسلاحهم: أى بمنطقهم، وبعلمهم: علم الكلام الذى جلبوه للأمة، نقضهم بكلامهم رحمة الله عليه، فكتب شيخ الإسلام لا يستغنى عنها طالب علم، وإن قال فيه بعض من قال نظرًا لضعف إدراكه، ونظرا للوثة فى عقله ما قال عن شيخ الإسلام، سواء كان شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب أو شيخ الإسلام ابن تيمية، ونرى ونسمع من يقدح فى هذين الإمامين، والسنة الإلهية تقتضى هذا، فلا بد من حساد ولا بد من أعداء، الذات الإلهية ما سلمت «يؤذينى ابن آدمَ. . .» النبى ﷺ تكلم فيه الناس، هؤلاء يتكلم فيهم الناس من باب الحسد، ومن باب العداء وتقليد الشيوخ، ومن باب الاستئجار، فبعض الأقلام مأجورة، فمثل هذا الكلام لا يجب أن يلتفت إليه.

وينبغى أن يتصدى له أهل السنة بكل ما أتوا من قدرة، أيضًا تكلم فيهم الناس لما يريده الله عز وجل من رفعة لمنازلهم، تجرى لهم أعمالهم وهم موتى، إضافة إلى ما

دونوه فى كتبهم وانتفع به الناس منهم. كتب ابن القيم أيضًا لا يستغنى عنها طالب العلم، «النونية» لابن القيم كتاب نفيس فيه عقيدة السلف، وحُقق فى أربع رسائل ماجستير فى قسم العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود، أيضًا «مدارج السالكين» كتاب مفيد فى أدواء القلوب، ولا يسلم من ملاحظات يسيرة لكنه كتاب نافع، علق عليه الشيخ حامد الفقى وشدد فى العبارة أحيانا على ابن القيم بكلام لا ينبغى أن يقال فى جنابه، المقصود أن ابن القيم ليس بمعصوم، وحاول رحمه الله أن يقرب الكتاب الأصل المشروح، ويدنيه لطلاب العلم ويتكلم على ما فيه من ملاحظات ولم يسلم رحمة الله عليه والكتاب نفيس، والأشياء التى تلاحظ على هذا الكتاب مغمورة فى بحار ما فيه من علم جم، وفيه أدوية للقلوب المريضة، وأيضًا «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان» كتاب أبدع فيه الإمام ابن القيم، كتاب مبدع حقيقة لا يستغنى عنه طالب علم، فعلى طالب العلم أن يعنى به. وكتاب «بدائع الفوائد» أودع فيه ابن القيم من الفوائد من كل فن، وهو مطبوع فى أربعة أجزاء، و«الفوائد» أيضًا لابن القيم فيه نفائس ولطائف واستنباطات، يعنى يذهل الإنسان حين يقرأه فيما يستنبطه ابن القيم من النصوص رحمة الله عليه، وأيضًا «إعلام الموقعين عن رب العالمين» وسواء قلت إعلام أو أعلام كله صحيح، والموقعون هم المفتون عن الله جل وعلا، فإن أردت إعلام الموقعين: فابن القيم يعلم ويخبر الموقعين بما يجب عليهم من شروط للفتوى وآدابها، وإن قلت أعلام: فابن القيم ذكر فيه أعلام المفتين من النبى ﷺ إلى عصره. وكذلك «زاد المعاد فى هدى خيرالعباد» كتاب نفيس لا يستغنى عنه طالب علم، ألفه الإمام ابن القيم فى حال السفر وليست له عده.

هناك الكتب المسندة وهى كتب العقيدة القديمة، وسأتحدث عنها إن شاء الله.

اتصال هاتفى:

من الشيخ ناصر الحنينى عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين قسم العقيدة.

قال الشيخ عبدالكريم: عندنا الآن كتب العقيدة المسندة للمتقدمين «كالرد على الجهمية»، و«السنة» للإمام أحمد، وابن أبى عاصم، والخلال، و«شرح اعتقاد أهل السنة» و«التوحيد» ابن خزيمة، «الشريعة» للآجرى، و«الرد على بشر»، الردود على المخالفين، يأتى الحديث عنها، وإن أعفانا الشيخ ناصر وذكر شيء منها باعتباره

متخصص فى هذه الحقبة فجزاه الله خيرًا.

قال الشيخ ناصر: بعد أن حمد الله وأثنى عليه، وشكر الشيخ عبد الكريم الخضير، وأثنى على جهده فى هذا الموضوع، قال أنا أود أن أنبه إلى قضية مهمة وقبل أن أدخل فى مواضيع كتب العقيدة: أن السلف رحمهم الله تركوا لنا تراثا ضخمًا جدًّا لا يمكن أن يوازى بأى حضارة أو تراث موجود على وجه الأرض، ولا أدل على ذلك مما نشاهده الآن فى كل مكتبات العالم مما تركوه لنا من مخطوطات، والتى أخرج منها الآن إنما هو نزر يسير، والسلف رحمهم الله تركوا لنا حضارة كبيرة مما يدل على اعتنائهم بالعلم، وأى أمة اعتنت بالعلم واهتمت بالعلم كما كان سلفنا فسوف تحوز السبق على غيرها من الحضارات.

الأمر الآخر: السلف رحمهم الله وهو أنهم لما بدأوا يدونون السنة دونوها تدوينا عاما شاملا وبدأ على هيئة المسانيد كما ذكر فضيلة الشيخ لكن كان منطلقهم بذلك أمرين، الأمر الأول: أن غرضهم الحفظ.

والأمر الثانى: أنه كان اعتقادهم وكان منهجهم أن ذلك كله دين من عند الله، فلم يفرقوا بين عقائد ولا أحكام كله يأخذونه دين لله عز وجل، ودين يتدينون لله عز وجل به. متى ظهر التفريق بين كتب العقائد والحديث وغيرها؟ لما ظهرت البدع وبدأوا يصنفون فيها اضطر السلف رحمهم الله وكان هذا اضرارًا منهم أن جعلوا أول مرحلة من مراحل التدوين أن ألحقوا بكتب السنة مثل الكتب الستة وغيرها أبواب، فخصصوا كتبا وأبوابا فى الاعتقاد والرد على المخالفين، وهذا أمر تكلم عنه الشيخ فى «كتاب التوحيد» و«كتاب الإيمان» فى مسلم والبخارى وغيرها ولا نريد أن نتكلم عنه. بعد ذلك السلف رحمهم الله لما إشتدت قوة أهل البدع، وبدأوا يصنفون، لاسيما المعتزلة - وأنا أشير إلى المعتزلة لأنهم أكثروا جدًّا من التصنيف - فالسلف رحمهم الله مما يدل على فقههم وذكائهم وفطنتهم ورسوخ علمهم لم يقفوا مكتوفى الأيدى، بل إنهم واجهوا هذه الوسيلة الإعلامية الضخمة وهى الكتاب بأن تفننوا فى التأليف، فبدأوا فى إفراد كتب فى الاعتقاد، وكان أمرًا عجبًا فنجد أن السلف رحمهم الله صنفوا مصنفات شاملة فى كل أبواب الاعتقاد، منها المختصر كرسائل مختصرة مثل رسالة الإمام أحمد فى الاعتقاد، ومثل رسالة الإمام البخارى فى الاعتقاد، ورسالة الإمام

الثورى فى الاعتقاد، وهذه كلها مودعه فمن أراد أن ينظر إليها فى المجلد الأول من «شرح أصول إعتقاد أهل السنة» للالكائى، ثم بعد ذلك تطوروا فكبروا وتوسعوا وجعلوا هناك مصنفات شاملة بأحاديث مسندة واستدلالات وردود، مثل كتاب «السنة» لعبد الله ابن الإمام أحمد، ومثل كتاب «السنة» لابن أبى عاصم، وكان هذا كله فى الحقبة الأولى، وهى القرون الثلاثة الأولى، وبهذه المناسبة فكتاب «السنة» لابن أبى عاصم هذا أعجوبة، وأنا لم أجد أحدًا من الباحثين أشاد به، كتاب «السنة» لابن أبى عاصم أنا أستطيع أن أشبهه بكتاب البخارى، فقد بوبه على أبواب تفصيلية وأودع فيه فقهًا واستنباطا وردودا على أهل البدع، شىء عجيب بل إنه كان يودع أبوابًا مرسلة مثل الإمام البخارى، يقول «باب» ولا يجعل له ترجمة، وقد حصرتها فوجدت أن فيها من الفوائد والاستنباطات شيئًا عظيمًا، وكمثال لمّا أورد الحديث المشهور عن ابن عباس رضي الله عنه لما قال له النبى ﷺ: **«يا غلام إنى أعلمك كلمات»** الحديث، المشهور والمعروف فى كتب السنة وغيرها أنه عن ابن عباس وأنها وصية النبى ﷺ لابن عباس، الإمام ابن أبى عاصم أورد الحديث المشهور، لكنه عقد بابا مستقلًا وقال «باب» مرسلا ثم أورد فيه هذا الحديث ليس عن ابن عباس وإنما عن جعفر ابن أبى طالب، وهذه فائدة وأراد أن ينبه إليأنها فائدة وأفرده لوحده، وكذلك كان الإمام رحمه الله ابن أبى عاصم إذا كان الحديث فيه كلام وفى النفس منه شىء أو يكون فيه ضعف شديد، كان يفرده بباب مستقل فى آخر الباب وغيرها من الفوائد. بعد ذلك انتقل السلف رحمهم الله وصنفوا فى كتب عامة كتابا كبيرا من كتب الاعتقاد، مثل أن يؤلفوا فى «الإيمان» كتابًا مستقلًا أو فى «الأسماء والصفات»، فظهر لنا مثل كتاب «الإيمان» لأبى عبيد القاسم بن سلام، وكتاب «الإيمان» لابن أبى شيبة وكتاب «الإيمان» لأبى عمر العدنى وغيرهم، ثم بعد ذلك زادوا وتفننوا فأفردوا مصنفات فى مسائل معينة ليست فى أبواب وإنما فى مسألة، مثل كتاب «إثبات صفة العلو» لابن قدامه وهذا متأخر، لكن هناك «كتاب خلق أفعال العباد» وهى مسألة جزئية من أبواب القدر، وهذا أيضًا كتاب أشيد به لأنه كتاب عظيم فيه من فقه الاستنباط والردود على المخالفين وكثرة الاستدلال ما لا يوجد فى كتاب مثله، ثم إنهم انتقلوا إلى الطريقة التى بعدها وهى أنهم أفردوا كتبا فى الرد على المخالفين، وأنا أريد أن أشيد بكتابين عظيمين لا يستغنى عنهما طالب علم، وهما «كتاب الرد على الجهمية» للإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله، وكتاب «الرد على

بشر المريسى» للإمام الدارمى، أما كتاب الرد على الجهمية للإمام أحمد فهذا الكتاب العظيم أقول إنه - وللأسف الشديد - لم يعتن به عناية فائقة فى إخراجه وفى تحقيقه، وهذا الكتاب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أثنى عليه ثناء عاطرا فى غالب كتبه.

أقول: الكتاب -وهذه من الأشياء التى لا يدركها كثير من طلاب العلم- أن شيخ الإسلام شرحه شرحًا وافيا فى أماكن متفرقة، فيأتى إلى لفظة من ألفاظ الإمام أحمد فيشرحها شرحا مطولا وهى لفظة واحدة هذا الكتاب يعتبر مرجعًا كبيرًا لأهل السنة.

الكتاب الثانى: وهو كتاب «الرد على بشر المريسى» للإمام الدارمى. أقول هذا الكتاب هو مرجع لأهل السنة، ويعتمدون عليه فى ا لقديم وفى الحديث لأن الإمام رحمه الله جاء إلى قواعد أهل البدع ومسكها قاعدة قاعدة ورد عليهم ردا قويًا، واختار أقوى الأدلة وهو يعطيك الزبدة، كتاب بشر المريسى وشبهات بشر المريسى هى عمدة أهل البدع إلى يومنا هذا، فكتاب الدارمى هنا تدرك أهميته، وقد أثنى عليه ابن القيم وشيخ الإسلام وأشاد به إشادة كبيرة وكثير من العلماء.

أخيرًا أختم بأن أقول - وهى دعوة صادقة لكل من يريد نيل الأجر من طلاب العلم ومن أصحاب الدور، ومن الذين يطبعون الكتب - إن كتب السلف لم يعتن بها عناية فائقة فهى تحتاج إلى إعادة تحقيق، وإلى إخراج جيد، ونحن نشيد بالمشروع الذى خرج بمؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وكان مشروعا جيدا، وكذلك ابن القيم، لكن نقول: الأولى الآن أن تخرج كتب السلف فى عصر الرواية فى القرون الستة الأولى التى لم تحظ بعناية وهى أهم وأولى.

السائل: فى كتابك - يا دكتور ناصر- أشرت إلى كتاب «الحيدة» للكنانى وحققت ما يدور حوله؟ ونسبته إلى مؤلفه؟

الشيخ ناصر: نعم.

الشيخ عبدالكريم: أخونا الدكتور ناصر معروف بالعناية بكتب العقيدة، لا سيما الكتب المسندة التى ألفت فى الصدر الأول، وذكر بعضًا منها وأراحنا من بعض ما كنت أريد أن أقوله فى الباب. فذكر منها كتاب «السنة» للإمام أحمد، وابن أبى عاصم، وهناك كتاب «السنة» للخلال وذكر أيضًا «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام

أحمد، مع انه يوجد من ينكر ثبوت هذا الكتاب للإمام، لكنى أثبت أكثر من مائة نقل لشيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا الكتاب مع نسبته للإمام أحمد، وهو كتاب نافع وماتع يفيد منه طالب العلم، وهو كتاب أصل فى الباب يرد فيه على شبه الجهمية والزنادقة، كذلك «الرد على بشر المريسى» لعثمان بن سعيد الدارمى، وكتب العقيدة المسندة للأئمة لا شك أنها هى الأصل فى الباب، وإن عنى المتأخرون بهذه المسائل وأصلوها وقعدوها وضبطوها ورتبوها مع حذف الأسانيد التى لا يحتاج إليها. «شرح اعتقاد أهل السنة» للالكائى أشار إليه الشيخ.

بقى كتاب «التوحيد» لابن خزيمة وهو كتاب من أنفس الكتب، يذكر المسألة من كلامه بأسلوب واضح مفصل جميل على طريقة أهل السنة والجماعة ثم يستدل لهذه المسألة فما صح عنده من السنة، إلا أن الملاحظ عليه التكرار. فيستدل للمسألة الواحدة بأحاديث ويذكر لكل حديث طرق، فلو اختصر هذا الكتاب وقُرب، فبدل من أن يكون فى مجلدين يمكن اختصاره فى مائة صفحة، وقد عرضت هذا الاختصار على أخينا محقق الكتاب الدكتور عبد العزيز الشهوان، والعمل لا يكلف شيئًا، يأخذ كلام الإمام «ابن خزيمة» بحروفه يبقيه، ثم يستدل له بأقوى حديث فى الباب ويقتصر على طريق واحد، فتكون المسألة بدليلها، وأتصور أنه لن يعدو مائة صفحة بهذه الطريقة.

أيضًا كتاب «الشريعة» للآجرى فيه كثير من مسائل الاعتقاد بالأسانيد، وهو كتاب مهم ينبغى لطالب العلم العناية به. والكتب كثيرة جدًّا والوقت لا يسمح باستيعابها.

والآن مع كتب الفقه والفتاوى:

أولًا يبدأ طالب العلم بالمتون الصغيرة على طريق وجادة أهل العلم، » بآداب المشى إلى الصلاة» مثلًا للإمام المجدد الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ثم» عمدة الفقه» للإمام الموفق ابن قدامة، وهو كتاب نفيس يتسم بالوضوح والاختصار، ولأهمية شرحه ابن تيمية شيخ الإسلام شرحا موسعًا، طبع بعضه، ثم ينتقل الطالب إلى ما بعد ذلك مما هو أوسع، وهو مخير بين أن يقرأ فى» دليل الطالب» وهو أوسع من» العمدة» وهو أيضًا كتاب واضح مرتب فيه جودة تصوير المسائل. شرحه التغلبى فى كتاب أسماه» نيل

المآرب» وهو شرح متوسط فيه بيان علل الأحكام، وشرحه أيضًا الشيخ إبراهيم بن ضويان فى كتاب أسماه» منار السبيل فى شرح الدليل» وهذا الكتاب له عناية بالدليل، وخدم الكتاب بهذين الشرحين، وأيضًا الكتاب له شروح مسموعة لجمع من أهل العلم. ومنار السبيل أيضًا صار له حظوة عند أهل العلم بالشرح والتقريب، فخرج أحاديثه الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى فى» إرواء الغليل» وكمله الشيخ صالح بن عبدالعزيز، وأيضًا أخونا الشيخ عبدالعزيز الطريفى له أيضًا» تكميل لإرواء الغليل» فى الآثار التى لم يقف عليها الشيخ ناصر رحمه الله، هذا الكتاب المخدوم بهذه الطريقة، خرجت أحاديثه وعلق عليها، فبهذه الطريقة انتشر الكتاب عند أهل هذه البلاد، وإن كان فى وقت مضى وقبل خدمته هذه الخدمة المتكاملة كانت شهرته عند حنابلة الشام، أعنى كتاب «الدليل» كانت شهرته عند حنابلة الشام، بينما الحنابلة فى هذه البلاد يعنون بكتاب «زاد المستقنع» لشرف الدين الحجاوى، وهو مختصر من «المقنع» وهو أمتن متون الفقه الحنبلى وأجمعها مسائل على اختصاره الشديد وصغر حجمه، فعنى به أهل العلم قراءة وإقراءًا وشرحًا ودرسًا، له شروح وله أيضًا أشرطة كثيرة سجل فيها لكثير من أهل العلم فى هذه البلاد فلهم عناية بهذا الكتاب عناية فائقة، شرحه الشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتى فى كتابه «الروض المربع» وهذا الكتاب من أشهر الكتب التى تُقرأ فى هذه البلاد، وعلى هذا الشرح حواشى للشيخ عبدالله أبابطين، وهى حاشية مطبوعة، وللشيخ عبدالله العنقرى كذلك حاشية مطبوعة، وللشيخ عبدالرحمن بن قاسم حاشية اكتسحت الحواشى السابقة، فأدخلت فوائدها وزبدها فيها، وطبعت فى سبعة مجلدات بعناية الشيخ عبدالله بن جبرين، «الزاد» عليه تعليقات منها «كلمات السداد» للشيخ فيصل بن مبارك، والشيخ محمد بن عبدالله الحسين آل أبا الخيل له حاشية وتعليقات على الزاد طبعها مع كتاب له سماه «الزوائد» جرد فيه زوائد «الإقناع» على الزاد، وكتب عليه حاشية وطبع الأربعة الزاد بحاشيته والزوائد بحاشيته، طبع فى مجلد كبير باسم «الزوائد». الشيخ صالح البليهى أيضًا له حاشية نفيسة مهمة فى الباب اسمها «السلسبيل فى معرفة الدليل»، عنى الشيخ بالدليل رحمه الله تعالى عناية فائقة، وأيضًا عنى ببيان حكمة التشريع. وبيان محاسن الشريعة وضرر العمل بالقوانين الوضعية، وحلاه باختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، والشيخ محمد بن عبدالوهاب، وأئمة الدعوة، والشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ ابن

باز أيضًا فقد ذكر بعض اختياراته، وأيضًا ذكر بعض اختيارات - وإن كانت قليلة - شيخه الشيخ «صالح الخريصى» هذا شيخنا قرأنا عليه قديمًا وشيخ للشيخ البليهى رحمه الله. إضافة إلى ذكر أقوال الأئمة الأربعة والظاهرية وغيرهم، فالكتاب أقرب ما يكون استدلال «للزاد» وبيان لمذاهب الأئمة الذين وافقوا المذهب وخالفوه.

وكوننا ننصح طالب العلم بقراءة هذه الكتب المختصرة والعناية بها، لا يعنى أننا نظنها كتب معصومة من الخطأ، إذا ضربنا على سبيل المثال: «الزاد» الذى بين أيدينا فيه اثنتان وثلاثون مسألة خالف فيها المذهب، وخالف القول الراجح فى مسائل. لكن لا يعنى هذا أننا نجعل طالب العلم مربوط بهذه الكتب يعمل بها. لا نقول أن من حفظ «الزاد» وفهم «الزاد» صار حكما على العباد، كما يقوله بعض المغرضين الذين يروجون للتهوين من شأن كتب الفقه لأنه ظهرت دعوة تتضمن التهوين من الفقهاء وكتب الفقه، والأخذ مباشرة من الكتاب والسنة. نقول: إن الأصل الكتاب والسنة، ونحن نتدين بما جاء فى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، لكن هذه الكتب المختصرة تخرج عليها طالب العلم، بمعنى أنه يجعلها عناصر أو خطة بحث يأتى إلى هذا الكتاب فيأخذ مسائله. المسألة الأولى فى هذا الكتاب يصور المسألة ويتصور المسألة تصويرًا دقيقا من خلال فهمه من قراءة على شيخ، أو نظر فى شرح أو حاشية، أو سماع أشرطة، المقصود أن يتصور هذه المسألة تصورًا دقيقًا، ثم بعد ذلك يستدل لصاحب الكتاب على هذه المسألة، ثم بعد ذلك ينظر من وافق من الأئمة صاحب الكتاب فى هذه المسألة، ثم بعد ذلك ينظر من خالف، وينظر فى دليله ويوازن إذا تأهل للموازنة، ويرجح إذا صار أهلا للترجيح، وبهذا يخرج عالمًا ولا أقول طالب علم. إذا أمكن قراءة كتاب كامل بهذه الطريقة، وقد تأهل لذلك بالإخلاص التام لله عز وجل فقصد بتعلمه نفع النفس، أولًا وأن يعبد الله جل وعلا على مراده، وأن ينفع الآخرين بهذه النية الصالحة، وجاء مع الجادة وسلك الطريق الذى ذكرناه، ومع ذلكم احترم أهل العلم وأدى ما يجب عليه تجاه النصوص من احترام، وجعلها هى النبراس الذى يُستضاء به، ومع ذلكم جُبِل وفُطِر على حافظة قوية تسعفه عند الحاجة، وفهم يسعفه لتصوير المسائل فسوف بإذن الله يبلغ.

فالمقصود أن التفقه بهذه الطريقة يعين طالب العلم وييسر له الطريق، ولا يعنى أننا ندعو إلى التقليد لا نحن ندعو إلى الاتباع، والأصل هو الدليل لكن الطالب فى بداية

الأمر كيف يقال له تفقه من الكتاب والسنة، فإذا أراد أن يتفقه فى باب الصلاة مثلًا، وأراد أن يعمل بما فى كتاب الله جل وعلا بما يتعلق بالصلاة كيف يعمل فى الصلاة، فيه الأمر بالصلاة. أما تفصيل الصلاة فى السنة. كيف يأخذ أحكام الصلاة من كتب السنة؟ إذا بدأ بالبخارى يفنى عمره ولم ينته، ويأخذ عليه وقتًا طويلًا ولا يعرف كيف يصلى، لماذا؟ لأن فى صيحيح مسلم أحكام زائدة على ما فى صحيح البخارى فيما يتعلق بالصلاة، وفى سنن أبى داود ومتى يصل إلى سنن أبى داوود، وفى سنن الترمذى، وفى مسند أحمد، وفى البيهقى أحاديث كثيرة، فالأولى أن يتفقه بهذه الطريقة التى ذكرنا سابقًا ويرجع للاستدلال لهذه المسائل، فهى بمثابة خطوط يمشى عليها، أوخطة يمشى عليها، فإذا تفقه بهذه الطريقة مع أن الأصل ولا يختلف أحد فى أن الأصل هوالكتاب والسنة، يعنى إذا قلنا على سبيل المثال لطالب العلم تفقه من الكتاب والسنة، ثم قرأ فى صحيح مسلم» باب الأمر بقتل الكلاب - هذه واقعة - خرج بمسدس وما رأى من كلب قتله، والدرس الذى يليه فى «باب نسخ الأمر بقتل الكلاب»، بينما الفقهاء يجعلون المسألة فى سطر، فيما يتعلق بهذه المسألة وأدلتها يبحث هو عنها فى الكتب. المقصود أن مثل ما ذكرتُ ورددتُ مرارا فى عدة مناسبات أن كتب الفقه ليست دساتير لا يحاد عنها، إنما هى مجرد خِطَط بحث وعناصر يسير عليها طالب العلم، وبهذا أدرك من أدرك. نعم وجد متعصبة فى المذاهب، ووجد متعصبة يرون أن قول المؤلف ملزم لا يجوز الخروج عنه. نعم وجد فى سائر المذاهب متعصبة، لكن التعصب هذا مذموم، ووجد من يقول لا يجوز الخروج عن المذاهب الأربعة ولو خالفت الكتاب والسنة وقول الصحابى، وجد من يقول هذا الكلام. وبالمقابل وُجد من يحرم النظر فى هذه الكتب، ودين الله وسط بين الغالى والجافى، وخير الأمور أوساطها، نستفيد من هذه الكتب. وألفها أئمة علماء أهل علم وعمل لكنها ليست دساتير ملزمة إنما هى بيان تبين لنا الطريق.

«الزاد» نظم من قبل الشيخ ابن عتيق، والشيخ سليمان بن عطية، فالشيخ سليمان ابن عطية نظم «الزاد» بأرجوزة ماتعة.

هناك مختصرات كثيرة مثل «مختصر الخرقى»، وعنى به الناس عناية كبيرة منذ القدم، و«أخصر المختصرات» وله شروح، و«كافى المبتدى»، وأيضًا «التسهيل»، وهناك مختصرات كثيرة لكن ما صدرنا به الكلام هى أهم هذه المختصرات.

السائل: بعض الكتب يا شيخ خرجت من هذه التعليقات، فتعليقات على كتب أخرجوا منها كتب وحواشي.

الشيخ: نعم، حواشي «تفسير البيضاوى» وهى أكثر من (١٢٠) حاشية كلها تعليقات على «تفسير البيضاوى»، وكذلك تعليقات الشيخ أبابطين على «الروض» وتعليقات الشيخ العنقرى، وتعليقات ابن قاسم هذه حواشى أفرزتها القراءة، وشيوخنا الذين أدركناهم لا يخلو كتاب عندهم بل لا تكاد تخلو صفحة من تعليق، من لمسة من هذا العالم.

السائل: الاختيارات الفقهية لابن تيمية رحمه الله الذى أخرج الكتاب وحققه متأخرا وإن كان عليه بعض الملاحظات، لكن أفاد من تعليقات وتهميشات الشيخ ابن عثيمين رحمه الله الموجود على نسخة الكتاب.

الشيخ: نعم، المقصود أن الإفادة من الكتب هى الغاية من الاقتناء وسبق أن أشرنا إلى أن كثرة التصانيف مشغلة عن التحصيل فى كلام ابن خلدون وأفضنا فى هذا.

أما بالنسبة للتشكيك فى الكتب فبعض الناس لا أقول من سوء قصد، لا بل قد يكون بحسن قصد يشكك فى الكتاب الذى لا يطمئن إلى إسناده الذى وصله فيه فيبحث عن إسناد «الحيدة» فلا يجد، إلا فى طريقة فلان أو علان أو انقطاع. لكن إذا نظرنا فى واقع الكتاب وأنه على الجادة وعلى معتقد أهل السنة والجماعة فلا يضيرنا أن يشكك فيه، يهمنا العلم نعم إذاثبتت نسبته إلى هذا العالم فبها ونعمت، وإذا لم تثبت فالعلم فى حد ذاته مطلوب.

الشيخ: أما بالنسبة للتشكيك فى الكتب فالحافظ الذهبى رحمه الله أسهم فى هذا الباب فشكك فى بعض الكتب، ولكن لا يعنى هذا أننا نقلد الذهبى فى هذا، أولًا الأنساب تكفى فيها الاستفاضة، ونسبة الكتب مثل الأنساب.

السائل: الحيدة يا شيخ فيها مواضع لا يمكن أن يقول بها الكنانى وهو من علماء السلف.

الشيخ: أنا أقول النظر ينبغى أن يكون فى واقع الكتاب قبل البحث فى سنده. إذا

رأينا أن الكتاب متماثل وليس عليه ملاحظات، وإلا إذا وجد فيه ملاحظات تخالف ما يعتقده المؤلف يطعن فيه من هذه الحيثية، والطعن فى المتن معروف عند أهل الحديث أعظم من الطعن فى السند.

السائل: يعنى مثل كتاب الحيدة لماذا لا نقول إن أصل المناظرة ثابته عن الإمام الكنانى لكن الناس حضروا وبعضهم نقل وبعضهم كتب وأسهم وأدخل فى الكتاب أخطاء كثيرة، فبالتالى لا نصل إلى هذه الدرجة من أن كل تشكيك فى كتاب ممكن أن يصل إلى هذا الحد الذى ذكر الشيخ.

الشيخ: أما بالنسبة لوضع الكتب فهو موجود، وانتحال الكتب موجود، لكن كتب الأئمة ولله الحمد محفوظة بحفظ الدين ويكفينا أن يستفيض أن هذا الكتاب للإمام أحمد وماشى وجارى على قواعد الإمام أحمد ثم بعد ذلك لا يلزم أن نسأل عن سنده إلا على قول من يقول وهو ابن خير الإشبيلى وقوله منقوض عند أهل العلم. قال: إنه لا يجوز لك أن تنقل ولا تحتج ولا تستفيد ولا تروى من كتاب ليست لك به رواية.

قلت: ولابن خير امتناع نقل سوى مرويه إجماع.

ونقل الإجماع على ذلك، ونقل» ابن برهان» الإجماع على خلافه، فينبغى أن نعرف أن هذا الكتاب استفاض عند أهل العلم الموثوقين، ونقلوا منه ونسبوه إلى مؤلفه فهذا يكفى، مثل» الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد.

❀ ❀ ❀

فهرس الموضوعات

الباب الثالث

مسائل منهجية متفرقة

الباب الرابع

مكتبة طالب العلم

